

صدرا لایسلام ، الأصولی، العالم، لمتغنی عبالقاهرین طاهرین محد: البغدادی،الایغائینی،تمهی



دراسة وتحقيق مرد فتحي السدر

المكتبتالتوفيتيار

الفرق بين لفرق

تالیست صدرابیسیم، الأصولی، العالی کمتن عبالعَاهرین طحاهرین محد: البغدادی، الابغرائینی کتمی المتوفی فی عام ۶۹۹هد- ۱۰۲۷م

> در اسة وتحقيق تَجْدِيفَقِحُالسَّيَّد



جميع الحقوق محفوظة

جميم الحقوق الملكية الأدبية والغنية محفوظة لمكتبة التوفيقية (القاهرة-معر) ويحظر طبع أو نصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاسلا أو

مجزءًا أو تسجيله على أشرطة كأسيت إو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا

Conveight © **All Rights reserved**

بموافقة الناشر خطبًا .

Exclusive rights by Al Tawfikia Bookshop (Cairo-Egypt) No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the

الكتبة التوفيقية

القاهرة - مصر العنوان: أمام الداب الأخضر - سيدنا الحسين تليفون: ١٠٠١٥ - ١٤٢٢٥ (٢٠٢٠) فاكس: ٧٩٩٧٤٨٢

Al Tawfikia Bookshop

Cairo-Egypt

publisher.

Add.: In Fornt of the Green Door Of El Hussen

THE : (. . T . T) 24 . E 1 VO . 24 TYE . .

FRE - TAEYSOY

إشراف

توفيق شعلان

بسم الله الرحص الرحيم

تقديم

إن الحمد لله .. نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا.

من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ آتَقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِمِهِ وَلَا تَمُوثُنَّ إِلَّا وَأَنتُم شُعْلِمُونَ ﴿ ﴾ [آل عدان: ١٠٢].

﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِن نَّفْسٍ وَحِدَةٍ وَخَلَقَ مِثْهَا زَوْجَهَا وَبَتَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَبِسَأَءٌ وَآتَقُواْ ٱللهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِ. وَٱلْأَرْحَامُّ إِنَّ ٱللهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَفِيهَا ۞ ﴾ [الساء: ١].

﴿ يَسْأَلُهُمُا ٱلَّذِينَ ءَامَتُوا ٱتَقُوا ٱللَّهُ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ۞ يُصْلِح لَكُمْ أَعْمَلُكُمْـ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمُ أَوْمَن يُطِع ٱللَّهُ وَرَسُولُهُ فَقَدْ قَازَ فَتَوَزَّا عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧].

أما بعد ...

فإن أصدق الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، ويشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

بين يدى الكتاب

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وبعد ..

الحنير كل الحنير في متابعة السلف الصالح من الصحابة والتابعين، فهم خير قدوةٍ بعد النبي يَبِيَّةِ:

فما العز للإسلام إلا بظلهم وما الجدد إلا ما بنوه وشيدوا

ولا يستوي في الأحر والفضل كُلُّ من حاء بعد السابقين من المهاجرين، والأنصار، كما قال ﷺ:﴿ لا يَسْتَوِى مِنكُمْ مُنْ أَنفَقَ مِن قَبَلِ ٱلْفَقْحِ وَقَتَلَنَّ أُوْلَتِكَ أَعْظُمُ دَرَجَهُ مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنْفَقُواْ مِنْ بَعْدُ وَقَتَتُلُواًْ وَحِكُالاً وَعَدُ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [الحديد: 1].

ومهما قام المتأخرون من الأمة الإسلامية بالأعمال الصالحة لم يصلوا إلى درحة الأولين، وفي ذلك يروي الصحابي الجليل أبو سعيد الخدري فلله أنه سمع النبي يُنفِق بقول: ووالذي نفسى بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبًا ما بلغ مُدَّ أحدهم ولانصيفه، (1).

والنصيف بمعنى النصف، ومعنى الحديث الشريف: أنه لا ينال أحدٌ بإنفاق مثل جبل أحد ذهبًا من الفضل والأحر ما ينال أحدهم بإنفاق مد طعام أو نصيفه.

وسبب التفاوت في ذلك هو ما يقارن أعمالهم في مزيد الإخلاص، وصدق النية، وشدة احتياحهم إلى ما ينفقون.

> وهم خير الأمة الإسلامية في الدنيا والآخرة دينًا، وثوابًا، وأحرًا، وفضلاً. قال ﷺ: وخير أمتي قرئ، ثم الذين يلوفه، ثم الذين يلوفهم، (⁷⁾.

ويطلق القرن على مدة من الزمان، واختلفوا في تحديدها، ولكن أشهرها أن كل مائة سنة تُسمى قرنًا.

والمراد بقرن النبي ﷺ الصحابة الكرام، ثم الذين يلونهم ، أي: القرن الذي بعدهم

⁽۱) حليث صحيح. أخرحه البخاري (٣٦٧٣)، ومسلم (٢٥٤٠)، وأبو داود (٢٥٥٨)،والترمذي (٣٨٦٠)، وأحمد (١١/٣).

 ⁽۲) حليث صحيح. أخرجه البخاري (۲٦٥٠)، ومسلم (۲٥٣٥)، وأبو داود (٤٦٣٢)، والترمذي
 (٣٣٢٢)، وأحمد (٤/ ٤٦٠).

وهم التابعون، ثم الذين يلونحم، وهم أتباع التابعين.

فلا غنى لمسلم إلى يوم القيامة عن متابعة الصحب الكرام، والاهتداء بأفعالهم، والاقتداء بأقوالهم، والسير على درهم.

وفي هذا الكتاب يحدثنا العلامة البغدادي عن الفرقة الناجية، وهم أهل السنة والجماعة، ويحضنا على التمسك بمداهم، والاقتداء بأفعالهم، ويحذرنا البغدادي من الفرق الضالة، مبينًا الفرق بين بعضهم والبعض الآخر.

والفرقة الناجية كما يقول الإمام ابن تيمية - رحمه الله - : هم وسط في باب صفات الله سبحانه وتعالى بين أهل التعطيل الجهمية، وأهل التمثيل المشبهة، وهم وسط في باب أفعال الله بين الجبرية والقدرية وغيرهم.

وفي باب وعيد الله بين المرحثة والوعيدية من القدرية وغيرهم.

وفي باب أسماء الإيمان والدين بين الحرورية – الخوارج – والمعتزلة ، وبين المرحثة والجهمية، وفي أصحاب رسول الله بيخ بين الرافضة، والخوارج (١).

فمع كتاب «الفَرق بَينَ الفِرقِ» أترككم سائلاً ربي المزيد من التوفيق والهداية والسداد.

والحمد لله أولاً وآخرًا وعنى رسوله مصليًا ومسلمًا

و ڪتبت أبو مر*يد / مجدي فتحي المي*د طنطا – مسر

⁽١) العقيدة الواسطية (ص/ ١٢٤).

ترجمة المصنف

اسمه ونسبه:

هو عبد القاهر بن طاهر بن محمد، أبو منصور التميمي، البغدادي، الشافعي.

مولده ونشأته العلمية:

وُلد ونشأ عبد القاهر في بغداد، و لم تذكر لنا المراجع أو المصادر العلمية مولده، وقد ورد مع أبيه إلى نيسابور ، وفيها سمع من علمائها، وتفقه على شيوخها.

• شيوخه الذين سمع منهم:

تفقه عبد القاهر على الإمام أبي إسحاق الإسفرائنيي، وسمع الإمام عبد القاهر من أبي عمرو بن نجيد، وأبي بكر الإسماعيلي، ومحمد بن جعفر بن مطر، وابن عدي، وغيرهم.

تلامیذه الذین تعلموا منه: ..

روى عنه البيهقي، والقشيري، وعبد الغفار بن محمد بن شيرويه، وغيرهم.

• مؤلفاته العلمية:

ذكر لنا السبكي في طبقاته عدة مؤلفات، فقال: ومن تصانيفه:

- ١) كتاب (التفسير).
- ٢) كتاب وفضائح المعتزلة».
- ٣) كتاب « الفرق بين الفرق » وهو الذي بين أيدينا.
 - ٤) كتاب (التحصيل) في أصول الفقه.
- ٥) كتاب (تفضيل الفقير الصابر على الغني الشاكر).

مقدمة

- ٢) كتاب (فضائح الكرامية).
- ٧) كتاب (تأويل متشابه القرآن).
- ٨) كتاب (الملل والنحل) قال عنه السبكي: ليس في هذا النوع مثله.
 - ٩) كتاب (نفي خَلْق القرآن).
 - ١٠) كتاب (الصفات).
 - ١١) كتاب والإيمان وأصوله م.
 - ١٢) كتاب (بلوغ المدى عن أصول الهدى).
 - ١٣) كتاب ﴿ إبطال القول بالتولُّد ﴾ .
 - ١٤) كتاب (التكملة) في الحساب.
- ١٥) كتاب «العماد في مواريث العباد» ليس في الحساب والمواريث له نظير.
 - ١٦) كتاب وشرح مفتاح ابن القاص،
 - ١٧) كتاب (أحكام الوطء التام) في أربعة أحزاء.
 - ١٨) «الناسخ والمنسوخ» مخطوط.
 - ١٩) «تفسير أسماء الله الحسيني، مخطوط.
 - وجميع تصانيفه بالغة في الحسن أقصى الغايات.

مناصبه العلمية:

صنف أبو منصور البغدادي في علومٍ شيّ، وأربى على أقرانه في الفنون المختلفة، ودرَّس في سبعة عشر فنًا.

قال السبكي: كان يُدرس في سبعة عشر فنًا، وله حشمة وافرة، وجلس في مكان شيخه أبي إسحاق الإسفرائيني للإملاء في مسجد عقيل، فأملى سنين، ورحل إليه الأئمة فقرأوا عليه ، مثل ناصر المروزي، وزين الإسلام القشيري.

ثناء العلماء والمحدثين عليه:

قال أبو عثمان الصابوي: كان الأستاذ أبو منصور من أتمة الأصول، وصدور الإسلام بإجماع أهل الفضل، بديع الترتيب، غريب التأليف، إمامًا، مقدمًا، مفخما، ومن خراب «نيسابور» خروجه منها.

وقال السبكي: إمامٌ عظيم القدر، حليل المحل، كثير العلم، حبرٌ لا يساحل (١) في الفقه وأصوله، والفرائض والحساب، وعلم الكلام.

اشتهر اسمه، وبَعُد صيته، وحمل عنه العلم أكثر أهل حراسان.

وقال الذهبي: العلامة، البارع، المتفنن، الأستاذ، نزيل خراسان، وصاحب التصانيف البديعة، وأحد أعلام الشافعية.

وفاته: مات الإمام عبد القاهر في إسفرايين، وذلك سنة تسع وعشرين وأربعمائة، ودفن إلى جنب شيخه أبي إسحاق.

ولمزيد من التفصيل يمكنك الرجوع إلى المراجع والمصادر التالية:

- ١) تبيين كذب المفترى (٢٥٣) لابن عساكر.
- ٢) طبقات الشافعية (٩٥/ ب) لابن الصلاح.
 - ٣) وفيات الأعيان (٣/ ٢٠٣) لابن خلكان.
 - ٤) السير (١٧/ ٢٧٥) للذهبي.
 - ٥) طبقات الشافعية (١٣٦/٥) للسبكي.
 - ٦) البداية والنهاية (١٢/٤٤) لابن كثير.
- ٧) كشف الظنون (٢٥٤، ٣٣٥) لحاجي الخليفة.
 - ٨) هدية العارفين (١/٦٠٦) للبغدادي.

(١) لا ينازع.

ลักวลัก

٩) فوات الوفيات (٣٧٠/٢) للكتبي.

١٠) الأعلام للزركلي (٤٨/٤).

١١) طبقات ابن قاضي شهبة (٩٤).

١٢) طبقات ابن هداية الله (١٣٩، ١٤٠).

١٣) إيضاح المكنون (٢/٢٤/٢) للبغدادي.

والحمد نته رب العالمين

00000

المصنفات في الباب

صنف الكثيرون في كتب العقيدة ذاكرين الفَرْقُ فيها بين الفرق الإسلامية المحتلفة، وتلك قائمة بأهم الكتب في هذا الباب:

- ١) والسنة الابن أبي عاصم.
 - ٢) والإبانة) للخلال.
 - ٣) والإبانة المرهاري.
- ٤) والإبانة على أصول الديانة ، لأبي الحسن الأشعري.
 - ه) والشريعة؛ للآجري.
 - ٦) وشرح السنة، لابن شاهين.
 - ٧) والإبانة؛ للسحزي.
 - ٨) ﴿ شرح أصول اعتقاد أهل السنة ﴾ للألكائي.
 - ٩) \$ الإبانة عن شريعة الفرقة الناحية ، لابن بطة.
 - . ١) والفرق الإسلامية ، لابن أبي الدم.

ويأتي كتابنا (الفرق بين الفرق) للبغدادي في أهم هذه الكتب، نسأل الله أن ينتفع به حميم للسلمين.

بسم اتله الرحمن الرحيم

الحمد لله فاطرِ الحلق ومُوجِده، ومُظْهر الحق ومُتْحده، الذي حعل الحق وَزَرًا لمن اعتقده، وعُمُرًا لمن اعتمده، وحَعل الباطل مُزِلاً لمن ابْثقَاه، ومُذلاً لمن اقتفاه. والصلاة والسلام على الصفوة الصافية، والقدوة الهادية، محمد وآله حيارِ الورَى، ومُثَار الهدى.

سألتم — أَسْعَدَكُمُ الله بمطلوبكم — شَرْحُ معنى الخبر المأثور عن النبي ﷺ، في افتراق الأمة ثلاثًا وسبعين فرقة منها واحدة ناجية، تصير إلى جنة عالية، وبَوَاقِيها عادية (1) تصير إلى الهاوية والنار الحامية، وطلبتم الفَرْقَ بين الفَرْقَة الناجية التي لا يزلُّ بما القَدَم، ولا تزول عنها النعم، وبين فرَق الضلال الذين يَرُونُ ظَلام الظلم نورًا، واعتقاد الحق ثبورًا (⁷⁾، وسيصلون سعيرًا، ولا يجدون من دون الله نصيرًا.

فرأيت إسعافكم بمطلوبكم من الواحب في إبّانة الدين القويم، والصراط المستقيم، وتمييزها من الأهواء المُذكّوسة، والآراء المفكّوسة، ليهلك من هلك عن بيّنة، ويَحيّا من يحيا عن بينة، فأودَعْتُ مطلوبَكم مضمون هذا الكتاب، وقسمت مضمونه خمسة أبواب، هذه ترجمتها:

- 1) باب في بيان الحديث المأثور في افتراق الأمة ثلاثًا وسبعين فرقة.
- ٢) باب في بيان فرق الأمة على ألجملة ومَنْ ليس منها على الجملة.
 - ٣) باب في بيان فضائح كل فرقة من فرَق الأهواء الضالّة.
 - ٤) باب في بيان الفرق التي انتسبت إلى الإسلام وليست منها.
- ه) باب في بيان الفرق الناجية، وتحقيق نجالها، وبيان محاسن دين الإسلام.

فهذه جملة أبواب هذا الكتاب، وسنذكر في كل باب منها مُقْتضَاه على شَرْطِهِ إن شاء الله تعالى.

⁽١) أي معتدية متحاوزةً للحد

⁽٢) ثيورًا: هلاكًا.

الباب الأول

في بيان الحديث المأثور في افتراق الأمة

- [1] أخيرنا أبو سَهْل بشر بن أحمد بن بشر الإسفَرَائِيني ، قال: أخيرنا عبدُ الله بن نَاجِيَة قال: حدثنا وَهُبُّ بن بَقِيَّة ، عن خالد بن عبد الله عن محمد بن عمرو، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: ﴿ العرقت اليهود على إحدى وسبعين فرقَةً، وافترقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقَةً، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، (١).
- [٧] أخبرنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن علي بن زياد السَّمَّذي الْمَدَّل النَّقَة، قال: أخبرنا أحمد بن الحسن بن عبد الجنَّبار، قال: حدثنا الهَّيَّم بنُ خارجَة، قال: حدثنا إسماعيل بن عبد الله بن عمرو قال: عبد الله بن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله يَجِيَّ: ولَيَاتِينُ على أمتي ما أتى على بني إسْراتيل، تَقُرَّقَ بنو إسرائيل على النين وسبعين ملة، وسعضرق أمني على ثلاث وسبعين ملة تزيد عليهم ملة، كلهم في النار إلا ملة واحدة، قالوا: يا رسول الله، وما الله التي تنظّب؟ قال: «ما أنا عليه وأصحابي» (٣).
- [٣] أخبرنا القاضي أبو محمد عبد الله بن عمر المالكي، قال: حدثنا أبي عن أبيه، قال: حدثنا الوليد بن مسلم، قال: حدثنا الأوْزَاعي، قال: حدثنا الوليد بن مسلم، قال: حدثنا الأوْزَاعي، قال: حدثنا قَالدة، عن أنس، عن النبي بحدي إحدى وسَبْعينَ فرقَةً، وإن أمتي ستفترق على المنين وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة، (٣).
- [1] قال عبد القاهر: للحديث الوارد على افتراق الأمة أسانيد كثيرة وقد رواه عن النبي

⁽١) حليث صحيح: وإستاده حسن. أخرجه أبو داود (٩٩٦)، والترمذي (٢٦٤٠)، واين ماجه (٣٩٩١)، وأحمد (٣٣٢/٢)، واين أبي عاصم (٦٦) في السنة، والحاكم (١٢٨/١)، والآجري (ص/ ٢٥) في «الشريمة»، وفي سنده محمد بن عمرو، وهو صدوق.

 ⁽۲) حديث حسن لغيره. أخرجه الترمذي (۲۱٤١)، والحاكم (۱/ ۱۲۸-۱۲۹)، وابن وضاح (ص/ ۸۵) في والشريعة، واللآلكائي (۱٤٧) في والسريعة، واللآلكائي (۱٤٧) في والسريعة، واللآلكائي (۱٤٧) في والسنة. وله شواهد كثيرة يتقوى 14.

 ⁽٣) حديث صحيح: أخرجه أحمد (١٤٥/٣)، وابن ماجه (٣٩٩٣)، وابن بطة (٢٧١) في والإبأنة،،
 والآجري (ص/ ١٧) في والشريعة».

يُجِيِّ جماعةٌ من الصحابة: كانس بن مالك، وأبي هُرَيْرة، وأبي الدُّرْدَاء، وحابر، وأبي سعيد الخُدْرِيِّ، وأبي أَمَامَة، ووَاثِلةً بن سعيد الخُدْرِيِّ، وأبي أَمَامَة، ووَاثِلةً بن العاص، وأبي أَمَامَة، ووَاثِلةً بن الأسقع، وغيرهم.

 [8] وقد رُوى عن الحلفاء الراشدين ألهم ذكروا افتراق الأمة بعدهم فِرَقًا وذكروا أن الفرقة الناجية منها فرقة واحدة وسائرها على الضلال في الدنيا والبُوارِ في الآخرة.

[٣] وروى عن النبي ﷺ ذَمُّ القدرية وألهم مَحُوسُ هذه الأمة، وروى عنه ذمُّ المُرْجِعَة مع القدرية، وروى عنه أيضًا ذم المارِقينَ وهم الحَوارج.

 [٧] وروى عن أعلام الصحابة ذم القدرية، والمرجئة، والخوارج المارقة، وقد ذكرهم علي شيء في خُطْبته المعروفة بالزَّهْرَاء، وبرئ فيها من أهل النَّهْرَوَان.

[٨] وقد علم كلُّ ذي عَقْل من أصحاب المقالات المنسوبة إلى الإسلام أن النبي يَثِيَّةً لم يُرِدُ بالفرق المذمومة [التي هي من أهل النار] فِرَقَ الفقهاء الذين اعتلفوا في فُرُوع الفقه مع اتفاقهم على أصول الدين؛ لأن المسلمين فيما اعتلفوا فيه من فروع الحلال والحرام على قولين:

احدهما: قول مَنْ يرى تصويب المجتهدين كلهم في فروع الفقه، وفِرَقُ الفقه كلها عندهم مُصيبون.

والناني: قولُ مَنْ يرى في كل فرع تصويبَ واحد من المنتلفين فيه، وتَخْطَهُ الباقين، من غير تضليل منه للمخطئ فيه.

[9] وإنما فصل النبي ﷺ بذكر الفرق المذمومة فرق أصحاب الأهواء الضالة الذين خالفوا الفرقة الناجية في أبواب العَدْل والتوحيد، أو في الوَعْد والوعيد، أو في بابي القدر والاستطاعة، أو في تقدير الخير والشر، أو في باب الهداية والضلالة، أو في باب الإرادة والمشيئة، أو في باب الرؤية والإدراك، أو في باب صِفَات الله ﷺ وأسمائه وأوصافه، أو في باب من أبواب التعديل والتحوير، أو في باب من أبواب النبوة وشروطها ونحوها من الأبواب التي اتفق عليها أهل السنة والجماعة من فريقي الرأي والحديث على أصلٍ واحد خالفهم فيها أهلُ الأهواء الضالة من القدرية، والخوارج، والروافض، والنجَّاريَّة، والجُهْميَّة، والمجسَّمة، والمشيِّهة ومَنْ حَرَى [بحراهم] من فرق الضلال، فإن المختلفين في العدل والتوحيد والقدر والاستطاعة وفي الرؤية والصفات والتعديل والتحوير وفي شروط النبوة والإمامة يكفِّر بعضُهم بعضًا.

فصحَّ تأويلُ الحديث المرويِّ في افتراق الأمة ثلاثًا وسبعين فرقة إلى هذا النوع من الاختلاف، دون الأنواع الي اختلفت فيها أئمة الفقه من فروع الأحكام في أبواب الحلال والحرام، وليس فيما بينهم تكفير ولا تضليل فيما اختلفوا فيه من أحكام الفروع.

وسنذكر الفرق التي رَحَع إليهم تأويلُ الخبر المرويٌّ في افتراق الأمة في الباب الذي يلي ما نحن فيه إن شاء الله ﷺ



في كيفية افتراق الأمة ثلاثًا وسبعين فرقة وفي ضمنه بيانُ الفرق الذين يجمعهم اسمُ ملة الإسلام في الجملة

ويقع في هذا الباب فصلان:

أحدهما: في بيان المعنى الحامع للفرق المختلفة في اسم ملة الإسلام في الحملة. والثاني: في بيان كيفية اختلاف الأمة، وتحصيل عدد فرقها الثلاث والسبعين.

وسنذكر في كل واحد من هذين الفصلين مقتضاه إن شاء الله ﷺ

00000

الفصل الأول

في بيان المعنى الجامع للفرق المختلفة في اسم ملة الإسلام على الجملة قَبُلُ التفصيل

[10] اختلف المنتسبون إلى الإسلام في الذين يدخلون بالاسم العام في ملة الإسلام.

فرعم أبو القاسم الكَفْيى^(١) في مقالاته أن قول الفائل: ﴿ أَمَة الإسلامِ ۗ تَقَعَ عَلَى كُلُ مُقرَّ بنبوة محمد ﷺ ، وأن كل ما جاء به حَقَّ، كائنًا قولُه بعد ذلك ما كان.

وزعم قوم أن ﴿ أُمَّةِ الإسلامِ ﴾ كلُّ من يرى وحوبَ الصلاة إلى حهة الكعبة.

وزعمت الكراميَّة بحسَّمة خُرَاسان أن وأمة الإسلام، حامعة لكل من أقر بشهادتي الإسلام لفظًا، وقالوا: كل من قال ولا إلله إلا الله، عمد رسول الله، فهو مؤمن حقًّا، وهو من أهل ملة الإسلام، سواء كان مخلصًا فيه أو منافقًا مضمرًا للكفر فيه والزندقة، ولهذا زعموا أن المنافقين في عهد رسول الله بين كانوا مؤمنين حقًا، وكان إيماهم كليمان حبريل وميكائيل والأنبياء والملائكة مع اعتقادهم النفاق وإظهار الشهادتين.

[11] وهذا القول مع قول الكعبي في تفسير أمة الإسلام ينتقض بقول العيسوية من يهود أصبهان، فإنهم يُقرُّونَ بنبوة نبينا محمد بين ، وبأن كل ما جاء به حق، ولكنهم زعموا أنه بُعث إلى العَرَب لا إلى بني إسرائيل، وقالوا أيضًا: محمد رسول الله، وما هم معدودين في فرق الإسلام، وقوم من موشكانية اليهود حَكَوًّا عن زعيمهم المعروف عوشكان أنه قال: إن محمدًا رسولُ الله إلى العرب وإلى سائر الناس ما خلا اليهود، وأنه قال: إن القرآن حق، وكل ما جاء به من الأذان والإقامة والصلوات الخمس وصيام شهر رمضان وحج الكعبة كل ذلك حق غير أنه مشروع للمسلمين دون

⁽۱) هو عبد الله بن أحمد بن محمود الكبي البلخي، من كبار المعتزلة، له كلامٌ وآراءٌ خالف بما أئمة الإسلام وإجماعهم، توفى سنة ٣١٩هـــ. انظر: ووفيات الأعيان» (٣٠٦)، و «العبر» (١٧٦/٢) وشذرات الذهب، (٢٨١/٢)، و «الأعلام» (٣٤٩/٣) للزركلي.

اليهود، وربما فعل ذلك بعض الموشكانية، وقد أقروا بشهادتي أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله؛ وأقروا بأن دينه حتى، وما هم مع ذلك من أمة الإسلام؛ لقولهم بأن شريعة الإسلام لا تُلزِّمهم.

[1٣] وأما قول من قال إن اسم ملة الإسلام أمر واقع على كل مَنْ يرى وجوب الصلاة إلى الكعبة المنصوبة بمكة فقد رضي بعضُ ققهاء الحجاز هذا القولَ، وأنكره أصحاب الرأي؛ لما روى عن أبي حنيفة أنه صَحَّح إيمانَ من أقرَّ بوجوب الصلاة إلى الكعبة وشكِ في موضعها، وأصحابُ الحديث لا يصححون إيمانَ من شك في موضع الكعبة، كما لا يصححون إيمان من شك في وجوب الصلاة إلى الكعبة.

[1٣] والصحيح عندنا أن أمة الإسلامة تجمع المقرِّينَ بحدوث العالم، وتوحيد صانعه وقدّمه، وصفاته ، وعَدَّله، وحكمته، ونفي التشبيه عنه، وبنبوَّة محمد بيَّشِ، ورسالته إلى الكافة، وبتأبيد شريعته، وبأن كل ما جاء به حق، وبأن القرآن منبع أحكام الشريعة، وأن الكعبة هي القبلة التي تجب الصلاة إليها، فكل من أفَرَّ بذلك كله و لم يَشَبُّه ببدعة تودِّى إلى الكفر فهو السيئُ الموحِّدُ.

وإن ضم إلى الأقوال بما ذكرناه بدعةً شَنْعاء نُظِر.

فإن كان على بدُعة الباطنية، أو البيّانية، أو المُغيرية، أو الخَطَّابية الذين يعتقدون إلهية الأثمة أو إلهية بعض الأثمة، أو كان على مذاهب الحلول، أو على بعض مذاهب أهل التناسخ، أو على مذهب الميمونية من الخوارج الذين أباحُوا نكاح بنات البنات وبنات البنين، أو على مذهب اليزيدية من الإباضية في قولها بأن شريعة الإسلام تُنسَخ في آخر الزمان، أو أباح ما نص القرآن على تحريمه، أو حرَّم ما أباحه القرآن نصًا لا يحتمل التأويل؛ فليس هو من أمة الإسلام ولا كرامة له.

وإن كانت بدعته من حنس بدَع للعنزلة، أو الحوارج، أو الرافضة الإمامية، أو الزيدية، أو من بدع النجَّارية، أو الجَهْميَّة، أو الضَّرارية، أو المُحسَّمة فهو من الأمة في بعض الأحكام، وهو حواز دفنه في مقابر المسلمين، وفي أن لا يُشتَع حَظَّه من الفيء

والغنيمة إن غزا مع المسلمين، وفي أن لا يُمنّع من الصلاة في المساحد، وليس من الأمة في أحكام سواها، وذلك أن لا تجوز الصلاة عليه ولا خَلَفَه، ولا تَحِلُّ ذبيحتُه ولا نكاحه لامرأة سُنيَّة، ولا يحل للسني أن يتزوج المرأة منهم إذا كانت على اعتقادهم. وقد قال علي ابن أبي طالب ريحة للخوارج: علينا ثلاث: لا تُبْدَؤكم بقتال،ولا تمنعكم مساحدُ الله أن تذكروا فيها اسمَ الله، ولا تمنعكم من الفيء ما دامت أيديكم مع أيدينا، والله أعلم.



الغصل الثاني

في بيان كيفية اختلاف الأمة وتحصيل عدد فرقها الثلاث والسبعين

- [18] كان المسلمون عند وفاة رسول الله ﷺ على منهاج واحد في أصول الدين وفروعه، غير مَنْ أظهر وفاقًا وأضمر نفاقًا.
- [10] وأول خلاف وقع منهم اختلافهم في موت النبي بينين ، فزعم قوم منهم أنه لم يحت، وإنما أراد الله تعالى رَفْعه إليه كما رَفَع عيسى ابن مريم إليه، وزال هذه الخلاف، وأقرَّ الجميع بموته حين ثلا عليهم أبو بكر الصديق قول الله لرسوله بينين : ﴿ إِنَّكَ مَوْتُ وَإِنَّهُم مُمِينُونَ ﴾ [الزمر: ٣] . وقال لهم: مَنْ كَانَ يَعْبُد محمدًا فإن محمدًا قد مأت، ومن كان يعبد ربَّ محمد فإنه حيًّ لا يموت.
- [1٣] ثم اختلفوا بعد ذلك في موضع دَفْنِ النبي ﴿ ، فاراد أهل مكة ردَّه إلى مكة، لألها مُولده ومَبْعثه وقبلته، وموضع نَسُله، وكها قبر حدَّه إسماعيل ﴿ وأراد أهل المدينة دَفْنه كها؛ لأنما دار هجرته، ودار أنصاره، وقال آخرون بنقَّله إلى أرض القدس ودَفْنه ببيت المُقْدس عند قبر حده إبراهيم الخليل ﴿ فَيْنَ وَزَالَ هَذَا الْخَلاف بأن روى لهم أبو بكر الصديق عن النبي ﷺ : ﴿ أَنَ الْأَنْبِياء يُلْخُنُونَ حَيْثُ يَقْبِضُونَ ﴾ فدفنوه في حُجرته بالمدينة.
- [1۷] ثم اختلفوا بعد ذلك في الإمامة، وأذعنت الأنصار إلى البيعة لسعد بن عُبَادة الحزرجي، وقالت قريش: إن الإمامة لا تكون إلا في قريش، ثم أذْعَنَت الأنصارُ لقريش للّ روى لهم قول النبي بيئية: : والأنمة مِنْ قُويَش، وهذا الحلاف باق إلى اليوم، لأن ضرارًا أو الحوارج قالوا بجواز الإمامة في غير قريش.
- [1٨] ثم اختلفوا بعد ذلك في شأن فَلَك ^(١)، وفي تَوْريث التركات عن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، ثم نَفَدَ في ذلك قضاء أبي بكر بروايته عن النبي عليه الصلاة والسلام: «إن الأنبياء لا يورثون» ^(٢).

 ⁽١) فلك: اسم قرية من قرى عيبر.

 ⁽۲) حليث صحية. أخرجه البخاري (۲۰۹۲)، (۲۰۶۰)، (۲۲٤۱)، ومسلم (۱۷۵۹)، وابن سعد (۸/
 ۲۸) في الطبقات الكبرى، وأحمد (۲/۵۶۱)، وأبو داود (۲۹۲۸)، (۲۹۲۹)، (۲۹۲۰).

- [19] ثم اختلفوا بعد ذلك في مانعي وحوب الزكاة، ثم اتفقوا على رأي أبي بكر في وحرب فتالهم.
- [٧٠] ثم اشتغلوا بعد ذلك بقتال طُلْيَحة (١) حين تنبأ وارتد حتى الهزم إلى الشام، ثم رجم في أيام عمر إلى الإسلام، وشهد مع سعد بن أبي وَقَاص حربَ القادِسِيَّة، وشهد بعد ذلك حرب نَهَاوَتُدَ وقتل ما شهيدًا.
- [٢٩] ثم اشتغلوا بعد ذلك بقتال مُستَيلمة الكَذَّاب (٦) إلى أن كَفَى الله تعالى أمْرَه، وأمْرَ سَحَاح المتنبقة، وأمْرَ الأسود بن زيد العَنْسي.
 - [٢٢] ثم اشتغلوا بعد ذلك بقتال سائر المرتدين إلى أن كفي الله تعالى أمرهم.
- [٣٣] ثم اشتفلوا بعد ذلك بقتال الروم والعجم، وفَتَحَ الله لهم الفتوح، وهم في أثناء ذلك كله على كلمة واحدة: في أبواب العَدْل والتوحيد، والوعيد، وفي سائر أصول الدين. وإنما كانوا يختلفون في فروع الفقه كميراث الجدَّ مع الإخوة والأعترات من الأب ومن الأب، وكمسائل العَوْل والكَلالة ⁽⁷⁾، والردَّ، وتَعْصيب الأخوات من الأب والأم أو من الأب مع البنت أو بنت الابن، وكاعتلافهم في جَرِّ الوَلاء، وفي مسألة الحرام ونحوها نما لم يُورِث اختلافهم فيه تضليلاً ولا تفسيقًا. وكانوا على هذِه الجملة في أيام أبي بكر، وعمر، وست سنين من خلافة عثمان.
- [٧٤] ثم اختلفوا بعد ذلك في أمْرِ عثمان أأشياء نَقَموها منه حتى أَقْدَمَ أَحْطها ظالموه على قتله.
 - [٧٥] ثم اختلفوا بعد قتله في قاتليه وخاذليه اختلافًا باقيًا إلى يومنا هذا.
- [٢٩] ثم اختلفوا بعد ذلك في شأن على وأصحاب الجمل، وفي شأن معاوية، وأهل صفين، وفي حكم الحكمين إلى موسى الأشقري، وعمرو بن العاص اختلاقًا باقيًا إلى اليوم.

⁽١) هو طليحة بن عويلد الأسدي، أحد من ارتد، ثم رجع إلى إسلامه، واستشهد في معركة تماوند.

⁽٢) هو أحد المرتدين، وقُتل مرتدًا.

⁽٣) الكلالة: هو مَنْ مات، وليس له فرع وارث.

- و في كيفية افتراق الأمة ثلاثًا وسبعين فرقة
- [۷۷] ثم حَدَث في زمان المتأخرين من الصحابة خلافُ القدرية في القدر والاستطاعة من مَشَد الجهني، وغَيْلان المعشقي، والجَعْد بن درهم، وتبرًّا منهم المتأخرون من الصحابة كعبد الله بن عمر، وجابر بن عبد الله، وأبي هُرَيرة، وابن عباس، وأنس بن مالك، وغيد الله بن أبي أوْفَى، وعُقْبة بن عامر الجهني وأقرافهم. وأوْصَوْا أخلافهم بأن لا يسلَّمُوا على القدرية، ولا يُصَلُّوا على حنائزهم، ولا يَعُودوا مَرْضاهم.
- [۲۸] ثم اختلفت الخوارج بعد ذلك فيما بينها، فصارت مقدار عشرين فرقة كل واحدة تكفر سائرها.
- [٢٩] ثم حدث في أيام الحسن البصري خلاف وَاصِل بن عَطَاء الغزال في القدر وفي المنزلتين، وانضمَّ إليه عَمْرو بن عُبيد بن بأب في بدعته، فطردهما الحسن عن بحلسه، فاعتزلا إلى سارية من سَوَاري مسجد البصرة، فقيل لهما ولأثباعهما «معتزلة» لاعتزالهم قول الأمة في دعواها أن الفاسق من أمة الإسلام لا مؤمن ولا كافر.
- [٣٠] وأما الروافض فإن السَّبَيَّة منهم أظهروا بدعتَهم في زمان علي الله على الله على الله علي الله علي الله فأحرق علي قومًا منهم، ونفى ابن سبأ إلى ساباط المدائن، وهذه الفرقة ليست من فرق أمة الإسلام لتسميتهم عليًّا إلهاً.
- - [٣٢] وافترقت النجَّارية بناحية الريُّ بعد الزعفراني فِرقًا يكفر بعضها بعضًا.
- [٣٣] وظهر خلاف البُكْرية من بكر ابن أخت عبد الواحد بن زياد، وخلاف الضّرُارية من ضرار بن عمرو، وخلاف الجهمية من جَهْم بن صَفّوان، وكان ظهور جَهْم، وبكر، وضرار في أيام ظهور واصل بن عطاء في ضلالته.
- [٣٤] وظهرت دعوة الباطنية في أيام المأمون من حَمَّدان قِرْمِط، ومن عبد الله بن مَيْمون

القَدَّاح، وليست الباطنية من فرق ملة الإسلام، بل هي من فرق المجوس على ما نبينه بعد هذا، وظَهَرَ في أيام محمد بن طاهر بن عبد الله بن طاهر بحُرَاسَانَ خلافُ الكرامية الجمسَّمَة.

- [٣٥] فأما الزُّيْدية من الرافضة فمعظمُها ثلاثُ فرق، وهي: الجارودية، والسليمانية وقد يقال الجريرية أيضًا والبُّنْرِية، وهذه الفرق الثلاثُ يجمعها القولُ بإمامة زيد بن علي بن أبي طالب في أيام خروجه، وكان ذلك في زمن هشام بن عبد الملك.
- [٣٦] والكُبسانية منهم فرق كثيرة يرجع محصَّلُها إلى فرقتين: إحداهما تزعُم أن محمد ابن الحنفية حَيُّ لم بحت، وهم على انتظاره، ويزعمون أنه المهديُّ المنتظر. والفرقة الثانية منهم يُقرُّون بإمامته في وقته، وبموته، وينقلون الإمامة بعد موته إلى غيره، ويختلفون بعد ذلك في المنقول إليه.
- [٣٧] وأما الإمامية المُفارقة للزيدية والكيسانية والفلاة فإلها خس عشرة فرقة، وهي: المحمدية، والباقرية، والناووسية، والشميطية، والعمارية، والإسماعيلية، والمباركية، والموسوية، والقطعية، والاثنا عَشْرية، والهشامية من أتباع هشام بن سالم الجواليقي، والزرارية، من أتباع زُرارة بن أعين، واليونسية من أتباع عونس القمي، والشيطانية من أتباع شيطان الطّاق، والكاملية من أتباع أبي كامل وهو أفحشهم قولاً في على وفي سائر الصحابة رضي الله عنهم.
- [٣٨] فهذه عشرون فرقة من فرق الروافض، منها ثلاث زيدية، وفرقتان من الكُيْسانية، و خمر عشر َ ق ف قد من الإمامية.
- [٣٩] فأما غُلاقهم الذين قالوا بإلهية الأئمة، وأباحوا بحرَّمَاتِ الشريعة، وأسْقَطُوا وجوب فرائض الشريعة كالبيانية، والمُغيرية، والجناحية، والمنصورية، والخطابية، والحلولية، ومَنْ جرى بجراهم فما هم من فرق الإسلام وإن كانوا منتسبين إليه، وسنذكرها في باب مفرد بعد هذا الباب.
- [. ٤] وأما الخوارج فإلها لما اختلفت صارت عشرين فرقة، وهذه أسماؤها: المحكمة الأولى، والأزارقة، ثم التُحدَات،ثم الصُّفْرية، ثم العَجَاردة.

وقد افترقت العجاردة فيما بينها فرقًا كثيرة، منها: الخازمية، والشعيبية، والمعلومية، والمجهولية، والمعبدية، والرشيدية، والمكرمية، والحمزية، والإبراهيمية، والواقفة.

وافترقت الإباضية منها فرقًا: حفصية، وحارثية، ويزيدية، وأصحاب طاعة لا يُراد الله ها.

واليزيدية منهم: أتباع يزيد بن أبي أنيسة، ليست من فرق الإسلام لقولها بأن شريعة الإسلام تُنْسَخ في آخر الزمان بنبي يبعث من العجم.

وكذلك في جملة العجاردة فرقة يقال لها «الميمونية» ليست من فرق الإسلام، لألها أباحث بنات البنات وبنات البنين كما أباحته المجوس. وسنذكر اليزيدية والميمونية في جملة الذين انتسبوا إلى الإسلام وما هم منهم ولا من فرقهم.

[13] وأما القدرية المعتزلة عن الحق فقد افترقت عشرين فرقة كلُّ فرقة منها تكفِّر سائرها، وهذه أسماء فرقها: الواصلية، والعمروية، والهُفَلية، والنظامية، والمردارية، والمعمرية، والثياطية، والجاحظية، والخابطية، والخيائية، والخيائية، والبُخبائية، والبُخبائية، والبُخبائية، فالبيمية المنسوبة إلى أبي هاشم ابن الجُبائي، فهي ثنتان وعشرون فرقة، ثنتان منها ليستا من فرق الإسلام، وهما: الخابطية، والحمارية، وسنذكرهما في الفرق التي انتسبت إلى الإسلام وليست منها.

[٤٢] وأما المرجئة فثلاثة أصناف:

صنف منهم قالوا بالإرجاء في الإيمان، وبالقَدَر على مذاهب القدرية، فهم معدودون في القدرية والمُرْجئة، كأبي شمْرٍ للرجئ، ومحمد بن شبيب البصري، والخالدي.

وصنف منهم قالوا بالإرحاء في الإيمان، ومالوا إلى قول جَهْم في الأعمال والأكساب، فهم من جملة الجَهْمية والمرحثة.

وصنف منهم خالصة في الإرجاء من غير قَدَر، وهم خمس فرق: يونسية، وغسانية، وثوبانية، وتومنية، ومريسية.

[٤٣] وأما النحارية فإنما اليوم بالري أكثر من عشز فرق، ومرجِعُها في الأصل إلى

ثلاث فرق: برغوثية، وزعفرانية، ومستدركة.

- [£\$] وأما البكرية والضرارية فكل واحدة منهما فرقة واحدة ليس لها تبع كثير، والجهمية أيضًا فرقة واحدة.
- [8] والكرامية بخُرَاسان ثلاثُ فرق، حقائقية، وطرائقية، وإسحاقية، لكن هذه الفرق الثلاث منها لا يُكفّر بعضُها بعضًا، فعددناها كلها فرقة واحدة.
- [٤٦] فهذه الجملة التي ذكرناها تشتمل على ثنتين وسبعين فرقة، منها عشرون روافض، وعشرون خوارج، وعشرون قدرية ، وعشرون مُرْجئة، وثلاث نجارية، وبكرية، وضرارية، وجَهْمية، وكرامية، فهذه ثنتان وسبعون فرقة.
- [49] فأما الفرقة الثالثة والسبعون فهي أهل السُّنَة والجماعة من فريقي الرأي والحديث دون مَنْ يشتري لَهُوَ الحديث، وفقهاء هذين الفريقين، وقُرُّاؤهم، ومحدُّنُوهم، ومتكلُّمو أهل الحديث منهم، كلُّهم مُثَّقَقُون على مقالة واحدة في توحيد الصانع وصفاته، وعدَّله، وحكمته، وفي أسمائه وصفاته، وفي أبواب النبوة والإمامة، وفي أحكام المُقتَّى، وفي سائر أصول الدين، وإنما يختلفون في الحلال والحرام من فروع الأحكام، وليس بينهم فيما اختلفوا فيه منها تضليل ولا تفسيق، وهم الفرقة الناجية، وبجمعها الإقرار بتوحيد الصانع وقدم، وقدم صفاته الأزلية، وإحازة رؤيته من غير تشبيه ولا تعطيل، مع الإقرار بكتُب الله ورسله، وبتأبيد شريعة الإسلام، وإباحة ما أباحه القرآن، وتحريم ما حَرَّمه القرآن، مع قبول ما صحَّ من صنة رسول الله بينيّ ، واعتقاد الحَشْر والنَّشر، وسوال الملكين في القير، والإقرار بالحَوْض والميزان.

فمن قال بمذه الجهة التي ذكرناها ولم يَخْطِط إيمانَه بما بشيء من بِدَعِ الخوارج والموافضِ والقدرية وسائر أهل الأهواء فهو من جملة الفرقة الناجية: إن ختم الله له بها؛ ودخل في هذه الجملة جمهورُ الأمة وسَوَادُها الأعظم من أصحاب مالك والشافعي وأيّوري، وأهل الظاهر.

فهذا بيان ما أردَّنَا بيانَه في هذا الباب، ونذكر في الباب الذي يليه تفصيلُ مقالة كل فرقة من فرق [أهل] الأهواء الذين ذكرناهم إن شاء الله ﷺ.

الباب الثالث

في بيان تفصيل مُقَالات فرق [أهل] الأهواء وبيان فَضَائح كل فرقة منها على التفصيل

- هذا بابُ يشتمل على فصول ثمانية، وهذه ترجمتها:
 - (١) فصل، في بيان مقالات فرق الرَّفْض.
 - (٢) فصل، في بيان مقالات فرق الحُوارج.
 - (٣) فصل، في بيان مقالات فرق الاعتزال والقَدر.
 - (٤) فصل، في بيان مقالات فرق المُرْجئة.
 - (٥) فصل، في بيان مقالات فرق النجَّارية.
- (٦) فصل، في بيان مقالات الضرارية، والبكرية، والجهمية.
 - (٧) فصل، في بيان مقالات الكرَّامية.
- (A) فصل، في بيان مقالات المشبهة الداخلة في غمار الفرق التي ذكرناها.
 - وسنذكر في كل فصل منها مقتضاه على شرطه إن شاء الله عَيْظَيْ.

00000

الغصل الأول

في بيان مقالات فرق الرَّفْض

[48] قد ذكرنا قبلَ هذا أن الزيدية (١) منهم ثلاثُ فرق، والكُيْسَانية منهم فرقتان، والإمامية منهم خمس عشرةً فرقة، ونبدأ بذكر الزيدية، ثم الإمامية ، ثم الكَيْسَانية، على الترتيب إن شاء الله ﷺ.

[43] ذكر الجارودية (٢)من الزيدية:

أولاً: أتباع المعروف بأبي الجارُود وقد زعموا أن النبي ﷺ نصَّ على إمامة علي بالوصف دون الاسم، وزعموا أيضًا أن الصحابة كفروا بتركهم بيَّعة علي، وقالوا أيضًا: إن الحسن بن على كان هو الإمام بعد على، ثم أخوه الحسين كان إمامًا بعد الحسن.

وافترقت الجارودية في هذا الترتيب فرقتين: فرقة قالت: إن عليًا نصَّ على إمامة ابنه الحسن، ثم نص الحسن على إمامة أخيه الحسين بعده، ثم صارت الإمامة بعد الحسن والحسين شُورَى في ولدي الحسن والحسين، فمن خرج منهم شاهرًا سيفه داعيًا إلى دينه – وكان علمًا وعارفًا – فهو الإمام. وزعمت الفرقة الثانية منهم أن النبي يَسِيَّة هو الذي نصرً على إمامة الحسن بعد على، وإمامة الحسين بعد الحسن.

ثم افترقت الجارودية – بعد هذا – في الإمام المنتظر فرقًا:

منهم مَنْ لم يعين واحدًا بالانتظار، وقال: كل مَنْ شهرَ سيفه ودعا إلى دينه من ولدي الحسن والحسين فهو الإمام.

ومنهم مَنْ ينتظر محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، والا يصدق بقتله، ولا بموته، ويزعم أنه هو المهديُّ المنتظر الذي يخرج فيملك الأرض. وقولُ هؤلاء فيه كقول المحمدية من الإمامية في انتظارها محمدُ بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي.

ومنهم مَنْ ينتظر محمد بن القاسم صاحب الطَّالِقَان ولا يصدق بموته.

 ⁽١) انظر: ومقالات الإسلاميين، (١٣٢/١) لأبي الحسن الأشعري، وتاج العروس، (٢١٨/٢) للزييدي،
 والفهرست، (ص/ ٢٤٨) لابن النديم.

 ⁽۲) انظر : (الفهرست؛ (ص / ۲۲۷).

ومنهم مَنْ ينتظر محمد بن عمر الذي خرج بالكوفة، ولا يصدق بقتله ولا بموته. فهذا قول الجارودية، وتكفيرهم واحبٌ؛ لتكفيرهم أصحاب رسول الله ﷺ.

[٥٠] ذكر السليمانية (١) أو الجريرية منهم:

هؤلاء أتباع سليمان بن حرير الزيدي الذي قال: إن الإمامة شُورَى، وإلها تعقد بعقد رحلين من خيار الأمة، وأحاز إمامة المفضول، وأثبت إمامة أبي بكر وعمر، وزعم أن الأمة تركت الأصلَحَ في البيعة لهما، لأن عليًا كان أولى بالإمامة منهما، إلا أن الخطأ في بيعتهما لم يوجب كفْرًا، ولا فسقًا، وكَفَرَ سليمانُ بن جرير [عثمان] بالأحداث التي تَقَمَها الناقمون منه، وأهلُ السنة يكفّرون سليمانُ بن جريرٍ من أجل أنه كَفَر عثمان ﷺ.

[01] ذكر البُنْرية (¹⁾منهم:

هؤلاء أتباع رجلين: أحدهما الحسن بن صالح بن حي، والأحير كثير النواء الملقب بالأبتر، وقولهم كقول سليمان بن جرير في هذا الباب، غير ألهم توقفوا في عثمان ولم يُقْدِموا على ذمه ولا على مدحه، وهؤلاء أحسن حالاً عند أهل السنة من أصحاب سليمان بن جرير. وقد أخرج مسلم بن الحجاج حديث الحسن بن صالح بن حي في مسنده الصحيح، ولم يخرج محمد بن إسماعيل البخاري حديثه في الصحيح، ولكنه قال في كتاب والتاريخ الكير، الحاسن بن صالح بن حي الكوفي سمع سماك بن حرب ومات سنة سمير وستين وماتة، وهو من ثور همدان، وكنيته أبو عبد الله.

قال عبد القاهر: هؤلاء البترية، والسليمانية، من الزيدية كلُّهم يكفرون الجارودية من الزيدية لإقرار الجارودية على تكفير أبي بكر وعمر، والجارودية يكفرون السليمانية والبترية؛ لتركهما تكفير أبي بكر وعمر.

وحكى شيخنا أبو الحسن الأشعري في مقالته عن قوم من الزيدية يقال لهم اليعقوبية أتباع رجل اسمه يعقوب ألهم كانوا يتولون أبا بكر وعمر، ولكنهم لا يتبرءون ممن تبرأ منهما.

قال عبد القاهر: احتمعت الفرقُ الثلاثُ الذين ذكرناهم من الزيدية على القول بأن

⁽١) انظر: «مقالات الإسلاميين» (١٣٥/١)، «الملل والنحل» (٢٥٩/١) للشهرستاني، و«التبصير» (ص/ ١٧) للإسفراتيني.

⁽٢) ومقالات الإسلاميين، (١٣٦/١)، والملل والنحل، (١٦١/١)، والتبصير، (ص/ ١٧).

أصحاب الكبائر من الأمة يكونون مخلّدينَ في النار، فهم من هذا الوجه كالخوارج الذين أيأسوا أشراء المذنبين من رحمة الله تعالى و ﴿ لا يَأْيَتُسُ مِن رُوّح اللهِ إِلاَ ٱللهُوهُ الْكَلْهُونَ ﴾ [يوسف: ٨٧] ، إنما قبل لهذه الفرق الثلاث وأتباعها و زَيْدية و لقولهم بإمامة زيد بن علي ابن الحسين بن علي بن أبي طالب في وقته وإمامة ابنه يَحْتَى بن زيد بعد زيد. وكان زيئ ابن علي قد بايعه على إمامته خسمة عَشر ألف رحل من أهل الكوفة، وحرج بهم على ولي العراق وهو يوسف بن عمر الثقفي عامل هشام بن عبد الملك على العراقيين، فلما استمر القتال بينه وبين يوسف بن عمر الثقفي قالوا له: إنا نتْصُرُكَ على أعدائك بعد أن تخيرنا برأيك في أبي بكر وعمر اللذين ظلما حدك عليً بن أبي طالب، فقال زيد: إني لا أفول فيهما إلا خيرًا، وإنما عرجت على بني أمية الذين قتلوا حدًى الحسين، وأغاروا على المدينة يوم الحرة (١٠)، ثم رَمَوًا بيت الله بمحر المنتخذيق والنار (٢٠)، ففارقوه عند ذلك حتى قال لهم و رفضتموني ومن يومغذ سموا رافضة، المنتخذيق والنار (٢٠)، ففارقوه عند ذلك حتى قال لهم و رفضتموني، من يومغذ سموا رافضة، وثبت معه نضر بن خريمة العنسي، ومعاوية بن إسحاق بن زيد بن حارثة في مقدار مائي

 ⁽١) الحوة: أرض ذات حجارة سود نخرة، وكأنما أحرقت بالنار، والجمع الحرات، والحرار، والمراد هنا حرة واقم، وإحدى حرق المدينة، وهي الشرقية.

وكانت وقعة الحرة عبارة عن مأساة على أبواب مدينة النبي في وسبها: أن أهل المدينة خلعوا يزيد بن ممالية وكانت وقعة الحرة عبارة من معليم، وعلى الأنصار عبد الله بن حنظلة، وعلى المهاجرين: معقل بن سنان الأشجعي، وطردوا عثمان بن محمد والي المدينة الأموي. فأرسل يزيد يأمرهم بالطاعة، ويحمدهم الفتنة، وحملت المأساة، واستبيحت المدينة ثلاثة أيام، فقد أباح مُسرف بن عقبة – قبحه الله – القتل ، والسلب والنهب، فصار رجال الشام يقتلون من وجلوا من الناس بالمدينة، وياخذون الأموال، ويقعون على النساء. وسئل الإمام الزهري: كم كان عدد القتلى يوم الحرة؟

قال: سبعمائة من وجوء الناس من المهاجرين والأنصار، ووجوه الموالي، وممن لا أعرف من حمرٍ وعجد غيرهم عشرة آلاف.

وكانت نماية المفسد ابن عقبة أليمة، فقد أهلكه الله، وأخذه أخذ عزيزٍ مقتلو. انظر: ﴿ تَارِيخُ خَلِيفَةٌ ﴿ صُلَّ ١٤٩)، ووتاريخ ابن عساكر ﴾ (٧٦٧)، والبداية والتهاية ﴿ ٨-٣٣٩/ ٤٤)، وتاريخ الإسلام؛ (٢٧٤/).

 ⁽۲) انظر: وتاريخ ابن عساكر و (ع/ ٤٧٦/ ٤٧٨) ، وتاريخ الطبري و (١٩١٦ - ١٩٢)، وتاريخ الإسلام و
 (٢/ ٣١٠ - ٣١)، والسير و (٤٣/٤) وكلاهما للذهبي.

رجل، وقاتلوا جند يوسف بن عمر الثقفي حتى قتلوا عن آخرهم، وقتل زيد، ثم نبش من قبره وصلب، ثم أحرق بعد ذلك.

وهرب ابنُه يجيى بن زيد إلى خراسان، وخرج بناحية الجوزجان على نصر بن سيار والي خراسان، فبعث نصر بن سيار إليه سَلْمَ بن أحوز المازيي في ثلاثة آلاف رجلٍ، فقتلوا يحيى بن زيد، ومشهلُه يجوزجان معروفً.

قال عبد القاهر: روافض الكوفة موصوفون بالغدر، والبخل، وقد سار المثل بمم فيهما، حتى قيل: أَيْخَلُ من كوفي، وأغْدَرُ من كوفي، والمشهور من غدرهم ثلاثة أشياء:

أحدها: أنهم بعد قتل علي ويت بايعوا ابنه الحسن، فلما توجَّه لقتال معاوية غدروا به في ساباط المدائن، فطعنه سنان الجعفي في حنبه فصرعه عن فرسه، وكان ذلك أحد أسباب مصالحته معاوية.

والثاني: ألهم كاتبوا الحسين بن علي يَتِب ، ودَعُوه إلى الكوفة لينصروه على يزيد بن معاوية فاغترَّ هم، وخرج إليهم، فلما بلغ كرَّبلاء غدروا به، وصاروا مع عُبيد الله بن زياد يدًا واحدة عليه، حتى قُتل الحسين وأكثر عشيرته بكربلاء.

والثالث: غدرهم بزيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب بعد أن خرجوا معه على يوسف بن عمر، ثم نكنوا بيعته وأسلموه عند اشتداد القتال حتى قُتل وكان من أمره ما كان.

[٧٧] ذكر الكَيْسَانية (١) من الرافضة:

هؤلاء أتباع المحتار بن أبي عُبيد الثقفي الذي قام بثأر ابن علي بن أبي طالب، وقتل أكثر الذين قتلوا حسينًا بكربلاء، وكان المحتار يقال له كَيْسَان، وقيل: إنه أخذ مقالته عن مولى لعلى رفتي كان اسمه كيسان.

وافترقت الكيسانية فرقًا يجمعها شيئان:

أحدهما: قولهم بإمامة محمد بن الحنفية وإليه كان يدعو المحتار بن أبي عبيد.

والثاني: قولهم بجواز البَّدَاء على الله ﷺ ، ولهذه البدعة قال بتكفيرهم كلُّ من لا يجيز

⁽١) ومقالات الإسلاميين، (١/ ٨٩)، والملل والنحل، (١/٧١) للشهرستاني.

ہے في بيان تفصيل مقاللت فرق (أط) اللمواء وبيان فضائصم مسسس وہ = البداء على الله سبحانه.

واختلفت الكيسانية في سبب إمامة محمد بن الحنفية، فزعم بعضهم أنه كان إمامًا بعد أبيه على بن أبي طالب رضي الجمّل وقال له: الله على بن أبي طالب رضي الجمّل وقال له: الله سنهم طَفَّن أبسيك تُحمسه لا خسيرً في الحسوب إذا لم تسريله

وقال آخرون متهم: إن الإمامة بعد على كانت لابنه الحسن، ثم للحسين بعد الحسن، ثم صارت إلى محمد بن الحنفية بعد أخيه الحسين بوصية أخيه الحسين إليه حين هرب من المدينة إلى مكة حين طولب بالبيعة ليزيد بن معاوية.

ثم افترق الذين قالوا بإمامة محمد بن الحنفية.

فزعم قوم منهم يقال لهم والكربية و (١) أصحاب أبي كرب الضرير: أن محمد بن الحنفية حي لم يمت، وأنه في حبل رَضُوَى وعنده عين من الماء وعين من العسل يأخذ منهما رزقه، وعن يمينه أسد، وعن يساره نمر، يحفظانه من أعدائه إلى وقت خروجه، وهو المهدئُ المنظر.

وذهب الباقون من الكيسانية إلى الإقرار بموت محمد بن الحنفية، واختلفوا في الإمام بعده، فمنهم من زعم أن الإمامة بعده رجعت إلى ابن أخيه على بن الحسين زين العابدين. ومنهم من قال برجوعها بعده إلى أبي هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية.

واختلف هؤلاء في الإمام بعد أبي هاشم، فمنهم من نقلها إلى محمد بن علي بن عبد الله بن عبد المطلب بوصية أبي هاشم إليه، وهذا قول الراوندية، ومنهم من زعم أن الإمامة بعد أبي هاشم صارت إلى بَيَان بن سمعان وزعموا أن رُوح الله تعالى كانت في أبي هاشم، ثم انتقلت منه إلى بيان، ومنهم من زعم أن تلك الروح انتقلت من أبي هاشم إلى عبد الله بن عمرو بن حرب وادعت هذه الفرقة إلهية عبد الله بن عمرو بن حرب وادعت هذه الفرقة إلهية عبد الله بن عمرو بن حرب وادعت هذه الفرقة إلهية عبد الله بن عمرو بن حرب

والبيانية والحربية كلتاهما من فرق الغلاة نذكرهما في الباب الذي نذكر فيه فرق الغلاة، وكان كُثير الشاعر (٢) على مذهب الكيسانية الذين ادعوا حياة محمد بن الحنفية، ولم يصدقوا بموته؛ ولذا قال في قصيدة له:

⁽١) والمقالات؛ (١/ ٩٠).

 ⁽۲) انظر: وشرح شواهد المفنىء (۲٤)، وفيات الأعيان (۲۳۳/۱)، وعيون الأعبار، (۱٤٤/۲)، وخنزانة الأدب، (۲۸۱/۲)، والشعر والشعراء، (۱۹۸)، ووسمط الملآلي، (۲۱).

ألا إنَّ الأنمسةَ مسن قسريشِ عسليَّ والسفلالةُ مسن بَسسهِ فَسِسُطٌ مسبطُ إيمان وبسرً ومسبطٌ لا يسفوقُ المسوتُ حسى تغيَّسب لا يُسرى فسيهم زمائسا

وُلاةَ الحسن الرّبعسة سَسواءُ هُ مَسواءُ هُ هَمَاءُ هُ هَمَاءُ هَمَاءُ هَمَاءُ هَمَاءُ وَمِساءُ وَمِساءً عَمْسيطٌ غَيْسِته كَسر آبلاءُ يقسودَ الحسيل يَقْدهُ هِما اللسواءُ بِرَضَوى عسنده عَسسلٌ ومساءُ

وذو المستُوريْن بفسسدُ له السسولاءُ

قال عبد القاهر : أحبناه على أبياته هذه بقولنا:

ولاةُ الحسقُ اربعسة، ولكسن وفساروق السورَى أضسحى إمامُسا عسليُّ بعدهسم أضسحى إمامُسا ومُسبِهضُ مُسنْ ذكسرناه لَعسين وأهسلُ السرفُض قسومٌ كالنصارى و قال كُثيرُ أيضًا في رفضه:

برنست إلى الإنسه مسن ابسن أزوّى (1) ومسن عُمَسرٍ برنست ومسن عَسِيقٍ وقد أحيناه عن هذين البيتين:

ومسن ديسسن الخسوارج أجمعسنا غُسداة دُعسا أمسيرَ المؤمنيسنا

> برنست مسن الإلسه بسبُعض قسوم ومسا حسو ابسنَ أروَى مسنك بُفسضُ أبسو بكسر لسنا حقَّسا إمسامً وفساروقُ السورى عمسو، بحسقً وقال كُثير في قصيدة أيضًا:

ألا قـــل للوّصــــيّ فَاتـــك نفســـي

أطَلْت تَ بذلك الجَسبَل المُقامَسا

 ⁽١) هو لقب لعثمان بن عفان رضي الله عنه وأرضاه.

🛥 في بيان تفصيل مقالات فرق (أمل) اللمواء وبيان فضائصم 🚤 🖚 🛥 ومسَـــمُولُكُ الخلـــيفةُ والإمَامَـــا مُقَــامُك عــندهم ســتينَ عامَــا أ___راجعُه الملائك___ةُ الكلامَـــــا وأشربة يُعسلُ بحسا الطُّعامَسا

اضـــر بعشـــر. والـــوك مـــنا وعَسادُوا فسيك أهسلَ الأرض طُسرًا ومسا ذاق ابسن خوالسة طعسم مسوات لقهد أمسي بمجري شعب رطوى وإنَّ له لـــرزقًا كـــلِّ يـــوم وقد أجبناه عن هذا الشعر بقولنا:

لمسن وارى المستواب له عظامها أ___ اجعه الملائك___ة الكلامَ__ وأشهربة يُعهل في الطعامها كمسا قسد ذاق والسدّه الحمامسا لعساش المهسطفي أبسدا ودامسا

لقـــد أفنيــت عُمــرك بانــتظار فليسيس بشيف رضيواء إمسام ولا مُسنُ عسنده عَسلُ ومساءً وقد ذاق ابسنُ خَوالمة طعمم موت ولسو خلسة امسرؤ لفلسو مجسد

وكان الشاعر المعروف بالسيد الحميري أيضًا على مذهب الكيسانية الذين ينتظرون محمد بن الحنفية، ويزعمون أنه محبوس بحبل رَضُوَى، إلى أن يؤذن له بالخروج، ولهذا قال في شعر له:

ولكن كلل مَن في الأرض فنان بنا حَكم الندي خلسق الأنامسا وكان أول من قام بدعوة الكيسانية إلى إمامة محمد بن الحنفية المحتار بن أبي عبيد الثقفي، وكان السبب في ذلك أن عبيد الله بن زياد لما فرغ من قتل مسلم بن عقيل، وفرغ من قتل الحسين بن علي ﷺ رُفع إليه أن المختار بن أبي عبيد كان ممن خرج مع مسلم ابن عقيل ثم اختفى، فأمر بإحضاره، فلما دخل عليه رماه بعمود كان في يده فشتر عينه، وحبسه، فتشفُّع إليه في أمره قوم، فأخرجه من الحبس، وقال له: قد أجلتك ثلاثة أيام، فإن خرجت فيها من الكوفة وإلا ضربتُ عنقك، فخرج المختار هاربًا من الكوفة إلى مكة، وبايع عبد الله بن الزبير وبقى معه إلى أن قاتل ابن الزبير حند يزيد بن معاوية الذين كانوا تحت راية الحُصَيِّن بن نمير السكوني، واشتدت نكاية المختار في تلك الحروب على أهل الشام، ثم مات يزيد بن معاوية ورجع جند الشام إلى الشام، واستقام لابن الزبير ولاية الحجاز، واليمن، والعراق، وفارس، ولقى المختار من ابن الزبير جفوة فهرب منه إلى الكوفة وواليها يومئذ عبد الله بن يزيد الأنصارى من قبل عبد الله بن الزبير، فلما دخل الكوفة بعث رسله إلى شيعه الكوفة ونواحيها إلى المدائن، ودعاهم إلى البيعة له، ووعدهم أنه يخرج طالبًا بثأر الحسين بن على في أنه عن المدائن، ودعاهم إلى البيعة له، ووعدهم الحنفية قد استخلفه، وأنه قد أمرهم بطاعته، وعزل ابن الزبير في خلال ذلك عبد الله بن يزيد الأنصاري عن الكوفة، وولاها عبد الله بن مُطيع العَدوى واجتمع إلى المختار مَن بالديه في السر، وكانوا زُهاء سبعة عشر ألف رجل، ودخل في بيعته عبد الله بن الحر الذي لم يكن في زمانه أشجع منه، وإبراهيم بن مالك الأشتر، و لم يكن في شيعة الكوفة أجل لم يكن في زمانه أشجع منه، وإبراهيم بن مالك الأشتر، و لم يكن في شيعة الكوفة أجل عشرين ألفًا، ودامت الحرب بينهما أيامًا، ووقعت الهزيمة في آخرها على الزبيرية، واستولى عشرين ألفًا، ودامت الحرب بينهما أيامًا، ووقعت الهزيمة في آخرها على الزبيرية، واستولى المختار على الكوفة ونواحيها، وقتل كل من كان بالكوفة من الذين قاتلوا الحسين بن علي بكربلاء، ثم خطب الناس فقال في خطبته:

الحمد لله الذي وعد وليه النصر، وعدوه الخسر، وجعلهما إلى آخر الدهر قضاءً مقضيًا، ووعدًا مأتيًا، يا أيها الناس قد سمعنا دعوة الداعي وقبلنا قول الداعي، فكم من باغ وباغية وقتلى في الواعية، فهلموا عبادَ الله إلى بيعة الهدى، وبحاهدة العدّى، فإني أنا المسلط على المُحلّين، والطالب بثأر ابن بنت خاتم النبيين.

ثم نزل عن منبره وأنفذ بصاحب شرطته إلى دار عمر بن سعد حتى أخذ رأسه. ثم أخذ رأس ابنه جعفر بن عمر، وهو ابن أخت المختار، وقال: ذاك برأس الحسين، وهذا برأس ابن الحسين الكبير، ثم بعث بإبراهيم بن مالك الأشتر مع ستة آلاف رحل إلى حرب عبيد الله بن زياد، وهو يومئذ بالموصل في ثمانين ألفًا من جند الشام قد ولاه عليهم عبد الملك بن مروان، فلما التقى الجيشان على باب الموصل الهزم جند الشام، وقتل منهم سبعون ألفًا في المعركة، وقتل عبيد الله بن زياد والحصين بن تُميَّر السكوني، وأنفذ إبراهيم بن الأشتر برعوسهم إلى المختار، فلما تمت للمختار ولاية الكوفة والجزيرة والعراقين إلى حدود أرمينية و في بيان تفصيل مقاللت فرق [أهل] اللهواء وبيان فخائصم مصحح وج عدم تكون من المحمد وج عدم عليه. وحكم المحمد كأسحاع الكهنة، وحكى أيضًا أنه ادَّعي نزول الوحي عليه.

فمن أسجاعه قوله: أما والذي أنزل القرآن، وبين الفرقان، وشرع الأديان، وكره العصيان، لأقتلن البغاة من أزدعمان، ومَذْحج وهمدان، ونَهْد وخوْلان، وبكر وهَزَّان، وثُعَل ونَهْبَان، وعبس وذُبيان، وقيس عَيْلان.

ثم قال : وحق السميع العليم، العلي العظيم، العزيز الحكيم، الرحمن الرحيم، لأعركن عَرَّكَ الأديم، أشرافَ بني تميم (١).

ثم رفع حبر المحتار إلى ابن الحنفية، وحاف من جهته الفتنة في الدين، فأراد قدوم العراق ليصير إليه الذين اعتقدوا إمامته، وسمع المحتار ذلك، فخاف من قدومه العراق ذهاب رياسته وولايته، فقال لجنده: إنَّا على بيعة المهديّ، ولكن للمهدي علامة، وهو أن يُضرب بالسيف ضربة فإن لم يقطع السيف حلده فهو المهدي، وانتهى قولُه هذا إلى ابن الحنفية، فأقام بمكة خوفًا من أن يقتله المختار بالكوفة.

ثم إن المحتار خدعته السّبئيَّة المُلاة من الرافضة فقالوا له: أنت حُمَّة هذا الزمان، وحملوه على دعوى النبوة، فادعاها عند خواصه، وزعم أن الوحي ينزل عليه، وسجع بعد ذلك فقال: أما وممشي السحاب، الشديد العقاب، السريع الحساب، العزيز الوهاب، القدير الفلاّب، لأنبشنَّ قبر ابن شهاب المُفترى الكذاب، المجرم المرتاب، ثم ورب العالمين، وربّ البلد الأمين، لأقتلنَّ الشاعر المَهين، وراجز المارقين، وأولياء الكافرين، وأعوان الظالمين، وإخوان الشياطين، الذين احتمعوا على الأباطيل، وتقولوا على الأقاويل، وليس خطابي إلا لذي الأخلاق الحميدة، والأفعال السديدة، والآزاء العتيدة، والنقوس السعيدة.

ثم خطب بعد ذلك فقال في خطبته: الحمد لله الذي جعلني بصيرًا، ونوَّر قلبي تنويرًا ، والله لأحرقنَّ بالمصر دُورًا، ولأنبشنَّ بما قبورًا، ولأشْفينَّ منها صدورًا، وكفى بالله هاديًا ونصيرًا.

ثم أقسم فقال: برب الحرم، والبيت المحرم، والركن المكرم، والمسجد المعظم، وحق ذي القلم، ليُرفعنَّ لي عَلَم، من هنا إلى إضَم، ثم إلى أكناف ذي سَلَم.

⁽١) انظر: «تاريخ الطبري» (٣٨/٦)، «البداية والنهاية» (٢٩٣/٨)، «سير أعلام النبلاء» (٣٧/٢٥- ٤٥٠).

ثم قال: أما ورب السماء، لتنزلنَّ نار من السماء، فلتحرقنَّ دار أسماء، فأنَّهِيَ هذا القول إلى أسماء بن خارجة فقال: قد منجع بي أبو إسحاق وأنه سيحرق داري، وهرب من داره، وبعث للختار إلى داره مَنْ أحرقها بالليل، وأظهر من عنده أن نارًا من السماء نزلت فأحرقتها.

ثم إن أهل الكوفة خرجوا على المختار لما تكهن، واجتمعت السبنية إليه مع عبيد أهل الكوفة لأنه وعَدَهم أن يعطيهم أموال ساداقم وقاتل هم الخارجين عليه، فظفر هم، وقتل منهم الكثير، وأسر جماعة منهم، وكان في الأسراء رجل يقال له سُراقة بن مرداس البارقي فقدًم إلى المختار، وخاف البارقي أن يأمر بقتله، فقال للذين أسروه وقدموه إلى المختار: ما أنتم أسرتمونا ولا أنتم هزمتمونا بعدتكم، وإنما هزمنا الملائكة الذين رأيناهم على الخيل البُنلق فوق عسكركم، فأعجب المختار قوله هذا، فأطلق عنه، فلحق عصعب بن الزبير بالبصرة، وكتب منها إلى المختار هذه الأبيات:

الاَ ابليغُ أبيا إمسحاق أي وأيست السبُلْق وُهُمُا مُعُسْمَاتِ أَرَى عسينُ مُعَسَامُ بالسَّتُرهَاتِ أَرَى عسينُ مُعَسَامُ بالسَّتُرهَاتِ (٢) كافرتُ بوحيكم وجعلتُ نَسَلُرُا عسليُ قستالكم حسى المَماتِ (٢)

وفي هذا الذي ذكرناه بيان سبب كهانة المختار ودعواه الوحي إليه.

وأما سبب قوله بجواز البُداء على الله على الله الله الله على الداهيم بن الأشتر لما بلغه أن المختار تكهن وادعى نزول الوحي إليه قعد عن نصرته، واستولى لنفسه على بلاد الجزيرة، وعلم مصعب بن الزبير أن إبراهيم بن الأشتر لا ينصر المختار، قطمع عند ذلك في قهر المختار، ولحق به عبيد الله بن الحرّ الجعفي ومحمد بن الأشعث الكندي، وأكثر سادات الكوفة، غيظًا منهم على المحتار، لاستيلائه على أموالهم وعبيدهم، وأطمعوا مصعبًا في أخذ الكوفة قهرًا، فخرج مصعب من البصرة في سبعة آلاف رحل من عنده سوى من

⁽١) الأبيات من الوافر، وهي لسراقة بن مرداس البارقي، كما في و الأشباه والنظائر» (٢/ ١٦)، و والأغاني، (١٣/٩)، وأماني الزجاجي، (ص/ ٧٧)، وسر صناعة الإعراب، (ص/ ٧٧)، وشرح شواهد المغنى، (ص/ ٧٧٧)، "ولسان العرب، (٤٩٧/١٤)، ومغنى اللبيب، (ص/ ٧٧٧)، ووبلانسبة في جمهرة اللغة، (ص/ ٧٧٧)، والخصائص، (١٥٣/٥)، ووشرح شافية ابن الحاجب، (ص/ ٤١).

انضم إليه من سادات الكوفة، وجعل على مقدِّمته المهلَّب بن أبي صُفْرة مع أتباعه من الأزد، وجعل أعينة الخيل إلى عبيد الله بن معمر التيمي، وجعل الأحنف بن قيس على خيل المزد، وجعل أعينة الحيل إلى عبيد الله بن معمر التيمي، وجعل الأحنف بن قيس على خيل ثلاثة آلاف رجل من نحبة عسكره، وأحبرهم بأن الظفر يكون لهم، وزعم أن الوحي قد نزل عليه بذلك، فالتقى الجيشان بالمدائن، والهزم أصحاب المختار، وقتل أميرهم ابن شميط وأكثر قواد المختار، ورجع فُلُوهم إلى المختار، وقالوا له: لماذا تعدَّنا بالنصر على عدونا ؟!! فقال: إن الله تعالى كان قد وعدني ذلك، لكنه بَدَاله. واستدل على ذلك بقول الله ﷺ:

ثم إن المعتار باشر قتال مصعب بن الزبير بنفسه بالمذار من ناحية الكوفة، وقتل في تلك الواقعة محمد بن الأشعث الكندي. قال المعتار: طابت نفسي بقتله أن لم يكن قد بقى من قَتَلة الحسين غيره، ولا أبالي بالموت بعد هذا. ثم وقعت الهزيمة على المعتار وأصحابه، فالهزموا إلى دار الإمامة بالكوفة، وتحصن فيها مع أربعمائة من أتباعه، وحاصرهم مصعب فيها ثلاثة أيام، حتى فني طعامهم، ثم خرجوا إليه في اليوم الرابع مستقتلين، فقتلوا وقتل المختار معهم، قتله أخوان يقال لهما طارف وطريف أبناء عبد الله ابن دجاجة من بني حنيفة، وقال أعشى هَمْدَانَ في ذلك:

لقد د نُبُنستُ والأنسباء تسنّمي بمسا لاقسى الكسوارث بسالمار ومسا إنْ مسرّي إهسلاكُ قومسي وإن كسانوا وحقّسك في خسسار ولكسني مسسررت بمسا يُلاقسى أبسو إمسحاق مسن خسري وعَسارِ فهذا بيان سبب قول الكيسانية بجواز البداء على الله عَلَيْن.

واختلفت الكيسانية الذين انتظروا محمد بن الحنفية وزعموا أنه حي محبوس بمجبل رضوى إلى أن يؤذن له بالخروج، واختلفوا في سبب حبسه هنالك بزعمهم.

فمنهم من قال: الله في أمره سر لا يعلمه إلا هو، ولا يعرف سبب حبسه.

ومنهم من قال: إن الله تعالى عاقبه بالحبس لخروَجه بعد قتل الحسين بن على إلى يزيد

ابن معاوية، وطلبِه الأمان منه، وأخذِه عطاءه، ثم لخروجه في وجه ابن الزبير من مكة إلى عبد الملك بن مروان هاربًا من ابن الزبير. وزعموا أن صاحبه عامر بن واثلة الكناني سار بين يديه وقال فى ذلك المسير لأتباعه:

يسا إخسوني، يسا شسيعتي، لا تَسْبَعَلُوا ووازِرُوا المهسسديُّ كسسيما تهسستلوا محمسد الحسسيرات، يسسا محمسد أنسست الإمسام الطاهسر المسسسدُّدُ لا ابسن السزير المسسامري المسلحد ولا السندي نحسن إلسيه نقصسهُ

وقالوا: إنه كان يجب عليه أن يقاتل ابن الزبير ولا يهرب، فعصى ربه بتركه
قتالًه، وعصاه بقصده عبد الملك بن مروان، وكان قد عصاه قبل ذلك بقصده يزيد
ابن معاوية، ثم إنه رجع من طريقه إلى ابن مروان إلى الطائف، ومات بها ابن عباس
ودفنه ابن الحنفية بالطائف، ثم سار منها إلى الذر، فلما بلغ شعب رَضْوَى احتلفوا
فيه، فزعم المقرون بموته أنه مات فيه، وزعم المنتظرون له أن الله حبسه هنالك وغيبه
عن عبون الناس عقوبة له على الذنوب التي أضافوها إليه، إلى أن يؤذن له بالخروج،
وهو المهدي المنتظر.

[٥٣] ذكر الإمامية (١) من الرافضة:

هؤلاء الإمامية المخالفة للزيدية والكيسانية والغلاة: خمس عشرة فرقة:

الكاملية، والمحمدية، والباقرية، والناووسية، والشَّمْيْطية، والعمَّارية، والإسماعيلية، والمباركية، والموسوية، والقَطْعية، والاتنا عشرية، والمشامية، والزَّرارية، واليونسية، والشيطانية.

[44] ذكر الكاملية (١) منهم:

هؤلاء أتباع رحل من الرافضة كان يعرف بأبي كامل، وكان يزعم أن الصحابة كفروا بتركهم بيعة عليٌّ، وكَفَر عليٌّ بتركه قتالُهم، وكان يلزمه قتالُهم كِما لزمه قتال

 ⁽١) انظر: «المقالات» (٩٨/١)، ووالملل والنحل» (١٦٣/١) للشهرستاني، «الملل والنحل» (٣٦/٥) لابن حزم، «التيصير» (ص/ ٧٠).

⁽٢) والتبصيرة (ص/ ٢١).

🕳 - في بيان تفصيل مقالات فرق (أهل) الأعواء وبيان فضائصم 🚅 أصحاب صفين، وكان بشار بن برد الشاعر الأعمى على هذا المذهب، وروى أنه قيل له:

ما تقول في الصحابة؟ قال: كفروا، فقيل له: فما تقول في عليٌّ؟ فتمثل بقول الشاعر:

ومـــا شـــرُ الــــثلالة أمُّ عمـــرو بصــاحبك الـــذي لا تصـــبحينا (١)

وحكى أصحاب المقالات عن بشار أنَّه ضمُّ إلى ضلالته في تكفير الصحابة وتكفير عليٌّ معهم ضلالتين أخريين:

إحداهما: قوله برجعته إلى الدنيا قبل يوم القيامة، كما ذهب إليه أصحاب الرَّجْعة من الرافضة.

الثانية: قوله بتصويب إبليس في تفضيل النار على الأرض، واستدلوا على ذلك بقول بشار في شعر له:

والنارُ معبودةٌ منذ كانت السنارُ وقد ردَّ عليه صفوانُ الأنصاري في قصيدته التي قال فيها:

> زعميت بيأن السنارَ أكسرمُ عُنصرًا و في القَعْــــر مــــن لِجَّ الــــبحار مــــنافعٌ ولا بعدة مسن أرض لكسل مُطسيّر كـــذاك ومــا ينســاحُ في الأرض ماشيًا وفي قُلَـــل الأجـــبال فـــوق مقطــــم وفي الحسرَّة [السرُّجُلاء كم من] معادن مسن الذهب الإبرين والفضية التي وكسل فلسز مسن تحساس وآنسك

وفي الأرض تخسيا في الحجسارة والزُّلد أعاجيب لا تُحصي بخيط ولا عقد مسن اللؤلسؤ المكسنون والعنسير الورد وكـــل منـــبُوح في الغَمائـــر ذي جُــــدٌ عملى بطعه متشمى الجانسب للقصد زبرجَدُ أمسلاك السورى ساعة الحشد فهم مَعسارات تبجَّسمن بالسنقه تسروق وتُصُسبي ذا القسناعة والسزهد ومسن زئسبق حسى ونوشسادر سندى

⁽١) البيت من الوافر، وهو لعمرو بن كلثوم في ديوانه (ص/ ٦٦)، و«بمنجة المجالس» (٢٨١/١)، و«جمهرة أشعار العرب، (١/٩٠/١) و عزانة الأدب، (١٧٨/٢)، و و بلا نسبة في الإمتاع وللوانسة، (١٤٣/١)، و هلسان العرب، (١٢٢/١١).

ومسن مَرْقَسْيِنَا غير كَابِ ولا مُكْدِي واصسناف كسبريت مطاولسة الوقسد ومسن توتسيا في معادفسا هسندي مسن الأرض والأحجسار فاخسرة الججل ومستكم الحُجَّاج مسن جسنة الخلد وتحسن بَسْرُه على الواحد القُرْد وأيسد خلسق الله مسن طسرق الرُّشَد وأيسد خلسق الله مسن طسرق الرُّشَد وطالسب ذَحْسلٍ لا يبيست عسلىحقد واقسري خلسق الله من نسب القرد (الم

وفسيها زرانسيخ وشبب ومرقب ومرقب والنها وسيها ضروب القسار والزفت والمها وحسن أغسد جسوز وكلسي وفعنسة وكسل يواقيست الأنسام وحلسيها مفاحر للطين البذي كسان أصلنا ففلسك تلبسير ونفسع وحكمسة فسيان حليف الشوم واللوم والمممي أقجسو أبسا بكر، وتخلسع بعسده كانك غضبان على الدّيس كلسه أواليسب أقمسازا وأنست مُنسوه

وقد هجا حمادُ عَجْرَد بشارًا، وقال في هجاته:

ويسسا أقسمت مسسن قسسرد إذا مسسا عَمِسسيَ القسسردُ (*)

وقيل: إن بشارًا ما حزع من شيء حزعه من هذا البيت، وقال: يراني فيصفني ولا أراه فأصفه.

قال عبد القاهر: أكفر هؤلاء الكامليّة من وجهين:

أحدهما: من جهة تكفيرها جميع الصحابة من غير تخصيص.

والثاني: من حهة تفضيلها النار على الأرض، وقد ذكرنا بعض فضائح بشار بن بُرد، وقد فعل الله به ما استحقه، وذلك أنه همحا المهديَّ فأمر به حتى غرق في دحلة، ذلك له خزي في الدنيا، ولأهل ضلالته في الآخرة عذاب أليم.

⁽۱) «البيان والتبين» (۱/۲۷–۲۸).

⁽٢) والأغاني؛ (١٤/١٤٣).

هولاء ينتظرون محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، ولا يهمدقون بقتله ولا يموته، ويزعمون أنه في حبل حاجر من ناحية نجد إلى أن يؤمر بالمخروج، وكان المغيرة بن سعيد العجلي مع ضلالاته في التشبيه يقول لأصحابه: إن المهدي المنتظر محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي، ويستدل على ذلك بأن اسمه عمد كاسم رسول الله يُستخ واسم أبيه عبد الله كاسم أبي رسول الله يُستخ وقال في الحديث عن الذي يَستخ قوله في المهدي: وإن اسمه يوافق اسمي، واسم أبيه اسم أبي، (قال في أظهر محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي دعوته بالمدينة استولى على مكة إوليس بن عبد الله حسم بلاد المغرب، وكان ذلك في زمان الخليفة أبي جمفر إدريس بن عبد الله حرب عمد بن عبد الله بن الحسن بيسي بن موسى المناسور فيعث للنصور إلى حرب محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بعيسي بن موسى أيضًا إلى حرب إبراهيم بن عبد الله بن الحسن بن علي مع جنده، فقتلوا إبراهيم بباب ألى حرب إبراهيم بن بالحسن بن علي مع جنده، فقتلوا إبراهيم بباب حمين على سنة عشرة فرسخًا من الكوفة، ومات في تلك الفتنة إدريس بن عبد الله بن الحسن بأرض المغرب، وقيل إنه سُمَّ مما، ومات عبد الله بن الحسن بن الحسن والما أولئك الحسن بأرض المغرب، وقيل إنه سُمَّ مما، ومات عبد الله بن الحسن بن الحسن والما أولئك الحسن بن الحسن بن الحسن والد أولئك الحسن بأرض المغرب، وقيل إنه سُمَّ مما، ومات عبد الله بن الحسن بن الحسن والد أولئك الحسن بأرض المغرب، وقيل إنه سُمَّ مما، ومات عبد الله بن الحسن بن الحسن والد أولئك الحسن بن الحسن والمه أولئا أولئة في سحن المنصور، وقيره بالقادسية، وهو مَشْهَد معروف يُزار.

فلما قُتل محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بالمدينة اختلفت المغيرية فيه فرقتين:

(١) فرقة أقرُّوا بقتله، وتبرعوا من المغيرة بن سعيد العجلي، وقالوا إنه كذب في قوله: إن
 الله عمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن هو المهدي الذي يملك الأرض، لأنه قتل وما
 ملك الأرض.

(٢) وفرقة منهم ثبتت على مُوالاة المغيرة بن سعيد العجلي، وقالت: إنه صدق في قوله إن

 ⁽۱) (۱) (التبصير) (ص/ ۲۱).

⁽٣) حديثٌ صحيحٌ: أخرجه أحمد (٢٧٧/١، ٤٣٠)، وأبر داود (٢٨٣٤)، والترمذي (٢٣٣١)، وقال: حسن صحيح، وأبن ماجه (٢٧٥/٩)، وابن أبي شبية (١٩٨/١٥)، وابن حبان (٧٦٥/٧)، والحاكم (٤/ ٤٢) وصححه، وأثره الذهبي، وأبر نعيم (٥/٥٧)، في والحبرة، والطبراني (٢٠٠٨) في والكبرة.

المهدي محمد بن عبد الله، وإنه لم يُقتل، وإنما غاب عن عيون الناس، وهو في حبل حاجر من ناحية نجد مقيم هناك إلى أن يؤمر بالخروج فيحرج ويملك الأرض، وتُعقد البيعة بمكة بين الركن والمقام، ويحيا له من الأموات سبعة عشر رحلاً يعطى كل واحد منهم حرفًا من حروف الاسم الأعظم فيهزمون الجيوش، وزعم هؤلاء أن الذي قتله جندُ عيسى بن موسى بالمدينة لم يكن محمد بن عبد الله بن الحسن.

فهذه الطائفة يقال لهم (المحمدية) لانتظارهم محمد بن عبد الله بن الحسن. وكان جابر بن يزيد الجُعفي على هذا المذهب، وكان يقول برحعة الأموات إلى الدنيا قبل القيامة، وفي ذلك قال شاعر هذه الفرقة في شعر له:

إلى يسوم يَسؤوبُ السناسُ فيه إلى دُنسياهُمُ قسبلَ الحسسابِ

وقال أصحابنا لهذه الطائفة: إن أحرَّم أن يكون المقتول بالمدينة غيرَ محمد بن عبد الله ابن الحسن، وأجرَّم أن يكون المقتولُ هنا شيطانًا تصوَّر للناس في صورة محمد بن عبد الله ابن الحسن، فأحيزوا بأن يكون المقتولون بكربلاء غير الحسين وأصحابه، وإنما كانوا شياطين تصوَّروا للناس بصورة الحسين وأصحابه، وانتظروا حسينًا كما انتظرَّم محمد بن عبد الله بن الحسن، أو انتظروا عليًا كما انتظرته السبيية منكم الذين زعموا أنه في الحساب، والذي قتله عبد الرحمن بن مُلْحَم كان شيطانًا تصوَّر للناس بصورة عليًّ، وهذا ما لا انفصال لهم عنه، والحمد لله على ذلك.

[٥٦] ذكر الباقرية (١) منهم:

هؤلاء قوم ساقوا الإمامة من علي بن أبي طالب ﴿ فِي أُولاده إلى محمد بن علي المعروف بالباقر ، وقالوا: إن عليًا نصَّ على إمامة ابنه الحسن، ونص الحسنُ على إمامة أخيه الحسين، ونص الحسينُ على إمامة ابنه علي بن الحسين زين العابدين، ونص زين العابدين على إمامة محمد بن على المعروف بالباقر، وزعموا أنه هو المهدي المنتظر بما روى أن النبي في الله المابر بن عبد الله الأنصاري: ﴿ إنك تلقاه فَاقْرِنُه مَنِي السلامِ * (٢) وكان

⁽١) والملل والنحل؛ (١/١٥) للشهرستاني.

 ⁽٢) حليثٌ منكرٌ: أخرجه ابن عدي (٤١١/٦) في والكامل، وعنه ابن عساكر (٣٥٢/١٥) في و تاريخه و،
 وفيه المفضل بن صالح، وهو منكر الحديث.

جابر آخر من مات بالمدينة من الصحابة، وكان قد عمى في آخر عمره، وكان يمشي في المدينة ويقول: يا باقر، يا باقر، متى ألقاك؟ فمرَّ يومًا في بعض سكك المدينة [فناولته جارية صبيًا كان في حجرها فقال لها: مَنْ هذا؟ فقالت: هذا محمد بن علي بن الحسين بن علي، فضمه إلى صدره وقبل رأسه ويديه، ثم قال: يا بنيَّ ، حَدُّك رسولُ الله يُقُرِّئك السلام. ثم قال حابر: قد نَعِيَّ إلى نفسى، فمات في تلك الليلة].

وحجتهم في هذا أن رسول الله بعث يقرئ عليه السلام فدلُّ على أنه المهديُّ المنتظر.

قلنا: وقد قال رسول الله لعمر وعلي: ﴿ أَقُونًا عَنِي أُوتِسًا السلامِ ﴾ و لم يوجب ذلك كونه المهديُّ المنتظر، وقد تواترت الروايات بموت الباقر الشَّيْنِ كما تواترت الرواية بقتل أُويِّسِ القَرَيْ بصفَيْن، ولا يصح انتظار واحدٍ منهما بعد موته.

[٥٧] ذكر الناوومية (١):

وهم أتباع رحل من أهل البصرة كان ينتسب إلى ناووس بها، وهم يسوقون الإمامة إلى جعفر الصادق بنص الباقر عليه، وزعموا أنه لم يمت، وأنه المهدي المنتظر، وزعم قوم أن الذي كان يتبدي للناس لم يكن جعفرًا، وإنما تصور للناس في تلك الصورة، وانضم إلى هذه الفرقة قوم من السبئية فزعموا جميعًا أن جعفرًا كان عالمًا يجميع معالم الدين من العقليات والشرعيات، فإذا قيل للواحد منهم: ما تقول في القرآن أو في الرؤية أو في غير ذلك من أصول الدين أو في فروعه؟ يقول: أقول فيها ما كان يقوله جعفر الصادق، يقللونه

[۵۸] ذكر الشميطية (۲):

وهم منسوبون إلى يجيى بن شميط، وقد ساقوا الإمامة بطريق النص من حعفر إلى ابنه محمد بن جعفر، وأقروا بموت حعفر، وزعموا أن جعفرًا أوصى بمما لابنه محمد، ثم أداروا الإمامة في أولاد محمد بن جعفر، وزعموا أن المنتظر من ولده.

⁽١) «المقالات» (٩٧/١)، و«الملل والنحل» (١٦٦/١) للشهرستاني، و«الملل» (٣٦/٥) لابن حزم.

⁽٢) والمقالات؛ (٩٩/١)، ووالملل والنحل؛ (١٦٧/١) للشهرستاني، والتبصير، (ص/ ٢٣).

[٥٩] ذكر العمَّارية (١):

وهم منسوبون إلى زعيم منهم يسمى عَمَّارًا، وهم يسوقون الإمامة إلى جعفر الصادق، ثم زعموا أن الإمام بعده ولده عبد الله، وكان أكبر أولاده، وكان أفطح الرجلين - ولهذا قيل لأتباعه \$ الأفْطَحيَّة ٩.

[٦٠] ذكر الإسماعيلية (٢):

وهؤلاء ساقوا الإمامة إلى جعفر، وزعموا أن الإمام بعله ابنُه إسماعيل، وافترق هؤلاء فرقتين: (١) فرقة منتظرة لإسماعيل بن جعفر، مع اتفاق أصحاب التواريخ على موت إسماعيل في حياة أسه.

 (۲) وفرقة قالت: كان الإمامُ بعد جعفر سبطَه محمد بن إسماعيل بن جعفر، حيث إن جعفرًا نصب ابنه إسماعيل للإمامة بعده، فلما مات إسماعيلُ في حياة أبيه علمنا أنه إنما نصب ابنه إسماعيل للدلالة على إمامة ابنه محمد بن إسماعيل.

وإلى هذا القول مالت الإسماعيلية من الباطنية، وسنذكرهم في فرق الغلاة.

[٦١] ذكر الموسويَّة (٣) منهم:

هؤلاء الذين ساقوا الإمامة إلى جعفر ، ثم زعموا أن الإمام بعد جعفر كان ابنَه موسى ابن جعفر، وزعموا أن موسى بن جعفر حي لم يمت، وأنه هو المهدي المنتظر، وقالوا: إنه دخل دار الرشيد و لم يخرج منها، وقد علمنا إمامته وشككتنا في موته، فلا نحكم في موته إلا بيقين.

فقيل لهذه الفرقة الموسوية: إذا شككتم في حياته وموته فشكوا في إمامته، ولا تقطعوا القول بأنه باق، وأنه هو المهدي المنتظر. هذا مع علمكم بأن مشهد موسى بن جعفر معروف في الجأنب الغربي من يفداد يُزار.

⁽١) ﴿المقالاتِ ﴾ (٩٩/١)، و﴿الملل والنحل؛ (١/٧٧) للشهرستاني.

 ⁽۲) الإسماعيلية، والباطنية، والقرامطة، وغيرهم بجموعة من الفرق يظهرون النشيع لأل البيت وحقيقتها الإباحية،
 والكيد: للذين. انظر: «المقالات» (۱۹۸/۱) ، «النيصير في الدين» (۸۳)، و«الملل» (۱۹۲/۱)،
 و«الصفدية» (۱/۱، ۲) لابن تيمية، و«الفتاوى» (۱۰/۳۵)، «لواتح الأنوار» (۱/۲، ٤) للسفاريني.

⁽٣) انظر: «الملل والنحل» (١٦٨/١)، و«المقالات» (١٠٠/١)، و«التبصير» (ص/ ٣٣).

🕳 في بيان تفصيل مقاللت فرق (امل) الأمواء وبيان فضائصهم

ويقال لهذه الفرقة «موسوية» لانتظارها موسى بن جعفر.

ويقال لها «الممطورة» أيضًا لأن يونس بن عبد الرحمن القُمَّي كان من القَطْعية ونَاظَر بعض الموسوية فقال في بعض كلامه: أنتم أهُون علي عيني مح الكلاب الممطورة.

[٦٢] ذكر المباركية (١):

هؤلاء يريدون الإمامة في ولد محمد بن إسماعيل بن جعفر كدَّعُوى الباطنية فيه، وقد ذكر أصحاب الأنساب في كتبهم أن محمد بن إسماعيل بن جعفر مات و لم يَعْقبُ.

[٩٣] ذكر القَطْعية (١) منهم:

هؤلاء ساقوا الإمامة من جعفر الصادق إلى ابنه موسى، وقطعوا بحوت موسى، وزعموا أن الإمام بعده سبط محمد بن الحسن الذي هو سبط علي بن موسى الرضا. ويقال لهم والاثنا عشرية ، أيضًا؛ للعواهم أن الإمام المنتظر هو الثاني عشر من نسبه إلى علي بن أبي طالب خره ، واختلفوا في سن هذا الثاني عشر عند موته، فمنهم من قال: كان ابن أربع سنين، ومنهم من قال: كان ابن ثماني سنين، واختلفوا في حكمه في ذلك الوقت؛ فمنهم من زعم أنه في ذلك الوقت كان إمامًا عالمًا بجميع ما يجب أن يعلمه الإمام، وكان مفروض الطاعة على الناس، ومنهم من قال: كان في ذلك الوقت إمامًا على معنى أن الإمام لا يكون غيره، وكانت الأحكام يومئذ إلى العلماء من أهل مذهبه إلى أوان بلوغه، فلما بلغ تحقّقت إمامتُه، ووجبت طاعته، وهو الآن الإمام الواجبُ طاعتُه وإن كان غاتبًا.

[٦٤] ذكر الهشامية (٣) منهم:

هؤلاء فرقتان، فرقة تنسب إلى هشام بن الحَكَم الرافضي، والفرقة الثانية تُنسب إلى هشام بن سالم الجواليقي. وكلتا الفرقتين قد ضمّت إلى حَيْرهما في الإمامة ضلالتها في التحسيم، وبدّعتها في التشبيه.

⁽١) انظر: (المقالات) (٩٨/١) و(التبصير) (ص/ ٢٣).

 ⁽٢) والمقالات ، (٩٠/١)، ووالملل والتحل، (٥/٨٨) لابن حزم، ووالتبصير، (ص/ ٣٣).

 ⁽٣) انظر: «المقالات» (١٠٤/، ١٠٤/)، ووالتبصير» (ص/ ٣٣)، ووالملل والنحل» (١٨٤/١) للشهرستاني،
 وه الفصل في الملل، (٥/-١٤) لاين حزم، وهالتبصير في الدين، (ص/ ٣٣).

ذكر قول هشام بن الحكم: زعم هشام بن الحكم أن معبوده حسم ذو حدَّ وهَاية، وأنه طويل، عريض، عميق، وأن طوله مثل عرضه، وعرضه مثل عمقه، ولم يثبت طولاً غير الطويل، ولا عرضًا غير العريض، وقال: ليس ذَهابه في جهة الطول أزيدَ على ذهابه في جهة العرض، وزعم أيضًا أنه نور ساطع يتلألاً كالسبيكة الصافية من الفضة، وكاللولوة المستديرة من جميع جوانبها، وزعم أيضًا، أنه ذو لون ، وطعم، ورائحة، وبحسة، وأن لونه هو طعمه، وطعمه هو رائحته، ورائحته هو بحسته، ولم يثبت لونًا وطعمًا هما غير نفسه، بل زعم أنه هو اللون وهو الطعم، ثم قال: قد كان الله ولا مكان، ثم خلق المكان بأن تحرك فحدث مكانه بحركته فصار فيه، ومكانه هو العرش.

وحكى بعضهم عن هشام أنه قال في معبوده: إنه سبعة أشبار بشير نفسه، كأنه قاسه على الإنسان، لأن كل إنسان في الغالب من العادة سبعة أشبار بشير نفسه.

وذكر أبو الهذيل في بعض كتبه أنه لقى هشام بن الحكم في مكة عند حبل أبي قُبيس: فسأله: أيهما أكبر معبوده أم هذ الجبل؟ قال: فأشار إلى أن الجبل يوفى عليه تعالى، وأن الجبل أعظم منه.

وحكى ابن الراوندي في بعض كتبه عن هشام أنه قال: بين الله وبين الأجسام المحسوسة تشابه من بعض الوجوه، ولولا ذلك ما دلّت عليه.

وذكر الجاحظ في بعض كتبه عن هشام أنه قال: إن الله ﷺ إنحا يعلم ما تحت الثرى بالشعاع المتصل منه والذاهب في عمق الأرض. وقالوا: لولا مماسّةُ شعاعه لما وراء الأجسام الساترة لما رأى ما وراءها ولا علمها.

وذكر أبو عيسى الورَّاق في كتابه أن بعض أصحاب هشام أحابه إلى أن الله ﴿ اللهِ عَلَى اللهِ ﴿ اللهِ عَلَمُ

وقد روى أن هشامًا – مع ضلالته في التوحيد – ضل في صفات الله أيضًا؛ فأحال القول بأن الله لم يزل عالمًا بالأشياء.

وزعم أنه علم الأشياء بعد أن لم يكن عالًا بما بعلم، وأن العلم صفة له ليست هي هو ولا غيره ولا بعضه.

قال: ولا يقال لعلمه إنه قلم ولا محدث؛ لأنه صفة؛ وزعم أن الصفة لا توصف.

🕳 في بيان تفصيل مقاللت فرق (أمل) اللعواء وبيان فظائهم 🚤 🚤 🕳

وقال أيضًا في قدرة الله، وسمعه، وبصره، وحياته، وإرادته، إلها لا قديمة ولا مُحْدَثة؛ لأن الصفة لا توصف، وقال فيها: إنما لا هي هو ولا غيره.

وقال أيضًا: لو كان لم يزل عالمًا بالمعلومات لكانت المعلومات أزلية ، لأنه لا يصح عالم إلا يمعلوم موحود، كأنه أحال تعلَّق العلم بالمعدوم.

وقال أيضًا: لو كان عالمًا بما يفعله عباده قبل وقوع الأفعال منهم لم يصح اختيار العباد وتكلفيهم.

وكان هشام يقول في القرآن: إنه لا حالق ولا مخلوق، ولا يقال إنه غير مخلوق؛ لأنه صفة، والصفة لا توصف عنده.

واختلفت الرواية عنه في أفعال العباد، فروى عنه ألها مخلوقة لله ﷺ، وروى عنه ألها مَعَان وليست بأشياء ولا أحسام، لأن الشيء عنده لا يكون إلا حسمًا.

وكان هشام يجيز على الأنبياء العصيان مع قوله بعصمة الأئمة من الذنوب. وزعم أن نبيه يَتِيْقُ عصى ربه يَجَلَق في أخذ الفناء من أسارى بدر، غير أن الله ﷺ عفا عنه، وتأول على ذلك قوله تعالى: ﴿ لِيَغْفِرُ لَكَ اللهُ مَا تَقَدَّمُ مِن ذَنْبِكَ وَمَا تَأْخُرُ ﴾ [الفتح: ٢] ، وفرق في ذلك بين النبي والإمام: بأن النبي إذا عصى أتاه الوحي بالتنبيه على خطاياه، والإمام لا ينزل عليه الوحي فيحب أن يكون معصومًا عن المعصية.

وكان هشام على مذهب الإمامية في الإمامة، وأكْفَره سائر الإمامية بإجازته المعصية على الأنبياء.

وكان هشام يقول بنفي لهاية أجزاء الجسم، وعنه أخذ النَّظَّام إبطال الجزء الذي لا يتحرًّا.

وحكى زُرْقان عنه في مقالته أنه قال بمداخلة الأحسام بعضها في بعض، كما أجاز النظام تداخل الجسمين اللطيفين في حيِّز واحد.

وحكى عنه زُرقان أنه قال: الإنسان شيئان: بدن، وروح، والبدن مُوَات، والروح حساسة مدركة فاعلة، وهي نور من الأنوار. وقال هشام في سبيل الزلزلة: إن الأرض مركبة من طبائع مختلفة يُمسك بعضها بعضًا، فإذا ضعفت طبيعة منها غلبت الأخرى فكانت الزلزلة، فإن ازدادت الطبيعة ضعفًا كان الخسف.

وحكى زُرقان عنه أنه أحاز المُشّي على الماء لغير نبي مع قوله بأنه لا يجوز ظهور الأعلام المعجزة على غير نبي.

ذكر هشام بن سالم الجواليقي: هذا الجواليقي — مع رفضه على مذهب الإمامية — مُعْرِط في التحسيم والتشبيه، لأنه زعم أن معبوده على صورة الإنسان، ولكنه ليس بلحم ولا دم، بل هو نور ساطع بياضًا.

وزعم أنه ذو حواسٌ خمس كحواس الإنسان، وله يد، ورجل، وعين، وأذن، وأنف، وفم، وأنه يسمع بغير ما يبصر به، وكذلك سائر حواسه متفايرة، وأن نصفه الأعلى مجوف، ونصفه الأسفل مصمت.

وحكى أبو عيسى الورَّاق: أنه زعم أن لمعبوده وَفْرَةً سواد، وأنه نور أسود، وباقيه نور أبيض.

وحكى شيخنا أبو الحسن الأشعري في مقالاته: أن هشام بن سالم قال في إرادة الله تعالى بمثل قول هشام بن الحكم فيها، وهي أن إرادته حركة، وهي معنىً لا هي الله ولا غيره، وأن الله تعالى إذا أراد شيئا تحرك فكان كما أراد.

قال: ووافقهما أبو مالك الحضرمي وعلي بن هيثم، وهما من شيوخ الروافض [علي] أن إرادة الله تعالى حركة، غير أنمما قالا: إن إرادة الله تعالى غيره.

وحكى أيضًا عن الجواليقي أنه قال في أفعال العباد: إنهما أجسام، لأنه لا شيء في العالم إلا الأجسام، وأجاز أن يفعل العباد الأجسام، ورُوى مثل هذا القول عن شيطان الطاق أيضًا.

[٦٥] ذكر الزرارية (١) منهم:

هؤلاء أتباع زُرارة بن أعْيَن؛ وكان على مذهب الأفْطَحية القاتلين بإمامة عبد الله بن

 ⁽۱) «المقالات»: (۱۰،۱۱» وه التيصير» (ص/ ۲٤)، وه الفهرست» (ص/ ۳۲۲) لاين الندم، وه منهاج السنة النبوية» (۲۹۸/۱) لاين تيمية.

جعفر، ثم انتقل إلى مذهب الموسوية، وبدعته المنسوبة إليه قوله بأن الله ﷺ لم يكن حيًا، ولا قادرًا، ولا سميعًا، ولا بصيرًا، ولا علمًا، ولا مريدًا، حتى خلق لنفسه حياة، وقدرة، وعلمًا، وإدادة، وسمعًا، وبصرًا، فصار بعد أن خلق لنفسه هذه الصفات حيًا، قادرًا، علمًا، مريدًا، سميعًا، بصيرًا.

وعلى مِنْوال هذا الضال نسحت القدرية البصرية في القول بحدوث كلام الله، وعليه نسحت الكرامية قولها بحدوث قول الله وإرادته وإدراكاته.

[٦٦] ذكر اليونسية (١) منهم:

هؤلاء أتباع يونس بن عبد الرحمن القمي، وكان في الإمامية على مذهب القطعة الذين قطعوا بموت موسى بن جعفر، وأفرط يونس هذا في باب التشبيه فزعم الله ﷺ عمله حملة عرشه، وهو أقوى منهم، كما أن الكركي يحمله رجلاه وهو أقوى من رجليه، واستدل على أنه محمول بقوله: ﴿ وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ شُوقَهُمْ يَوْمَبِدٍ ثَمَنْيَةٌ ﴾ [الحاقة: ٦]. وقال أصحابنا: الآية دالة على أن العرش هو المحمول دون الرب تعالى.

[٦٧] ذكر الشيطانية (٢) منهم:

هؤلاء أتباع محمد بن النعمان الرافضي الملقب يشيطان الطَّاق، كان في زمان جعفر الصادق، وعاش بعده مدة، وساق الإمامة إلى ابنه موسى، وقطع بموت موسى، وانتظر بعض أسباطه، وشارك هشام بن سالم الجواليقي في دعواه أن أفعال العباد أحسام، وأن العبد يصح أن يفعل الجسم، وشارك هشام بن الحكم، وزعم أن الله تعالى إنما يعلم الأشياء إذا قدرها وأرادها، ولا يكون قبل تقديره الأشياء عالمًا بحا، وإلا ما صح تكليف العباد.

قال عبد القاهر: قد ذكرنا في هذا الفصل فرق الرفض من الزيدية، والكيسانية، والإمامية. والكيسانية، وبين والكيسانية منهم اليوم مغمورون في غمار أخلاط الزيدية والإمامية، وبين الزيدية والإمامية منهم معاداة تُورث تضليل بعضهم بعضًا، وقال بعض شعراء الإمامية

 ⁽١) (المقالات) (١/٦/١)، (التبصير) (ص/ ٢٤).

⁽٢) والمقالات، (١٠٧/١)، ووالتيصير، (ص/ ٢٤).

يهجو الزيدية:

دية المهملســـه إمـــــــامُكم ذا آفَــــــة مُرْسَـــــله تــــــًا لكــــم خصـــتم فاخوجـــتم لـــنا جـــند لـــة

يا أيها النزيدية المهملة يا رخمَات الجاو تابًا لكمم فأجابه شاعر الزيدية:

لا كـــالذي يطلـــب بالقـــربلة لــيس يسساوى عــندنا خَــردلــة هما بقدانا:

دغواكسم مسن أصسلها مُسبَطلة فاسبَطلة فاستنطق فاستخرجوا المعمسور بالفسرتلة مسنزلة مسنزلة مسنزلة مسنزلة مسنزلة مسنزلة

يسا أيهسا الرافضة ألَّ يُطِلَهُ

إمسامُكم إنْ غساب في ظسلمة
أو كسان معمسورًا بأعمساركم
لكسن إمسامُ الحسق في قولسنا
وفسيهما للمهستدي مَقْسيَع

الغصل الثانى

في بيان مقالات فرق النوارج ^(۱)

قد ذكرنا قبل هذا أن الخوارج عشرون فرقة، وهذه أسماؤها: المحكمة الأولى، والأزّارِقة، والنّحدات، والصُّفْرية، ثم المعجاردة المفترقة فرقًا منها الخازمية، والشعيبية، والمعلومية، والمجهولية، وأصحاب طاعة لا يراد الله تعالى بما، والصَّلْتية، والأختسية، والشبيبية، والشبيانية، والمُجدية، والرشيدية، والواقفة، والإباضية.

والإباضية منهم افترقت فرقًا معظمها فريقان: حَفْصيَّة، وحارثية.

فأما اليزيدية من الإباضية، والميمونية من العجاردة فإنمما فرقتان من غلاة الكَفَرة الحارجين عن فرق الأمة، وسنذكرهما في باب ذكر فرق الغلاة بعد هذا إن شاء الله ﷺ.

وقد اختلفوا فيما يجمع الخوارج على افتراق مذاهبها، فذكر الكعيي في مقالاته أن الذي يجمع الخوارج - على افتراق مذاهبها - إكفار علي ، وعثمان، والحكمين، وأصحاب الجمل، وكل من رضي بتحكيم الحكمين، والإكفار بارتكاب الذنوب، ووجوب الخروج على الإمام الجائر.

وقال شيخنا أبو الحسن: الذي يجمعها إكفار علي، وعثمان، وأصحاب الجمل، والحكمين، ومن رضي بالتحكيم وصوّب الحكمين أو أحدهما، والخروج على السلطان الجائر، ولم يرض ما حكاه الكعبي من إجماعهم على تكفير مرتكبي الذنوب، والصواب ما حكاه شيخنا أبو الحسن عنهم، وقد أخطأ الكعبي في دعواه إجماع الخوارج على تكفير مرتكبي الذنوب منهم. وذلك أن التَّحَدات من الخوارج لا يكفرون أصحاب الحدود من موافقيهم.

وقد قال قوم من الخوارج: إن التكفير إنما يكون بالذنوب التي ليس فيها وعيد

⁽١) الحوارج:,جمع خارج، وهو الذي خلع طاعة الإمام الحق، وأعلن العصبان والتأليب عليه، وقد خرج الخوارج في أول أمرهم على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، ثم قاتلو،، وأجمعوا على تكفير مرتكب الكبيرة.

انظر: والمقالات، (١٦٧/١- ١٦٨) ، ووالملل والنحل؛ (١١٤/١- ١١٥) للشهرستاني، والفهرست، (ص/ ٢٥٤- ٢٥٥) لابن الندم، ووالتبصير، (ص/ ٢٦).

مخصوص، فأما الذي فيه حدٌّ أو وعيد في القرآن فلا يُزاد صاحبه على الاسم الذي ورد فيه، مثل تسميته زاتيًا، وسارقًا، ونحو ذلك.

وقد قالت النحدات: إن صاحب الكبيرة من موافقيهم كافر نعمة، وليس فيه كفر دين.

وفي هذا بيان خطأ الكعبي في حكايته عن جميع الحوارج تكفيَر أصحاب الذنوب كلهم منهم ومن غيرهم.

وإنما الصواب فيما يجمع الخوارج كلها ما حكاه شيخنا أبو الحسن رحمه الله من تكفيرهم عليًّا، وعثمان، وأصحاب الجمل، والحكمين، ومَنْ صوَّبُمما أو صوَّب أحدهما، أو رضى بالتحكيم.

ونذكر الآن تفصيل كل فرقة منهم إن شاء الله ﷺ.

[٦٨] ذكر اللَّحَكُّمة الأولى منهم:

يقال للخوارج محكمة، وشراة.

واختلفوا في أول من تَشرَّى منهم، فقيل: عُروة بن حُدَيْر أخو مرادس الخارجي، وقيل: أولهم يزيد بن عاصم المحاربي، وقيل: رجل من ربيعة من بني يَشْكُر، كان مع علي بصفين، فلما رأى اتفاق الفريقين على الحكمين استوى على فرسه وحمل على أصحاب معاوية وقتل منهم رجلاً، وحمل على أصحاب على وقتل منهم رجلاً، ثم نادى بأعلى صوته: ألا إني قد خلعت عليًا ومعاوية، وبرئت من حكمهما، ثم قاتل أصحاب على حتى قتلة قوم من هَمْدَان.

ثم إن الحوارج بعد رجوع علي من صفين إلى الكوفة انحازوا إلى حَرَوْرَاء، وهم يومئذ اثنا عشر ألفًا، ولذلك سميت الحزارج حرورية، وزعيمهم يومئذ عبد الله بن الكواء، وشبّت بن ربّعي وحرج إليهم عليٌ يناظرهم، فوضحت حجته عليهم، فاستأمن إليه ابن الكوَّاء مع عشرة من الفرسان ، وانحاز الباقون منهم إلى النهروان، وأمَّروا على أنفسهم رجلين، أحدهما: عبد الله بن وهب الراسييُّ ، والآخر: حُرَقُوص بن زُهَيْر البحلي المعروف

بذي النديَّة. والتقوا في طريقهم إلى غروان برحل رأوه يهرب منهم، فأحاطوا به، وقالوا له: من أنت؟ قال: أنا عبد الله بن خباب بن الأرت فقالوا له: حدَّننا حديثًا سمعته عن أبيك عن رسول الله ﷺ: «متكون فتنة القاعد فيها خير من القائم، والقائم خير من الماشي، والماشي خير من الساعي، فمن استطاع أن يكون مقتولاً فلا يكون قاتلاً (11. فشد عليه رجل من الخوارج يقال له مسمع بسيفه فقتله، فحرى دمه فوق النهر كالشراك إلى الجانب الآخر، ثم إغم دخلوا منزله وكان في القرية التي قتلوه على بالها ، فقتلوا ولده وجاريته أم ولده، ثم عسكروا بنهروان، وانتهى خيرهم إلى على ﷺ، فسار إليهم في أربعة آلاف من أصحابه (17)، وبين يديه عدى بن حيام الطائي وهو يقول:

بسرايات صناق كالنسبور الخوافق وعدادوا إلسه السناس رب المسارق وكسل يُسرى في قسوله غسير صادق إلسيهم جهسارًا بالسبيوف السبوارق

نسيرُ إذا مساكساع قسومٌ وبلسدوا إلى شسرٌ قسومٍ مسن شسراةٍ تحسزُ بوا طُفساة عُمساة مسارقين عسن الهسدى وفيسنا عسليٌّ ذو المعسالي يقودنسا

فلما قرب علي منهم أرسل إليهم: أن سلموا قاتل عبد الله بن حبّاب، فأرسلوا إليه: إنا كلنا قتله، ولنن ظفرنا بك قتلناك، فأتاهم علي في جيشه، وبرزوا إليه بجمعهم، فقال لهم قبل القتال: ماذا نقمتم مني؟ فقالوا له: أول ما نقمنا منك أنا قاتلنا بين يديك يوم الجمل، فلما الهزم أصحاب الجمل أبحت لنا ما وجدنا في عسكرهم من المال، ومنعتنا من سَبِّي نسائهم وذراريَّهم، فكيف استحللت ما لهم دون النساء والذرية؟! فقال: إنما أبحت لكم أموالهم بدلاً عما كانوا أغاروا عليه من بيت مال البصرة قبل قدومي عليهم، والنساء والذرية لم يقاتلونا، وكان لهم حكم الإسلام بحكم دار الإسلام، ولم يكن منهم ردة عن الإسلام، ولا يجوز استرقاق من لم يكفر، وبعد لو أبحت لكم النساء أيكم يأخذ عائشة في

⁽١) حليثٌ صحيحٌ: أخرجه البخاري (٢٤١/٤) بنحوه ، ومسلم (٢٨٨٧)، وأحمد (٢٨٢/٢) من حليث أبي بكرة، وأخرجه أحمد (١١٠/٥) بلفظه.

⁽٢) خبرٌ صحيحٌ: أخرجه ابن أبي شيبة (٧٣٢/٨) في مصنفه.

سهمه؟ فحجل القوم من هذا، ثم قالوا له: نقمنا عليك محو إمرة أمير المؤمنين على اسمك في الكتاب بينك وبين معاوية لما نازعك معاوية في ذلك، فقال: فعلت مثل ما فعل رسول الله يَنْتُغُرُّ يُوم الحديبية حين قال له سُهيل بن عمرو: لو علمت أنك رسول الله لما نازعتك، ولكن اكتب باسمك واسم أبيك، فكتب: وهذا ما صالح عليه محمد بن عبد الله وسهيل بن عمرو، وأخبرن رسول الله ﷺ أن لي منهم يومًا مثل ذلك، فكانت قصبتي في هذا مع الأبناء قصة رسول الله ﷺ مع الآباء، فقالوا له: فلم قلت للحكمين: إن كنتُ أهلاً للخلافة فأثبتاني، فإن كنت في شك من خلافتك فغيرك بالشك فيك أوَّلي، فقال: إنما أردت بذلك النَّصَفة لمعاوية، ولو قلت للحكمين احكما لي بالخلافة لم يرض بذلك معاوية، وقد دعا رسول الله ﷺ نصارى نَحْران إلى المباهلة وقال لهم:﴿ تَعَالَةُا نَـدْءُ أَبْنَكَآءَنَا وَأَبْنَكَآءَكُمْ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْعَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ٱللَّه عَلَى ٱلْكُنديورَ ﴾ [آل عمران: ٦١] فأنصفهم بذلك من نفسه، ولو قال: وأبتهل فأجعل لعنة الله عليكم» لم يرض النصاري بذلك، لذلك أنصفت أنا معاوية من نفسى، ولم أدر غُدْرَ عمرو بن العاص، قالوا: فلم حكمت الحكمين في حق كان لك؟ فقال: وحدت رسول الله ﷺ قد حكم سعد بن معاذ في بني قريظة، ولو شاء لم يفعل، وأقمت أنا أيضًا حكمًا، لكن حَكَم رسول الله يُتَّكَّرُ قد حكم بالعدل، وحَكَمي حدع حتى كان من الأمر ما كان، فهل عندكم شيء سوى هذا؟ فسكت القوم، وقال أكثرهم: صدق والله، وقالوا: التوبة؛ واستأمن إليه منهم يومئذ عمانية آلاف، وانفرد منهم أربعة آلاف بقتاله مع عبد الله بن وهب الراسبي وحُرُقوص بن زهير البَحَلي، وقال عليٌّ للذين استأمنوا إليه: اعتزلوني في هذا اليوم، وقال لأصحابه: قاتلوهم، فوالذي نفسي بيده لا يقتل منا عشرة ولا ينجو عشرة منهم، فقتل من أصحاب على يومئد تسعة، وهم: ذؤيبة ابن وبرة البحلي، وسعد بن مجالد السبيعي، وعبد الله بن حماد الجريري، ورفاعة بن وائل الأرحيى، والفياض بن خليل الأزدي، وكيسوم بن سلمة الجهني، وعتبة بن عبيد الخولاني، وجميع بن جشم الكندي، وحبيب بن عاصم الأودي. قتل هؤلاء التسعة تحت راية على ኞ فحسب، وبرز حرقوص بن زهير إلى على وقال: يا ابن أبي طالب؛ لا نريد بقتالك

في بيان تفصيل مقالات فرق (أمل) الأمواء وبيان فضائدهم
 وي بيان تفصيل مقالات فرق (أمل) الأمواد بيا مواد كرا قال الشهول ﴿ قَالَ مَا تَا مُوادِدُ مُنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ عَلَى إِلَيْ اللَّهُ مَا اللَّهُ اللَّهُ مَا اللَّهُ اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مِن اللَّهُ مِن اللَّهُ اللَّهُ مِن اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّا اللَّهُ مِنْ اللَّالِيْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ ال

إلا وجه الله والدار الآخرة، وقال له علي: بل مثلكم كما قال الله على : ﴿ قُلْ هَلْ نَنْبِتُكُم بِلَّا فَحْسَرُينَ أَعْمَالُا ﴿ قُلْ هَلْ نَنْبِتُكُم عِلَى الله عَلَى الله وقتل عبد الله بن وهب في المبارزة وصرع ذو التُديَّة عن فرسه. وقتلت الخوارج يومئذ فلم يفلت منهم غيرُ تسعة أنفس، صار منهم رجلان إلى سحستان، ومن أتباعهما خوارج سحستان، ورجلان إلى اليمن ومن أتباعهما إباضية اليمن، ورجلان صارا إلى عمان، ومن أتباعهما كان خوارج أتباعهما كان خوارج المؤيرة، ومن أتباعهما كان خوارج المؤيرة، ورجلان منهم صار إلى تل موزن. وقال على الأصحابه يومئذ: اطلبوا ذا التلاية فوجدوه تحت دالية ورأوا تحت يده عند الإبط مثل ثدي المرأة، فقال: صدق الله ورسوله، وأمر فقتل (١).

فهذه قصة المحكمة الأولى، وكان دينهم إكفار علي، وعثمان، وأصحاب الجمل، ومعاوية، وأصحابه، والحكمين، ومن رضي بالتحكيم، وإكفار كل ذي ذنب ومعصية.

ثم خرج على على بعد ذلك من الخوارج جماعة كانوا على رأي المحكمة الأولى، منهم أشرَس بن عوف، وخرج عليه بماسبذان، وغفلة التيمي من تيَّم عديّ، خرج عليه بماسبذان، والأشهب بن بشر العربي، خرج عليه بجرَّحرَايا، وسعد بن قفل، خرج عليه بالمدائن، وأبو مريم السعدي، خرج عليه في سواد الكوفة، فأخرج علي إلى كل واحد حيشًا مع قائد حتى قتلوا أولئك الحوارج ثم قتل على الله الله في شهر رمضان سنة ثمان وثلاثين من المحرة (1).

فلما استوت الولاية لمعاوية خرج عليه وعلى مَنْ بعده إلى زمان الأزارقة قوم كانوا على رأي المحكمة الأولى.

منهم عبد الله بن حوشا الطائي، حرج على معاوية بالنخيلة من سواد الكوفة، فأخرج

⁽١) خيرٌ صحيحٌ: أخرجه أحمد (١٣٩/١، ١٤٠)، وابن أبي شيبة (٨٠/٥٥- ٩٩١).

⁽٢) أثبت أكثر للورخين وأصحاب السير والتراجم أن مقتل على بن أبي طالب رضى الله عنه كان في ليلة المجمعة، لسبم عشرة ليلة مضت من شهر رمضان من سنة أربعين هجرية.

انظر: والاستيعاب، (١٢٣/٣) ١- ١١٢٥)، ووتاريخ الإسلام، (١٩/٣- ٥٥٠)، ووالبداية والنهاية، (٢٥٦/٧).

معاوية إليه أهل الكوفة حتى قتلوا أولئك الخوارج.

ثم خرج عليه حوثرة بن وداع الأسدي، وكان من المستأمنين إلى علي يوم النهروان، في سنة إحدى وأربعين.

ثم خرج قرة بن نوفل الأشجعي؛ والمستورد بن علقمة التميمي، على المغيرة بن شعبة، وهو يومتذ أمير الكوفة من قبل معاوية، فقتلا في حربه.

ثم خرج معاذ بن حرير على المغيرة، فقتل في حربه.

ثم خرج زياد بن خراش العجلي، على زياد بن أبيه، فقتل في حربه.

وخرج قريب بن مرة على عبيد الله بن زياد، وخرج عليه أيضًا زحاف بن زحر الطائي، واستعرضا الناس في الطريق بالسيف، فأخرج ابن زياد إليهما بعباد بن الحصين الحبطى في حيش، فقتلوا أولئك الخوارج.

فهؤلاء هم الخوارج الذين عاونوا على المُحَكَّمة الأولى قبل فتنة الأزارقة، والله أعلم.

[74] ذكر الأزارقة (1) منهم:

هؤلاء أتباع نافع بن الأزرق الحنفي الَكُنْيُّ بأبي راشد و لم تكن للعوارج قط فرقة أكثر عددًا ولا أشد منهم شوكة.

والذي جمعهم من اللبين أشياء:

هنها: قولهم بأن مخالفيهم من هذه الأمة مشركون، وكانت المحكمة الأولى يقولون: إله مكفرة لا مشركون.

ومنها: قولهم إن القَعَدَة – بمن كان على رأيهم – عن الهجرة إليهم مشركون وإن كانوا على رأيهم.

وهنها: ألهم أوجبوا امتحان من قصد عسكرهم إذا ادعى أنه منهم: أن يُدفع إليه أسير

عني بيان تفصيل مقاللت فرق (أمل) اللمواء وبيان فضائحهم مستحدد المتاب فلا المعاد

من مخالفيهم ويأمروه بقتله، فإن قتله صدقوه في دعواه أنه منهم، وإن لم يقتله قالوا: هذا منافق ومشرك ، وقتلوه.

ومنها: ألهم استباحوا قتل نساء مخالفيهم، وقتل أطفالهم، وزعموا أن الأطفال مشركون، وقطعوا بأن أطفال مخالفيهم مُحلًدون في النار.

واختلفوا في أول من أحدث ما انفردت الأزارقة به من إكفار القَعَدَة عنهم، ومن امتحان من قصد عسكرهم.

فمنهم من زعم أن أول من أحدث ذلك منهم عبد ربه الكبير ومنهم من قال: عبد ربه الصغير.

ومنهم من قال: أول من قال ذلك رحل منهم اسمه عبد الله بن الوضين، وخالف نافع ابن الأزرق في ذلك واستتابه منه، فلما مات ابن الوضين رجع نافع وأتباعه إلى قوله، وقالوا: كان الصواب معه، ولم يُكُفرُ نافع نفسه بخلافه إياه حين خالفه، وأكفر من يخالفه بعد ذلك، ولم يتيراً من المحكمة الأولى في تركهم إكفار القعدة عنهم، وقال: إن هذا شيء ما زلنا نأخذ به دونهم، وأكفر من يخالفهم بعد ذلك في إكفار القعدة عنهم.

وزعم نافع وأتباعه أن دار مخالفيهم دار كفر، ويجوز فيها قتل الأطفال والنساء، وأنكرت الأزارقة الرجم، واستحلوا كفر الأمانة التي أمر الله تعالى بأدائها، وقالوا: إن مخالفينا مشركون، فلا يلزمنا أداء أمانتنا إليهم، ولم يقيموا الحد على قاذف الرجل المحصن، وأقاموه على قاذف المحصنات من النساء، وقطعوا يد السارق في القليل والكثير، ولم يعتبوا في السرقة نصابًا.

وأكفرهم الأمة في هذه البدع التي أحدثوها بعد كفرهم الذي شاركوا فيه المحكمة الأولى، فباءوا بكفر على كفر، كمن باء بغضب على غضب، وللكافرين عذاب مهين.

ثم الأزارقة بعد احتماعها على البدع التي حكيناها عنهم بايعوا نافع بن الأزرق وسموه أمير المؤمنين، وانضم إليهم خوارج عمان واليمامة فصاروا أكثر من عشرين ألفًا، واستولوا على الأهواز وما وراءها من أرض فارس وكرَّمَان وجَبَوًا خراجها، وعامل البصرة يومئذ عبد الله بن الحارث الخزاعي من قبل عبد الله بن الزبير، فأخرج عبد الله بن الحارث جيشًا

مع مسلم بن عبس بن كريز بن حبيب بن عبد شمس لحرب الأزارقة، فاقتتل الفريقان بدولاب الأهواز، فقُتل مسلم بن عبس وأكثر أصحابه، فحرج إلى حرقهم من البصرة عمر بن عبيد الله بن معمر التميمي في ألفي فارس، فهزمته الأزارقة، فخرج إليهم حارثة بن بدر الغُداني في ثلاثة آلاف من جند البصرة، فهزمتهم الأزارقة، فكتب عبد الله بن الزبير من مكة إلى المهلُّب بن أبي صفرة وهو يومئذ بخراسان يأمره بحرب الأزارقة وولاه ذلك، فرجع المهلب إلى البصرة، وانتخب من جناها عشرة آلاف، وانضم إليه قومه من الأزد فصار في عشرين ألفًا، وخرج وقاتل الأزارقة وهزمهم عن دولاب الأهواز إلى الأهواز، ومات نافع بن الأزرق في تلك الهزيمة، وبايعت الأزارقة بعده عبيد الله بن مأمون التميمي، وقاتلهم المهلب بعد ذلك بالأهواز فقتل عبيد الله بن مأمون في تلك الواقعة، وقتل أيضًا أخوه عثمان بن مأمون مع ثلاثمائة من أشد الأزارقة، والهزم الباقون منهم إلى أيدج وبايعوا قطري بن الفُحاءة وسموه أمير المؤمنين، وقاتلهم المهلب بعد ذلك حروبا كانت سحالاً، والهزمت الأزارقة في آخرها إلى سابور من أرض فارس، وجعلوها دار هجرتهم، وثبت المهلب وبنوه وأتباعهم على قتالهم تسع عشرة سنة، بعضها في أيام عبد الله بن الزبير، وباقيها في زمان خلافة عبد الملك بن مروان وولاية الحجاج على العراق، وقرَّر الحجاجُ المهلب على حرب الأزارقة، فدامت الحرب في تلك السنين بين المهلب وبين الأزارقة كرًا وفرًا فيما بين فارس والأهواز، إلى أن وقع الخلاف بين الأزارقة ففارق عبد ربه الكبير قطريًا وصار إلى واد بحيرفت كرمين في سبعة آلاف رحل، وفارقه عبد ربه الصغير في أربعة آلاف، وصار إلى ناحية أخرى من كرَّمان، وبقى قَطَري في بضعة عشر ألف رجل بأرض فارس، وقاتله المهلب بما، وهزمه إلى أرض كرمان وتبعه وقاتله بأرض كرمان وهزمه منها إلى الري، ثم قاتل عبد ربه الكبير فقتله، وبعث بابنه يزيد بن المهلب إلى عبد ربه الصغير فأتى عليه وعلى أصحابه ، وبعث الحجاجُ سفيانَ بن الأبرد الكلبي في حيش كثيف إلى قطري بعد أن انحاز من الري إلى طبرستان فقتلوه بها، وأنفذوا برأسه إلى الحجاج، وكان عبيدة بن هلال البشكري قد فارق قَطَر يًّا وانحاز إلى قومس، فتبعه سفيان ابن الأبرد وحاصره في حصن قومس إلى أن قتله وقتل أتباعه، وطهَّر الله بذلك الأرض من الأزارقة، والحمد الله على ذلك. 🛌 في بيان تفصيل مقاللت فرق (أط) الأحواء وبيان فضائصم 🚤 🖚 🗷

[٧٠] ذكر النجدات (١) منهم:

هؤلاء أتباع تُحدّد بن عامر الحنفي وكان السبب في رياسته وزعامته أن نافع بن الأزرق لما أظهر البراءة من القعدة عنه بعد أن كانوا على رأيه، وسماهم مشركين، واستحل قتل أطفال مخالفيه ونسائهم، وفارقه أبو فُديّك، وعطية الحنفي، وراشد الطويل، ومقلاص، وأيوب الأزرق، وجماعة من أتباعهم، وذهبوا إلى اليمامة فاستقبلهم نجدة بن عامر في حند من الخوارج يريدون اللحوق بعسكر نافع، فأخيروهم بأحداث نافع، وردوهم إلى اليمامة، وبايعوا كما نجدة بن عامر، وأكفروا من قال بإكفار القعدة منهم عن الهجرة إليهم، وأكفروا من قال بإمامة نافع، وأقاموا على إمامة تُحدّدة إلى أن اختلفوا عليه صاروا ثلاث فرق:

- (١) فرقة صارت مع عطية بن الأسود الحنفي إلى سحستان، وتبعهم خوارج سحستان،
 وهذا قبل لخوارج سحستان في ذلك الوقت وعطوية».
 - (٢) وفرقة صارت مع أبي فديك حربًا على نجدة، وهم الذين قتلوا نجدة.
 - (٣) وفرقة عذروا نجدة في أحداثه وأقاموا على إمامته.

والذي نقمه على نجدة أتباعه أشياء:

منها: أنه بعث حيثًا في غزو البر، وحيثًا في غزو البحر، ففضًل الذين بعثهم في البر على الذين بعثهم في البحر في الرزق والعطاء.

ومنها: أنه بعث حيشًا، فأغاروا على مدينة رسول الله ﷺ ، وأصابوا منها حارية من بنات عثمان بن عفان، فكتب إليه عبد الملك في شألها، فاشتراها من الذي كانت في يديه وردها إلى عبد الملك بن مروان، فقالوا له: إنك رددت حارية لنا على عدونا.

ومنها: أنه عَذَرَ أهل الحَظأ في «الاجتهاد» بالجهالات، وكان السبب في ذلك أنه بعث ابنه المضرج مع حند من عسكره إلى القطيف، فأغاروا عليها، وسبوا منها النساء

 ⁽١) للقالات (١٧٤/١)، والمثل والنحل (١١٨/١)، النبصير (ص/ ٢٩)، القصل في المثل (٣/٤٠)، العبر (١/٤/١) للذهبي.

والذرية، وقوَّموا النساء على أنفسهم، ونكحوهن قبل إخراج الخمس من الغنيمة، وقالوا:
إن دخلت النساء في قسمنا فهو مرادنا، وإن زادت قيمهُنَّ على نصيبنا من الغنيمة غرمنا
الزيادة من أموالنا، فلما رجعوا إلى نجدة سألوه عما فعلوا من وطء النساء ومن أكل طعام
الغنيمة قبل إخراج الخمس منها وقبل قسمة أربعة أهماسها بين الغانجين، فقال لهم: لم يكن
لكم ذلك، فقالوا: لم نعلم أن ذلك لا يحل لنا، فعذرهم بالجهالة، ثم قال: إن الدين أمران:
أحدهما معرفة الله تعالى، ومعرفة رسله، وتحريم دماء المسلمين، وتحريم غصب أموال
المسلمين، والإقرار بما حاء من عند الله تعالى جملة، فهذا واجب معرفته على كل مكلف،
وما سواه فالناس معذرون بجهالته حتى يقيم عليه الحجة في الحلال والحرام، فمن استحل
باجتهاده شيئا عرمًا فهو معذور، ومن خاف العذاب على المجتهد المخطئ قبل قيام الحجة
عليه فهد كافر.

ومن بدع نجدة أنه تولى أصحاب الحدود من موافقيه، وقال: لعل الله يعذبهم بذنوبهم في غير نار جهنم ثم يدخلهم الجنة، وزعم أن النار يدخلها من خالفه في دينه.

ومن ضلالاته أيضًا أنه أسقط حدًّ الخمر.

ومنها أيضًا أنه قال: من نظر نظرة صغيرة، أو كذب كذبة صغيرة وأصر عليها فهو مشرك، ومن زبى، وسرق، وشرب الخمر غير مُصرًّ عليه فهو مسلم، إذا كان من موافقيه على دينه.

فلما أحدث هذه الأحداث وعذر أتباعه بالجهالات استتابه أكثر أتباعه من أحداثه وقالوا له: اخرج إلى المسجد وتب من أحداثك، ففعل ذلك.

ثم إن قومًا منهم ندموا على استنابته، وانضموا إلى العاذرين له، وقالوا له: أنت الإمام ولك الاجتهاد، و لم يكن لنا أن نستنيك، فنب من توبتك، واستنب الذين استنابك وإلا نابذناك، ففعل ذلك، فافترق عليه أصحابه وخلعه أكثرهم، وقالوا له: اختر لنا إمامًا فاختار أبا فُديِّك وصار راشد الطويل مع أبي فديك يدًا واحدة، فلما استولى أبو فديك على اليمامة علم أن أصحاب نجدة إذا عادوا من غزواقم أعادوا نجدة إلى الإمارة، فطلب نجدة ليقتله، فاختفى نجدة في دار بعض عاذريه ينتظر رجوع عساكره الذين كان قد

فرَّقهم في سواحل الشام ونواحي اليمن، ونادى منادى أبي فديك: من دلنا على نجدة فله عشرة آلاف درهم، وأيُّ مملوك دلنا عليه فهو حر، فدلت عليه أمَّة للذين كان نجدة عندهم، فأنفذ أبو فديك راشدًا الطويل في عسكر إليه، فكبسوه وحملوا رأسه إلى أبي فديك.

فلما قُتل نجدة صارت النَّجدات بعده ثلاث فرق:

- (١) فرقة أكفرته وصارت إلى أبي فديك، كراشد الطويل، وأبي بيهس، وأبي الشمراخ وأتباعهم.
 - (٢) وفرقة عذرته فيما فعل، وهم النحدات اليوم.
- (٣) وفرقة من النحدات بعدوًا عن اليمامة، وكانوا بناحية البصرة شكوا فيما حكى من أحداث نجدة وتوقَّفوا في أمره، وقالوا: لا ندري هل أحدث تلك الأحداث أم لا، فلا نبراً منه إلا باليقين..

وبقى أبو فديك بعد قتل نجدة إلى أن بعث إليه عبدُ الملك بن مروان عمرَ بن عبيد الله ابن معمر التميمي في حند ، فقتلوا أبا فديك، وبعثوا برأسه إلى عبد الملك بن مروان، فهذه قصة النجدات.

[٧١] ذكر الصُّغُرية (١) من الخوارج:

هؤلاء أتباع زياد بن الأصفر، وقولهم في الجملة كقول الأزارقة في أن أصحاب الذنوب مشركون، غير أن الصفرية لا يرون قتل أطفال مخالفيهم ونسائهم، والأزارقة يرون ذلك، وقد زعمت فرقة من الصفرية أن ما كان من الأعمال عليه حد واقع لا يُسمَّى صاحبه إلا بالاسم الموضوع له، كزان، وسارق، وقاذف، وقاتل عمد، وليس صاحبه كافرًا ولا مشركًا، وكل ذنب ليس فيه حد كترك الصلاة والصوم فهو كفر وصاحبه كافر، وإن المؤمن المذنب يفقد اسم الإيمان في الوجهين جميعًا، وفرقة ثالثة من

⁽١) والمقالات، (١٦٩/١)، ووالتبصير، (ص/ ٣١)، والملل، (١٣٧/١)، والفصل في الملل، (٣/٥)، ويقال لهم الصفرية جمع صُفرى بضم الصاد وسكون الفاء إما لنسبتهم إلى الصفرة إشارة إلى صفرة وجوههم من أثر العبادة، وإما لنسبتهم إلى زياد بن الأصفر رئيسهم.

الصفرية قالت بقول من قال من البيهسية: إن صاحب الذنب لا يحكم عليه بالكفر حتى يرفع إلى الوالي فيحده، فصارت الصفرية على هذا التقدير ثلاث فرق:

- (١) فرقة: تزعم أن صاحب كل ذنب مشرك، كما قالت الأزارقة.
- (٢) والثانية: تزعم أن اسم الكفر واقع على صاحب ذنب ليس فيه حد، والمحدود في ذنبه خارج عن الإيمان وغير داخل في الكفر.
 - (٣) والثالثة: تزعم أن اسم الكفر يقع على صاحب الذنب إذا حدَّه الوالي على ذنبه.

وهذه الفرق الثلاث من الصفرية يخالفون الأزارقة في الأطفال والنساء كما بيناه قبل هذا. وكل الصفرية يقولون بموالاة عبد الله بن وهب الراسبيّ، وحرقوص بن زهبر وأتباعهما من المحكمة الأولى، ويقولون بإمامة أبي بلال مرداس الخارجي بعدهم، وبإمامة عمران بن حطّان السدوسي بعد أبي بلال.

فأما أبو بلال مرادس فإنه عرج في أيام يزيد بن معاوية بناحية البصرة على عبيد الله ابن زياد، فبعث إليه عبيد الله بن زياد زُرَّعَة بن مسلم العامري في ألفي فارس، وكان زرعة يميل إلى قول الخوارج، فلما اصطفع الفريقان للقتال قال زرعة لأبي بلال: أنتم على الحق ولكنا نخاف من ابن زياد أن يسقط عطاءنا فلابد لنا من قتالكم، فقال له أبو بلال: استعرض قريب وزحاف الناس في طرقهم بالسيف، ولكني عالفتهما وحالفت أخي، ثم مل أبو بلال وأتباعه على زرعة وجنده فهزموهم، ثم إن عبيد الله بن زياد بعث إليه بعباد ابن أخضر التميمي فقاتل أبا بلال بنوج وقتله مع أباعه، فلما ورد على ابن زياد خير قتل أبي بلال قتل من وجدهم بالبصرة من الصفرية، وظفر بعروة أخي مرداس فقال له: أشرت على أخيك مرداس بالاستعراض للناس، فقد انتقم الله للناس منك ومن أخيك، ثم أمر به فقطعت يداه ورجلاه، وصلكه.

فلما قتل مرداس اتخذت الصفرية عمران بن حِطّان إمامًا، وهو الذين رثى مرداسًا بقصائد يقول في بعضها:

أنكرتُ بعدك ما قد كنتُ أعرفه ما السناسُ بعدك يا مرداسُ بالناس

🕳 في بيان تفصيل مقالات فرق (أمل) الأمواء وبيان فظائهم 🔃 🚅 🖚

وكان عمران بن حطان هذا ناسكًا شاعرًا شديدًا في مذهب الصفرية، وبلغ من خبثه في بغض على على على الرحمن بن مُلحم، وقال في ضربه عليًا:

يا ضربةً من مُنيب منا أزاد بها إلا ليبلغ من ذي العنوش رضوانا إن الأذكيبرُه يومُسناً فأحسبُه أوفَسى السبرية عسند الله مِسيزاًا (١) قال عبد القاهر: وقد أجيناه عن شعره هذا يقولنا:

العجاردة كلها أتباع عبد الكريم بن عجرد، وكان عبد الكريم من أتباع عطية بن الأسود الحنفي، وكانت العجاردة مفترقة عشر فرق يجمعها القول بأن الطفل يُدّعي إذا بلغ، وتجب البراءة منه قبل ذلك حتى يُدعى إلى الإسلام أو يصفه هو، وفارقوا الأزارقة في

(١) \$الملل والنحل؛ (١٣٩/٢) للشهرستاني، ﴿تاريخ الإسلام؛ (٢٥٣/٣) للذهبي.

وقال بكر بن حماد التاهرتي معارضًا له في ذلك:

قسل الابسين مسلحم والأقساد خالسية فلسية فلست أفضل من يحشى عسلى قسام وأعسام السياس بالقسر آن ثم يحسا مسيود السيور السيور وكان مساود له وكان مال رحمه الله:

وأول السند إلى إسسادةً وإيمانسا مسن الرمسول لسنا السرعًا وتسياة أضسحت مناقسبه نسورًا وبرهسنا ما كان هاون مسن مومسى بن عمرانا

هدمىت ويلكك ثلامسلام أركانسا

يا حسرية من تقسيم منا أولا إنسا ﴿ لِالْسِلَمْ مَسَنَ فِي الْمُسَرِّضُ وحَسُوانَا بِسَلَّ حَسَرِيةً مَسَنَ عَسَوِيًّ أُورَتَبَهِ لَقَلَّى الْمَسَوفَ بِالْقَسَى إِمَسَا السَّرِحَنْ غَضَبِاتًا انظر: والإستمان » (١١٨/٣ - ١١٣٤) لا ين عبد الرّ

 (٢) والمقالات، (١٦٤/١)، والملل والنحل، (١٣٨/١)، والنبصير، (ص/ ٣٢)، والمحاردة فرقة من الصفرية، وانظر بعض أقوالهم الباطلة في الفصل في الملل (٥٣٥، ٥٥، ٥٥) لابن حزم. شيء آخر، وهو أن الأزارقة استحلت أموال مخالفيهم بكل حال، والعجاردة لا يرون أموال مخالفيهم فينًا إلا بعد قتل صاحبه، فكانت العجاردة على هذه الجملة إلى أن افترقت فرقها التي نذكرها بعد هذا.

[٧٣] ذكر الخازمية (١) منهم:

هؤلاء أكثر عجاردة سيحسنان، وقد قالوا في باب القدر، والاستطاعة، والمشيئة بقول أهل السنة: أنَّ لا خالق إلا الله، ولا يكون إلا ما شاء الله، وأن الاستطاعة مع الفعل، وأكفروا الميمونية الذين قالوا في باب القدر والاستطاعة بقول القدرية المعتزلة عن الحق.

ثم إن الخازمية خالفوا آكثر الخوارج في الولاية والمعدّاوة، وقالوا: إنهما صفتان الله تعالى، وإن الله رشجان إنها يتولى العبد على ما هو صائر إليه من الإيمان، وإن كان في أكثر عمره كافرًا، ويرى منه ما يصير إليه من الكفر في آخر عمره وإن كان في أكثر عمره مؤمنًا، وإن الله تعالى لم يزل عبًا الأوليائه ومبغضًا الأعدائه، وهذا القول منهم موافق لقول أهل السنة في الموافاة،غير أن أهل السنة ألزموا الخازمية على قولها بالموافاة أن يكون على وطلحة والزبير وعثمان من أهل الجنة، الأنهم من أهل بيعة الرضوان الذين قال الله تعالى فيهم ﴿ لَقَدُّ رَضِي الله عَن المُؤمنيت إذْ يُبَايعُونَكَ تَحْت الشَّجرَة ﴾ [الفتح: ١٨]. وقالوا لهم: إذا كان الرضا من الله تعالى عن العبد إنما يكون عن علم أنه يموت على الإيمان وجب أن يكون المبايعون تحت الشحرة على هذه الصفة، وكان على وطلحة والزبير منهم، وكان عثمان يومذ أسيرًا فبايع له الني يَظِيرٌ ، وجعل يده بدلاً عن يده، وصحّ بمذا بطلان قول مَنْ أكفر هؤلاء الأربعة.

[٧٤] ذكر الشعيبية (١) منهم:

قول هؤلاء في باب القدر والاستطاعة والمشيئة كقول الخازمية، وإنما ظهر ذكر الشميبية حين نازع زعيمهم المعروف بشعيب رجلاً من الخوارج اسمه ميمون، وكان السبب في ذلك أنه كان لميمون على شعيب مال، فتقاضاه، فقال له شعيب: أعطيكه إن شاء الله، فقال له ميمون: قد شاء الله ذلك الساعة، فقال شعيب: لو كان قد شاء ذلك لم

⁽١) المقالات (١/٦٦١)، التبصير (ص/ ٢٢).

⁽٢) المقالات (١/٥٠١)، الملل والنحل (١/١٣١)، التبصير (ص/ ٣٢).

استطع أن لا أعطيكه، فقال ميمون: قد أمرك الله بذلك، وكل ما أمر به فقد شاءه، وما لم يماً م يماً م به فقد شاءه، وما لم يشأ لم يأمر به، فافترقت العجاردة عند ذلك، فتبع قوم شعيبًا، وتبع آخرون ميمونًا، وكتبوا في ذلك إلى عبد الكريم بن عَجْرَد – وهو يومئذ في حبس السلطان – فكتب في جواهم: إنما نقول: وما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، ولا نُلحق بالله سوءًا؛ فوصل الجواب إليهم بعد موت ابن عجرد، وادعى ميمون أنه قال بقوله، لأنه قال: لا نلحق بالله سوءًا، وقال شعيب: بل قال بقولي، لأنه قال نقول: وما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، ومالت الحازمية وأكثر العجاردة إلى شعيب، ومالت الحمزية مع القدرية إلى

ثم زادت المبمونية على كفرها في القدر نوعًا من المجوسية، فأباحوا نكاح بنات البنات وبنات البنين، ورأوا قتال السلطان ومَنْ رضي بحكمه فرضًا، فأما من أنكره فلا يرون قتله، إلا إذا أغار عليهم، أو طعن في دينهم، أو كان دليلًا للسلطان.

وسنذكر الميمونية في جملة الغلاة الخارجين عن الملة في باب بعد هذا إن شاء الله عَلَى.

وقد كان من جملة الميمونية رحل يقال له خَلَفَّ، ثم خالف الميمونية في القدر والاستطاعة والمشيئة، وقال في هذه الثلاثة بقول أهل السنة، وتبعه على ذلك خوارج كرمان ومكران، فيقال لهم والخلفية، وهم الذين قاتلوا حمزة بن أكرك الخارجي في أرض كرمان.

[٧٥] ذكر الخلفية (١) منهم:

هم أتباع خلف الذي قاتل حمزة الخارجي، والحلفية لا يرون القتال إلا مع إمام منهم، وصارت الحلفية إلى قول الأزارقة في شيء واحد، وهو دعواهم أن أطفال مخالفيهم في النار.

[٧٦] ذكر المعلومية (٢) والمجهولية منهم:

هاتان فرقتان من جملة الخازمية، ثم إن المعلومة منهما حالفت سلفها في شيتين:

⁽١) المقالات (١/٥١١)، والملل (١٣٠/١)، والتبصير (ص/ ٣٢).

⁽٢) المقالات (١٦٦/١)، والتبصير (ص/ ٣٣).

أحدهما: دعواها أن من لم يعرف الله تعالى بجميع أسمائه فهو جاهل به، والجاهل به كافر. والثاني: ألهم قالوا: إن أفعال العباد غير مخلوقة لله تعالى.

ولكنهم قالوا في الاستطاعة والمشيئة بقول أهل السنة في أن الاستطاعة مع الفعل وأنه لا ىكه ن الا ما شاء الله.

وهذه الفرقة تدعى إمامة من كان على دينها وخرج بسيفه على أعدائه، من غير براءة منهم عن القَعَدة عنهم.

وأما المجهولية منهم فقولهم كقول المعلومية، غير ألهم قالوا: من عرف الله ببعض أسمائه فقد عرفه، وأكفروا المعلومية منهم في هذا الباب.

[٧٧] ذكر الصَّلْتية (١) منهم:

هؤلاء منسوبون إلى صَلْت بن عثمان ، وقيل: صلت بن أبي الصلت، وكان من العجاردة غير أنه قال: إذا استجاب لنا الرجل وأسلم توليناه وبرئنا من أطفاله، لأنه ليس لهم إسلام حتى يدركوا فيُدعون حينئذ إلى الإسلام فيقبلونه.

وبإزاء هذه الفرقة فرقة أخرى – وهي التاسعة من العجاردة– زعموا أنه ليس لأطفال المؤمنين ولا لأطفال المشركين ولاية ولا عداوة حتى يدركوا فيُدعوا إلى الإسلام فيقبلوا أو ينكروا.

[٧٨] ذكر الحمزية (٢) منهم:

هؤلاء أتباع حمزة بن أكرك الذي عاث في سحستان، وخراسان، ومكران، وقهستان، وكرمان، وهزم الجيوش الكثيرة، وكان في الأصل من العجاردة الخازمية، ثم خالفهم في باب القدر والاستطاعة فقال فيهما بقول القدرية، فأكفرته الخازمية في ذلك، ثم زعم مع ذلك أن أطفال المشركين في النار، فأكفرته القدرية في ذلك، ثم إنه والى القعدة

 ⁽١) «المقالات» (١/٦٦/١)، و«التبصير» (ص/ ٣٣)، و«الملل والنحر» (١/ ١٢٩).

 ⁽٢) والمقالات، (١/ ١٦٥)، و «الملل» (١/ ١٢٩)، و «التبصير» (ص/ ٣٣).

في بيان تفصيل مقاللة فرق (الل) اللحواء وبيان فخائحه على قال مخالفيه من فرق هذه الأمة مع قوله بأغم مشركون، وكان إذا قاتل قومًا وهزمهم أمر بإحراق أموالهم وعقر دواهم، وكان مع ذلك يقتل الأسراء من مخالفيهم، وكان ظهوره في أيام هارون الرشيد في سنة تسع وسبعين ذلك يقتل الأسراء من مخالفيهم، وكان ظهوره في أيام هارون الرشيد في سنة تسع وسبعين ومائة، وبقى الناس في فتنته إلى أن مضى صدر من أيام خلافة المأمون، ولما استولى على بعض البلدان جعل قاضيه أبا يحيى يوسف بن بشار، وصاحب حيشه رجلاً اسمه حيويه بن معبد، وصاحب حرسه عمرو بن صاعد، وكان معه جماعة من شعراء الخوارج كطلحة ابن فهد، وأنى الجلندي، وأقرافهم. وبدأ بقتال البيهسية من الخوارج، وقتل الكثير منهم،

أميرُ المؤمسنين عسلى رَشساد وحسير هدايسة، نفسم الأمسيرُ أمسيرٌ يفضُسل الأمراء فضسلاً كما فَضَسل السُّها القمسرُ المسيرُ

فسموه عند ذلك أمير المؤمنين، وقال الشاعر طلحة بن فهد في ذلك:

ثم إن حمزة أسرى سرية إلى الخازمية من الخوارج بناحية فلحرد، فقتل منهم مقتلة عظيمة، ثم قصد بنفسه هَراة، فمنعه أهلها من دخولها، فاستعرض الناس خارج المدينة وقتل منهم الكثير، فخرج إليه عمرو بن يزيد الأزدي — وهو يومئذ والي هراة — مع حنده فدامت الحرب بينهم شهوراً، وقتل من أرض هراة جماعة، قُتل من أصحاب حمزة هيصم الشاري وكان داعية حمزة يدعو الناس إلى ضلالته، ثم أغار حمزة على كروخ من رستاق هراة، وأحرق أموالهم وعقر أشحارهم. ثم حارب ابن يزيد الأزدي بقرقب بوشنج وقتل عمرًا. ثم انتصب علي بن عيسى بن ماديان — وهو يومئذ والي خراسان — لحرب حمزة، فالهزم منه إلى أرض سحستان بعد أن قُتل من قواده ستون رحلاً سوى أتباعه، فلما وصل فالهزم منه إلى أرض سحستان بعد أن قُتل من قواده ستون الملاسيف في صحراء البلد، فاستعرض الناس بالسيف في صحراء البلد، ثم تنكر لأهل زرنج بأن ألبس أصحابه السواد يوهمهم أهم أصحاب السلطان، وأنذرهم بذلك منذر، فمنعوه من دخول البلدة، فعقر نخلهم في سوادهم، وقتل المجتازين في صحاريهم، ثم قصد نمر شعبة، وقتل بحا الكثير من الخوارج الخلفية، وعقر أشحارهم، وأحرق أموالهم، وأفرم منه رئيس للحلفية اسمه مسعود بن قيس، وعبر في هزيمته واديًا وغرق فيه، وشك أتباعه في موته، وهم ينتظرونه اليوم. ثم رجع حمزة من كرمان، وأغار وغرق فيه، وشك أتباعه في موته، وهم ينتظرونه اليوم. ثم رجع حمزة من كرمان، وأغار

في طريقه على رستاق بُسْت من رساتيق نيسابور، وكان بهم قوم من الخوارج الثعالبة، فقتلهم حمزة، ودامت فتنه بخراسان، وكرمان ، وقهستان، وسحستان، إلى آخر أيام الرشيد وصَدْر من خلافة المأمون لاشتغال حند أكثر خراسان بقتال رافع بن ليث بن نصر ابن سيار على باب سمرقند، فلما تمكن المأمون من الخلافة كتب إلى حمزة كتابًا استدعاه فيه إلى طاعته، فما ازداد إلا عُتُوا في أمره، فبعث المأمون بطاهر بن الحسين لقتال حمزة، فدارت بين طاهر وحمزة حروب قتل فيها من الفريقين مقدار ثلاثين ألفًا أكثرهم من أتباع حمزة، والهزم فيها حمزة إلى كرمان، وأتى طاهر على القعدة عن حمزة ممن كانوا على رأيه، وظفر بثلاثمائة منهم، فأمر بشد كل رحل منهم بالحبال بين شحرتين قد حذبت رءوس بعضهم إلى بعض، ثم قطع الرحل بين الشحرتين فرحعت كل واحدة من الشحرتين بالنصف من بدن المشدود عليها. ثم إن المأمون استدعى طاهر بن الحسين من خراسان وبعث به إلى منصبه، فطمع حمزة في خراسان، فأقبل في حيشه من كرمان، فخرج إليه عبد الرحمن النيسابوري في عشرين ألف رجل من غزاة نيسابور ونواحيها، فهزموا حمزة بإذن الله ، وقتلوا الألوف من أصحابه، وانفلت منهم حمزة حريحًا، ومات في هزيمته هذه، وأراح الله رَجُهلٌ منه ومن أتباعه العباد بعد ذلك، وكانت هذه الواقعة التي هلك بعدها حمزة الخارجي القدري من مفاخر أهل نيسابور، والحمد الله على ذلك.

[٧٩] ذكر التعالبة (١) منهم:

هؤلاء أتباع ثطبة بن مشكان والثعالبة تدعي إمامته بعد عبد الكريم بن عجرد، وتزعم أن عبد الكريم بن عجرد كان إمامًا قبل أن يخالفه ثعلبة في حكم الأطفال، فلما اختلفا في ذلك كَفَر ابن عجرد، وصار ثعلبة إمامًا. والسبب في اختلافهما أن رجلاً من العجاردة خطب إلى ثعلبة بنته، فقال له: بين مهرها، فأرسل الخاطبُ امرأة إلى أم تلك البنت يسألها هل بلغت البنت؟ فإن كانت قد بلغت ووصفت الإسلام على الشرط الذي تعتبره العجاردة لم يُبال كان مهرها، فقالت أمها: هي مسلمة في الولاية بلغت أم لم تبلغ،

 ⁽١) والمقالات) (١/ ١٦٧)، والمثل والنحل، (١/ ١٣١)، والتيصير، (ص/ ٣٣)، وقال ابن حرم: الثمالية
 من فرق الصفرية، انظر: والفصل في المثل (٥٤/٥).

فأخير بذلك عبد الكريم بن عجرد وثعلبة بن مشكان، فاختار عبد الكريم البواءة من الأطفال قبل البلوغ، وقال ثعلبة: نحن على ولايتهم صغارًا وكبارًا إلى أن يبين لنا منهم إنكار للحق، فلما اختلفا في ذلك برئ كل واحد منهما من صاحبه، وصار أتباع كل واحد منهما فرقًا. وقد ذكرنا فرق العجاردة قبل هذا.

وصارت الثعالبة بعد ذلك ست فرق:

فرقة أقامت على إمامة ثعلبة و لم تقل بإمامة أحد بعده، و لم يكترثوا لما ظهر فيهم من محلاف الأخنسية والمعبدية.

[٨٠] ذكر المعبدية النبيو:

والفرقة الثانية منهم معبدية قالت بإمامة رجل منهم بعد ثعلبة اسمه معبد. خالف جمهور الثعالبة في أخذ الزكاة من العبيد وإعطائهم منها، وأكفّر من لم يقل بذلك، وأكفره سائر الثعالبة في قوله.

[٨١] الأخنسية:

والفرقة الثالثة منهم الأخنسية، أتباع رحل منهم كان يعرف بالأخنس، وكان في
بدء أمره على قول الثعالبة في موالاة الأطفال، ثم خنس من بينهم فقال: يجب علينا أن
نتوقف عن جميع من في دار التقيَّة، إلا من عرفنا منه إيمانًا فنواليه عليه، أو كفرًا فيرئنا
منه. وقالوا بتحريم القتل والاغتيال في السر، وأن يبدأ أحد من أهل القبلة بقتال حتى
يدعي إلا مَنْ عرفوه بعينه، وصار له تبع على هذا القول، وبرئ من سائر الثمالية
وبرئ منه سائرهم.

[٨٢] الشيبانية:

والفرقة الرابعة من الثعالبة شيبانية، هم أتباع شَيْبان بن سلمة الخارجي الذي خرج في أيام أبي مُسلم صاحب دولة بني العباس، وأعان أبا مسلم على أعدائه في حروبه، وكان مع ذلك يقول بتشبيه الله سبحانه لخلقه، فأكفره سائر الثعالبة مع أهل السنة في قوله بالتشبيه، وأكفرته الخوارج كلها في معاونته أبا مسلم، والذين أكفروه من الثعالبة يقال لهم زياديًة أصحاب زياد بن عبد الرحمن. والشيبانية يزعمون أن شيبان تاب من ذنوبه. وقالت الزيادية: إن ذنوبه كان منها مظالم العباد التي لا تسقط بالتوبة، وإنه أعان أبا مسلم على قتاله مع بن أمية.

[٨٣] ذكر الرُّشيدية منهم:

والفرقة الخامسة من الثعالبة يقال لها (وشيدية) نسبوا إلى رحل اسمه وشيد، وانفردوا بأن قالوا: فيما سقى بالعيون والأنهار الجارية نصف العشر، وإنما يجب العشر الكامل فيما سقته السماء فحسب، وخالفهم زياد بن عبد الرحمن؛ فوحب فيما سقى بالعيون والأنهار الجارية العشر الكامل.

[٨٤] ذكر الْمُكْرَمية منهم:

والفرقة السادسة من الثعالبة يقال لهم والمكرمية» أتباع أبي مكرم زعموا أن تارك الصلاة كافر، لا لأجل ترك الصلاة، لكن لجهله بالله ﷺ. وزعموا أن كل ذي ذنب حاهل بالله، والجهل بالله كفر. وقالوا أيضًا بالموافاة في الولاية والعداء.

فهذا بيان فرق الثعالبة وبيان أقوالها:

[٨٥] ذكر الإباضية (١) وفرقها:

أجمعت الإباضية على القول بإمامة عبد الله بن إباض وافترقت فيما بينها فرقًا يجمعها القول بأن كفار هذه الأمة — يعنون بذلك مخالفيهم من هذه الأمة — برآء من الشرك والإيمان، وأغم ليسوا مومنين ولا مشركين، ولكنهم كفار، وأحازوا شهادقم، وحرموا دماعهم في السر واستحلوها في العلانية، وصححوا مناكحتهم والتوارث منهم، وزعموا أغم في ذلك محاربون لله ولرسوله لا يدينون دين الحق، وقالوا باستحلال بعض أموالهم دون بعض، والذي استحلوه الخيل والسلاح، فأما الذهب والفضة فإهم يردوهما على أصحابهما عند الغنيمة.

ثم افترقت الإباضية فيما بينهم أربع فرق، وهي: الحفصية، والحارثية، واليزيدية، وأصحاب طاعة لا يُراد الله بما.

 ⁽١) انظر: وللقالات؛ (١/ ١٧٠)، ولللل والتحل، (١٣٤/١)، والنصل في لللل، (٥/ ٥١- ٥١)، والتبصير، (ص/ ٣٥).

واليزيدية منهم غلاة لقولهم بنسخ شريعة الإسلام في آخر الزمان، وسنذكرهم في باب فرق الفلاة المنتسين إلى الإسلام بعد هذا.

وإنما نذكر في هذا الباب: الحفصية، والحارثية، وأصحاب طاعة لا يراد الله بما.

[٨٦] ذكر الحفصية (١) منهم:

هؤلاء قالوا بإمامة حَفْص بن أبي المقدام، وهو الذي زعم أن بين الشرك والإيمان معرفة الله تعالى وحده، فمن عرفه ثم كفر بما سواه: من رسول ، أو جنة، أو نار، أو عمل بحميع المحرمات من قتل النفس واستحلال الزنا وسائر المحرمات، فهو كافر بريء من الشرك. ومن جهل بالله تعالى وأنكره فهو مشرك، وتأول هؤلاء في عثمان بن عفان مثل تأويل الرافضة في أبي بكر وعمر. وزعموا أن عليًا هو الذي أنزل الله تعالى فيه: ﴿ وَمِنْ آلنَّاسٍ مَن يُعْجِبُكُ قَدْولُكُ عَدْولُكُ عَدْرُ أَلْ الله تعالى فيه: ﴿ وَمِنْ آلنَّاسٍ مَن يُعْجِبُكُ قَدْولُكُ عَدْرُ لُكُ وَمِنَ آلنَّاسٍ مَن يُعْجِبُكُ قَدْولُكُ عَدْرَ الله في قليمٍ وَهُو أَلْدُ ٱلْخِصَامِ ۚ ﴾ [البقرة: ٢٠٤]. وأن عبد الرحمن بن ملحم هو الذي أنزل الله فيه: ﴿ وَمِنْ ۖ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبَتِنْفَاءَ مَرْضَاتِ ٱللهِ وَالله والذي أنزل الله فيه: ﴿ وَمِنْ ۖ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبَتِنْفَاءَ مَرْضَاتِ ٱللهِ وَالرسل متصل بتوحيد الله ﷺ، فمن كفر بذلك فقد أشرك بالله ﷺ، وهذا نقيض قولم إن الفصل بين الشرك والإيمان معرفة الله وحده، وإن مَنْ عرفه فقد برئ من الشرك وإن من عرفه فقد برئ من الشرك وإن كمن عرفه فقد برئ من الشرك وإن

[۸۷] ذكر الحارثية (۱) منهم:

هؤلاء أتباع حارث بن يزيد الإباضي، وهم الذين قالوا في باب القدر بمثل قول المعتزلة، وزعموا أيضًا أن الاستطاعة قبل الفعل، وأكثّرهم سائر الإباضية في ذلك، لأن جمهورهم على قول أهل السنة في أن الله تعالى خالق أعمال العباد، وفي أن الاستطاعة مع الفعل.

وزعمت الحارثية أنه لم يكن لهم إمام بعد المُحكَّمة الأولى، إلا عبدَ الله بن إباض، وبعده حارث بن يزيد الإباضي.

 ⁽١) المقالات (١/ ١٧٠)، الملل والنحل (١/ ١٣٥)، التبصير (ص/ ٣٤)، الخطط المفريزية (٢/ ٣٥٠)،
 ولسان الميزان (٢/ ٣٣٠) لاين حجر، الفصل في الملل (٥/ ٥٥).

 ⁽٢) المقالات (١/ ١٧١)، الملل النحل (١/ ١٣٦)، والتبصير (ص/ ٥٥).

[٨٨] ذكر أصحاب طاعة لا يراد الله بمالاً:

زعم هؤلاء أنه يصح وحود طاعات كثيرة ممن لا يريد الله تعالى بما، كما قال أبو الهذيل وأتباعه من القدرية.

وقال أصحابنا: إن ذلك لا يصح إلا في طاعة واحدة، وهو النظر الأول، فإن صاحبه إذا استدل به كان مطيعًا لله تعالى في فعله وإن لم يقصد به التقرب إلى الله تعالى، لاستحالة تقربه إليه قبل معرفته، فإذا عرف الله تعالى فلا يصح منه بعد معرفته طاعة منه لله تعالى إلا بعد قصده التقرب كما إليه.

وزعمت الإباضية كلها أن دور مخالفيهم من أهل مكة دار توحيد، إلا معسكر السلطان فإنه دار بغي عندهم.

واختلفوا في النفاق على ثلاثة أقوال.

فقال فريق منهم: إن النفاق براءة من الشرك والإيمان جميعًا، واحتحوا بقول الله ﷺ في المنافقين: ﴿ مُدَيَّدَبِيَّنَ بَيْنَ ذَالِكَ لاَ إِلَىٰ هَـَّوُلاَءِ وَلاَ إِلَىٰ هَـَّوُلاَءً وَمَن يُضْلِلِ ٱللهُ فَلَن تَحِدُ لَهُ سَبِيلًا ۞ [النساء: 127] .

وفرقة منهم قالت: لا نزيل اسم النفاق عن موضعه، ولا نسمى بالنفاق غير القوم الذين سماهم الله تعالى منافقين.

ومن قال منهم بأن المنافق ليس بمشرك زعم أن المنافقين على عهد رسول الله ﷺ كانوا موحَّدين، وكانوا أصحاب كبائر، فكفروا وإن لم يدخلوا في حد الشرك.

قال عبد القاهر بعد الجملة التي حكيناها عنهم شذوذ من الأقوال انفردوا بها: منها: أن فريقًا منهم زعموا أن لا حجة الله تعالى على الخلائق في التوحيد وغيره إلا بالخبر، وما يقوم مقام الخبر من إشارة وإيماء.

ومنها: أن قومًا منهم قالوا: كل من دخل في دين الإسلام وحبت عليه الشرائع والأحكام، سممها أو عرفها أو لم يسمعها ولم يعرفها، وقال سائر الأئمة: لا يأثم بترك ما لم يقف عليه منها إلا إن ثبتت عليه الحجة فيه.

 ⁽۱) (۱۱ دالمقالات) (۱/۲/۱)، و دالتبصير، (ص/۳۰).

في بيان تفصيل مقالات فرق [أمل] اللحواء وبيان فخائحم مستحدد ٢٧
 ومنها: أن قرمًا منهم قالوا بجواز أن يبعث الله تعالى إلى خلقه رسولاً بلا دليل يدل
 على صدقه.

ومنها: أن قومًا منهم قالوا: مَنْ ورد عليه الخير بأن الله تعالى قد حرم الخمر أو أن القبلة قد حُولت فعليه أن يعلم أن الذي أخيره به مؤمن أو كافر، وعليه أن يعلم ذلك بالخير، وليس عليه أن يعلم أن ذلك عليه بالخير.

وهنها: قول بعضهم ليس على الناس المشي إلى الصلاة ولا الركوب والمسير للحج، ولا شيء من الأسباب التي يتوصل بما إلى أداء الواجب، وإنما يجب عليهم فعل الطاعات الواجبة بأعيالها، دون أسباتها الموصلة إليها.

وهنها: قولهم جميعًا بوجوب استتابة مخالفيهم في تنزيل أو تأويل، فإن تابوا وإلا قتلوا، سواء كان ذلك الخلاف فيما يسع جهله أو فيما لا يسع جهله.

وقالوا: من زين أو سرق أقيم عليه الحدثم استتيب، فإن تاب وإلا قتل.

وقالوا: إن العالم يفني كله إذا أفني الله أهل التكليف، ولا يجوز إلا ذلك لأنه إنما خلقه لهم.

وأحازت الإباضية وقوع حكمين مختلفين في شيء واحد من وجهين، كمن دخل زرعًا بغير إذن مالكه فإن الله قد نماه عن الخروج منه إذا كان خروجه منه مفسدًا للزرع وقد أمره به.

وقالوا: لا يُتَبَع المدير في الحرب إذا كان من أهل القبلة وكان موحَّدًا، ولا تقتل منهم امرأة ولا ذرية، وأباحوا قتل المُشبِّهة واتَّباع مدبرهم وسَبْىَ نسائهم وذراريهم، وقالوا: إن هذا كما فعله أبو بكر بأهل الردة.

وقد كان من الإباضية رجل يعرف بإبراهيم دعا قومًا من أهل مذهبه إلى داره، وأمر جارية له كانت على مذهبه بشيء، فأبطأت عليه، فحلف ليبيعتّها في الأعراب، فقال له رجل منهم اسمه ميمون وليس هو صاحب الميمونية من العجاردة: كيف تبيع جارية مؤمنة إلى الكفرة ؟ فقال له إبراهيم: إن الله تعالى قد أحل البيع، وقد مضى أصحابنا وهم يستحلون ذلك، فتيراً منهم ميمون، وتوقف آخرون منهم في ذلك، وكتبوا بذلك إلى علمائهم، فأجابوهم بأن بيعها حلال، وبأنه يستناب ميمون، ويستناب من توقف في إبراهيم، فصاروا في هذا ثلاث فرق: إبراهيمية، وميمونية، وواقفة، وتبع إبراهيم على إجازة هذا البيع قوم يقال لهم الضحاكية، وأجازوا نكاح المسلمة من كفار قومهم في دار التقية، فأما في دار حكمهم فلا يستحلون ذلك، وقوم منهم توقفوا في هذه المسلمة وفي أمر الزوجة، وقالوا: إن ماتت لم نصلً عليها، ولم نأخذ ميرائها، لأنا لا ندري ما حالها.

وتبع بعد هؤلاء الإبراهيمية قوم يقال لهم البيهسية أصحاب أبي بيهس هَيْصم بن عامر. قالوا: إن ميمونًا كفر بأن حرم بيع الأمّة في دار التقية من كفار قومنا، وكفرت الواقفة بأن لم يعرفوا كفر ميمون وصواب إبراهيم، وكفر إبراهيم بأن لم يتبرأ من الواقفة (1).

قالوا: وذلك أن الوقوف ليس فيما يسع الأبدان، وإنما الوقوف على الحكم بعينه ما لم يوافقه أحد، فإذا وافقه أحد من المسلمين لم يسع مَنْ حَظَر ذلك إلا أن يعرف من عرف الحق ودان به، ومن أظهر الباطل ودان به.

ثم إن البيهسية (^{٢)} قالت: إن من واقع ذنبًا لم نشهد عليه بالكفر حتى يرفع إلى الوالي ويحد، ولا نسميّه قبل الرفع إلى الوالي مؤمنًا ولا كافرًا.

وقال بعض البيهسية: فإذا كفر الإمام كفرت الرعية، وقال بعضهم: كل شراب حلال الأصل موضوعٌ عمن سكر منه كلُّ ما كان منه في السكر: من ترك الصلاة، والشتم لله ﷺ، وليس فيه حد ولا كفر ما دام في سكره.

وقال قوم من البيهسية يقال لهم القوَّفية: السكر كفر إذا كان معه غيره من ترك الصلاة ونحوه.

وافترقت العوفية من البيهسية فرقتين، فرقة قالت: من رجع عنا من دار هجرته ومن

 ⁽١) الواقفة: هم الذين يقولون : القرآن كلام الله ولا يقولون غير مخلوق، قال أحمد بن حنبل رحمه الله: وهم
 من شر الأصناف وأعيشها.

انظر: السنة لعبد الله بن أحمد (١/ ١٧٩)، والسنة للإمام أحمد (ص/ ١٩ - ٢٠)، ولوائح الأنوار (١/ ٢٧٩) للسفاريني.

⁽٢) المقالات (١/ ١٧٧)، والملل والنحل (١/ ١٢٥)، والتبصير (ص/ ٣٥)، والفصل في الملل (٥، ٥٤).

الجهاد إلى حال القعود برثنا منه، وفرقة قالت: بل نتولاه لأنه رجع إلى أمر كان مباحًا له قبل هجرته إلينا، وكلا الفريقين قال: إذا كفر الإمام كفرت الرعية الغائب منهم والشاهد.

وللإباضية والبيهسية بعد هذا مذاهب قد ذكرناها في كتاب «الملل والنحل» وفيما ذكرنا منه في هذا الكتاب كفاية.

[٨٩] ذكر الشبيبية (١) منهم:

هؤلاء يعرفون بالشبيبية، لانتسائهم إلى شبيب بن يزيد الشبياني المكني بأبي الصحاري، ويعرفون بالصالحية أيضًا، لانتسائهم إلى صالح بن مسرح الخارجي.

وكان شبيب بن يزيد الخارجي من أصحاب صالح، ثم تولى الأمر بعده على حنده، وكان السبب في ذلك أن صالح بن مسرح التميمي كان مخالفًا للأزارقة، وقد قيل: إنه كان صُفريًا، وقيل: إنه لم يكن صفريًا ولا أزرقيًا، وكان حروجه على بشر بن مروان في أيام ولايته على العراق من جهة أخيه عبد الملك بن مروان، وبعث بشر إليه بالحارث بن عمير. وذكر المداين أن حروج صالح كان على الحجاج بن يوسف، وأن الحجاج بعث بالحارث بن عمير إلى قتاله، وأن القتال وقع بين الفريقين على باب حصن حلولاء، والهزم صالح جريمًا، فلما أشرف على الموت قال لأصحابه: قد استخلفت عليكم شبيبًا، وأعلم أن فيكم من هو أفقه منه، ولكنه رجل شجاع مهيب في عدوكم، فليمنه الفقيه منكم أن فيكم من هو أفقه منه، ولكنه رجل شجاع مهيب في عدوكم، فليمنه الفقيه منكم أتباعه أجازوا إمامة المرأة منهم إذا قامت بأمورهم وخرجت على مخالفيهم، وزعموا أن غيرًالة أم شبيب كانت الإمام بعد قتل شبيب إلى أن قتلت، واستدلوا على ذلك مأن شبيبًا لما دخل الكوفة أقام أمّه على منبر الكوفة حتى خطبت.

وذكر أصحاب التواريخ أن شبيبًا في ابتداء أمره قصد الشام ونزل على رُوح بن زِنْباع وقال له: سل أمير المؤمنين أن يفرض لي في أهل الشرف فإن لي في بني شبيان تبعًا كثيرًا، فسأل روح بن زنباع عبد الملك بن مروان ذلك، فقال: هذا رحل لا أعرفه،

⁽١) المقالات (١/ ١٧٩)، التبصير (ص/ ٣٥).

وأخشى أن يكون حروريًا، فذكر روح لشبيب أن عبد الملك بن مروان ذكر أنه لا يعرفه، فقال: سيعرفني بعد هذا، ورجع إلى بني شيبان، وجمع من الحنوارج الصالحية مقدار ألف رحل، واستولى بهم على ما بين كسكر والمدائن فبعث الحجاج إليه يعبيد بن أبي المخارق المتنبئ في ألف فارس فهزمه شبيب، فوجه إليه يعبد الرحمن بن عمد بن الأشعث، فهزمه شبيب، وبعث بعثّا بن ورقاء التميمي، فقتله شبيب؛ ومازال كذلك حتى هزم للحجاج عشرين جيشًا في مدة سنتين (١)؛ ثم إنه كبس الكوفة ليلاً ومعه ألف من الخوارج، ومعه أمه غزالة، وامرأته جهيزة، في مائتين من نساء الخوارج قد اعتقلن الرماح وتقلّدن السيوف، فلما كبس الكوفة ليلاً قصد المسجد الجامع وقتل حراس المسجد والمعتكفين فيه ذلك:

أقامـــت غـــزالةُ مـــوق الضـــرار الأهـــلِ العِراقَـــين حَــولاً قَمــيطا المِــراقان مــنها أطــيطا المـــراقان مــنها أطــيطا

وصير الحجاج لهم في داره، لأن حيشه كانوا متفرقين؛ إلى أن اجتمع حنده إليه بعد الصبح. وصلى شبيب بأصحابه في المسحد، وقرأ في ركمي الصبح سوري البقرة وآل عمران، ثم وافاه الحجاج في أربعة آلاف من حنده، واقتتل الفريقان في سوق الكوفة إلى أن قتل أصحاب شبيب، وافزم شبيب فيمن بقي معه إلى الأنبار، فوجه الحجاج سفيان بن الأبرد الكليي في ثلاثة آلاف لطلب شبيب، فنزل سفيان على شط الدجيل، وركب شبيب حسر الدجيل ليعبر إليه، وأمر سفيان أصحابه بقطع حبال الحسر، فاستدار الحسر وغرق شبيب مع فرسه، وهو يقول: ﴿ ذَلِكَ تَقدِيرُ ٱلمَّزِيزِ آلْمَلِيمِ ﴾ [بن: ٣٦] وبايع أصحاب شبيب في الجانب الآخر من الدجيل غزالة أم شبيب. وعقد سفيان بن الأبرد الجسر، وعبر مع حنده إلى أولتك الخوارج، وقتل أكثرهم، وقتل غزالة أم شبيب وامرأته جهيزة، وأسر مع حنده إلى أولتك الخوارج، وقتل أكثرهم، وقتل غزالة أم شبيب وامرأته جهيزة، وأسر الباقين من أتباع شبيب، وأمر الغواصين بإخراج شبيب من الماء، وأخذ رأسه، وأنفذه مع الأسرى إلى الحجاج، فلما وقف الأسرى بين يدي الحجاج أمر بقتل رجل منهم قال له:

⁽۱) انظر: تاریخ حلیفة (ص/ ۱۷۱) ، تاریخ الطبری (٦/ ۲۲۲)، تاریخ الإسلام (٦/ ۳۳۰ - ۳۳۰)، الکامل (٤/ ٤٨ ٤)، البنایة والنهایة (۹/ ۲۰ - ۲۶)، النجوم الزاهرة (١/ ۲۰۳ - ۲۰۳).

أبْسرا إلى الله مسن عَمْسرو وشسيعتِه ومسن عسليَّ ومسن أصحاب صِفَّينِ ومسن معاويسة الطساغي وشسيعته لا بسارك الله في القسوم المُلاعسينِ فأمر بقتله وبقتل جماعة منهم، وأطلق الباقين.

قال عبد القاهر: يقال للشبيبية من الخوارج: أنكرتم على أم المؤمنين عائشة خروجها إلى البصرة مع جندها الذي كلُّ واحد منهم مَحْرَم لها لألها أم جميع المؤمنين في القرآن، وزعمتم ألها كفرت بذلك، وتلوتم عليها قول الله تعالى: ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنُ ﴾ [الأحزاب: ٣٣] فهلا تلوتم هذه الآية على غزالة أمَّ شبيب وهلاً قلتم بكفرها وكفر من خرخن معها من نساء الخوارج إلى قتال حيوش الحجاج، فإن أحزاتم لهن ذلك لأنه كان معهن أزواجهن أو بنوهن أو إخوقن، فقد كان مع عائشة أخوها عبد الرحمن، وابن أحتها عبد الله بن الزبير، وكل واحد عرم لها، وجميع المسلمين بنوها، وكل واحد عرم لها، فهلا أحزتم لها ذلك، على أن من أجاز منكم إمامة غزالة فإمامتها لائقة به وبدينه، والحمد فله العصمة من البدعة.

🕳 في بيان تفصيل مقالات فرق (أمل) الأحواء وبيان فضائصي 🚤 🚤 🕳

الغصل الثالث

في بيان مقالات فرق الضلال

من القَدَرية المعتزلة ^(١) عن الحق

قد ذكرنا قبل هذا أن المعترلة فيما بينها عشرين فرقة كل فرقة منها تُكفّر سائرها ، وهن: الواصلية، والعَمْرُوية، والمُفلَلية، والنظّامية، والأسوارية، والمعمرية، والإسكافية، والجعفرية، والبشريّة، والمبشريّة، والمُشامية، والجاحظية، والجاطية، والجمارية، والخياطية، وأصحاب صالح قُبَّة، وللريسيَّة، والشَّحامية، والكعبية، والجَبَّائية، والبَهْشمية المنسوبة إلى أبي هاشم بن الجبائي، فهذه ثنتان وعشرون فرقة، فرقتان منها من جملة فرق المفلاة، وهما: الخابطية، والحمارية، وعشرون منها قدرة عضة، يجمعها كلها في بدعتها أمور:

منها: نفيها كلها عن الله على صفاته الأزلية، وقولها بأنه ليس لله على علم، ولا المدرة، ولا حياة، ولا سمع، ولا بصر، ولا صفة أزلية، وزادوا على هذا بقولهم: إن الله تمالى لم يكن له في الأزل اسم ولا صفة.

ومنها: قولهم باستحالة رؤية الله ﷺ بالأبصار، وزعموا أنه لا يرى نفسه، ولا يراه غيرُه، واختلفوا فيه: هل هو راء لغيره أم لا؟ فأحازه قوم منهم، وأباه قوم آخرون منهم.

⁽١) المعتولة: سُموا بذلك لأنم اعترلوا قول الأمة، وكان رئيسهم واصل بن عطاء قد اعترل عند سارية من سواري المسجد، وانضم إليه في بدعته عمرو بن عبيد، فقال الناس: إلهما قد اعتزلا قول الأمة فسموا معتزلة، ثم صاروا فرقًا كثيرة ويجمعها في بدعتها أربعة أمور أساسية:

١- القول بنفي صفات الباري.

٢ - القول بخلق القرآن.

٣- القول بالقدر.

١٤ القول بالمنزلة بين المنزلتين.

انظر: الملل والنحل (١/ ٤٤ - ٥٥)، لوامع الأنوار (١/ ٣٣٤)، ولواتح الأنوار (١/ ١٦٦) وكلاهما للسفاريني.

ومنها: اتفاقهم على القول بحدوث كلام الله ﷺ، وحدوث أمره ولهيه وخبره، وكلهم يزعمون أن كلام الله ﷺ دادث، وأكثرهم اليوم يسمون كلامَه مخلوقًا.

ومنها: قولهم جميعًا بأن الله تعالى غيرُ خالقٍ لأكساب الناس ولا لشيء من أعمال الحيوانات، وقد زعموا أن الناس هم الذين يقدرونُ [على] أكساهم.

وأنه ليس لله ﷺ وَقَالَ فِي أكساهِم ولا في أعمال سائر الحيوانات صنعٌ وتقدير، ولأجل هذا القول سماهم المسلمون قدرية.

وهنها: اتفاقهم على دعواهم في الفاسق من أمة الإسلام بالمنزلة بين المنزلتين، وهي أنه فاسق، لا مؤمن ولا كافر، ولأجل هذا سماهم المسلمون «معتزلة» لاعتزالهم قولَ الأمة بأسرها.

وهنها: قولهم إن كل ما لم يأمر الله تعالى به أو نحى عنه من أعمال العباد لم يشأ الله شيئًا منها.

وزعم الكُمْني في مقالاته أن المعتزلة اجتمعت على أن الله ﷺ شيء لا كالأشياء، وأنه خالق الأحسام والأعراض، وأنه خَلَق كل ما خلقه لا من شيء، وعلى أن العباد يفعلون أعمالهم بالقدرة التي خلقها الله سبحانه وتعالى فيهم، قال: وأجمعوا على أنه لا يغفر لمرتكى الكبائر بلا توبة.

وفي هذا الفصل من كلام الكعبي غلط منه على أصحابه من وجوه:

منها: قوله إن المعتزلة احتمعت على أن الله تعالى شيء لا كالأشياء، وليست هذه الحناصية لله تعالى وحده عند جميع المعتزلة، فإن الجُبَّائي وابنَه أبا هاشم قد قالا: إن كل قدرة مُحدَثة شيء لا كالأشياء، ولم يخصوا رهم هذا المدح.

ومتها: حكايته عن جميع المعتزلة قولها بأن الله ﷺ خالق الأجسام والأعراض، وقد علم أن الأصمَّ من المعتزلة ينفي الأعراض كلها، وأن المعروف منهم بمعتمر يزعم أن الله تعالى لم يخلق شيئًا من الأعراض، وأن تُمامة يزعم أن الأعراض المتولدة لا فاعل لها،

الكمى في هذا الفصل على أصحابه.

ومنها: دعوى إجماع المعتزلة على أن الله خالق ما خلق لا من شيء، وكيف يصح إجماعُهم على ذلك والكبيُّ مع سائر المعتزلة – سوى الصالحي – يزعمون أن الحوادث كلها كانت قبل حدوثها أشياء، والبصريون منهم يزعمون أن الجواهر والأعراض كانت في حال عدمها حواهر وأعراضًا وأشياء. والواجب على هذا الفصل أن يكون الله خالق الشيء من شيء، وإنما يصح القول بأنه خلق الشيء لا من شيء على أصول أصحابنا الصفاتية الذين أنكروا كون المعدوم شيئًا.

وأما دعوى إجماع المعتزلة على أن العباد يفعلون أفاعيلَهم بالقدرة التي خلقها الله تعالى فيهم فغلط منه عليهم، لأن معمرًا منهم زعم أن القدرة فعل الجسم القادر ها، وليست من فعل الله تعالى، والأصمُّ منهم ينفي وجود القدرة؛ لأنه ينفي الأعراض كلها.

وكذلك دعوى إجماع المعتزلة على أن الله سبحانه لا يغفر لمرتكبي الكبائر من غير توبة منهم غلط منه عليهم؛ لأن محمد بن شبيب البصري، والصالحي، والخالدي، هؤلاء الثلاثة من شيوخ المعتزلة، وهم واقفية في وعيد مرتكبي الكبائر، وقد أجازوا من الله تعالى مغفرة ذنوبهم من غير توبة.

قبان بما ذكرناه غلطُ الكعبيِّ فيما حكاه عن المعتزلة، وصح أن المعتزلة يجمعها ما حكيناه عنهم مما أجمعوا عليه.

فأما الذي اختلفوا فيه فيما بينهم فعلى ما نذكره في تفصل فرقهم إن شاء الله ﷺ.

[٩٠] ذكر الواصلية (١) منهم:

هؤلاء أتباع واصل بن عطَّاء الغزَّال رأس المعتزلة وداعيهم إلى بدعتهم بعد معبد الجهن، وغَيْلان الدهشقي.

وكان واصل من منتابي مجلس الحسن البصري في زمان فتنة الأزارقة، وكان الناس يومئذ نختلفين في أصحاب الذنوب من أمة الإسلام على فرق.

(١) فرقة تزعم أن كل مرتكب للذنب صغير أو كبير مشرك بالله، وكان هذا قول الأزارقة من الخوارج، وزعم هؤلاء أن أطفال المشركين مشركون، ولذلك استحلوا قتل أطفال مخالفيهم وقتل نسائهم، سواء كانوا من أمة الإسلام أو من غيرهم.

وكانت الصُّفرية من الحوارج يقولون في مرتكبي الذنوب بألهم كفرة مشركون كما قالته الأزارقة، غير أنمم خالفوا الأزارقة في الأطفال.

- (٢) وزعمت النَّحدات من الخوارج أن أصحاب الذنب الذي أجمع الأمة على تحريمه كافر مشرك، وصاحب الذنب الذي اختلفت الأمة فيه على حكم اجتهاد أهل الفقه فيه، وعذروا مرتكب ما لا يعلم بجهالة تحريكه إلى أن تقوم الحجة عليه فيه.
- (٣) وكانت الإباضية من الخوارج يقولون: إن مرتكب ما فيه الوعيد مع معرفته بالله
 قطن ومما جاء من عنده كافر كفران نعمة، وليس بكافر كفر شرك.
- (٤) وزعم قوم من أهل ذلك العصر أن صاحب الكبيرة من هذه الأمة منافق، والمنافق شر من الكافر المظهر لكفره.
- (٥) وكان علماء التابعين في ذلك العصر مع أكثر الأمة يقولون: إن صاحب الكبيرة من أمة الإسلام مؤمن، لما فيه من معرفته بالرسل والكتب المنزلة من الله تعالى، ولمعرفته بأن كل ما جاء من عند الله حق، ولكنه فاسق بكبيرته، وفسقه لا ينفي عنه اسم الإيمان والإسلام.

 ⁽١) انظر: والملل والنحل، (١/ ٤٦)، والتبصير، (ص/ ٤٠)، والفهرست، (ص/ ٢٣٥).

وعلى هذا القول الخامس مضى سلف الأمة من الصحابة وأعلام التابعين. فلما ظهرت فتنة الأزارقة بالبصرة والأهواز، واختلف الناس عند ذلك في أصحاب الذنوب على الوجوه الخسسة التي ذكرناها، حرج واصل بن عطاء عن قول جميع الفرق المتقدمة، وزعم أن الفاسق من هذه الأمة لا مؤمن ولا كافر، وجعل الفسق منزلة بين منزلتي الكفر والإيمان، فلما سمع الحسن البصري من واصل بدعته هذه التي خالف بما أقوال الفرق قبله طردة عن بحلسه، فاعتزل عند سارية من سوارى مسحد البصرة، واتضم إليه قريتُه في الضلالة عمرو بن عُبيد بن باب كَعْبد صَريحُهُ أَمَة، فقال الناس يومتذ فيهما: إنهما قد اعتزلا قول الأمة، وسمى أتباعهما من يومّذ «معزلة».

ثم إنهما أظهرا بدعتهما في المنزلة بين المنزلتين، وضمًّا إليها دعوة الناس إلى قول القدرية على رأى معبد الجهني، فقال الناس يومئذ لواصل إنه مع كفره قدري، وجرى المثلُ بذلك في كل كافر قدري.

ثم إن واصلاً وعمرًا وافقا الخوارج في تأبيد عقاب صاحب الكبيرة في النار، مع قولهما بأنه مُوحِّد، وليس بمشرك ولا كافر، ولهذا قيل للمعتزلة إلهم مخانيث الخوارج؛ لأن الحوارج لم بأوراج لم بأوراج لم أوا الأهل الذنوب الخلود في النار محرّهم كفرة، ولا حسرت على قتال أهل فرقة منهم فضلاً عن قتال جمهور مخالفيهم، ولهذا نسب إسحاق بن سُويَّد العدوي واصلاً وعمرو بن علي الخوارج لاتفاقهم على تأبيد عقاب أصحاب الذنوب، فقال في بعض قصائده:

بَرِثْتُ مَن الحَوارِج لسبتُ منهم من الفرزّال منهم وابسنِ بسابٍ ومن قصومٍ إذا ذكروا علياً يبردُون السبلام عبلى السنحابِ^(۱)

ثم إن واصلاً فارق السلف ببدعة ثالثة، وذلك أنه وجد أهل عصره مختلفين في علمي وأصحابه، وفي طلحة، والزبير، وعائشة، وسائر أصحاب الجمل؛ فزعمت الخوارج أن

 ⁽١) البيتان من الوافر، وهما بلا نسبة في ولسان العرب، (١١١/ ٤٤٠)، وه تحذيب اللغة، (٣/ ١٣٦)، وه تاج العروس، (عزل). وأوردهما المبرد في ه الكامل، (٣/ ١٢٤) وعزاهما لاين سويد العدوي.

طلحة والزبير وعائشة وأتباعهم يوم الجمل كفروا بقتاهم عليًا، وأن عليًا كان على الحق في قتال أصحاب الجمل وفي قتال أصحاب معاوية بصفين إلى وقت التحكيم، ثم كفر بالتحكيم، وكان أهل السنة والجماعة يقولون بصحة إسلام الفريقين في حرب الجمل، وقالوا: إن عليًا كان على الحق في قتالهم، وأصحاب الجمل كانوا عصاة عنطين في قتال على، ولم يكن خطوهم كفرًا ولا فسقًا يسقط شهادمّم، وأجازوا الحكم بشهادم علين من كل فرقة من الفريقين، وخرج واصل عن قول الفريقين، وزعم أن فرقة من الفريقين عليًا من كل فرقة من الفريقين، وابن عباس، وعمار بن ياسر، وأبي أيوب الأنصاري، وسائر وأتباعه كالحسن، والحسين، وابن عباس، وعمار بن ياسر، وأبي أيوب الأنصاري، وسائر وسائر أصحاب الجمل، ثم قال في تحقيق شكه في الفريقين عائشة، وطلحة، والزبير، والزبير أو رجل من أصحاب الجمل، على وطحة أو علي والزبير أو رجل من أصحاب على ورحل من أصحاب الجمل عندي على باقة بَقُل لم أحكم بشهادة المتلاعين، لعلمي أن أحدهما فاسق لا بعينه، كما لا أحكم بشهادة المتلاعين، لعلمي بأن أحدهما فاسق لا بعينه، كما لا أحكم بشهادة المتلاعين، لعلمي بأن أحدهما فاسق لا بعينه، كما لا أحكم بشهادة المتلاعين، لعلمي بأن أحدهما فاسق لا بعينه، كما لا أحكم بشهادة المتلاعين، لعلمي بأن أحدهما فاسق لا بعينه، كما لا أحكم بشهادة المتلاعين، لعلمي بأن أحدهما فاسق لا بعينه. ولو شهد رحلان من أحد الفريقين أيهما كان قبلت شهادهما.

ولقد سخنت عيون الرافضة القاتلين بالاعتزال بشك شيخ المعتزلة في عدالة علي وأتباعه، ومقالة واصل في الجملة كما قلنا في بعض أشعارنا:

مقالة ما وصلت بواصل بل قطع الله به أوصالها وسنذكر تمام أبيات هذه القصيدة بعد هذا إن شاء الله الله الله الله الم

[٩١] ذكر الفَمْرُويَّة (١) منهم:

هؤلاء أتباع عمرو بن عبيد بن باب مولى بني ثميم، وكان حده من سبى كابل ، وما ظهرت البدع والضلالات في الأديان إلا من أبناء السبايا، كما روى في الخبر.

وقد شارك عمرو واصلاً في بدعة القدر، وفي ضلالة قولهما بالمنزلة بين المنزلتين وفي

⁽١) الملل والنحل (١/ ٤٩)، التبصير (ص/ ٤٣).

ردهما شهادة رجلين أحدهما من أصحاب الجمل والآخر من أصحاب علي، وزاد عمرو على والد عمرو على والد عمرو على واصل في هذه البدعة فقال بفسق كلتا الفرقتين المتقاتلتين يوم الجمل، وذلك أن واصلاً إنما رد شهادة رجلين أحدهما من أصحاب الجمل والآخر من أصحاب على فيلاء وقبل شهادة رجلين كلاهما من أحد الفريقين، وزعم عمرو أن شهادتهما مردودة وإن كانا من فريق واحد، لأنه قال بفسق الفريقين جميمًا.

وقد افترقت القدرية بعد واصل وعمرو في هذه المسألة؛ فقال النظام ومعمر والجاحظ في فريقي يوم الجمل بقول واصل، وقال حوشب وهاشم الأوقص: نجت القادة وهلكت الأنباع، وقال أهل السنة والجماعة بتصويب علي وأتباعه يوم الجمل، وقالوا: إن الزبير رجع عن القتال يومغذ تائبًا، فلما بلغ وادي السباع قتله بما عمرو بن حُرْمُوز غرَّة، وبشر علي قتله بما عمرو بن حُرْمُوز غرَّة، وبشر المجمل – وكان مع أصحاب الجمل – بسهم فقتله، وعائشة رضي الله عنها قصدت الإصلاح بين الفريقين، فغلبها بنو أزد وبنو ضبة على أمرها حتى كان من الأمر ما كان، ومن قال بتكفير الفريقين أو أحدهما فهو الكافر دوغم. هذا قول أهل السنة فيهم والحمد لله على ذلك.

[٩٢] ذكر الهذلية (١) منهم:

هؤلاء أتباع أبي الهُذَيِّل محمد بن الهذيل، للعروف بالعلاَّف. كان مولى لعبد القيس، وقد حرى على منهاج أبناء السبايا لظهور أكثر البدع منهم، وفضائحه تترى تكفره فيها سائر فرق الأمة من أصحابه في الاعتزال ومن غيرهم، وللمعروف بالمردار من المعزلة كتاب كبير فيه فضائح أبي الهذيل، وفي تكفيره بما انفرد به من ضلائحه، وللحُبائي أيضًا كتاب في الرد على أبي الهذيل في المخلوق يكفره فيه، ولجعفر بن حرب المشهور في زعماء المعزلة أيضًا كتاب مماه وتوبيخ أبي الهذيل، وأشار بتكفير أبي الهذيل، وذكر فيه أن قوله يجر إلى قول الدهرية.

فمن فضائح أبي الهذيل: قوله بفناء مقدورات الله عَلَى حتى لا يكون بعد فناء

الفهرست (ص/ ٢٣٥- ٢٣٦) ، الملل والنحل (١/ ٤٩)، التبصير (ص/ ٤٢).

مقدوراته قادرًا على شيء، ولأحل هذا زعم أن نعيم أهل الجنة وعذاب أهل النار يفنيان ويبقى حينئذ أهل الجنة وأهل النار خامدين لا يقدرون على شيء، ولا يقدر الله وتُجْلَق في تلك الحال على إحياء ميت، ولا على إماتة حي، ولا على تحريك ساكن، ولا على تسكين متحرك، ولا على إحداث شيء، ولا على إفناء شيء، مع صحة عقول الأحياء في ذلك الهقت.

وقوله في هذا الباب شر من قول من قال بفناء الجنة والنار، كما ذهب إليه حَهْم، لأن حهمًا وإن قال بفنائهما فقد قال بأن الله ﷺ قادر بعد فنائهما على أن يخلق أمثالهما، وأبو الهذيل يزعم أن ربه لا يقدر بعد فناء مقدوراته على شيء.

وقد شنع المعروف منهم بالمردار على أبي الهذيل في هذه المسألة، فقال: يلزمه إذا كان وليَّ الله عز و حل في الجنة قد تناول بإحدى يديه الكأس وبالأخرى بعض التحف ثم حضر وقت السكون الدائم أن يبقى ولى الله يَجْنِلُ أبدًا على هيئة المصلوب.

وقد اعتذر أبو الحسين الخياط عن أبي الهذيل في هذا الباب باعتذارين.

أحدهما: دعواه أن أبا الهذيل أشار إلى أن الله ﷺ عند قرب انتهاء مقدوراته – يجمع في أهل الجنة اللذات كلها، فيبقون على ذلك في سكون دائم.

واعتذاره الثاني: دعواه أن أبا الهذيل كان يقول هذا القول مجادلاً به خصومه في البحث عن حوابه.

واعتذاره الأول عنه باطل من وجهين:

أحدهما: أنه يوجب اجتماع لذتين متضادتين في محل واحد في وقت واحد، وذلك محال كاستحالة اجتماع لذة وألم في محل واحد.

والوجه الثاني: أن هذا الاعتذار لو صح لوجب أن يكون أهل الجنة –بعد فناء مقدوزات الله ﷺ — أحسن من حالهم في حال كونه قادرًا.

وأما دعواه أن أبا الهذيل إنما قال بفناء المقدورات مجادلاً به غير معتقد لذلك فالفاصل

بيننا وبين المعتذر عنه كتب أبي الهذيل، وأشار في كتابه الذي سماه بـ (الحجج) إلى ما حكيناه عنه، وذكر في كتابه المعروف بكتاب والقوالب، بابًا في الرد على الدهرية، وذكر فيه قولهم للموحُّدين: إذا حاز أن يكون بعد كل حركة حركة سواها لا إلى آخر، وبعد كل حادث حادث آخر لا إلى غاية، فهلا صح قول من زعم أن لا حركة إلا وقبلها حركة، ولا حادث إلا وقبله حادث لا عن أول ولا حالة قبله، وأحاب عن هذا الإلزام بتسويته بينهما، وقال: كما أن الحوادث لها ابتداء لم يكن قبلها حادث، كذلك لها آخرٌ لا يكون بعده حادث، ولأجل هذا قال بفناء مقدورات الله ﷺ، وسائر المتكلمين من أصناف فرق الإسلام فرقوا بين الحوادث الماضية والحوادث المستقبلة بفروق واضحة لم يهتد إليها أبو الهذيل فارتكب لأحل جهله بما قوله بفناء المقدورات، وقد ذكرنا تلك الفروق الواضحة في باب الدلالة على حدوث العالم في كتبنا المؤلفة في ذلك.

الفضيحة الثانية من فضائح أبي الهذيل: قوله بأن أهل الآخرة مضطرون إلى ما يكون منهم، وأن أهل الجنة مضطرون إلى أكلهم، وشربهم، وجماعهم، وأن أهل النار مضطرون إلى أقوالهم، وليس لأحد في الآخرة من الخلق قدرة على اكتساب فعل، ولا على اكتساب قول، والله رَجُجُلُ خالق أقوالهم وحركاتهم وسائر ما يوصفون به، وكانت القدرية يعيبون جهمًا في قوله: إن العباد في الدنيا مضطرون إلى ما يكون منهم، وينكرون على أصحابنا قولهم بأن الله ﷺ خالق أكساب العباد، ويقولون لأصحابنا: إذا كان هو حالق ظلم العباد وجب أن يكون ظالمًا، وإذا حلق كذب الإنسان وحب أن يكون كاذبًا، فهلا قالوا لأبي الهذيل: إذا قلت إن الله ﷺ يخلق في الآخرة كذب أهل النار في قولهم ﴿ وَٱللَّهُ رَبُّنَا مًا كُنًّا مُشْرِكِينَ ﴾ [الأنعام: ٢٣] وجب أن يكون هو الكاذب بهذا القول إن كان الكاذب عندهم مَنْ خلق الكذب، ولا يتوجه علينا هذا الإلزام، لأنا لا نقول إن الكاذب والظالم مَنْ حلق الكذب والظلم، ولكنا نقول: إن الظالم من قام به الظلم، والكاذب من قام به الكذب، لا مَنْ فعله.

وقد اعتذر الحياط عن أبي الهذيل في بدعته هذه بأن قال: إن الآخرة دار جزاء، وليست بدار تكليف، فلو كان أهل الآخرة مكتسبين لأعمالهم لكانوا مكلفين ، ولوقع

ثوابمم وعقاهم في دار سواها.

فيقال للخياط: هل ترضى بهذا الاعتذار من أبي الهذيل أم تسخطه؟ فإن رضيته فقل فيه بمثل قوله، وذلك خلاف قولك، وإن سخطته فلا معنى لاعتذارك عنه في شيء تكفره فيه.

وقلنا لأبي الهذيل: ما تنكر من كون أهل الآخرة مكتسبين لأعمالهم وأن يكونوا فيها مأمورين للشكر لله على على نعمه، ولا يكونوا مأمورين بصلاة ولا زكاة ولا صيام، ولا يكونوا منتهين عن المعاصي، ويكون ثوائهم على الشكر وترك المعصية دوام النعيم عليهم؟ وما أنكرت عليهم من ألهم يكونون في الآخرة منهيين عن المعاصي ومعصومين منها كما قال أصحابنا مع أكثر الشيعة: إن الأنبياء عليهم السلام كانوا في الدنيا منتهين عن المعاصي ومعصومين عنها؛ ولذلك قال الله ومعصومين عنها، وكذلك الملاككة منتهون عن المعاصي ومعصومون عنها؛ ولذلك قال الله على فيهم: ﴿ لا يَهْصُونَ اللهُ مَا أَمْرَهُمْ وَيَهْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ [النحريم: ٦] .

والفضيحة الثالثة من فضائحه: قوله بطاعات كثيرة لا يراد الله ﷺ بما، كما ذهب إليه قوم من الحوارج الإباضية. وقد زعم أن ليس في الأرض صاحب هوى ولا زنديق إلا وهو مطبع فله تعالى في أشياء كثيرة وإن عصاه من جهة كفره. وقال أهل السنة والجماعة: إن الطاعة لله ﷺ بمن لا يعرفه إنما تصح في شيء واحد، وهو النظر والاستدلال الواحب عليه قبل وصوله إلى معرفة الله تعالى، فإن يفعل ذلك يكن مطبعًا لله تعالى، لأنه قد أمره به، وإن لم يكن قصد بفعله لذلك النظر الأول التقرب به إلى الله ﷺ، ولا تصح منه طاعة لله تعالى سواها إلا إذا قصد بما التقرب إليه؛ لأنه يمكنه ذلك إذا توصل بالنظر الأول إلى معرفة الله تعالى، ولا يمكنه قبل النظر الأول التقرب به إليه إذا لم يكن عارفًا به قبل نظره واستدلاله.

واستدل أبر الهذيل على دعواه صحة وقوع طاعات الله تعالى ممن لا يعرفه بأن قال: إن أوامر الله تعالى بإزائها زواجر، فلو كان من لا يعرفه ترك جميع أوامره وحب أن يكون قد صار إلى جميع زواجره، وأن يكون من ترك جميع الطاعات قد صار إلى جميع المعاصي، ولو كان كذلك الدهري يهوديًا، ونصرائيًا، وبحوسيًا، وعلى أديان سائر الكفرة. وإذا صار المجوسي تاركًا لكل كفر سوى المجوسية علمنا أنه عاص بمحوسيته التي قد نمى عنها، ومطيع لله ﷺ بترك ما تركه من أنواع الكفر؛ لأنه مأمور بتركها.

فقلت له: ليس الأمر في أوامر الله تعالى وزواجره على ما ظننته، ولكن لا خصلة من الطاعة إلا ويضادها معاص متضادة، ولا خصلة من الإيمان إلا ويضادها خصال متضادة كل نوع منها يضاد النوع الآخر كما يضادها الطاعة، وذلك بمنزلة القيام، والقعود، والاضطحاع، والاستلقاء. وقد يخرج عن القعود من لا يصير إلى جميع أضداده، وإنما يخرج من القعود بنوع واحد من أضداده، كذلك يخرج عن كل طاعة لله تعالى بنوع واحد من أضداده، كذلك يخرج عن الكفر يضاد نوعًا آخر من الكفر كما يضاد سائر الطاعات كلها؛ لأن ذلك النوع من الكفر يضاد نوعًا آخر من الكفر كما يضاد سائر الطاعات، وهذا واضح في نفسه وإن جهله أبو الهذيل.

والفضيحة الوابعة من فضائحه: قوله بأن علم الله سبحانه وتعالى هو الله، وقارته هي

ويلزمه على هذا القول أن يكون الله تعالى علْمًا وقدرة، ولو كان هو علمًا وقدرة لاستحال أن يكون عالمًا قادرًا، لأن العلم لا يكون عالمًا، والقدرة لا تكون قادرة.

ويلزمه أيضًا إذا قال إن علم الله هو الله، وقدرته هي هو أن يقول: إن علمه هو قدرته، ولو كان علمه قدرته لوجب أن يكون كل معلوم له مقدورًا له، وهذا يوجب أن يكون رأيه مقدورًا له، لأنه معلوم له؛ وهذا كفر، فما يؤدي إليه مثله.

والفضيحة الحامسة: تقسيمه كلام الله ﷺ إلى ما يحتاج إلى محل وإلى ما لا يحتاج إلى على والله ما لا يحتاج إلى على وقد زعم أن قول الله سبحانه للشيء ﴿ كُن ﴾ حادث لا في على، وسائر كلامه حادث في حسم من الأحسام، وكل كلامه عنده أعراض، وقد زعم أن قوله لشيء ﴿ كُن ﴾ من جنس قول الإنسان ٥ كن، ففرق بين عَرَضِين من جنس واحد في حاجة أحدهما إلى محل واستغناء الآخر عن المحل. فأما قوله بحدوث إرادة الله سبحانه لا في محل فقد شاركه فيه للعترلة البصرية مع قولهم بألها من جنس إرادتنا المفتقرة إلى المحل.

ووجود كلمة لا في محل يوجب أن لا يكون بعض للتكلمين أولى بأن يتكلم بها من بعض؛ وليس لأبي الهذيل أن يقول: إن فاعلها أولى بأن يتكلم بها من غيره؛ لأنه قد قال بأن الله تعالى يخلق في الآخرة كلام أهل الجنة وكلام أهل النار، ولا يكون متكلمًا بكلامهم، فقد أداه قوله بوجود كلمة لا في محل إلى تصحيح كلام لا لمتكلم، وهذا محال، فما يؤدي إليه مثله.

والقضيحة السادمة من فضائحه: قوله إن الحجة من طريق الأخبار فيما غاب عن الحواس من آيات الأنبياء عليهم السلام، وفيما سواها، لا تثبت بأقل من عشرين نفسًا فيهم واحد من أهل الجنة أو أكثر، ولم يوجب بأخبار الكفرة والفسقة حجة وإن بلغوا عدد التواتر الذين لا يمكن تواطؤهم على الكذب إذا لم يكن فيهم واحد من أهل الجنة، وزعم أن خبر ما دون الأربعة لا يوجب حكمًا، ومن فوق الأربعة إلى العشرين قد يصح وقرع العلم بخبرهم وقد لا يقع العلم بخبرهم، وخبر العشرين إذا كان فيهم واحد من أهل الجنة يجب وقوع العلم منه لا محالة.

واستدل على أن العشرين حجة بقول الله تعالى:﴿ إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَـٰـلِرُونَ يَغْلِمُواْ مِاْقَتَتِيرٌ ﴾ [الانفال: 70] وقال : لم يبح لهم فتالهم إلا وهم عليهم حجة.

وهذا يوجب عليه أن يكون خبر الواحد حجة موجبة للعلم، لأن الواحد في ذلك الوقت كان له قتال العشرة من المشركين، فيكون جواز قتاله لهم دليلًا على كونه حجة عليهم.

قال عبد القاهر: ما أراد أبو الهذيل باعتبار عشرين في الحجة من جهة الخبر إذا كان فيهم واحد من أهل الجنة إلا تعطيل الأخبار الواردة في الأحكام الشرعية عن فوائدها؛ لأنه أراد بقوله: «ينبغي أن يكون فيهم واحد من أهل الجنة» واحدًا يكون على بدعته في الاعتزال والقدر وفي فناء مقدورات الله على لأن من لم يقل بذلك لا يكون عنده مؤمنًا ولا من أهل الجنة، و لم يقل قبل أبي الهذيل أحد ببدعة أبي الهذيل حتى تكون روايته في جملة العشرين على شرط.

والفضيحة السابعة: أنه فرق بين أفعال القلوب وأفعال الجوارح، فقال: لا يجوز وجود أفعال القلوب من الفاعل مع قدرته عليه ولا مع موته، وأحاز وجود أفعال الجوارح من الفاعل ما بعد موته وبعد عدم قدرته إن كان حيًا لم يمت، وزعم أن الميت والعاجز يجوز أن يكونا فاعلين لأفعال الجوارح بالقدرة التي كانت موجودة قبل الموت والعجز.

وزعم الجبائي وابنه أبو هاشم أن أفعال القلوب في هذا الباب كأفعال الجوارح في أنه يصح وحودها بعد فناء القدرة عليها ومع وحود العجز عنها.

وقول الجبائي وابنه في هذا الباب أشرُّ من قول أبي الهذيل، غير أن أبا الهذيل سبق إلى القول بإجازة كون الميت والعاجز فاعلين لأفعال الجوارح، ونسج الجبائي وابنه على منواله في هذه البدعة، وقاسا عليه إجازة كون العاجز فاعلاً لأفعال القلب، ومؤسس البدعة عليه وزرها ووزر من عمل بحا إلى يوم القيامة، من غير نقصان يدخل في وزن العاملين بحا.

الفضيحة الثامنة من فضائحه: أنه لما وقف على احتلاف الناس في المعارف: هل هي ضرورية أم اكتسابية؟ ترك قول من زعم ألها كلها ضرورية، وقول من زعم ألها كلها كسبية، وقول من قال: إن المعلوم منها بالحواس والبداهة ضرورية، وما عُلم منها بالاستدلال اكتسابية. واختار لنفسه قولاً خارجًا عن أقوال السلف، فقال: المعارف ضربان: أحدهما: باضطرار، وهو معرفة الله ﷺ، ومعرفة الدليل الداعي إلى معرفته، وما بعدهما من العلوم الواقعة عن الحواس أو القياس فهو علم اختيار واكتساب.

ثم إنه بنى على ذلك قوله في مهلة المعرفة، فخالف سائر الأمة، فقال في الطفل: إنه يلزمه في الحال الثانية من حال معرفته بنفسه أن يأتي بجميع معارف التوحيد والعدل بلا فصل، وكذلك عليه أن يأتي – مع معرفته بتوحيد الله سبحانه وعدله – بمعرفة جميع ما كلفه الله تعالى بفعله، حتى إنه إن لم يأت بذلك كله في الحال الثانية من معرفته بنفسه . ومات في الحال الثالثة مات كافرًا وعدوًّا لله تعالى مستحقًا للمخلود في النار، وأما معرفته بما لا يُعرف إلا بالسمع من حهة الأعبار فعليه أن يأتي بمعرفة ذلك في الحال الثانية من سماعه للخبر الذي يكون حجة قاطعة للعذر.

وكان بشر بن المعتمر يقول: عليه أن يأتي بالمعارف العقلية في الحال الثالثة مع معرفته بنفسه، لأن الحال الثانية حال تَظَر وفكر، فإن لم يأت بما في الحال الثالثة، ومات في الحال الرابعة كان عدوًا ثلة تعالى مستحقًا للخلود في النار.

فهذان القدريَّان اللذان أنكرا على الأزارقة قولهم بأن أطفال مخالفيهم في النار، وعلى من زعم أن أطفال المؤمنين إذا ماتوا في الحال الثالثة أو الرابعة من معرفتهم بأنفسهم قبل إتيالهم بالمعارف العقلية كَفَرة مخلدون في النار من غير كفر اعتقدوه.

الفضيحة التاسعة من فضائحه: أنه أجاز حركة الجسم الكثير الأجزاء بحركة تحل في بعض أجزائه، و لم يجز مثل هذا في اللون.

وقال سائر المتكلمين: إن الجزء الذي قامت به الحركة هو المتحرك بها، دون غيره من أجزاء الجملة، كما أن الجزء الذي يقوم به السواد هو الأسود به دون غيره من أجزاء الجملة، وإن تحركت الجملة كان في كل حزء منها حركة، كما لو اسودت الجملة كان في كل حزء منها سواد.

الفضيحة العاشرة من فضائحه: قوله بأن الجزء الذي لا يتحرًّا لا يصح قيام اللون به إذا كان منفردًا، ولا تصح رؤيته إذا لم يكن فيه لون.

وهذا يوجب عليه أن الله تعالى لو خلق جزءًا منفردًا لم يكن رائيًا له.

والحمد لله الذي أنقذ أهل السنة من البدع التي حكيناها في هذا الباب عن أبي الهذيل.

هؤلاء أتباع أبي إسحاق بن سيَّار المعروف بالنظَّام . والمعتزلة يُموِّهون على الأغمار بدينه، ويوهمون أنه كان نظامًا للكلام المنثور والشعر الموزون، وإنما كان ينظم الخرز في سوق البصرة، ولأجل ذلك قيل له (النظام) وكان في زمان شبابه قد عاشر قومًا مر. الثنوية، وقومًا من السمنية القائلين بتكافؤ الأدلة، وخالط بعد كبره قومًا من ملحدة الفلاسفة، ثم خالط هشام بن الحكم الرافضي، فأخذ عن هشام وعن ملحدة الفلاسفة قوله بإبطال الجزء الذي لا يتحزأ، ثم بن عليه قوله بالطفرة التي لم يَسبق إليها وهم أحد قبله، وأخذ من الثنوية قوله بأن فاعل العدل لا يقدر على فعل الجور والكذب، وأخذ عن هشام ابن الحكم أيضًا قوله بأن الألوان والطعوم والروائح والأصوات أحسام، وبني على هذه البدعة قوله بتداخل الأحسام في حيز واحد، ودوَّن مذاهب الثنوية وبدع الفلاسفة وشُبه الملحدة في دين الإسلام، وأعجب بقول البراهمة بإبطال النبوات، و لم يجسر على إظهار هذا القول حوفًا من السيف، فأنكر إعجاز القرآن في نظمه، وأنكر ما روى من معجزات نبينا يَتِيِّج: من انشقاق القمر، وتسبيح الحصا في يده، ونبوع الماء من بين أصابعه ، ليتوصل بإنكار معجزات نبينا ﷺ إلى إنكار نبوته. ثم إنه استثقل أحكام شريعة الإسلام في فروعها، و لم يجسر على إظهار دفعها، فأبطل الطرق الدالة عليها، فأنكر لأجل ذلك حجة الاجماع وحجة القياس في الفروع الشرعية، وأنكر الحجة من الأخبار التي لا توجب العلم الضروري، ثم إنه علم إجماع الصحابة على الاجتهاد في الفروع الشرعية فذكرهم بما يقرؤه غدًا في صحيفة مخازيه، وطعن في فتاوى أعلام الصحابة ﴿ وَجِيمُ فرق الأمة من فريقي الرأي والحديث — مع الخوارج ، والشيعة ، والنحارية ، وأكثر المعتزلة — متفقون علم. تكفير النظام، وإنما تبعه في ضلالته شرذمة من القدرية كالأسواري، وابن خابط، وفضل الحدثي، والجاحظ، مع مخالفة كل واحد منهم له في بعض ضلالاته وزيادة بعضهم عليه فيها، وإعجاب هؤلاء النفر اليسير به كإعجاب الجُعَل بدُحْرُو جته.

 ⁽١) انظر: والمقالات، (٢/٧٢)، والملل والنحل، (١/ ٥٣)، والنيصير، (ص/ ٣٤)، والفهرست، (ص/ ٢٣٧-٢٣٨) لابن الندم، والمعر، (١/ ٢٩٥، ٥١،)، وتاريخ بغداد، (١/ ٣٧)، خطط للقريزي (١/ ٣٤٦).

وقد قال بتكفيره أكثر شيوخ المعتزلة، منهم أبو الهذيل فإنه قال بتكفيره في كتابه المعروف بالرد على النظام، وفي كتابه عليه في الأعراض، والإنسان، والجزء الذي لا يتحزأ.

ومنهم الجبائي كفَّر النظام في قوله: إن المتولدات من أفعال الله بإيجاب الخلقة، والجبائي في هذا الباب هو الكافر دون غيره، غير أنا أردنا أن نذكر تكفير شيوخ المعتزلة بعضها بعضًا. وكفره الجبائي في إحالته قدرة الله تعالى على الظلم، وكفره في قوله بالطبائع، وله في ذلك كتاب عليه وعلى معمر في الطبائع.

ومنهم الإسكافي له كتاب على النظام كفّره فيه في أكثر مذاهبه.

ومنهم جعفر بن حرب صنف كتابًا في تكفير النظام بإبطاله الجزء الذي يتحزأ.

وأما كتب أهل السنة والجماعة في تكفيره فالله يحصيها. ولشيخنا أبي الحسن الأشعري رحمه الله في تكفير النظام ثلاثة كتب، والقلانسي عليه كتب ورسائل.

وللقاضي أبي بكر محمد بن الطيب الأشعري رحمه الله كتاب كبير في نقض أصول النظام ، وقد أشار إلى ضلالاته في كتاب ﴿ إكفار المتأولين ﴾ ونحن نذكر في هذا الكتاب ما هو المشهور من فضائح النظام.

وقال: لو وقف طفل على شفير حهنم لم يكن الله قادرًا على إلقائه فيها، وقَدَر الطفل على إلقاء نفسه فيها، وقدرت الزبانية أيضًا على إلقائه فيها.

ثم زاد على هذا بأن قال: إن الله تعالى لا يقدر على أن يُعمي بصيرًا ، أو يُزمن

ي في بيان تفطيل مقاللت فرق [أمل] اللهواء وبيان فخائهم ومهان موجيحًا، أو يفقر غنيًا، إذا علم أن البصر والصحة والغني أصلح لهم. وكذلك لا يقدر على أن يغني نقيرًا أو يُصح زَمنًا إذا علم أن المرض والرَّمانة والفقر أصلح لهم.

ثم زاد على هذا أن قال: إنه لا يقدر على أن يخلق حية أو عقربًا أو حسمًا يعلم أن خلق غيره أصلح من خلقه.

وقد أكفرته البصرية من المعتزلة في هذا القول، وقالوا: إن القادر على العدل بجب أن يكون قادرًا على الكذب، وإن لم يكون قادرًا على الكذب، وإن لم يفعل الظلم والكذب لقبحهما، ولغناه عنهما، ولعلمه بغناه عنهما لأن القدرة على الشيء يجب أن تكون قدرة على ضده. فإذا قال النظام إن الله تعالى لا يقدر على الظلم والكذب لزمه أن لا يكون قادرًا على الصدق والعدل، والقول بأنه لا يقدر على العدل كفر، فما يودى إليه مثله.

وقالوا أيضًا: لا فرق بين قول النظام إنه يكون من الله تعالى ما لا يقدر على ضده ولا على تركه، وبين قول مَنْ زعم أنه مطبوع على فعل لا يصح منه خلافه، وهذا كفر، فما يؤدي إليه مثله.

ومن عجائب النظام في هذه المسألة أنه صنف كتابًا على التُنوية ، وتعجّب فيه من قول الماتويَّة بأن النور يمدح في أشكاله المختلفة بفعل الخير، وهي لا تقدر على الشر، ولا يصح منها فعل الشرور، وتعجَّب من ذم الثنوية الظلمة على فعل الشر مع قولها بأن الظلمة لا تستطيع فعل الخير ولا تقدر إلا على الشر، فيقال له: إذا كان الله عندك مشكورًا على فعل العدل والصدق وهو غير قادر على فعل الظلم والكذب، فما وجه إنكارك على الثنر، وهي عندهم لا تقدر على خلاف ذلك؟

الفضيحة الثانية من فضائحه: قوله إن الإنسان هو الروح، وهو حسم لطيف متداخل لهذا الجسم الكثيف، مع قوله بأن الروح هي الحياة المشابكة لهذا الجسد، وقد زعم أنه في الجسد على سبيل المداخلة، وأنه جوهر واحد غير مختلف ولا متضاد، وفي قوله هذا فضائح له:

منها: أن الإنسان على هذا القول لا يُرى على الحقيقة، وإنما يرى الجسد الذي فيه الإنسان.

ومنها: أنه يوجب أن الصحابة ما رأوًا رسول الله ﷺ ، وإنما رأوا قالبًا فيه الرسول. ومنها: أنه يوجب أن لا يكون أحد قد رأى أباه وأمه، وإنما رأى قالبيهما.

ومنها: أنه إذا قال في الإنسان إنه ليس هو الجسد الظاهر، وإنما هو روح مداخل للحسد، لزمه أن يقول في الجماد أيضًا: إنه ليس هو حسده، وإنما هو روح في حسده، وهو الحياة المشابكة للحسد، وكذلك القول في الفرس وسائر البهائم وجميع الطيور والحشرات وأصناف الحيوانات، وكذلك القول في الملائكة والجن والإنس والشياطين. وهذا يوحب أن أحدًا ما رأى حمارًا ولا فرسًا ولا طيرًا ولا نوعًا من الحيوان، ويوجب أيضًا أن لا يكون النبي رأى ملكًا، ويوجب أن الملائكة لا يرى بعضهم بعضًا، وإنما رأى الراون قوالب هذه الأشياء التي ذكرناها.

ومنها: أنه إذا قال إن الروح التي في الجسد هي الإنسان وهي الفاعلة دون الجسد الذي هو قالبه، لزمه أن يقول: إن الروح هي الزانية والسارقة والقاتلة، فإذا جُلد الجسد وقطعت يده صار المقطوع غير السارق، والمحلود غير الزاني، وفي هذا غنى، ويقول الله رَجُّل ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَالزَّانِي وَلَيْ هَذَا خَلَه ﴿ وَٱلسَّلَوِقَةُ وَٱلرَّانِي وَلَيْ هَذَا خُرِي وَالله وَله وَله وَالله وَالله وَله وَالله وَالله وَالله وَلمَا الله وَلمَا الله

الفضيحة الثالثة من فضائحه: قوله بأن الروح - التي هي الإنسان بزعمه - مستطيع بنفسه، حي بنفسه، وإنما يعمز لآفة تدخل عليه، والمحز عنده حسم، ولا يخلو من أن يقول في العاجز والميت: إلهما نفس الإنسان الذي يكون حيًا قادرًا، أو يقول: إن الميت العاجز حسده، فإن قال: وإن الإنسان هو الذي يعجز ويموت، أبطل قوله بأن الإنسان حي بنفسه، ومستطيع بنفسه؛ لوجود نفسه في حال موته وعجزه ميتة أو عاجزة، وإن زعم أن الروح هي قوى بنفسه وأن الجسد هو الذي يموت ويعجز غير الذي كان حيًا

قادرًا، ويجب على هذا القول أن لا يكون الله تعالى قادرًا على إحياء ميت، ولا على إماتة حي، ولا على إقدار عاجز، ولا على تمحيز قادر؛ لأن الحي عنده لا يموت، والقويَّ لا يعجز، وقد وصف الله تعالى نفسه بأنه يحيى الموتى. وإن زعم أن الروح حي قوى بنفسه، وإنما تموت وتعجز لآفة تدخل عليه، لم ينفصل ممن يزعم ألها ميتة عاجزة بنفسها وإنما تحيا وتقوى بحياة وقدرة تدخلان عليها.

الفضيحة الرابعة من فضائحه: قوله إن الروح حنس واحد، وأفعاله حنس واحد، وإن المجسام ضربان: حي ، ميت، وإن الحي منها يستحيل أن يصير مينًا، وإن الميت يستحيل أن يصير حيًا، وإنما أخذ هذا القول من الثنوية البَرْهُميَّة الذين زعموا أن النور حي خفيف من شأنه الصعود أبدًا، وأن الظلام مَوَات ثقيل من شأن التسفُّل أبدًا، وأن الظلام مَوَات ثقيل من شأن التسفُّل أبدًا، وأن الثقيل الميت عال أن يصير ثقيلاً مينًا.

الفضيحة الخامسة من فضائحه: دعواه أن الحيوان كله حنس واحد لاتفاق جميعه في التحرك بالإرادة، وزعم أن العمل إذا اتفق دل اتفاقه على اتفاق ما ولّده، وزعم أيضًا أن الجنس الواحد لا يكون منه عملان مختلفان، كما لا يكون من النار تسخين وتبريد، ولا من النلج تسخين وتبريد. وهذا تحقيق قول الثنوية: إن النور يفعل الخير ولا يكون منه الشر، والظلام يفعل الشر ولا يكون منه الخير، لأن الفاعل الواحد لا يفعل فعلين مختلفين كما لا يقع من النار تسخين وتبريد ولا من الثلج تسخين وتبريد.

ومن العجب أنه صنف كتابًا على الثنوية ألزمهم فيه استحالة مزاج النور والظلمة إذ كانا بختلفين في الجنس والعمل، وكانت حهات تحركهما مختلفة، ثم زعم مع ذلك أن الحفيف والثقيل من الأحسام – مع احتلافهما في جنسيهما واختلاف جهتي حركتهما – يتلاغلان ، وللماخلة في حيز واحد أعظم من المزاج الذي أنكره على الثنوية.

الفضيحة السادسة من فضائحه: قوله بأن النار من شألها أن تعلو بطباعها على كل شيء، وألها إذا سلمت من الشوائب الحابسة لها في هذا العالم ارتفعت حتى تجاوز السماوات والعرش، إلا أن يكون من جنسها ما تنصل به فلا تفارقه.

وقال في الروح أيضًا: إنه إذا فارق الجسد ارتفع ، ويستحيل منها غير ذلك، وهذا بعينه قول الثنوية، إذ الذي شاب من أجزاء النور بأجزاء الظلمة إذا انفصل منها ارتفع إلى عالم النور، فإن كان يُثبت على السماء نورًا تتصل به الأرواح فهو تُنوي، وإن كان يُثبت فوق الهواء نارًا يخلص إليها النيران المرتفعة في الهواء فهو من جملة الطبيعيين الذين زعموا أن مسافة الهواء في الارتفاع عن الأرض سنة عشر ميلاً، وفوقها نار متصلة بفَلك القمر يلحق يما ما يرتفع من لهب النار، فهو إما ثنوي، وإما طبيعي يُدلِّس نفسه في غمار المسلمين.

الفضيحة السابعة من فضائحه: قوله بأن أفعال الحيوان كلها من حنس واحد وهي كلها حركة وسكون، والسكون عنده حركة اعتماد، والعلوم والإرادات عنده من جملة الحركات، وهي الأعراض، والأعراض كلها عنده حنس واحد، وهي كلها حركات، فأما الألوان والطعوم والأصوات والخواطر فهن عنده أحسام مختلفة ومتداخلة، ونتيحة قوله بأن أفعال الحيوان جنس واحد توجب عليه أن يكون الإيمان مثل الكفر، والعلم مثل الجهل، والحب مثل البغض، وأن يكون فعل النبي ينهي بالمؤمنين مثل فعل إبليس بالكافرين، وأن تكون دعوة النبي ينهي إلى دين الله تعالى مثل دعوة إبليس إلى الضلالة، وقد قال في بعض كتبه: إن هذه الأفعال كلها جنس واحد، وإنما اختلفت أسماؤها لاختلاف أحكامها، وهي في الجنس واحد؛ لأنما كلها أفعال الحيوانات، ولا يفعل الحيوان عنده فعلين مختلفين كما لا يكون من النار تبريد وتسحين.

ويلزمه على هذا الأصل أن لا يغضب على من شتمه ولعنهر لأن قول القائل: «لعن الله النظام» عند النظام مثل قوله: «رحمه الله» وقوله: «إنه ولد زبى، كقوله: «إنه ولد حلال»، فإنه رضى لنفسه بمثل هذا المذهب فهو أهل له ولما يلزمه عليه.

الفضيحة الثامنة من فضائحه: قوله بأن الألوان والطعوم والرواتح والأصوات والخواطر أحسام، وإحازته تداخل الأحسام في حيز واحد، وقد أنكر على هشام بن الحكم قوله بأن العلوم والإرادات والحركات أحسام، وقال: لو كانت هذه الثلاثة أحسامًا لم تجتمع في شيء واحد ولا في حيز واحد، وهو يقول: إن اللون والطعم والصوت أحسام متداخلة في

في بيان تفطيل مقاللة فرق (أهل) اللهواء وبيان فخائصهم مدين من المحسام في حيز واحد، وينقض بمذهبه اعتلاله على خصمه، ومَنْ أجاز مداخلة الأحسام في حيز واحد لزمه إجازة دخول الجمل في سَمَّ الخياط.

الفضيحة التامعة من فضائحه: قوله في الأصوات، وذلك أنه زعم أنه ليس في الأرض اثنان سمعا صوتًا واحدًا من الصوت كما يأكلان جنسًا واحدًا من الصوت كما يأكلان جنسًا واحدًا من الطعام وإن كان مأكول أحدهما غير مأكول الآخر، وإنما ألجأه إلى هذا القول دعواه أن الصوت لا يسمع إلا بمجومه على الروح من جهة السمع، ولا يجوز أن يهجم من قطعة واحدة على سمعين متباينين. وشبه ذلك بالماء المصبوب على قوم يصيب كلُّ واحد منهم غيرٌ ما يصيب الآخر.

ويلزمه على هذا الأصل أن لا يكون أحد سمع كلمة واحدة من الله تعالى ولا من رسوله على هذا الأصل أن لا يكون أحد سمع كلمة واحدة من السامعين جنس من صوت المتكلم بالكلمة الواحدة والكلمة الواحدة ربما كانت من حرفين، وبعض الحرفين لا يكون كلمة عنده، وإن زعم أن الصوت لا يكون كلامًا ولا مسموعًا إلا إذا كان من حروف لزمه أن لا يسمع الجماعة حرفًا واحدًا، لأن الحرف الواحد لا ينقسم حروفًا كثيرة على عدد السامعين.

الفضيحة العاشرة من فضائحه: قوله بانقسام كل جزء لا إلى نماية، وفي ضمن هذا القول إحالة كون الله تعالى عبدًا بآخر العالم عالًا بَمَا، وذلك قول الله تعالى: ﴿ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَحْصَىٰ كُلُّ شَيْءٍ عَدَدًا ﴾ [الجن: ٢٨].

ومن عجائبه أنه أنكر على المانوية قولهم بأن الهامة التي هي روح الظلمة عندهم قطعت بلاذها، ووافت الصفحة العليا من العُلى حتى شاهدت النور، وقال لهم: إن كانت بلادها لا تتناهى من جهة السفل فكيف قطعتها الهامة، لأن قطع ما لا نهاية له محال. ثم زعم مع ذلك أن الروح إذا فارق البدن قطع العالم إلى فوق، مع قوله بأن المقطوع من العالم غير متناهية الأجزاء، بل كل قطعة منها غير متناهية الأجزاء، فكيف قطعها الروح في وقت متناه؟ ولأجل هذا الإلزام قال بالطُفْرة التي لم يسبق إليها من أهل الأهواء غيره.

وأعجب من هذا أنه ألزم الثنوية بتناهي النور والظلمة من كل جهة من الجهات الست، من أجل قولهم بتناهي كل واحد منهما من جهة ملاقاته للآخر، فهل استدل بتناهي كل جسم من جميع جهات أطرافه على تناهي أجزائه في الوسط؟ وإذا كان تناهي الجسم من جهاته الست لا يدل عنده على تناهيه في الوسط لم ينفصل من الثنوية، إذ قالوا: إن تناهي كل واحد من النور والظلمة من جهة الملاقاة لا يدل على تناهيهما من سائر الجهات.

الفصيحة الحادية عشرة هن فضائحه: قوله بالطفّرة ، وهي دعواه أن الجسم قد يكون في مكان ثم يصير منه إلى المكان الثالث أو العاشر منه من غير مرور بالأمكنة المتوسّطة بينه وبين العاشر؛ ومن غير أن يصير معدومًا في الأول ومعادًا في العاشر.

ونحن نتحاكم إليه في بطلان هذا القول إن أنصف من نفسه، وإن كان التحكيم بعد أي موسى الأشعري وعمرو بن العاص تضييعًا للحزم.

ُ الفضيحة الثانية عشرة من فضائحه: وهي التي تكاد السموات يتفطَّرن منه، وهي دعُواه أنه لا يُعلم — بإخبار الله رُجِّلِن ولا بإخبار رسوله بَيْلِيْنَ، ولا بإخبار أهل دينه — شيء على الحقيقة، ودعواه أن الأجسام والألوان لا يعلمان بالأخبار.

والذي ألجأه إلى هذا القول الشنيع قوله بأن المعلومات ضربان: محسوس، وغير محسوس. والمحسوس منها أحسام، ولا يصح العلم بما إلا من جهة الحس، والحس عنده لا يقع إلا على حسم، واللون والطعم والرائحة والصوت عنده أحسام. قال: ولهذا أدركت بالحواس. وأما غير المحسوس فضربان: قلم، وعَرَض. وليس طريق العلم بمما الخبر، وإنما يُعلمان بالقيام، والنظر، دون الحس والخبر.

فقيل له على هذا الأصل: كيف عرفت أن محمدًا بِيلِين كان في الدنيا، وكذلك سائر الأنبياء والملوك، إن كانت الأحبار عندك لا يعلم 14 شيء؟

فقال: إن الذين شاهدوا النبي ﷺ اقتطعوا منه حين رأوه قطعة توزَّعوها بينهم ووصلوها بأرواحهم، فلم أخيروا التابعين عن وجوده خرج منهم بعض تلك القطعة ي في بيان تفصيل مقاللت فرق [أط] اللحواء وبيان فخائصهم مسمود و ١٠٥ عن ١٠٥ من التعلق عن التعلق الت

فقيل: قد علمت اليهود والنصارى والمجوس والزنادقة أن نبينا بَيْقِيَّة كان في الدنيا، أفتزعم أن قطعة منه اتصلت بأرواح الكفرة؟ فالتزم ذلك، فألزم أن يكون أهل الجنة إذا اطلعوا على أهل النار ورآهم أهل النار أو خاطب كلُّ واحد من الفريقين الفريق الآخر أن تنفصل قطعة من أرواح كل واحد منهم فتتصل بأرواح الفريق الآخر، فيدخل الجنة قطع كثيرة من أبدان أهل النار وأرواحهم، ويدخل النار قطع كثيرة من أبدان أهل الجنة وأرواحهم، وكفاه بالتزام هذه البدعة عزيًا.

الفضيحة الثالثة عشرة من فضائحه: ما حكاه الجاحظ عنه من قوله بتحدد الجواهر والأحسام حالاً بعد حال، وإن الله تعالى يخلق الدنيا وما فيها في كل حال من غير أن يفنيها ويعيدها.

وذكر أبو الحسين الخياط في كتابه على ابن الراوندي أن الجاحظ غلط في حكاية هذا القول على النظام.

فيقال له: إن صَدَقَ الجاحظ عليه في هذه الحكاية فاحكم بَخَبَل النظام وحمقه وإلحاده فيه، وإن كذب عليه فاحكم بمحون الجاحظ وسَفَهه، وهو شيخ المعتزلة وفيلسوفها، ونحن لا ننكر كذب المعتزلة على أسلافها إذ كانوا كاذبين على رهم ونبيهم.

الفضيحة الرابعة عشرة من فضائحه: قوله بأن الله تعالى خلق الناس والبهائم وسائر الحيوان وأصناف النبات والجواهر المعدنية كلها في وقت واحد، وإنَّ خَلْقَ آدم النَّجَيْلاً لم يتقدم على خلق الولاد، وزعم أن الله تعالى خلق الأولاد، وزعم أن الله تعالى خلق ذلك أجمع في وقت واحد، غير أن أكثر الأشياء بعضها في بعض، فالتقدم والتأخر إنما يقع في ظهورها من أماكتها.

وفي هذا تكذيب منه لما اجتمع عليه سلف الأمة مع أهل الكتاب من اليهود والنصارى والسامرة من أن الله تعالى خلق اللوح والقلم قبل خلق السموات والأرض، وإنما اختلفت المسلمون في السماء والأرض أيتهما خلقت أولاً؛ فخالف النظام المسلمين وألما الكتاب في ذلك، وخالف فيه أكثر المعتزلة؛ لأن المعتزلة البصرية زعمت أن الله تعالى خلق إرادته قبل مراداته، وأقر سائرهم بخلق بعض أحسام العالم قبل بعض، وزعم أبو الهذيل أنه خلق قوله للشيء ﴿ كُن ﴾ لا في محل قبل أن خلق الأحسام والأعراض.

وقول النظام بالظهور والكمون في الأحسام وتداخلها شر من قول الدهرية الذين زعموا أن الأعراض كلها كامنة في الأحسام، وإنما يتعين الوصف على الأحسام بظهور بعض الأعراض وكمون بعضها، وفي كل واحد من المذهبين تطريق الدهرية إلى إنكار حدوث الأحسام والأعراض بدعواهم وحود جميعها في كل حال على شرط كمون بعضها وظهور بعضها من غير حدوث شيء منها في حال الظهور، وهذا إلحاد وكفر، وما يودي إلى الضلالة فهو مثلها.

الفضيحة الحامسة عشوة من فضائحه: قوله إن نظم القرآن وحسن تأليف كلماته ليس معجزة النبي يُنِيِّتُ ولا دلالة على صدقه في دعواه النبوة، وإنما وجه الدلالة منه على صدقه ما فيه من الأخبار عن الغيوب، فأما نظم القرآن وحسن تأليف آياته فإن العباد قادرون على مثله وعلى ما هو أحسن منه في النظم والتأليف.

وفي هذا عناد منه لقول الله تعالى: ﴿ قُل لَّيْنِ بَجْتَمَعْتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُواْ بِمِشْلِ هَذَا ٱلْمُرْءَانِ لا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَغْضُهُمْ لِبَعْضِ ظَهِيرًا ﴿ ﴾ [الإسراء: ٨٨]، ولم يكن غرض منكر إعجاز القرآن إلا إنكار نبوة من تحدى العرب بأن يعارضوه بمثله.

الفضيحة السادسة عشوة من فضائحه: قوله بأن الخبر المتواتر – مع خروج ناقليه عند سامع الخبر عن الحصر، ومع اختلاف هم الناقلين واختلاف دواعيها – يجوز أن يقع كذًا، هذا مع قوله بأن من أخبار الآحاد ما يوجب العلم الضروري.

وقد كفره أصحابنا مع موافقيه في الاعتزال في هذا المذهب الذي صار إليه.

ويلزمه على هذا الأصل أن لا يثق بشيء مما اجتمعت الأمة عليه؛ لجواز خطئهم فيه عنده، وإذا كانت أحكام الشريعة منها ما أخذه المسلمون عن خبر متواتر، ومنها ما أخدوه عن أخبار الآحاد، ومنها ما أجمعوا عليه وأخذوه عن احتهاد وقياس، وكان النظام دافعًا لحجة التواتر، ولحجة الإجماع، وقد أبطل القياس وخير الواحد إذا لم يوجد العلم الضروري، فكأنه أراد إبطال أحكام فروع الشريعة لإبطاله طرقها.

الفضيحة الثامنة عشرة من فضائحه: دعواه في باب الوعيد أن من غصب أو سرق مائة وتسعة وتسعين درهمًا لم يفسق بذلك حتى يكون ما سرقه أو غصبه وخان فيه مائتي درهم فصاعدًا.

فإن كان قد بنى هذا القول على ما تقطع فيه اليد في السرقة فما جعل أحد نصاب القطع في السرقات مائتي درهم، بل قال قوم في نصاب القطع: إنه ربع دينار أو قيمته، وبه قال الشافعي وأصحابه، وقال مالك بربع دينار أو ثلاثة دراهم، وقال أبو حنيفة بوجوب القطع في عشرة دراهم فصاعدًا، واعتبره قوم بأربعين درهمًا أو قيمتها، وأوجبت الإباضية القطع في قليل السرقة وكثيرها، وما اعتبر أحد نصاب القطع بمائتي درهم، ولو كان التفسيق معتبرًا بنصاب القطع لما فُستى الخاصب لألوف دنائير، لأنه لا قطع على الغاصب الجاهر، ولوجب أن لا يُفسق من سرق الألوف من غير حرِّز أو من الابن لأنه لا قطع في هذين الوجهين.

وإن كان إنما بنى تحديد المائتين في الفسق على أن المائتين نصاب للزكاة لزمه تفسيق من سرق أربعين شاة لوجوب الزكاة فيها، وإن كانت قيمتها دون مائتي درهم، وإذا لم يكون للقياس في تحديده بحال ولم يدل عليه نص من القرآن والسنة الصحيحة لم يكن ماخوذًا إلا من وسوسة شيطانه الذي دعاه إلى ضلالته.

الفضيحة التاسعة عشرة من فضائحه: قوله في الإيمان إنه احتناب الكبيرة فحسب.

وتتيجة هذا القول: أن الأقوال والأفعال ليس شيء منها إيمانًا، والصلاة عنده وأفعالها ليست بإيمان ولا من الإيمان، وإنما الإيمان فيها ترك الكبائر فيها.

وكان يقول مع هذا: إن الفعل والترك كلاهما طاعة، والناس قبله فريقان:

فريق قالوا: إن الصلاة كلها من الإيمان. وفريق قالوا: ليس شيء من الصلاة إيمانًا، وقد فارق هو الفريقين؛ فزعم أن الصلاة ليست من الإيمان، وترك الكبائر فيها من الإيمان.

الفضيحة العشرون من فضائحه: قوله في باب الماد بأن المقارب والحيات والخنافس والذباب والفربان والجُفلان والكلاب والخنازير وسائر السباع والحشرات تُحشر إلى الجنة، وزعم أن كل من تفضل الله عليه بالجنة لا يكون لبعضهم على بعض درجة في التفضيل، وزعم أنه ليس لإبراهيم ابن رسول الله بي الجنة تفضيل درجة على درجات أطفال المؤمنين، ولا لأطفال المؤمنين فيها تفضيل بدرجة أو نعمة أو مرتبة على الحيات والعقارب والخنافس؛ لأنه لا عمل لهم كما لا عمل لها ، فحجر على رب العالمين أن يتفضل على أولاد الأنبياء بزيادة نعمة لا يتفضل عملي الخشرات، ثم لم يرض بهذا الحجر حتى زعم أنه لا يقدر على ذلك. وزعم أيضًا أنه لا يتفضل على الأنبياء عليهم السلام إلا يمثل ما يتفضل به على البهائم، لأن باب الفضل عنده لا يختلف فيه العالمون وغيرهم، وإنما يختلفون في الثواب والجزاء لاختلاف مراتبهم في الأعمال.

وينبغي للنظام على قول هذا الأصل أن لا يغضب على من قال له: حشرك الله مع الكلاب والحنازير والحيات والعقارب إلى مأواها، ونحن ندعوا له بهذا الدعاء [الذي] رضى به لنفسه.

الفضيحة الحادية والعشرون من فضائحه: أنه لما ابتدع ضلالاته في العلوم العقلية أدخل في أبواب الفقه أيضًا ضلالات له لم يسبق إليها.

منها: قوله إن الطلاق لا يقع بشيء من الكنايات كقول الرجل لامرأته: أنت خَلَيْه، أو بَرِية، أو حبلُك على غاربك، أو الحقي بأهلك، أو اعتدَّي ، أو نحوها من كنايات الطلاق عند الفقهاء، سواء نوى بما الطلاق أو لم ينوه. في بيان تفطيل مقالات فرق [أس] اللحواء وبيان فخائص مسحم به ١٠٥
 وقد أجمع فقهاء الأمة على وقوع الطلاق بما إذا قارنتها نية الطلاق. وقد قال فقهاء العراق:
 إن كنايات الطلاق في حال النضب كصريح الطلاق في وقوع الطلاق بما من غير نية.

وهنها: قوله في الظّهار إن مَنْ ظاهر من امرأته بذكر البطّن أو الفرج لم يكن مظاهرًا. وهذا فيه خلاف قول الأمة بأسرها.

والشأن في أنه كان يقول بتفسيق أبي موسى الأشعري في حكمه، ثم اختار قوله في أن النوم لا ينقض الطهارة إذا لم يكن معه حدث، على قول الجمهور الأعظم بأن النوم مضطحعًا ينقض الوضوء، وإنما اختلفوا في النوم قاعدًا، وراكعًا، وساحدًا، وسامح فيه أبو حنيفة، وأوجبه أكثر أصحاب الشافعي من طريق القياس.

ومنها: أنه زعم أن مَنْ ترك صلاةً مفروضة عملًا لم يصح قضاؤه لها، و لم يجب عليه قضاؤها.

وهذا عند سائر الأمة كفر ككفر من زعم أن الصلوات الخمس غير مفروضة، وفي فقهاء الأمة من قال فيمن فاتنه صلاة مفروضة: إنه يلزمه قضاء صلوات يوم وليلة. وقال سعيد بن المسيب: من ترك صلاة مفروضة حتى فات وقتها قضى ألف صلاة. وقد بلغ من تعظيم شأن الصلاة إن بعض الفقهاء أفتى بكفر من يتركها عامدًا وإن لم يستحلَّ تركها كما ذهب إليه أحمد بن حنبل، وقال الشافعي بوجوب قتل تاركها عمدًا، وإن لم يحكم بكفره إذا تركها كسلاً لا استحلالاً، وقال أبو حنيفة بحبس تارك الصلاة وتعذيبه إلى أن يصلى.

وخلاف النظام للأمة في وجوب قضاء المتروكة من فرائض الصلاة بمنزلة خلاف الزنادقة في وحوب الصلاة، ولا اعتبار بالخلافين.

ثم إن النظام -- مع ضلالاته التي حكيناها عنه -- طعن في أخيار الصحابة والتابعين من أحل فناويهم بالاجتهاد ، فذكر الجاحظ عنه في كتاب «المعارف» وفي كتابه للعروف بـــ « الفتيا» أنه عاب أصحاب الحديث ورواياقم أحاديث أبي هريرة، وزعم أن أبا هريرة كان أكذب الناس (1)، وطعن في الفاروق عمر ﴿ وَعِم أَنه شك يوم الحديبية في دينه (٢)، وشك يوم وفاة النبي ﷺ و دينه وأنه ضرب فاطمة، وشك يوم وفاة النبي ﷺ لله البصرة، وأنه ضرب فاطمة، ومنع ميراث العترة، وأنكر عليه تغريب نَصْر بن الحجاج من المدينة إلى البصرة، وزعم أنه ابتدع صلاة التراويح، ونحى عن متعة الحج، وحرَّم نكاح الموالي للعربيات.

وعاب عثمان بإيواته الحَكَم بن العاص إلى المدينة واستعماله الوليد بن عُقبة على الكوفة حتى صلَّى بالناس وهو سكران. وعابه بأن أعان سعيد بن العاص بأربعين ألف درهم على نكاح عقده، وزعم أنه استأثر بالحمى (٣).

ثم ذكر عليًا رهيء وزعم أنه سُئل عن بقرة قتلت حمارًا، فقال: أقول فيها برأي، ثم قال يجهله: مَنْ هو حتى يقضى برأيه؟.

قال أبو هريرة: إنكم تقولون: إن أبا هريرة يكتر الحديث عن رسول الله 歲 وتقولون: ما للمهاجرين والأنصار لا يحدثون مثله، وإن إخواني المهاجرين كان بشغلهم الصفق بالأسواق، وكان إخواني من الأنصار يشغلهم عمل أموالهم، وكنت امرأ مسكينًا من مساكين الصفة، ألزم رسول الله 魏 على مل، بطني، فأحضر حين يغيون، وأعي حين ينسون، وقد قال رسول الله 魏 إ حديث يحدثه يومًا: وإنه لن يسمط أحمد ثوبه حي القطني جميع مقالته، ثم يجمع إليه ثوبه، إلا وعي ما أقول» فبسطت نمرةً عليً، حتى إذا قضى مقالته، جمعتها إلى صدري، فما نسيت من مقالة رسول الله ﷺ ثلك من شيء.

وفي رواية أخرى: فوالذي بعثه بالحق، ما نسيت شيئًا سمعته منه. حديثٌ صحيحٌ. أخرجه البخاري (١/ ١٩٠)، (٥/ أ²)، ومسلم (٢٤٩٣)، وابن سعد (٤/ ٣٣٠) في الطبقات الكبرى،

وكان أبو هريرة رضي الله عنه يقول: لا أعرف أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ أحفظ لحديثه مني.

(٢) كل ذلك وما يأتي بعده من أكبر المفتريات الدالة على ضلال القائل، وفساد عقيدته.

فإن الفاروق عمر هو ثاني القوم، ذو المقام الثابت، أحد العشرة المشهود لهم بالجنة، وهو أحد الحلفاء الراشدين، وكان إسلامه نصرًا، وإمامته فنحًا.

ومن مناقبه: نزول القرآن الكريم بموافقته، ووضع الله الحق على لسانه وقليه، ولو كانت النبوة من بعد ذلك لكانت فيه.

(٣) ذو النورين: عثمان بن عفان، أعزه الله بالإسلام، وأعز به الإسلام. ثالث القوم، وذو الهمرتين، المصلي إلى القبلتين، افترى عليه أهل الجهل والزندقة، انظر كتابي وصحيح التوثيق في سيرة عثمان بن عفان، طبع بدار الصحابة بطنطا.

⁽١) كان حفظ أبي هريرة رضي الله عنه من معجزات النبوة.

وعاب ابن مسعود في قوله في حديث تزويج بروع بنت واشق: أقول فيها برأبي، فإن كان صوابًا فمن الله وَنِجْلِكَ وإن كان خطأ فمني، وكذّبه في روايته عن الذي يَثِيَّجُ أنه قال: «السعيد مَنْ سَعِد في بطن أمَّه، والشقيُّ من شَقِي في بطن أمه» . وكذبه أيضًا في روايته انشقاق القمر، وفي رؤية الجن ليلة الجن.

فهذا قوله في أخيار الصحابة وفي أهل بَيْعة الرضوان الذين أنزل الله تعالى فيهم:

﴿ لَّقَدَّ رَضِيَ اللهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قَالُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ

السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَلْنَبُهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ۞ ﴿ [الفتح: ١٨]. ومن غضب على من رضي الله
عنه فهو المغضوب عليه دونه.

ثم إنه قال في كتابه: إن الذين حكموا بالرأي من الصحابة إما أن يكونوا قد ظنوا أن ذلك جائز لهم وجهلوا تحريم الحكم بالرأي في الفتيا عليهم، وإما أنهم أرادوا أن يُذكروا بالخلاف وأن يكونوا رؤساء في المذاهب، فاختاروا لذلك القول بالرأي، فنسبهم إلى إيثار الهوى على الدين. وما للصحابة والمجتربة على الملحد الفريِّ ذنبٌ غير ألهم كانوا موحَّدين لا يقولون بكفر القدرية الذين ادعوا مع الله تعالى خالقين كثيرين.

وإنما أنكر على ابن مسعود روايته أن والسعيد مَنْ صَعِد في بطن أمَّه، والشقيُّ من شَقِي في بطن أمه، (١) لأن هذا خلافُ قول القدرية في دعواهاً في السعادة والشقاوة ليستأمن قضاء الله ﷺ وقدره.

وأما إنكاره انشقاق القمر فإنما كره منه ثبوت معجزة لنبينا يُثِيِّق كما أنكر معجزته في نظم القرآن، فإن كان أحال انشقاق القمر مع ذكر الله ﷺ فل ذلك في القرآن مع قوم من طريق العقل فقد زعم أن جامع أجزاء القمر لا يقدر على تفريقها، وإن أجاز انشقاق القمر في القُدرة والإمكان فما الذي أوجب كذب ابن مسعود في روايته انشقاق القمر مع ذكر الله ﷺ ذكر الله على القرآن في قوله: ﴿ آقَتَرَبَتُ السَّاعَةُ وَانشَقَ الْقَمَرُ في وَلِن بَرَوْا عَالِمَهُ

⁽١) **خيرً صحيحٌ**: أخرجه عبد الرزاق (٢٠٠٧٦) في مصنف، والبخاري (٦٠٩٨)، (٧٢٧٧)، وأبو عوانة (٢/ ٧، ٨)، والطيراني (٨٥٢٨)، (٥٣٩ه) في الكبير.

يُعْرِضُواْ وَيَقُولُواْ سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌ ۞ ﴾ [القمر: ١-٣] ، فقول النظام بأن انشقاق القمر لم يكن أصلاً شر من قول المشركين الذين قالوا لما رأوا انشقاقه وزعموا أن ذلك واقع بسحر، ومنكر وحود المعجزة شر ممن تأوّلها على غير وجهها.

وأما إنكاره رؤية الجن أصلاً فليزمه أن لا يرى بعض الجن بعضًا، وإن أجاز رؤيتهم فما الذي أوجب تكذيب ابن مسعود في دعواه رؤيتهم؟. "

ثم إن النظام - مع ما حكيناه من ضلالاته - كان أفسق خلق الله ﷺ ، وأجرأهم على الذنوب العظام، وعلى إدمان شرب المسكر، وقد ذكر عبد الله بن مسلم بن قتيبة رحمه الله في كتاب «مختلف الحديث» أن النظام كان يفدو على مسكر، ويروح على مسكر، وأنشد قوله في الخمر:

ما زلت آخمة رُوح الزَّقُ في لطف وأستبيحُ دَمَا من غمر مذَبوحِ حمق انتشيتُ ولى رُوحمان في بَدن والمنوقُ مُطَّرِحٌ جمسمٌ بسلا رُوحِ

ومثله في طعنه على أحيار الصحابة مع بدعته في أقواله وضلالته في أفعاله كما قيل في الأمثال السائرة: إن مَنْ كان في دينه ذميمًا، وفي أصله لئيمًا، لم يترك لنفسه عارًا يتهم به إلا نحله كريمًا، واستباح به حريمًا، وهل يضر السحاب نباح الكلاب؟ وكما لا يضر السحاب نباح الكلاب كذلك لا يضر الأبرار ذم الأشرار، وما مثله في طعنه على أحيار الصحابة مع بدعته وضلالته إلا كما قال حسان بن ثابت:

مسا أبسالي أنسب المُسزِّن تَسيْسُ أم لَحساني بظهسرِ غيسب لنسيمُ (١)

وقال غيره:

مسا ضــرُ تَعْلِسَبَ والسلِ أهَجِوْتُهــا ﴿ أَمْ يُلْــتَ حِسَتُ تَسْنَاطِحُ البَحْرَانِ (٢٠

 ⁽١) البيت من الحفيف ، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه (ص/ ٨٩)، وخزانة الأدب (١١/ ١٥٥، ١٥٥)،
 شرح أبيات سيبويه (٢/ ١٤٧)، والكتاب (٣/ ١٨١)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٣٥)، وبالانسبة في الأشباه والنظائر (٧/ ٥٠)، وأمالي ابن الحاجب (١/ ٥٤٥)، والمقتضب (٣/ ٢٩٨).

⁽٢) البيت في ديوان الفرزدق (٢/ ٣٤٤)، والحيوان (١/ ١٣).

في بيان تفصيل مقالات فرق (امل) الأمواء وبيان فظائدهم

[44] ذكر الأسوارية (١) منهم:

وهم أتباع علي الأسواري، وكان من أتباع أبي الهذيل، ثم انتقل إلى مذهب النظام، وزاد عليه في الضلالة بأن قال: إن ما علم الله أن لا يكون لم يكن مقدورًا لله تعالى. وهذا القول منه يوجب أن تكون قدرة الله متناهية، ومن كان قدرته متناهية كان ذاته متناهية، والقول به كفر من قائله.

[90] ذكر المعمرية (^{٢)} منهم:

وهم أتباع معمر بن عبَّاد السُّلَمي، وكان رأسًا للملحدة، وذَتَبًا للقدرية. وفضائحه على الأعداد كثيرة الأمداد.

منها: أنه كان يقول: إن الله تعالى لم يخلق شيئًا من الأعراض: من لون أو طعم أو رائحة أو حياة أو موت أو سمع أو بصر، وإنه لم يخلق شيئًا من صفات الأحسام، وهذا خلاف قوله تعالى : ﴿ قُلِّ الله خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَحِدُ الْقَهْرُ ﴾ [الرعد: ١٦] . وخلاف قوله تعالى في صفة نفسه: ﴿ لَهُ مُلْكُ السَّمَوَتِ وَالْإَرْضِ يُحْتَى وَيُمِيتُ وَهُو عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَلَهِ إِنَّ الله إنما خلق الأحسام، ثم إن الله إنما حدثت الأعراض باعتبار أن كل ما سبق من حياة وموت وسمع وبصر ولون وطعم ورائحة ما هو إلا عَرض في الجسم من فعل الجسم بطبعه، والأصوات عنده فعل الأحسام الحيم، والأصوات عنده فعل المجسم بطبعه، وصلاح الزروع وفيدها من فعل الجسم بطبعه، وصلاح الزروع

وزعم أيضًا أن فناء كل فان ٍ فعلٌ له بطبعه. وزعم أنه ليس لله تعالى في الأعراض صنع ولا تقدير.

وفي قوله إن الله تعالى لم يخلق حياة ولا موتًا تكذيب منه لوصف الله سبحانه نفسه

⁽١) التبصير (ص/ ٤٤).

 ⁽٢) الملل والنحل (١/ ٢٥)، والتبصير (ص/ ٤٥).

بأنه يحيى ويميت، وكيف يحيى ويميت من لا يخلق حياة ولا موتّا؟.

الفضيحة الثانية من فضائحه: أنه لما زعم أن الله تعالى لم يخلق شيئًا من الأعراض، وأنكر مع ذلك صفات الله تعالى الأزلية كما أنكرها ساتر المعتزلة، لزمه على هذه البدعة أن لا يكون لله تعالى كلام؛ إذ لم يمكنه أن يقول: «إن كلامه صفة له أزلية» كما قال أهل السنة والجماعة، لأنه لا يثبت لله تعالى صفة أزلية، ولم يمكنه أن يقول: «إن كلامه فعله» كما قاله سائر المعتزلة، لأن الله سبحانه عنده لم يفعل شيئًا من الأعراض، والقرآن عنده فعل الجسم الذي حل الكلام فيه، وليس هو فعلاً لله تعالى، ولا صفة له، فليس يصح على أصله أن يكون له كلام على معنى الصفة ولا على معنى الفعل، وإذا لم يكن له كلام لم يكن له أمر وغي وتكليف، وهذا يؤدي إلى رفع التكليف، وإلى رفع أحكام الشريعة، وما أراد غيره؛ لأنه قال بما يؤدي إليه.

الفضيحة الثالثة من فضائحه: دعواه أن كل نوع من الأعراض الموجودة في الأجسام لا نحاية لعدده، وذلك أنه قال: إذا كان المتحرك متحركًا بحركة قامت به فتلك الحركة اختصت بمحله لمعنى سواها، وذلك المعنى أيضًا يختص بمحله لمعنى سواه، وكذلك القول في الختصاص كل معنى بمحله لمعنى سواه لا إلى نحاية، وكذلك اللون والطعم والرائحة وكل عرض يختص بمحله لمعنى سواه لا إلى نحاية،

وحكى الكعبي عنه في مقالاته أن الحركة عنده إنما خالفت السكون لمعنى سواها، وكذلك السكون خالف الحركة لمعنى سواه، وأن هذين المعنيين مختلفان لمعنيين غيرهما، ثم هذا القياس معتبر عنده لا إلى نماية.

وفي هذا القول إلحاد من وجهين:

أحدهما: قوله بحوادث لا تماية لها، وهذا يوجب وجود حوادث لا يحصيها الله تعالى، وذلك عناد لقول الله تعالى:﴿ وَأَحْصَمَى كُلُّ شَيْءٍ عَلَدًا ﴾ [الجن: ٢٨].

والثاني: أن قوله بحدوث أعراض لا نماية لها يؤديه إلى القول بأن الجسم أقدر من الله، لأن الله عنده أنه ما خلق غير الأحسام، وهي محصورة عندنا وعنده، والجسم إذا فعل في بيان تفصيل مقاللة فرق (أمل) اللحواء وبيان فخائصهم بمسادة من من الأعراض، ومن على بيان تفطيل معه ما لا نماية له من الأعراض، ومن على ما لا نماية له ينبغي أن يكون أندر مما لا يخلق إلا متناهيًا في العدد.

وقد اعتذر الكبيي عنه في مقالاته بأن قال: إن معمرًا كان يقول: إن الإنسطان لا فعل له غير الارادة، وسائر الأعراض أفعال الأجسام بالطباع.

فإن صحت هذه الرواية عنه لزمه أن يكون الطبع الذي نسب إليه فعل الأعراض أقوى من الله رَجِّلُك، لأن أفعال الله أحسام محصورة، وأفعال الطباع أصناف من الأعراض كل صنف منها غير محصور العدد، وعلى أن قول معمر بأعراض لا نهاية لها تطويق لأصحاب الظهور والكمون على المسلمين في حدوث الأعراض، وذلك أن المسلمين استدلوا على حدوث الأعراض في الأحسام بتعاقب المتضادات منها على الأحسام، وأنكر أصحاب الكمون والظهور حدوث الأعراض، وزعموا ألها كلها موجودة في الأجسام، فإذا ظهر في الجسم بعض الأعراض كَمَنَ فيه ضده، وإذا كمن فيه العرض ظهر ضده، فقال لهم الموحدون: لو كمن العرض تارة وظهر تارة لكان ظهوره بعد الكمون وكمونه بعد الظهور لمعني سواه، وإلا افتقر ذلك المعني في ظهوره وكمونه إلى معني سواه لا إلى لهاية، وإذا بطل احتماع ما لا لهاية له من الأعراض في الجسم الواحد صح تعاقبها على الجسم من جهة حدوثها فيه لا من جهة الكمون والظهور، وإذا قال معمر بجواز اجتماع ما لا نماية له من الأعراض في الجسم لم يصح له دفع أصحاب الكمون والظهور في محل واحد، وسوق هذا الأصل يؤدي إلى القول بقدم الأعراض، وذلك كفر، فما يؤدي إليه مثله

الفضيحة الرابعة من فضائحه: قوله في الإنسان إنه شيء غير هذا الجسد المحسوس، وهو حي عالم قادر مختار، وليس هو متحركًا ولا ساكنًا ولا متلونًا ولا يُرى ولا يُلمس، ولا يحل موضعًا دون موضع، ولا يحويه مكان دون مكان.

فإذا قيل له: أتقول إن الإنسان في هذا الجسد، أم في السماء، أم في الأرض، أم في الجنة، أم في النار؟

قال: لا أطلق شيئًا من ذلك، ولكني أقول: إنه في الجسد مدير، وفي الجنة منعم، أو في النار معذب، وليس هو في شيء من هذه الأشياء حالاً ولا متمكنًا، لأنه ليس بطويل ولا عريض ولا عميق ولا ذي وزن، فوصف الإنسان بما يوصف به الإله سبحانه؛ لأنه وصفه بأنه حي عالم قادر حكيم، وهذه الأوصاف واحبة لله تعالى، ثم نزه الإنسان عن أن يكون متحركًا أو ساكنًا أوحارًا أو باردًا أو رطبًا أو يابسًا أو ذا لون أو وزن أو طعم أو رائحة، والله سبحانه منزه عن هذه الأوصاف، وكما زعم أن الإنسان في الجسد مدبًر له لا على معنى الحلول والتمكن فيه، كذلك الإله عنده في كل مكان، على معنى أنه مدبر له عالم بما يوصف الإله به، فلم يَحْشُر (١) على إظهار القول بذلك فقال بما يؤدي إليه. ثم إن هذا التول يوجب عليه أن لا يرى إنسان إنسانًا، ويوجب أن لا يكون الصحابة رأوا رسول الله غيري، وكفاه بذلك عزيًا.

الفضيحة الخامسة من فضائحه: قوله بأن الله لا يجوز أن يقال فيه وإنه قديم، مع وصفه إياه بأنه موجود أزلى.

الفضيحة السادسة من فضائحه: امتناعه عن القول بأن الله تعالى يعلم نفسه؛ لأن من شرط المعلوم عنده أن يكون غير العالم به، وهذا يبطل عليه بذكر الذاكر نفسه، لأنه إذا جاز أن يذكر الذاكر نفسه جاز أن يعلم العالم نفسه.

وقد افتخر الكبيي في مقالاته بأن معمرًا من شيوخه في الاعتزال، ومن افتخر بمثله وهبناه منه، وتمثلنا بقول الشاعر:

هـــل مشــتر والسعيد بالعــه هـل بالغ والسعيد منن وَهُـبا

⁽١) لم يجسو: لم يجرؤ.

هؤلاء أتباع بشر بن المعتمر. وقال إخوانه من القدرية بتكفيره في أمور هو فيها مصيب عند غير القدرية.

فمما كفَّرته القدرية فيه قوله بأن الله تعالى قادر على لطفٍ لو فعله بالكافر لآمن طوعًا.

وكفروه أيضًا في قوله بأن الله تعالى لو خلق العقلاء ابتداء في الجنة وتفضل عليهم بذلك لكان ذلك أصلح لهم.

وكفروه أيضًا بقوله: إن الله لو علم من عبده أنه لو أبقاه لآمن كان إبقاؤه إياه أصلح له من أن يميته كافرًا.

وكفروه أيضًا بقوله: إن الله تعالى لم يزل مريدًا.

وفي قوله: إن الله تعالى إذا علم حلوث شيء من أفعال العباد و لم يمنع منه فقد أراد حدوثه.

والحق في هذه المسائل الخمس التي كفّرت المعتزلَة البصرية فيها بشرًا مع بشر، والمكفرون له فيها هم الكفرة، ونحن نكفر بشرًا في أمور سواها، كل واحد منها بدعة شنعاء.

أولها: قول بشر بأن الله تعالى ما والى مؤمنًا في حال إيمانه، ولا عادى كافرًا في حال كفره.

ويجب تفكيره في هذا على قول جميع الأمة، أما على قول أصحابنا فلأنا نقول: إن الله تعالى لم يزل مُواليًا لمن علم أنه يكون وليًا له إذا وجد، ومعاديًا لمن علم أنه إذا وجد كفر ومات على كفره، يكون معاديًا له قبل كفره وفي حال كفره وبعد موته، وأما على أصول

 ⁽١) انظر: الملل والنحل (١/ ٦٤)، التبصير (ص/ ٥٥).

المعتزلة غير بشر فلاتمهم قالوا: إن الله لم يكن مواليًا لأحد قبل وجود الطاعة منه، فكان في حال وجود الكفر منه، فإن ارتدً حال وجود طاعته مواليًا له، وكان معاديًا للكافر في حال وجود الكفر منه، فإن ارتدً المؤمن صار الله تعالى معاديًا له بعد أن كان مواليًا له عندهم.

وزعم بشر أن الله تعالى لا يكون مواليًا للمطيع في حال وجود طاعته، ولا معاديًا للكافر في حال وجود طاعته، ويعادي للكافر في حال وجود كفره، وإنما يوالي المطيع في الحال الثانية من وجود كفره. واستدلَّ على ذلك بأن قال: لو جاز أن يوالي للمطيع في حال طاعته وجاز أن يعادي الكافر في حال وجود كفره لجاز أن يُثيب المطيعَ في حال طاعته، ويعاقب الكافر في حال كفره، فقال أصحابنا : لو فعل ذلك لجاز. فقال: لو جاز ذلك لجاز أن يُعسمخ الكافر في حال كفره، فقلنا له: لو فعل ذلك لجاز.

الفضيحة التانية من فضائح بشر: إفراطه بالقول في التولُّد، حتى زعم أنه يصح من الإنسان أن يفعل الألوان والطعوم والروائح والرؤية والسمع وسائر الإدركات على سبيل التولد إذا فعل أسبائها، وكذلك قوله في الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة.

وقد كفره أصحابنا وسائر المعتزلة في دعواه أن الإنسان قد يخترع الألوان والطعوم والراوائح والإدراكات.

الفضيحة الثالثة من فضائحه: قوله بأن الله تعالى قد يغفر للإنسان ذنوبه ثم يعود فيما غفر له فيعذبه عليه إذا عاد إلى معصيته، فسئل على هذا عن كافر تاب عن كفره ثم شرب الخمر بعد توبته عن كفره من غير استحلال منه للخمر وفاحاه الموت قبل توبته عن شرب الخمر، هل يعذبه الله يوم القيامة على الكفر الذي قد تاب منه ! فقال: نعم ، فقيل له: يجب على هذا أن يكون عذاب من هو على ملة الإسلام مثل عذاب الكافر، فالتزم ذلك.

الفضيحة الرابعة من فضائحه: قوله بأن الله تعالى يقدر على أن يعذب الطفل ظالمًا له في تعذيبه إياه، فإنه لو فعل ذلك لكان الطفل بالغًا عاقلاً مستحقًا للعذاب.

وهذا في التقدير كأنه يقول: إن الله تعالى قادر على أن يظلم، ولو ظلم لكان بذلك الظلم عادلًا، وأول هذا الكلام ينقض آخره. من بيان تفصيل مقاللت فرق (أمل) اللموام وبيان فظائصم معالم المرام المرام

. منه، فلا يتناقض قولهم في هذا الباب، وقول بشر فيه متناقض.

الفضيحة الخامسة من فضائحه: قوله بأن الحركة تحصل وليس الجسم في المكان الأول ولا في المكان الثاني، ولكن الجسم يتحرك به من الأول إلى الثاني.

وهذا قول غير معقول في نفسه، واختلف المتكلمون قبله في الحركة: هل هو معين أم الا؟ فنفاها نفاة الأعراض، واختلف الذين أثبتوا الأعراض في وقت وجود الحركة. فمنهم من زعم أها توجد في الجسم وهو في المكان الأول فينتقل ها عن الأول إلى الثاني، وبه قال النظام وأبو شمر المرجئ. ومنهم من قال: إن الحركة تحصل في الجسم وهو في المكان الثاني، وهذا قول أبي الهذيل والجبائي وابنه أبي هاشم، وبه قال شيخنا أبو الحسن الأشعري رحمه الله. ومنهم من قال: إن الحركة كونان في مكانين، أحدهما يوجد في المحدد في المتحرك وهو في المكان الأول، والثاني يوجد فيه وهو في المكان الثاني، وهذا قول الراوندي، وبه قال شيخنا أبو العباس القلانسي، وقد خرج قول بشر بن المعتمر عن هذه الأقوال بدعواه أن الحركة تحصل وليس الجسم في المكان الأول ولا في المكان الثاني، مع علمنا بأنه لا واسطة بين حالي كونه في المكان الأول وكونه في المكان الثاني، وقوله هذا غير معقول له، فكيف يكون معقولاً لفيره؟

[٩٧] ذكر الهشامية (١) منهم:

هؤلاء أتباع هشام بن عمرو الفُوَطيِّ وفضائحه بعد ضلالته بالقدر تترى.

هنها: أنه حرم على الناس أن يقولوا «حسبنا الله ونعم الوكيل» من حهة تسميته بالوكيل، وقد نطق القرآن بمذا الاسم لله تعالى، وذكر ذلك في السنة الواردة في تسعة وتسعين اسمًا من أسماء الله تعالى، فإذا لم يجز إطلاق هذا الاسم على الله تعالى مع نزول القرآن به ومع ورود السنة الصحيحة به فأي اسم بعده يطلق عليه؟.

⁽١) المقالات (١/ ٢١٨، ٢١٩)، الملل والتحل (١/ ٧٢)، التبصير (ص/ ٤٦)، والفصل في الملل (١/ ١٨٤)، ولوائح الأنوار (١/ ١٨٨).

وقد كان أصحابنا يتعجبون من المعتزلة البصرية في إطلاقها على الله ﷺ من الأسماء ما لم يذكر في القرآن والسنة إذا دل عليه القياس، وزاد هذا التعجب بمنع الفوطي عن الإطلاق على الله تعالى بما قد نطق به القرآن والسنة.

واعتذر الخياط عن الفوطي بأن قال: إن هشامًا كان يقول: وحسبنا الله ونعم المتوكّل عليه عبد الأمن الوكيل، وزعم أن وكيلاً يقتضي مُوكّلاً فوقه، وهذا من علامات حهل هشام والمعتذر عنه بمعاني الأسماء في اللغة. وذلك أن الوكيل في اللغة بمعنى الكافي ؛ لأنه يكفي موكله أمرًا ما وكّله فيه. وهذا معنى قولهم: حسبنا الله ونعم الوكيل. ومعنى حسبنا كافينا. وواحب أن يكون ما بعد نعم موافقا لما قبله، كقول القائل: الله رازقنا ونعم الغافر، ولأن الله تعالى قال: ﴿ وَمَنْ يَتَوَسَّعُل عَلَى اللهِ مَهْوَ حَسَّبُةً ﴾ [الطلاق: ٣] أي كافيه. وقد يكون الوكيل أيضًا بمعنى الحفيظ، ومنه قوله تعالى: ﴿ قُلُ السّتُ عَلَيْكُم بِوَحِيلٍ ﴾ [الأنعام: ٦٦]: أي حفيظ، ويقال في نقيض الحفيظ، ولمخفيظ: رحل وَكلٌ ووَكلٌ أي بليد، والوكال البلادة. وإذا كان الوكيل بمعنى الحفيظ، وكان الله عني الحفيظ، وكان الله عني المحفيظ، الم يكن للمنع من إطلاق الوكيل في أسماته معيّ.

والعجب من هشام في أنه أحاز أن يُكتب لله ﷺ هذا الاسم، وأن يُقرأ به القرآن، و لم يجز أن يُدعى به في غير قراءة القرآن.

والفضيحة الثانية من فضائح الفوطي: امتناعه من إطلاق كثير ثما نطق به القرآن، فمنع الناس من أن يقولوا: إن الله تعالى على الله بين قلوب المؤمنين وأضل الفاسقين، وهذا عناد منه لقول الله على : ﴿ وَأَلَقَ بَيْنَ قَلُوبِهِم ۚ لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي ٱلْأَرْضِ جَبِيمًا مَّا أَلَقْتَ بَيْنَ قَلُوبِهِم ۚ لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي ٱلْأَرْضِ جَبِيمًا مَّا أَلَقْتَ بَيْنَ قَلُوبِهِم ۚ لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي ٱلْأَنْفَانِ ١٣] ولقوله تعالى: ﴿ وَيُطْعِلُ آلله مَا يَشَاء ﴾ [الراهبم: ٢٧] وقوله: ﴿ وَمَا يُضِلُ بِهِ عَلَى الكافرين.

ووافقه صاحبه عبَّاد بن سليمان الصَّمْرِي في هذه الضلالة فمنع الناس أن يقولوا: إن الله تعالى خلق الكافر؛ لأن الكافر اسم لشيئين: إنسان، وكفره، وهو غير خالق لكفره عنده، ويلزمه على هذا القياس أن لا يقول: إن الله تعالى حلق المؤمن، لأن المؤمن اسم لشيئين: إنسان، وإيمان، والله عنده غير حالق لإيمانه، ويلزمه على قياس هذا الأصل أن لا يقول إن أحدًا قتل كافرًا أو ضربه، لأن الكافر اسم للإنسان وكفره، والكفر لا يكون مقتولاً ولا مضروبًا.

ومنع عبَّاد من أن يقال، إن الله تعالى ثالث كل النين، ورابع كل ثلاثة. وهذا عناد منه لقول الله ﷺ ﴿ وَمَا يَسَعُونَ مِن تَجْوَعُ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَهُ إِلَّا هُوَ مَا يَسَعُونَ مِن تَجْوَعُ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَهُ إِلَّا هُو مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُواۤ فُمَّ يُمُنَيِّعُهُم بِمَا عَبِلُواْ يَوْمَ أَلْقِنَ مَا كَانُواۤ فُمَّ يُمُنَيِّعُهُم بِمَا عَبِلُواْ يَوْمَ أَلْقِينَهُ إِلَّا هُو اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْمٌ إِلَّا اللهُ الل

وكان يمنع أن يقال: إن الله على ألملى للكافرين. وفي هذا عناد منه لقوله على: ﴿ إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ الْمُؤْتُ وَلَهُمْ عَدَابٌ مُهِينٌ ﴾ [آل عمران: ١٧٨] فإن كان عباد قد أحد هذه الضلالة عن أستأذه هشام فالعصا من العُصيَّة، ولن تلد الحية إلا الحية. وإن انفرد كما دونه فقد قاس التلميذ ما منع من إطلاقه على ما منع أستاذه من إطلاق اسم الوكيل والكفيل على الله تعالى.

الفضيحة الثالثة من فضائح الفوطي: قوله بأن الأعراض لا يدل شيء منها على الله تعالى، وكذلك قال صاحبه عباد، وزعما أن فلن البحر، وقلب العصاحية، وانشقاق القمر، ومَحْق السحر (1)، والمشي على الماء، لا يدل شيء من ذلك على صدق الرسول في دعواه الرسالة.

وزعم الفوطي أن الدليل على الله تعالى يجب أن يكون محسوسًا، والأجسام محسوسة، فهي الأدلة على الله تعالى، والأعراض معلومة بدلائل نظرية، فلو دلت على الله تعالى لاحتاج كل دليل منها إلى دليل سواه لا إلى نهاية.

فقيل له: يلزمك على هذا الاستدلال أن تقول: إن الأعراض لا تدل على شيء من

⁽١) محق السحر: أي إبطاله.

الأشياء، ولا على حكم من الأحكام؛ لألها لو دلت على شيء أو على حكم لاحتاجت في دلالتها على مدلولها إلى دلالة على صحة دلالتها عليه، واحتاج كل دليل إلى دليل لا إلى تماية.

فإن صار إلى أن الأعراض لا تدل على شيء ولا على حكم صار إلى إبطال دلالة كلام الله تعالى وكلام رسوله يُثِيَّز على الحلال والحرام والوعد والوعيد.

على أن من الأعراض ما يُعلم وجوده بالضرورة كالألوان، والطعوم، والروائح، والحركة، والسكون ، فيلزمه أن تكون هذه الأعراض المعلومة بالضرورة دلالة على الله سبحانه لألها محسوسة، فإن قال: إن الأعراض غير محسوسة لأن نفاة الأعراض قد أنكروا وجودها، قيل: فالنحارية والضرارية قد أنكروا وجود حسم لا يكون عرضًا لدعواهم أن الأحسام أعراض مجتمعة، فيجب على قياس قولك أن لا تكون الأحسام معلومة بالضرورة، وأن لا تكون عليه سبحانه.

الفضيحة الرابعة من فضائح الفوطي: قوله بالمقطوع والموصول، وذلك قوله: لو أن رجلاً أُسْبِعُ الوضوء وافتتح الصلاة، متقربًا لها إلى الله سبحانه، عازمًا على إتمامها، ثم قرأ فركع فسنحد مخلصًا لله تعالى في ذلك كله، غير أنه قطعها في آخرها: إن أول صلاته وآخرها معصية قد تماه الله تعالى عنها وحرَّمها عليه، وليس له سبيل قبل دخوله فيها إلى العلم بألها معصية فيتحنيها.

واجتمعت الأمة قبله على أن ما مضى منها كانت طاعة لله تعالى وإن لم تكن صلاة كاملة.

الفضيحة الحامسة من فضائحه: إنكاره حصار عثمان وقتله بالغلبة والقهر. وزعم أن شرذمة قليلة قتلوه غرَّةً من غير حصار مشهور.

ومنكر حصار عثمان مع تواتر الأخبار به كمنكر وقعتي بدر وأحد مع تواتر الأخبار بهما، وكمنكر المعجزات التي تواترت الأخبار بها.

🧫 في بيان تفصيل مقالات فرق (أص) الأعواء وبيان فضائصم ------

الفضيحة السادسة من فضائحه: قوله في باب الإمامة : إن الأمة إذا اجتمعت كلمتها وتركت الظلم والفساد احتاجت إلى إمام يسوسها، وإذا عصت وفجرت وقتلت إمامها لم تمقد الإمامة لأحد في تلك الحال.

وإنما أراد الطعن في إمامة عليٌّ؛ لأنما عُقدت له في حال الفتنة وبعد قتل إمامٍ قبله.

وقرت عيون الرافضة الماثلين إلى الاعتزال بطعن شيوخ المعتزلة في إمامة علي وبعد شك زعيمهم واصل في شهادة على وأصحابه.

الفضيحة السابعة من فضائح الفوطي: قوله بتكفير من قال إن الجنة والنار مخلوقتان. وأخلافه من المعتزلة شكوا في وجودهما اليوم، ولم يقولوا بتكفير من قال إنهما مخلوقتان.

والمثبتون لخلقهما يكفّرون من أنكرهما، ويقسمون بالله تعالى أن من أنكرهما لا يدخل الجنة ولا ينجو من النار.

الفضيحة الثامنة من فضائحه: إنكاره افتضاض الأبكار في الجنة، ومن أنكر ذلك يُعرَم ذلك، بل يجرم عليه دخول الجنة فضلاً عن افتضاض الأبكار فيها.

وكان الفوطي – مع ضلالاته التي حكيناها عنه – يرى قتل مخالفيه في السر غِيلَة، وإن كانوا من أهل ملة الإسلام.

فماذا على أهل السنة إذا قالوا في هذا الفوطي وأتباعه: إن دمايهم وأموالهم حلال للمسلمين وفيه الخمس، وليس على قاتل الواحد منهم قَودٌ، ولا دِيَةٌ، ولا كفارة. بل لقاتله عند الله تعالى القربي والزلفي، والحمد لله على ذلك.

[٩٨] ذكر المردارية (١) منهم:

هؤلاء أتباع عيسى بن صبيح: المعروف بأبي موسي المردار، وكان يقال له راهب المعتزلة، وهذا اللقب لاتق به إن كان المراد به مأخوذًا من رهبانية النصاري، ولقبه بالمردار لاتق به أيضًا، وهو في الجملة كما قيل:

وقَلَّمَا أَبْصَوْتُ عِينَاكُ مِن رَجُلَ إِلاَّ وَمَعَنَاهُ إِنْ فَكُورَتَ فِي لَقَسِبِهِ

وكان هذا المردار يزعم أن النام قادرون على أن يأتوا بمثل هذا القرآن وبما هو أفصح منه، كما قاله النظام.

وفي هذا عناد منهما لقول الله ﷺ: ﴿ قُلُ لَمِنِ آجْتَمَعَتِ آلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُواْ بِمِشْلِ هَنذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾ [الإسراء: ٨٨].

وكان المردار — مع ضلالته — يقول بتكفير من لابَسَ السلطان، ويزعم أنه لا يرث ولا يورث.

وكان أسلافه من المعتزلة يقولون فيمن لابس السلطان من موافقيهم في القَدَر والاعتزال: إنه فاسق، لا مؤمن ولا كافر، وأفتى المردار بأنه كافر.

والعمعب من سلطان زمانه كيف ترك قتله مع تكفيره إياه وتكفير من خالطه؟

وكان يزعم أيضًا أن الله قادر على أن يظلم ويكذب، ولو فعل مقدوره من الظلم والكذب لكان إلهًا ظالًا كاذبًا.

وحكى أبو زفر عن المردار أنه أحاز وقوع فعل واحد من فاعلين مخلوقين على سبيل التولَّد، مع إنكاره على أهل السنة ما أحازوه من وقوع فُعل من فاعلين أحدهما خالق، والآخر مكتسب.

 ⁽١) والمقالات ، (١/ ٢٥٢)، ووالملل والنحل ، (١/ ٦٨) ، ووالتبصير ، (ص/ ٤٧).

🕳 في بيان تفصيل مقاللت فرق (اط) اللعواء وبيان فضائصم 💎 🛶 🕳

وزعم المردار أيضًا أن مَنْ أحاز رؤية الله تعالى بالأبصار بلا كيف فهو كافر، والشاك في كفره كافر، وكذلك الشاك في الشاك لا إلى نهاية، والباقون من المعتزلة إنما قالوا بتكفير من أجاز الرؤية على حهة المقابلة أو على اتصال شعاع بصر الراثي بالمرئي.

والذين أثبتوا الرؤية مجمعون على تكفير المردار وتكفير الشاك في كفره.

وقد حكت المعتزلة عن المردار أنه لما حضرته الوفاة أوصى أن يتصدق بماله، ولا يدفع شيء منه إلى ورثته.

وقد اعتذر أبر الحسين الخياط عن ذلك بأن قال: كان في ماله شُبّه، وكان للمساكين فيه حق، وقد وصفه في هذا الاعتذار بأنه كان غاصبًا وخاتنًا للمساكين. والغاصب عند المعتزلة فاسق مخلًد في النار، وقد أكفره سائر المعتزلة في قوله يتولد فعل واحد من فاعلين.

وقد أكفر هو أبا الهذيل في قوله بفناء مقدورات الله ﷺ ، وصنف فيه كتابًا، وأكفر أستاذه بشر بن المعتمر في قوله بتوليد الألوان والطعوم والروائح والإدراكات. وأكفر النظام في قوله بأن المتولدات من فعل الله. وقال: يلزمه أن يكون قول النصارى: «المسيح ابن الله» من فعل الله.

فهذا راهب المعتزلة قد قال بتكفير شيوخه، وقال شيوخه بتكفيره. وكلا الفريقين محق بتكفير صاحبه.

[44] ذكر الجعفرية (١) منهم:

هؤلاء أتباع جعفرين، أحدهما: جعفر بن حُرَّب، والآخر جعفر بن مُبشر، وكلاهما للضلالة رأس، وللجهلة أساس.

أما جعفر بن مبشر فإنه زعم أن في فُسَّاق هذه الأمة من هو شر من اليهود، والنصارى، والجوس، والزنادقة. هذا مع قوله بأن الفاسق موحَّد وليس بمؤمن ولا كافر، فعمل الموحد الذي ليس بكافر شرًا من الثنوى الكافر.

 ⁽١) والقالات»: (١/ ٢٥٢)، ووالملل، (١/ ٦٨)، ووالتبصير، (ص/ ٤٧).

وأقل ما نقابل به على هذا القول أن نقول له: إنك عندنا شر من كل كافر على بسيط الأرض.

وزعم أيضًا أن إجماع الصحابة على ضرب شارب الخمر الحدُّ وقع خطأ؛ لألهم أجمعوا عليه برأيهم، فشارك ببدعته هذه نَحَدات الخوارج في إنكارها حد الخمر.

وقد أجمع فقهاء الأمة على تكفير مَنْ أنكر حد الخمر، وإنما اختلفوا في حد شارب النبيذ إذا لم يسكر منه، فأما إذا سكر منه فعليه الحد عند فريق الرأي والحديث على رغم من أنكر ذلك.

وزعم ابن مبشر أيضًا أن من سرق حبة أو ما دونها فهو فاسق مخلد في النار، وخالف بذلك أسلافه الذين قالوا بغفران الصفائر عند اجتناب الكبائر.

وزعم أيضًا أن تأبيد المذنبين في النار من موجبات العقول، وخالف بذلك أسلافه الذين قالوا: إن ذلك معلوم بالشرع دون العقل.

وزعم أيضًا أن رحلاً لو بعث إلى امرأة يخطبها ليتزوجها، وحاءته المرأة فوتب عليها فوطئها من غير عقد أنه لا حدَّ عليها، لأنها حاءته على سبيل النكاح، وأوجب الحد على الرحل، لأنه قصد الزي، و لم يعلم هذا الجاهل أن المطاوعة للزاني زانية إذا لم تكن مكرهة، وإنما اختلف الفقهاء فيمن أكره امرأة على الزي، فمنهم من أوجب للمرأة مهرًا وأوجب على الرحل حدًا، وبه قال الشافعي وفقهاء الحجاز، ومنهم من أسقط الحد عن الرجل لأحل وحوب المهر عليه، و لم يقل أحد من سلف الأمة بسقوط الحد عن المطاوعة للزاني كما قال ابن مبشر. وكفاه بخلاف الإجماع خزيًا.

وأما جعفر بن حرب فإنه جرى على ضلالات أستاذه المردار، وزاد عليه قوله بأن بعض الجملة غير الجملة. وهذا يوجب عليه أن تكون الجملة غير نفسها، إذا كان كل بعض منها غيرها.

وكان يزعم أن الممنوع من الفعل قادر على الفعل، وليس يقدر على شيء، هكذا حكى عنه الكعبي في مقالاته، ويلزمه على هذا الأصل أن يجيز كون العالم بشيء ليس غير عالم به.

قال عبد القاهر: لابن حرب كتاب في بيان ضلالاته، وقد نقضناه عليه وسمينا نقضنا عليه بكتاب الحرب على ابن حرب، وفيه نقض أصوله وفصوله بحمد الله ومنّه.

[١٠٠] ذكر الإسكافية (١) منهم:

هؤلاء أتباع محمد بن عبد الله الإسكافي وكان قد أخذ ضلالته في القدر عن جعفر بن حرب، ثم خالفه في بعض فروعه، وزعم أن الله تعالى يوصف بالقدرة على ظلم الأطفال والمجانين، ولا يوصف بالقدرة على ظلم العقلاء؛ فخرج عن قول النظام بأنه لا يقدر على الظلم والكذب، ولكنه لا يفعلهما لعلمه بقبحهما وغناه عنهما، وجعل بين القولين منزلة؛ فزعم أنه إنما يقدر على ظلم من لا عقل له، ولا يقدر على ظلم العقلاء. وأكفره أسلافه في ذلك، وأكفرهم هو في خلافه.

ومن تدقيقه في ضلالته قوله بأنه يجوز أن يقال: إن الله يكلم العباد، ولا يجوز أن يقال: إنه يتكلم، وسماه مكلمًا، ولم يسمه متكلمًا، وزعم أن متكلمًا يوهم أن الكلام قام به، ومكلم لا يوهم ذلك، كما أن متحركًا يقتضي قيام الحركة به، ومتكلمًا يقتضي قيام الكلام به، فصحيح عندنا أن كلام الله تعالى عندنا قائم به، وأما أسلافه القدرية فإلهم يقولون له: إن اعتلالك هذا يوجب عندك أن يكون المتكلم من بدن الإنسان لسانه فحسب، لأن الكلام عندك يحل فيه، بل يوجب عليك إحالة إجراء اسم المتكلم على شيء، لأن الكلام عندك وعند سائر المعتزلة له حروف، ولا يصح أن يكون حرف واحد كلامًا، ومحل كل حرف من حروف الكلام غير محل الحرف الآخر، فيعني على اعتلالك أن الله تعالى لم يكن متكلمًا لأن الكلام لا يقوم به عندك.

وقد فخم بعض المعتزلة من الإسكافي بأن زعم أن محمد بن الحسن رآه ماشيًا فنزل عن فرسه، وهذا كذب من قائله، لأن الإسكافي لم يكن في زمان محمد بن الحسن، ومات محمد بن الحسن بالري في خلافة هارون الرشيد، ولم يدرك الإسكافي زمان الرشيد، ولو

⁽١) (التبصير) (ص: ٤٨).

أدرك زمان محمد لم يكن محمد ينزل لمثله عن فرسه مع تكفيره إياه. وقد روى هشام بن عبيد الله الرازي عن محمد بن الحسن أن من صلى خلف المعتزلي يعيد صلاته، وروى هشام أيضًا عن يحيى بن أكثم عن أبي يوسف أنه سئل عن المعتزلة، فقال: هم الزنادقة، وقد أشار الشافعي في كتاب والقياس، إلى رجوعه عن قبول شهادة المعتزلة وأهل الأهواء، وبه قال مالك وفقهاء المدينة، فكيف يصح من أئمة الإسلام إكرام القدرية بالنزول لهم مع قولهم بتكفيرهم؟

[101] ذكر التُمامية (١) منهم:

هؤلاء أتباع تُمامة بن أشرس النميري من مواليهم، وكان زعيم القدرية في زمان المأمون ، والمعتصم، والواثق، وقيل: إنه هو الذي أغّوى المأمون بأن دعاه إلى الاعتزال.

وانفرد عن سائر أسلاف المعتزلة ببدعتين أكفرته الأمة كلها فيهما.

إحداهما: أنه — لما شاركه أصحاب المعارف في دعواهم أن المعارف ضرورية — زعم أن من لم يضطره الله إلى معرفته لم يكن مأمورًا بالمعرفة ولا منهيًا عن الكفر، وكان مخلوفًا للسخرة والاعتبار فحسب كسائر الحيوانات التي ليست بمكلفة.

وزعم لأحل ذلك أن عَوامَّ الدهرية والنصاري والزنادقة يصيرون في الآخرة ترابًا.

وزعم أن الآخرة إنما هي دار ثواب أو عقاب، وليس فيها لمن مات طفلاً ولا لمن لا يعرف الله تعالى بالضرورة طاعة يستحقون بما ثوابًا، ولا معصية يستحقون عليها عقابًا؛ فيصيرون حينئذ ترابًا؛ إذ لم يكن لهم حظ في ثواب ولا عقاب.

والبدعة الثانية من بدع ثُمامة: قوله بأن الأفعال المتولّدة أفعال لا فاعل لها.

وهذه الضلالة تجر إلى إنكار صانع العالم، لأنه لو صح وجود فعل بلا فاعل لصح وجود كل فعل بلا فاعل، ولم يكن حيثئذ في الأفعال دلالة على فاعلها، ولا كان في حدوث

 ⁽۱) و الملل والنحل؛ (۱/ ۷۰)، و «التبد (ص/ ٤٤)، «لسان الميزان، (۲/ ۸۳)، «ميزان الاعتدال، (۱/ ۱۲۷)، «البيان والتبين، (۱/ ۲۱)، «خطط المتريزي، (۲/ ۲۷۷)، «تاريخ بغداد، (۷/ (۱۵۰).

في بيان تفصيل مقالات فرق (امل) اللعواء وبيان فخائدهم به ١٢٥ على العالم دلالة على صانعه، كما لو أحاز إنسان وحود كتابة لا من كاتب، ووجود مبنى أو منسوخ لا من بان أو ناسخ.

ويقال له: إذا كان كلام الإنسان عندك متولدًا ولا فاعل له عندك فلم تلوم الإنسان على كذبه وعلى كلمة الكفر، وهو عندك غير فاعل للكذب ولا لكلمة الكفر؟.

ومن فضائح ثمامة أيضًا أنه كان يقول في دار الإسلام إلها دار شرك، وكان يحرم السبّى، لأن المسيى عنده ما عصى ربه إذا لم يعرفه، وإنما العاصي عنده من عرف ربه بالضرورة ثم ححده أو عصاه.

وفي هذا إقرار منه على نفسه بأنه ولد زبى، لأنه كان من الموالي، وكانت أمه مسبيَّة، ووطء من لا يجوز سبيها على حكم السبي الحرام زبى، والمولود منه ولد زبى، فبدعة ثمامة على هذا التقدير لائق بنسبه.

وقد حكى أصحاب التواريخ عن سخافة ثمامة ومجونه أمورًا عجيبة:

منها: ما ذكره عبد الله بن مسلم بن قتيبة في كتاب ومختلف الحديث؛ ذكر فيه أن ثمامة بن أشرس رأى الناس يوم جمعة يَتعادّون إلى المسجد الجامع لحوفهم فوت الصلاة، فقال لرفيق له: انظر هؤلاء الحمير والبقر. ثم قال: ماذا صنع ذاك العربي بالناس؟ يعني رسول الله ﷺ.

وحكى الجاحظ في كتاب (المضاحك) أن المأمون ركب يومًا فرأى ثمامة سكران قد وقع في الطين، فقال له: ثمامة؟ قال: أي والله، قال: ألا تستحي؟ قال: لا والله، قال: عليك لعنة الله، قال: تترى؛ ثم تترى.

وذكر الجاحظ أيضًا أن غلام ثمامة قال يومًا لثمامة: قم صلٍّ، فتغافل، فقال له: قد ضاق الوقت فقم وصل واسترح، فقال: أنا مستريح إن تركتني.

وذكر صاحب تاريخ المراوزة أن ثمامة بن أشرس سعى إلى الواثق بأحمد بن نصر المروزي وذكر له أنه يكفر من يُنكر رؤية الله تعالى، ومن يقول بخلق القرآن، فاعتصم المعتصم ببدعة القدرية فقتله، ثم ندم على قتله، وعاتب ثمامة، وابن أبي
دُوَاد، وابن الزيات في ذلك، وكانوا أشاروا عليه بقتله، فقال له ابن الزيات: وإن
لم يكن قتله صوابًا فقتلني الله تعالى بين الماء والنار، وقال ابن أبي دُوَاد: حبسين الله
في حلدي إن لم يكن قتله صوابًا. وقال ثمامة: سلط الله تعالى علي السيوف إن لم
تكن أنت مصيبًا في قتله. فاستجاب الله تعالى دعاء كل واحد منهم في نفسه: أما
ابن الزيات فإنه دخل في الحمام وسقط في أتونه فمات بين الماء والنار، وأما ابن أبي
دُوَاد فإن المتوكل رحمه الله حبسه فأصابه في حبسه الفالج، فبقى في حلده محبوسًا
بالفالج إلى أن مات، وأما ثمامة فإنه خرج إلى مكة فرآه الحزاعيون بين الصفا
والمروة، فنادى رجل منهم فقال: يا آل خُزاعة، هذا الذي سعى بصاحبكم أحمد بن
نصر، وسعى في دمه، فاحتمع عليه بنو حزاعة بسيوفهم حتى قتلوه ثم أخرجوا
حيفته من الحرم فأكلته السباع خارجًا من الحرم، فكان كما قال الله تعالى:
﴿ فَذَا قَالَ الله تعالى: الطلاق: ٩] .

[١٠٢] ذكر الجاحظية (١) منهم:

هؤلاء أتباع عمرو بن بحر الجاحظ وهم الذين اغتروا بحسن بيان الجاحظ في كتبه التي لها ترجمة تروق بلا معنى واسم يهول، ولو عرفوا حهالاته في ضلالاته لاستغفروا الله تعالى من تسميتهم إياه إنسائًا، فضلاً عن أن ينسبوا إليه إحسائًا.

فمن ضلالاته المنسوبة إليه ما حكاه الكعبي عنه في مقالاته – مع افتخاره به _ قوله: إن المعارف كلها طباع ، وهي مع ذلك فعل للعباد، وليست باختيار لهم.

قالوا: ووافق ثمامة في أن لا فعل للعباد إلا الإرادة، وأن سائر الأفعال تنسب إلى العباد على معنى ألها وقعت منهم طباعًا، وألها وجبت بإرادتمم.

 ⁽۱) والملل والنحل، (۱/ ۲۰)، ووالتيصو، (ص/ ٤٩)، ولسان الميزان، (٤/ ٣٥٥)، وتاريخ بغداد،
 (۲/۲۲)، ووأمالي المرتضى، (۱/ ۱۳۸).

قال: وزعم أيضًا أنه لا يجوز أن يبلغ أحد فلا يعرف الله تعالى، والكفار عنده ما بين معاند وعارف قد استفرقه حبه لمذهبه؛ فهو لا يشكر بما عنده من المعرفة بخالقه وتصديق رسله.

فإن صدق الكبيى على الجاحظ في أنْ لا فعل للإنسان إلا الإرادة لزمه أن لا يكون الإنسان مصليًا، ولا صائمًا، ولا حاجًا، ولا زانيًا، ولا سارقًا، ولا قاذفًا، ولا قاتلًا؛ لأنه لم يفعل عنده صلاة، ولا صومًا، ولا حجًا، ولا زبى، ولا سرقة، ولا قتلًا، ولا قذفًا؛ لأن هذه الأفعال عنده غير الارادة.

وإذا كانت هذه الأفعال التي ذكرناها عنده طباعًا لا كسبًّا لزمه أن لا يكون للإنسان عليها ثواب ولا عقاب؛ لأن الإنسان لا يُثاب ولا يُعاقب على ما لا يكون كسبًا له، كما لا يثاب ولا يعاقب على لونه وتركيب بدنه إذ لم يكن ذلك من كسبه.

ومن فضائح الجاحظ أيضًا: قوله باستحالة عدم الأحسام بعد حدوثها. وهذا يوحب القول بأن الله سبحانه وتعالى يقدر على خلق شيء ولا يقدر على إفنائه، وأنه لا يصح بقاؤه بعد أن خلق الخلق منفردًا كما كان منفردًا قبل أن خلق الخلق.

ونحن وإن قلنا إن الله لا يفنى الجنة ونعيمها، والنار وعذائما، ولسنا نجعل ذلك بأن الله المجين عادر على إفناء ذلك كله، وإنما نقول بدوام الجنة والنار بطريق الخبر.

ومن فضائح الجاحظ أيضًا: قوله بأن الله لا يُدخل النار أحدًا، وإنما النار تجذب أهلها إلى نفسها بطبعها، ثم تمسكهم في نفسها على الخلود.

ويلزمه على هذا القول أن يقول في الجنة: إنما تجذب أهلها إلى نفسها بطبعها، وإن الله لا يدخل أحدًا الجنة. فإن قال بذلك قطع الرغبة إلى الله في الثواب، وأبطل فائدة الدعاء. وإن قال: إن الله تعالى هو يدخل أهل الجنة الجنة لزمه القول بأن [الله] يدخل النار أهلها.

وقد افتخر الكعبي بالجاحظ، وزعم أنه من شيوخ المعتزلة. وافتخر بتصانيفه الكثيرة،

وزعم أنه كنابي من بني كنانة بن حريمة بن مُدَّرِكة بن إلياس بن مضر.

فيقال له: إن كنت كنانيًا كما زعمت فلم صنفت كتاب «مفاخر القحطانية على الكنانية وسائر العدنانية»، وإن كنت عربيًا فلم صنفت كتاب «فضل الموالي على العرب».

وقد ذكر في كتابه المسمى «مفاحر قحطان على عدنان» أشعارًا كثيرة من هجاء القحطانية للعدنانية. ومن رضى هجو آبائه كمن هجا أباه. وقد أحسن جَحْظَة في هجاء ابن بَسَّام الذي هجا أباه، فقال: من كان يهجو أباه، فهجوه قد كفاه، لو أنه من أبيه ما كان يهجو أباه.

وأما كتبه المزخرفة فأصناف: منها كتاب في وحيل اللصوص، وقد علم بما الفسقة وجوه السرقة، ومنها كتابه في وغش الصناعات، وقد أفسد به على التحار سلَمهم، منها ومنها كتابه في والنواميس، وهو ذريعة للمحتالين يجتلبون بما ودائع الناس وأموالهم، منها كتابه في والفتيا، وهو مشحون بطعن أستاذه النظام على أعلام الصحابة، ومنها كتبه في والمقحاب، والملاطة، وفي وحيل للكدين، ومعاني هذه الكتب لائقة به وبصفته وأسرته، ومنها كتاب وطبائع الحيوان، وقد سلخ فيه معاني كتاب والحيوان، لأرسطاطاليس، وضم إليه ما ذكره المدائي من حكم العرب وأشعارها في منافع الحيوان، ثم إنه شحن الكتاب بمناظرة بين الكلب والديك، والاشتغال عثل هذه المناظرة يضيع الوقت بالغث، ومن افتخر بالجاحظ سلمناه إليه.

وقول أهل السنة في الجاحظ كقول الشاعر فيه:

لسو يُمْسَعُ الحسنويسُ مُسسِعًا ثانيًا مساكَسانَ إلاَّ دُونَ قُسْمِعِ الْجَساعِظِ رَجُسلِ مِنْ الْقَسَانِ الْأَوْلِ الْأَجِطُ

في بيان تفصيل مقالات فرق (أمل) اللعواء وبيان فظائصتم
 (١٠٣) ذكر الشحامية (١) منهم:

هؤلاء أتباع أبي يعقوب الشُّحَّام وكان أستاذ الجبائي، وضلالاته كضلالات الجبائي، غير أنه أجاز كون مقدور واحد لقادرين، وامتنع الجبائي وابنه من ذلك، وقد ظن بعض الأغبياء أن قول الشحام كقول الصفاتية في مقدور لقادرين، وبين القولين فرق واضح، وذلك أن الشحام أحاز كون مقدور واحد لقادرين يصح أن يحدثه كل واحد منهما على البدل، وكذلك حكاه الكجي في كتاب عبون المسائل على أبي الهذيل. والصفاتية لا يثبتون خالقين، وإنما يجيزون كون مقدور واحد لقادرين: أحدهما خالقه، والآخر مُكتسب له، وليس الحالق مكتسبًا، ولا المكتسب خالقًا. وفي هذا بيان الفرق بين الفريقين على المتلاف الطريقين.

[1 • 8] ذكر الخياطية (١) منهم:

هؤلاء أتباع أبي الحسين الخياط الذي كان أستاذ الكعبي في ضلالته، وشارك الخياط سائر القدرية في أكثر ضلالاتما، وانفرد عنهم بقول لم يسبق إليه في المعدوم، وذلك أن المعتزلة اختلفوا في تسمية المعدوم شيئًا، منهم من قال: لا يصح أن يكون المعدوم معلومًا ومذكورًا، ولا يصح كونه شيئًا ولا ذائًا، ولا جوهرًا، ولا عرضًا، وهذا اختيار الصالحي منهم، منهم، وهو موافق لأهل السنة في المنع من تسمية المعدوم شيئًا، وزعم آخرون من المعتزلة أن المعدوم شيء ومعلوم ومذكور، وليس بجوهر ولا عرض، وهذا اختيار الكعبي منهم، وزعم الجبائي وابنه أبو هاشم أن كل وصف يستحقه الحادث لنفسه أو لجنسه فإن الوصف ثابت له في حال عدمه، وزعم أن الجوهر كان في حال عدمه حوهرًا، وكان العرض في حال عدمه عرضًا، وكان السواد سواذًا والبياض بياضًا، في حال عدمهما.

 ⁽۱) (التبصير) (ص/ ۱۱).

 ⁽٢) والملل والنحل؛ (١/ ٢٧)، والتبصير (ص/ ١٥).

تأليف وطول وعرض وعمق، ولا يجوز وصف معدوم بما يوحب قيام معني به.

وفارق الحياط في هذا الباب جميع المعتزلة وسائر فرق الأمة، فزعم أن الجسم في حال عدم يكون حسمًا؛ لأنه يجوز أن يكون المعدوم متحركًا؛ لأن الجسم في حال حدوثه لا يصح أن يكون متحركًا عنده، فقال: كل وصف يجوز ثبوته في حال الحدوث فهو ثابت له في حال عدمه.

ويلزمه على هذا الاعتلال أن يكون الإنسان قبل حدوثه إنسائًا، لأن الله تعالى لو أحدثه على صورة الإنسان بكمالها من غير نقل له في الأصلاب والأرحام ومن غير تغيير له من صورة إلى صورة أخرى يصح ذلك.

وكان هؤلاء الخياطية يقال لهم (المعدومية) لإفراطهم بوصفهم المعدوم بأكثر أوصاف الموجودات، وهذا اللقب لاتق بمم.

وقد نقض الجبائي على الخياط قوله بأن الجسم حسم قبل حدوثه في كتاب مفرد، وذكر أن قوله بذلك يؤديه إلى القول بقدم الأحسام.

وهذا الإلزام متوجه على الخياط، ويتوجه مثله على الجبائي وابنه في قولهما بأن الجواهر والأعراض كانت في حال العدم أعراضًا وجواهر، فإذا قالوا: , لم تزل أعيانًا وجواهر وأعراضًا، ولم يكن حدوثها لمعنى سوى أعيالها، فقد لزمهم القول بوجودها في الأزل، وصاروا في التحقيق إلى معنى قول الذين قالوا بقدم الجواهر والأعراض.

وكان الخياط – مع ضلالته في القدر ، وفي المعدومات – منكر الحجة في أخبار الآحاد، وما أراد بإنكاره إلا إنكار أكثر أحكام الشريعة، فإن أكثر فروض الفقه مبنية على أخبار من أخبار الآحاد.

وللكعبي عليه كتاب في حجة أخبار الآحاد، وقد ضلل فيه من أنكر الحجة فيها. وقلنا للكعبي: يكفيك من الخزي والعار انتسابك إلى أستاذ تقرُّ بضلالته. في بيان تفصيل مقالات فرق (امل) اللمواء وبيان فظائدهم به ١٣٥
 (١٠٥) ذكر الكبيّة (١) منهم:

هؤلاء أتباع أبي القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود البلخي، المعروف بالكعيي، وكان حاطب ليل يدعي في أنواع العلوم، على الخصوص والعموم ولم يَحْظُ في شيء منها بأسراره، ولم يُحِطْ بظاهره فضلاً عن باطنه، وخالف البصريين من المعتزلة في أحوال كثيرة.

منها: أن البصريين منهم أقروا بأن الله تعالى يرى خلقه من الأحسام والألوان، وأنكروا أن يرى نفسه كما أنكروا أن يراه غيرهُ. وزعم الكعبي أن الله تعالى لا يرى نفسه ولا غيره إلا على معنى علمه بنفسه وبغيره، وتبع النظامَ في قوله: إن الله تعالى لا يرى شيئًا في الحقيقة.

ومنها: أن البصريين منهم مع أصحابنا في أن الله يخين سامع للكلام والأصوات على الحقيقة، لا على معنى أنه عالم بحما. وزعم الكعبي والبغداديون من المعتزلة: أن الله تعالى لا يسمع شيئًا على معنى الإدراك المسمى بالسمع، وتأولوا وصفه بالسميع البصير على معنى أنه عليم بالمسموعات التي يسمعها غيره والمرئيات التي يراها غيره.

ومنها: أن البصريين منهم مع أصحابنا في أن الله و مريد على الحقيقة، غير أن أصحابنا قالوا: إنه لم يزل مريدًا بإرادة أزلية، وزعم البصريون من المعتزلة أنه يريد بإرادة حادثة لا في عل. وخرج الكعبي والنظام وأتباعهما عن هذين القولين، وزعموا أنه ليست لله تعالى إرادة على الحقيقة، وزعموا أنه إذا قيل: ،إن الله و الله و الله و معناه أنه فعله، وفعله، وإذا قبل: ،إنه أراد من عنده فعلاً، أنه أمر به، وقالوا: إن وصفه بالإرادة في الوجهين جميعًا بحاز، كما أن وصف الجدار بالإرادة في قوله تعالى: ﴿ جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَةٌ قَالَ لَو شِيْتَ لَتَحَدَّثَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾ [الكهف: ٧٧] بحاز، وقد أكفرهم البصريون مع أصحابنا في نفيهم إرادة الله و الله و المحلود مع أصحابنا في نفيهم إرادة الله و الله المحلود المحلود المحلود المحلود المحلود الله الله المحلود المحلود

 ⁽١) والملل والنحل، (١/ ٧٦)، ووالتبصير، (ص/ ٥١)، ووتاريخ بفداد، (٩/ ٣٨٤)، وخطط المقريزي، (٢/ ٣٨٤)، ووفيات الأعيان، (١/ ٢٥٧)، ولسان الميزان، (٣/ ٢٥٥).

ومنها: أن الكعبي زعم أن المقتول ليس بميت، وعاند قول الله تعالى: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ

ذَّائِقَةُ ٱلْمُوْتُ وَإِنَّمَا تُرَوَّوْنَ أَجُورَكُمْ يَرْمُ ٱلْفِينَمَةِ فَمَن رُحْرِحَ عَنِ ٱلثَّتَالِ وَأَدْخِلُ

ٱلْجَتَّةَ فَقَدْ فَازُّ وَمَا ٱلْحَيْوَةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَنْعُ ٱلْخُرُورِ ﴿ ﴾ [آل عمران: ١٨٥] وسائر
الأمة بجمعون على أن كل مقتول ميت، وأتى يصح مقتول غير ميت؟

ومنها: أن الكعبي على قول من أوجب على الله تعالى فعل الأصلح في باب التكليف.

ومنها: أن البصريين مع أصحابنا في أن الاستطاعة معنًى غير صحة البدن والسلامة من الآفات، وزعم الكبحي أنها ليست غير الصحة والسلامة.

والبصريون من المعتزلة يكفرون البغداديين منهم، والبغداديون يكفرون البصريين، وكلا الفريقين صادق في تكفير الفريق الآخر كما بيناه في كتاب «فضائح القدرية».

[١٠٦] ذكر الجُبَائية (١) منهم:

هؤلاء أتباع أبي علي الجُبَّائي الذي أضلُّ أهل خوزستان، وكانت المعتزلة البصرية في زمانه على مذهبه، ثم انتقلوا بعده إلى مذهب ابنه أبي هاشم.

فمن ضلالات الجبائي أنه سمى الله ﷺ مطيعًا لعبده إذا فعل مراد العبد.

وكان سبب ذلك أنه قال يومًا لشيخنا أبي الحسن الأشعري رحمه الله: ما معين الطاعة عندي عندك؟ فقال: موافقة الأمر، وسأله عن قوله فيها، فقال الجبائي: حقيقة الطاعة عندي موافقة الإرادة، وكل مَنْ فعل مراد غيره فقد أطاعه، فقال شيخنا أبو الحسن رحمه الله: يلزمك على هذا الأصل أن يكون الله تعالى مطيعًا لعبده إذا فعل مراده، فالتزم ذلك، فقال له شيخنا رحمه الله: حالفت إجماع المسلمين وكفرت برب العالمين، ولو جاز أن يكون الله

⁽۱) والملل والنحل ه (۱/ ۷۸)، و «التبصير» (ص/ ٥٢)، وخطط المقريزي» (۲/ ٣٤٨)، ووفيات الأعيان» (۱/ ٤٨٠)، «البداية والنهاية» (۱۱/ ۱۲۰).

في بيان تفطيل مقالات فرق (اط) اللعواء وبيان فظائصم بيست ١٣٧ عدم مليعًا لعبده الحاز أن يكون خاضعًا له، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا.

ثم إن الجبائي زعم أن أسماء الله تعالى حارية على القياس، وأجاز اشتقاق اسمٍ له من كل فعلٍ فعله، وألزمه شيخنا أبو الحسن رحمه الله أن يسميه بمُحْبل النساء؛ لأنه خالق الحبل فيهن، فالتزم بذلك، فقال له: بدعتك هذه أشنع من ضلالة النصارى في تسمية الله أبًا لعيسى مع امتناعهم من القول بأنه مُحبل مريم.

ومن ضلالات الجبائي أيضًا: أنه أجاز وجود عرض واحد في أمكنة كثيرة وفي أكثر من ألف ألف مكان، وذلك أنه أجاز وجود كلام واحد في ألف ألف محل، وزعم أن الكلام المكتوب في محل إذا كتب في غيره كان موجودًا في المحلين، من غير انتقال منه عن المكان الأول إلى الثاني، ومن غير حدوث في الثاني، وكذلك إن كتب في ألف مكان أو ألف ألف على.

وزعم هو وابنه أبو هاشم أن الله تعالى إذا أراد أن يُفني العالم خلق عرضًا لا في محل أفنى به جميع الأحسام والجواهر، ولا يصح في قدرة الله تعالى أن يفني بعض الجواهر مع بقاء بعضها، وقد خلقها تفاريق، ولا يقدر على إفنائها تفاريق.

وقد حكى أن شيخنا أبا الحسن رحمه الله قال للحبائي: إذا زعمت أن الله تعالى قد شاء كل ما أمر به، فما تقول في رحل له على غيره حقّ بماطله فيه؟ فقال له: والله الأعطينك حقك غدًا إن شاء الله، ثم لم يعطه حقه في غده، فقال: يحنث في بمينه، لأن الله تعالى قد شاء أن يعطيه حقه فيه، فقال له: حالفت إجماع المسلمين قبلك؛ لأنحم اتفقوا قبلك على أن مَنْ قَرَنَ يمينه بمشيقة الله يَجْلِقُ لم يحنث [كما يحنث] إذا لم يقرن به.

[۱۰۷] ذكر البهشمية (۱):

هؤلاء أتباع أبي هاشم بن الجبائي، وأكثر معتزلة عصرنا على مذهبه، لدعوة ابن عبَّاد

⁽١) والملل والنحل؛ (١/ ٧٨)، و\$التبصير، (ص/ ٥٣)، وخطط المفريزي، (٢/ ٣٤٨)، و\$فيات الأعيان؛ (١/ ٢٩٢)، وهالبداية والنهاية، (١١/ ١٧٦)، وهالميزان، (٢/ ١٣١)، وه تاريخ بغداد، (١/ ٥٠).

وزير آل بُونِه إليه، ويقال لهم: الذمية؛ لقولهم باستحقاق الذم لا على فعل، وقد شاركوا المعنزلة في أكثر ضلالاتها، وانفردوا عنهم بفضائح لم يسبقوا إليها.

منها: قولهم باستحقاق الذم والعقاب لا على فعل، وذلك ألهم زعموا أن القادر يجوز أن يخلو من الفعل والترك مع ارتفاع الموانع من الفعل، والذي ألجأهم إلى ذلك أن أصحابنا قالوا للمعتزلة: إذا أجزتم تقدم الاستطاعة على الفعل لزمتكم النسوية بين الوقتين والأوقات الكثيرة في تقدمها عليه، فكانوا يختلفون في الجواب عن هذا الإلزام؛ فمنهم من كان يوجب وقوع الفعل أو ضده بالاستطاعة في الحال الثانية من حال حدوث الاستطاعة إلى وقت حدوث الفعل، ويوجب وقوع الفعل أو ضده عند عدم الموانع، ويزعم مع ذلك أن القدرة لا تكون قدرته عليه في حال حدوثه. ومنهم من أجاز حدوث الفعل مع عدم القدرة ومع حدوث العجز الذي هو ضد القدرة التي قد عدمت بعد وجودها، ورأى أبو هاشم بن الجبائي توجه إلزام أصحابنا عليهم في التسوية بين الوقتين والأوقات الكثيرة في جواز تقدم الاستطاعة على الفعل إن جاز تقدمها عليه، و لم يجد المعتزلة عنه انفصالاً صحيحًا، فالتزم التسوية، وأجاز بقاء المستطيع أبدًا مع بقاء قدرته وتوفر الآلة وارتفاع الموانع عنه خاليًا من الفعل والترك. فقيل له، على هذا الأصل: أرأيت لو كان هذا القادر مكلفًا ومات قبل أن يفعل بقدرته طاعة له ماذا يكون حاله؟ فقال: يستحق الذم والعقاب الدائم، لا على فعل ، ولكن من أجل أنه لم يفعل ما أمر به مع قدرته عليه، وتوفر الآلة فيه، وارتفاع الموانع منه، فقيل له: كيف استحق العقاب بأن لم يفعل ما أمر به وإن لم يفعل ما نهي عنه دون أن يستحق الثواب بأن لم يفعل ما نهي عنه وإن لم يفعل ما أمر به؟

وكان أسلافه من المعتزلة يكفّرون من يقول: إن الله تعالى يعذب العاصي على اكتساب معصية لم يخترعها العاصي. وقالوا الآن: إن تكفير أبي هاشم في قوله بعقاب مَنْ ليس فيه معصية لا من فعله ولا من فعل غيره أولى.

والثابي: أنه سمى من لم يفعل ما أمر به عاصيًا، وإن لم يفعل معصية، و لم يوقع اسم المطبع إلا على من فعل طاعة، ولو صح عاصٍ بلا معصية لصح مطبع بلا طاعة، ولصح كافر بلا كفر. ثم إنه — مع هذه البدع الشنعاء — زعم أن هذا المكلف لو تغير تغيرًا قبيحًا يستحق بذلك قسطين من العذاب، أحدهما: للقبيح الذي فعله، والثاني: لأنه لم يفعل الحسن الذي أمر به، ولو تغير تغيرًا حسنًا وفعل مثل أفعال الأنبياء وكان الله تعالى قد أمره بشيء فلم يفعل ولا فعل ضدَّه لصار مخلدًا.

وسائر المعتزلة يكفرونه في هذه المواضع الثلاثة.

أحدها: استحقاق العقاب لا على فعل.

والثابئ: اسحقاق قسطين من العذاب إذا تغير تغيرًا قبيحًا.

والثالث: في قوله: إنه لو تغير تغيرًا حسنًا وأطاع بمثل طاعة الأنبياء عليهم السلام و لم يفعل شيئًا واحدًا مما أمره الله تعالى به ولا ضده لاستحق الخلود في النار.

والزمه أصحابنا في الحدود مثل قوله في القسطين حتى يكون عليه حدان: حد الزين الذي قد فعله، والثاني: لأنه لم يفعل ما وجب عليه من ترك الزي، وكذلك القول في حدود القذف، والقصاص، وشرب الحمر، وألزموه إيجاب كفارتين على المُفطر في شهر رمضان، إحداهما: لفطره الموجب للكفارة، والثانية: بأن لم يفعل ما وجب عليه من الصوم والكف عن الفطر.

فلما رأى ابن الجبائي توجه هذا الإلزام عليه في بدعته هذه ارتكب ما هو أشنع منها فرارًا من إيجاب حدين وكفارتين في فعل واحد، فقال: إنما نحى عن الزي، والشرب، والقذف، فأما ترك هذه الأفعال فغير واجب عليه.

والزموه أيضًا القول بثلاثة أقساط وأكثر لا إلى نهاية، لأنه أثبت قسطين فيما هو متولًد عنده: قسطًا لأنه لم يفعله، وقسطًا لأنه لم يفعل سببه، وقد وحدنا من المسببات ما يتولد عنده من أسباب كثيرة تتقدمه كإصابة الهدف بالسهم فإنها تتولد عنده من حركات كثيرة يفعلها الرامي في السهم، وكل حركة منها سبب لما يليها إلى الإصابة. ولو كانت مائة حركة فالمائة منها سبب الإصابة، فيبقى على أصله إذا أمره الله تعالى بالإصابة فلم

يفعلها أن يستحق مائة قسط وقسطًا آخر، الواحد منها أن لم يفعل الإصابة، والمائة لأنه لم يفعل تلك الحركات.

ومن أصله أيضًا أنه إذا كان مأمورًا بالكلام فلم يفعله استحق عليه قسطين: قسطًا لأنه لم يفعل الكلام بسبب الكلام لاستحق للأنه لم يفعل سببه، ولو أنه فعل ضد سبب الكلام لاستحق قسطين، وقام هذا عنده مقام السبب الذي لم يفعله، فقلنا له: هلا استحق ثلاثة أقساط: قسطًا لأنه لم يفعل الكلام، وقسطًا لأنه لم يفعل سببه، وقسطًا لأنه [فعل] ضد سبب الكلام؟

وقد حكى بعض أصحابنا عنه أنه لم يكن يثبت القسطين إلا في ترك سبب الكلام وحده. وقد نص في كتاب ،استحقاق الذم، على خلافه، وقال فيه: كلَّ ما له ترك محصوص فحكمه حكم سبب الكلام، وما ليس له ترك مخصوص فحكمه حكم ترك العطية الواحبة كالزكاة، والكفارة، وقضاء الدين، ورد المظالم، وأراد بهذا أن الزكاة، والكفارة، وما أشبههما لا تقع بجارحة مخصوصة ولا له ترك واحد مخصوص، بل لو صلى، أو حج، أو فعل غير ذلك كان جميعه تركًا للزكاة. والكلام سبب تركه مخصوص، فكان تركه قبيحًا، فإذا ترك سبب الكلام استحق الأجله قسطًا، وليس للعطية ترك قبيح فلم يستحق عليه قسطًا، وليس للعطية ترك قبيح فلم يستحق عليه قسطًا آخر أكثر من أن يستحق الذم لأنه لم يؤدّ.

فيقال له: إن لم يكن ترك الصلاة والزكاة قبيحًا وحب أن يكون حسنًا، وهذا خروج عن الدين، فما يؤدي إليه مثله.

ومن مناقضاته في هذا الباب أنه سمى من لم يفعل ما وجب عليه ظالمًا، وإن لم يوجد منه ظلم. وكذلك سماه كافرًا، وفاسقًا، وتوقّف في تسميته إياه عاصيًا؛ فأجاز أن يخلّد الله في النار عبدًا لم يستحق اسم عاص، وتسميته إياه فاسقًا وكافرًا يوجب عليه تسميته بالعاصى، وامتناعه من هذه التسمية يمنّعه من تسميته فاسقًا وكافرًا.

ومن مناقضاته فيه أيضًا ما خالف فيه الإجماع بفرّقه بين الجزاء والثواب، حتى إنه قال: يجوز أن يكون في الجنة ثواب كثير لا يكون جزاء، ويكون في النار عقاب كثير لا في بيان تفصيل مقاللت فرق (أهل) اللحواء وبيان فخائتهم. مستحدد أنه قد يكون جزاء، وإنما امتنع من تسميته جزاء لأن الجزاء لا يكون إلا على فعل، وعنده أنه قد يكون عقاب لا على فعل، وقبل له: إذا لم يكن جزاء إلا على فعل فما تنكر أنه لا ثواب ولا عقاب إلا على فعل؟

والفضيحة الثانية من فضائح أبي هاشم: قوله باستحقاق الذم والشكر على فعل الغير، من فرعم أن زيدًا لو أمر عمرًا بأن يعطي غيره فأعطاه استحق الشكر على فعل الغير من قابض العطية على العطية التي هي فعل غيره، وكذلك لو أمره بمعصية ففعلها لا يستحق الذم على نفس المعصية التي هي فعل غيره. وليس قوله في هذه كقول سائر فرق الأمة أنه يستحق الشكر أو الذم على أمره إياه به، لا على الفعل المأمور به الذي هو فعل غيره، وهذا المبتدع يوجب له شكرين أو ذمين، أحدهما: على الأمر الذي هو فعل، والآخر: على المأمور به الذي هو فعل غيره. وكيف يصح هذا القول على مذهبه مع إنكاره على أصحاب الكسب قولهم بأن الله يخلق أكساب عباده ثم يثيبهم أو يعاقبهم عليها؟ ويقال له: ما أنكرت على هذا الأصل الذي هو فعل غيره انفردت به من قول الأزارقة: إن الله تعالى يعذب طفل المشرك على فعله الله تعالى عند فعل العبد، مثل: أن يستحق العبد الشكر والثواب على فعل فيعش فيستحق الشكر والثواب على نفس الحياة والشبع والري الذي هو من فعل الله تعالى.

والفضيحة الثالثة من فضائحه: قوله في التوبة: إلها لا تصح من ذنب مع الإصرار على قبيح آخر يعلمه قبيحًا أو يعتقده قبيحًا وإن كان حسنًا. وزعم أيضًا أن التوبة من الفضائح لا تصح مع الإصرار على منع حبة تجب عليه، وعوَّل فيه على دعواه في الشاهد أن مَن قتل ابنًا لغيره وزبى بحرمته لا يحسن منه قبوله توبة من أحد الذنبين مع إصراره على الآخر، وهذه دعوى غير مسلمة له في الشاهد، بل يحسن في الشاهد قبوله التوبة من ذنب مع العقاب على الآخر كالإمام يُعقه ابنه، ويسرق أموال الناس، ويزبي بجواريه، ثم يعتذر إلى أبيه في العقوق من عقوقه وفيما خانه فيه من ماله، ويقطع يده في مال غيره ويجلده في الزي.

ومما عوَّل عليه في هذا الباب قوله: إنما وحب عليه ترك القبيح لقبحه، فإذا أصر على قبح آخر لم يكن تاركًا للقبيح المتروك من أجل قبحه.

وقلنا له: ما تنكر أن يكون وجوب ترك القبيح لإزالة عقابه عن نفسه؟

فيصح خلاصه من عقاب ما تاب عنه وإن عوقب على ما لم يتب عنه؟

وقلنا له: أكثر ما في هذا الباب أن يكون التائب عن بعض ذنوبه قد ناقض وتاب عن ذنبه لقبحه وأصر على قبيح آخر، فلم تصح توبته من الذي تاب منه، كما أن الخارجي وغيره عمن يعتقد اعتقادات فاسدة وعنده ألها حسنة يصح عندك منه التوبة عن قبائح يعلم قبحها مع إصراره على قبائح قد اعتقد حسنها، ويلزمك على أصلك هذا – إذا قلت إنه مأمور باجتناب كل ما اعتقده قبيحًا – أن تقول في الواحد منا إذا اعتقد قبح مذاهب أبي هاشم، وزبى ، وسرق: أن لا تصح توبته إلا بترك جميع ما اعتقده قبيحًا، فيكون مأمورًا باجتناب الزبى والسرقة وباجتناب مذاهب أبي هاشم كلها لاعتقاده قبحها.

وقد سأله أصحابنا عن يهودي أسلم وتاب عن جميع القبائح، غير أنه أصر على منع حبة فضة من مستحقها عليه من غير استحلالها ولا جحود لها، هل صحت توبته من الكفر؟ فإن قال ونهم، نقض اعتلاله، وإن قال ولا، عاند إجماع الأمة.

ومن قوله أنه لم يصح إسلامه، وأنه كافر على يهوديته التي كانت قبل توبته، ثم أنه لم يُحْر عليه أحكام اليهود. فزعم أنه غير تائب من اليهودية بل هو مصر عليها، وهو مع ذلك ليس يهوديًا.

وهذه مناقضة بينة. وقيل له: إن كان مُصرًا على يهوديته فأبحٌ ذبيحته، وخذ الجزية منه، وذلك خلاف قول الأمة.

والفضيحة الرابعة من فضائحه: قوله في التوبة أيضًا إلها لا تصح عن الذنب بعد العجز عن مثله، فلا يصح عنده توبة من خرس لسانه عن الكذب، ولا توبة من جُبَّ ذكره عن الزين.

في بيان تفصيل مقالات فرق (أمل) اللعواء وبيان فظائدهم مستحد ١٤٣

وهذا خلاف قول جميع الأمة قبله. وقيل له: أرأيت لو اعتقد أنه لو كان له لسان وذكر الكذب وزي كان ذلك من معصيته؟ فإذا قال ((نعم) قيل: فكذلك إذا اعتقد أنه لو كان له آلة الكذب والزي لم يعص الله تعالى بجما وجب أن يكون ذلك من طاعة وتوبة.

وكان أبو هاشم - مع إفراطه في الوعيد - أفسق أهل زمانه، وكان مصرًا على شرب الخمر، وقيل: إنه مات في سكره، حتى قال فيه بعض المرحثة:

يَهِ بِ القَولَ بالإرجاء حتى يَوى بعضَ الرجاء من الجُرَائسِ واعظمُ من ذوي الإرجاء جُرِمًا وعِديديُّ أصرُّ عسلى الكباترِ

والقضيحة الخامسة من فضائحه: قوله في الإرادة المشروطة ، وأصلها عنده بأنه لا يجوز أن يكون شيء واحد مرادًا من وجه مكروهًا من وجه آخر، والذي ألجأه إلى ذلك أنه تكلم على من قال بالجهات في الكسب والخلق ، فقال: لا تخلو الوجهة التي هي الكسب من أن تكون موجودة أو معدومة، فإن كان ذلك الوجه معدومًا كان فيه إثبات شيء واحد موجودًا أو معدومًا، وإن كان موجودًا لم يخلُ من أن يكون مخلوقًا أم لا، فإن كان مخلوقًا ثبت أنه مخلوق من كل وجه، وإن لم يكن مخلوقًا صار الفعل قلمًا من وجه علوقًا من وجه مكرومًا من علوقًا من وجه مكرومًا من على هذا كون الشيء مرادًا من وجه مكرومًا من

وقيل له: إن الإرادة عندك لا تتعلق بالشيء إلا على جهة الحدوث، وكذلك الكراهة؛ فإذا كان مرادًا من جهة مكروهًا من جهة أخرى وجب أن يكون المريد قد أراد ما أراد، وكره ما أراد، وهذا متناقض. فقال: لا يكون المريد للشيء مريدًا له إلا من جميع وجوهه حتى لا يجوز أن يكرهه من وجه، فألزم عليه المعلوم والمجهول؛ إذ لا ينكر كون شيء واحد معلومًا من وجه يجهولاً من وجه آخر.

ولما ارتكب قوله بأن الشيء الواحد لا يكون مرادًا من جهة مكروها من جهة أخرى حلت على نفسه مسائل فيها هدم أصول المعتزلة، وقد ارتكب أكثرها.

منها: أنه يلزمه أن يكون من القبائح العظام ما لم يكرهه الله تعالى، أو من الحسن

الجميل ما لم يرده، وذلك أنه إذا كان السحود لله تعالى يكون عبادة له والسحود للصنم يكون عبادة لله والسحود للصنم يكون عبادة للصنم، مع أن السحود للصنم قبيح عظيم، والسحود لله حسن جميل، وكذلك إذا أراد أن يكون القول بأن محمدًا رسول الله إخبارًا عن محمد بن عبد الله وجب أن لا يكرهه أن يكون إخبارًا عن محمد آخر مع كون ذلك كفرًا.

ولزمه إذا كره الله تعالى أن يكون السجود عبادةً للصنم أن لا يريد كونه عبادة لله تعالى مع كونه عبادة الله طاعة حسنة، وركب هذا كله، وذكر في وجامعه الكبير؛ أن السجود للصنم لم يكرهه الله تعالى، وأبى أن يكون الشيء الواحد مرادًا مكروهًا من وجهين مختلفين، وقال فيه: أما أبو علي — يعني أباه — فإنه يجيز ذلك، وهو عندي غير مستمر على الأصول، لأن الإرادة لا تتناول الشيء إلا على طريق الحدوث عندنا وعنده، فلو أراد حدوثه وكرهه لوجب أن يكون قد كره ما أراد، اللهم إلا أن يكون له حدوثان.

وهذا الذي عوَّل عليه على أصلنا باطل، لأن الإرادة عندنا قد تتعلق بالمراد على وجه الحدوث وعلى غير وجه الحدوث، وليس يلزم أباه ما ألزمه، وله عن إلزامه حواب وقُلْب.

أما الجواب: فإن أياه لم يرد بقوله إن الإرادة تتعلق بالشيء على وجه الحدوث ما ذهب إليه أبو هاشم، وإنما أراد بذلك ألها تتعلق به في حال حدوثه بجدوثه أو بصفة يكون عليها في حال الحدوث، مثل أن يريد حدوثه ويريد كونه طاعة لله تعالى وهي صفة عليها يكون في حال الحدوث، وهذا كقولهم: إن الأمر والخبر لا يكونان أمرًا وحيرًا إلا يكون في حال الحدوث، وهذا كقولهم: إن الأمر والخبر لا يكونان أمرًا وحيرًا إلا بالإرادة إلما إرادة المأمور به على أصل أبي هاشم وغيره أو إرادة كونه أمرًا وخيرًا كما قال ابن الإحشيد منهم، لأن الله تعالى قد قال: ﴿ وَقُلِّ ٱلْحَقْ مِن رَبِّكُم فَهَن شَآءَ فَلَيْرُمِن أَن الله الله الله أمرًا، وكذلك الخبر لا يكون خيرًا عندهم أمرًا، بل هو تمديد، لأنه لم يرد كون هذا القول أمرًا، وكذلك الخبر لا يكون خيرًا عندهم حتى يريد كونه خيرًا عن زيد دون عمرو، مع أن هذا ليس يإرادة لحدوث الشيء، وبان كراهة الله تعالى أن يكون السجود عبادة للصنم غير إرادته لحدوثه، فلم يلزم ما ذكره أبو هاشم من كونه مرادًا من الوجه الذي كرهه.

🧫 في بيان تفصيل مقالات فرق (أهل) اللمواء وبيان فظائمهم 🚙 👡 🛥

ووجه القلب عليه أن يقال: إن الله تعالى قد نحى عن السحود للصنم، وقد نص عليه، وقد نص عليه، وقد ثبت من أصل المعتزلة أن الله تعالى لا يأمر إلا بحدوث الشيء ولا ينهي إلا عن حدوثه، وقد ثبت أنه أمر بالسحود عبادة له، فيلزمه أن يكون نحى عنه من الوجه الذي أمر به، لأنه لا ينهي إلا عن إحداث الشيء، وليس للسحود إلا حدوث واحد، ولو كان له حدوثان لزمه أن يكون محدثًا من وجه غير محدث من وجه آخر، فلزمه في الأمر والنهي ما ألزم أباه والنحار في الإرادة والكراهة.

والفضيحة السادسة من فضائحه: قوله بالأحوال التي كفّره فيها مشاركه في الاعتزال، فضلاً عن سائر الفرق، والذي ألجأه إليها سؤال أصحابنا قدماء المعتزلة عن العالم منا: هل فارق الجاهل بما علمه لنفسه، أو لعلة؟ وأبطلوا مفارقته إياه لنفسه مع كونهما من جنس واحد، وبطل أن تكون مفارقته إياه لنفسه مع كوهما من جنس واحد، وبطل أن تكون مفارقته إياه لا لنفسه ولا لعلة، لأنه لا يكون حينئذ بمفارقت له أوَّلي من آخر سواه، فثبت أنه إنما فارقه في كونه عالمًا لمعنيُّ ما، ووجب أيضًا أن يكون الله تعالى في مفارقه الجاهل معين أو صفة بما فارقه، فزعم أنه إنما فارقه لحال كان عليها، فأثبت الحال في ثلاثة مواضع، أحدها: الموصوف الذي يكون موصوفًا لنفسه فاستحق ذلك الوصف لحال كان عليها. والثاني: الموصوف بالشيء لمعني صار مختصًا بذلك المعني لحال. والثالث: ما يستحقه لا لنفسه ولا لمعنى فيختص بذلك الوصف دون غيره عنده لحال، وأحوجه إلى هذا سؤال معمر في المعاني لما قال: إن علم زيد اختص به دون عمرو لنفسه، أو لمعني ، أو لا لنفسه ولا لمعنى؟ . فإن كان لنفسه وجب أن يكون لجميع العلوم به اختصاص لكوتما علومًا، وإن كان لمعنى صح قول معمر في تعلُّق كل معنى يمعنى لا إلى هماية، وإن كان لا لنفسه ولا لمعين لم يكن اختصاصه به أولل من اختصاصه بغيره. وقال أبو هاشم: إنما اختص به لحال.

وقال أصحابنا: إن علم زيد احتص به لعينه لا لكونه علمًا ولا لكون زيد، كما تقول: إن السواد سواد لعينه لا لأن له نفسًا وعينًا.

ثم قالوا لأبي هاشم: هل تعلم الأحوال، أو لا تعلمها؟ . فقال: لا، من قبَل أنه لو قال

إنها معلومة لزمه إثباقما أشياء، إذ لا يُعلَم عنده إلا ما يكون شيئًا، ثم إن لم يقل بأنها أحوال متغايرة لأن التغاير إنما يقع بين الأشياء والذوات، ثم إنه لا يقول في الأحوال إنها موجودة، ولا إنها معدومة، ولا إنها قديمة، ولا مُحدثة، ولا معلومة، ولا مجهولة، ولا يقول إنما مذكورة مع ذكره لها يقوله: إنما غير مذكورة، وهذا متناقض.

وزعم أيضًا أن العالم له في كل معلوم حال لا يقال فيها إنها حاله مع المعلوم الآخر، ولأجل هذا زعم أن أحوال الباري رعجين في معلوماته لا نحاية لها، وكذلك أحواله في مقدوراته لا نحاية لها، كما أن مقدوراته لا نحاية لها.

وقال له أصحابنا: لماذا أنكرت أن يكون لمعلوم واحد أحوال بلا نحاية لصحة تعلق المعلوم بكل عالم يوجد لا إلى نحاية؟ وقالوا له: هل أحوال الباري من عمل غيره أم هي هو؟ فأحاب: بأنحا لا هي هو ولا غيره، فقالوا له: فلم أنكرت على الصفاتية قولهم في صفات الله على في الأزل إنحا لا هي ولا غيره؟!.

والقضيحة السابعة من فضائحه: قوله بنفي جملة من الأعراض التي أثبتها أكثر مثبتي الأعراض، كالبقاء، والإدراك، والكدرة، والألم، والشك. وقد زعم أن الألم الذي يلحق الإنسان عند المصيبة، والألم الذي يجده عند شرب الدواء الكريه، ليس بمعنى أكثر من إدراك ما ينفر عنه الطبع، والإدراك ليس بمعنى عنده، ومثله إدراك حواهر أهل النار في النار، وكذلك اللذات عنده ليست بمعنى ولا هي أكثر من إدراك المشتهي، والإدراك ليس بمعنى. وقال في الألم الذي يحدث عند الوباء: إنه معنى كالألم عند الضرب، واستدل على ذلك بأنه واقع تحت الحس، وهذا من عجائبه؛ لأن ألم الضرب بالخشب والألم بسعوط الخردل والتلذع بالنار وشرب الصير سواء في الحسن. ويلزمه إذا نفى كون اللذة معنى ألا ريكون لا شيء أكثر من لا شيء، وقد قال: إن اللذة في نفسها نفع وحسن، فأثبت نفعًا يكون لا شيء، وقال: كل ألم ضرر، وجاء من هذا أن الضرر ما ليس بشيء عناه.

والفضيحة الثامنة من فضائحه: قوله في باب الفناء إن الله تعالى لا يقدر على أن

يفى من العالم ذرة مع بقاء السموات والأرض، وبناه على أصله في دعواه بأن الأحسام لا تفى إلا بفناء يخلقه الله تعالى لا في عل، يكون ضدًا لجميع الأحسام، لأنه لا يختص ببعض الجواهر دون بعض، إذ ليس هو قائمًا بشيء منها؛ فإذا كان ضدًا لها نقاها كلها، وحسبه من الفضيحة في هذا قوله بأن الله يقدر على إفناء جملة لا يقدر على إفناء بعضها.

والفضيحة التاسعة: قوله بأن الطهارة غير واجبة. والذي ألجأه إلى ذلك أنه سأل نفسه عن الطهارة بماء مغصوب على قوله وقول أبيه بأن الصلاة في الأرض المغصوبة فاسدة. وأجاب بأن الطهارة بالماء المغصوب صحيحة، وفرق بينها وبين الصلاة في الدار المغصوبة بأن قال: إن الطهارة غير واجبة، وإنما أمر الله تعالى العبد بأن يصلي إذا كان متطهرًا، ثم استدل على أن الطهارة غير واجبة بأن غيره لو طهره مع كونه صحيحًا أجزأه، ثم إنه طرد هذا الاعتلال في الحج فزعم أن الوقوف والطواف والسعي غير واجب في الحبج لأن ذلك كله يجزئه إذا أتى به راكبًا. ولزمه على هذا الأصل ألا تكون الزكاة واجبة، ولا الكفارة، والندور، وقضاء الديون، لأن وكيله ينوب عنه فيها، وفي هذا رفع أحكام الشريعة.

وبان بما ذكرناه في هذا الفصل تكفير زعماء المعتزلة بعضها لبعض، وأكثرهم يكفرون أتباعهم المقلدين لهم، ومَثْلُهم في ذلك كما قاله الله تعالى: ﴿ فَأَغْرَبْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْمُعْدَاوَةُ وَاللّهُ عَالَى: ﴿ وَأَلْبُعْضَآ اللّهِ يَعْمُ لَلْهُ بِمَا كَاتُوا يَصْنَعُونَ ﴾ [المالدة: ١٤]. وأما مَثُلُ أتباعهم معهم فقول الله تعالى: ﴿ إِذْ تَبُرُّا أَلَّدِينَ ٱتَّبِعُواْ مِنَ الَّذِينَ آتَبُعُواْ وَرَأَوْاً اللّهَ عَالَى: ﴿ إِذْ تَبَرُّا الّذِينَ آتَبِعُواْ مِنَ اللّهِ مَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرًا مِنْهُمْ كَمَا المُعَدَابُ وَتَقَطّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ ﴿ وَقَالَ ٱلّذِينَ آتَبُعُواْ لَوْ أَنَ كَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرًا مِنْهُمْ كَمَا تَتَبَرُّواً مِنْهُمْ كَمَا اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللللللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ ا

ومن مكابرات زعمائهم مكابرة النظام في الطفرة، وقوله بأن الجسم يصير من المكان الأول إلى الثالث أو العاشر من غير ضرورة إلى الوسط. ومكابرة أصحاب التولد منهم في دعواهم أن الموتى يقتلون الأحياء على الحقيقة. ومكابرة جمهورهم في دعواهم أن الذي يقدر على أن يرتفع فوق السموات السبع، وأن المقيد للمغلول يداه قادر على صعوده إلى السماء، وأن البقة الصغيرة تقدر على شرب القران بملعه

وبما هو أضخم منه.

وزعم المعروف منهم بقاسم المعشقي أن حروف الصدق هي حروف الكذب، وأن الحروف التي في قول من يقول: «المسيح إله»، الحروف التي في قول القائل «لا إله إلا الله» هي التي في قول من يقول: «المسيح إله»، وأن الحروف التي في القرآن هي التي في كتاب زرادشت المحوسي بأعيالها، لا على معنى ألها مثلها، ومن لم يَعُدُّ هذه الوجوه مكابرات للعقول لم يكن له أن يعد إنكار السوفسطائية للمحسوسات مكابرة.

وقد حكى أصحاب المقالات أن سبعة من زعماء القدرية اجتمعوا في بجلس وتكلموا في قدرة الله تعالى على الظلم، والكذب، وافترقوا عن تكثير كل واحد منهم لسائرهم.

وذلك أن قائلاً منهم قال للنظام في ذلك المجلس: هل يقدر الله تعالى على ما لو وقع منه لكان حورًا وكذبًا منه؟ فقال: لو قدر عليه لم ندر لعله قد جار أو كذب فيما مضي، أو يجور ويكذب في المستقبل، أو حار في بعض أطراف الأرض. و لم يكن لنا من جوره وكذبه أمان إلا من جهة حسن الظن به. قال: أما دليلٌ يؤمننا من وقوع ذلك منه فلا سبيل إليه!. فقال له على الأسواري: يلزمك على هذا الاعتلال أن لا يكون قادرًا على ما علم أنه لا يفعله أو أخبر بأنه لا يفعله؛ لأنه لو قدر على ذلك لم نأمن وقوعه منه فيما مضى أو في المستقبل. فقال النظام: هذا الإلزام فما قولك فيه؟ فقال: أنا أسوى بينهما وأقول: إنه لا يقدر على ما علم أن لا يفعله أو أخبر بأنه لا يفعله كما أقول أنا وأنت: إنه لا يقدر على الظلم والكذب ، فقال النظام للأسواري: قولك إلحاد وكفر. وقال أبو الهذيل للأسواري: ما تقول في فرعون ومن علم الله تعالى منهم أنهم لا يؤمنون، هل كانوا قادرين على الإيمان أم لا؟ فإن زعمت أفم لم يقدروا عليه فقد كلُّفهم الله تعالى ما لم يطيقوه وهذا عندك كفر، وإن قلت: إلهم كانوا قادرين عليه، فما يؤمنك من أن يكون قد وقع من بعضهم ما علم الله تعالى أنه لا يقع؟ أو أخبر بأنه لا يقع منه على قول اعتلالك واعتلال النظام إنكار كما أنكر قدرة الله تعالى على الظلم والكذب، فقال لأبي الهذيل: هذا الإلزام لنا فما حوابك عنه؟ . فقال: أنا أقول: إن الله تعالى قادر على أن يظلم ويكذب، وعلى أن يفعل ما علم أنه لا يفعله، فقالا له: أرأيت لو فعل الظلم والكذب

كيف يكون مكنون حال الدلائل التي دلَّت على أن الله تعالى لا يظلم و لا يكذب؟ فقال: هذا محال، فقالا له: كيف يكون المحال مقدورًا لله تعالى؟ ولم أحَلْتَ وقوع ذلك منه مع كونه مقدورًا له؟ ففال: لأنه لا يقع إلا عن آفة تدخل عليه، ومحال دخول الآفات على الله تعالى، فقالا له: ومحال أيضًا أن يكون قادرًا على ما لا يقع منه إلا عن آفة تدخل عليه، فبهت الثلاثة. فقال لهم بشر: كل ما أنتم فيه تخليط، فقل له أبو الهذيل: فما تقول أنت؟ تزعم أن الله تعالى يقدر أن يعذب الطفل أم تقول بقول هذا؟ يعني النظام. فقال: أقول بأنه قادر على ذلك، فقال: أرأيت لو فعل ما قدر عليه من تعذيب الطفل ظالمًا له في تعذيبه لكان الطفل بالعًا عاقلاً عاصيًا مستحقًا للعقاب الذي أوقعه الله تعالى به وكانت الدلائل بحالها في دلالتها على عدله؟ فقال له أبو الهذيل:سخنت عينك، كيف تكون عبادة من لا يفعل ما يقدر عليه من الظلم؟ فقال له المردار: إنك قد أنكرت على أستاذي فكرًا وقد غلط الأستاذ. فقال له بشر: فكيف تقول؟ قال: أقول إن الله تعالى قادر على الظلم والكذب، ولو فعل ذلك لكان إلمًا ظالًا كاذبًا، فقال له بشر: فهل كان مستحقًا للعبادة أم لا ؟ فإن استحقها فإن العبادة شكر للمعبود، وإذا ظلم استحق الذم، لا الشكر، وإن لم يستحق العبادة فكيف يكون ربًا لا يستحق العبادة؟ فقال لهم الأشَجُّ: أنا أقول إنه قادر على أن يظلم ويكذب، ولو ظلم وكذب لكان عادلاً، كما أنه قادر على أن يفعل ما علم أنه لا يفعله ولو فعله كان عالمًا بأنه يفعله، فقال له الإسكافي: كيف ينقلب الجور عدلاً؟ فقال: كيف تقول أنت؟ فقال: أقول لو فعل الجور والكذب ما كان الفعل موجودًا وكان ذلك واقعًا لمجنون أو منقوص، فقال له جعفر بن حرب: كأنك تقول: إن الله تعالى إنما يقدر على ظلم المجانين ولا يقدر على ظلم العقلاء، فافترق القوم يومئذ عن انقطاع كل واحد منهم. ولما انتهت نوبة الاعتزال إلى الجبائي وابنه أمسكا عن الجواب في هذه المسألة بنصح.

وقد ذكر بعض أصحاب أبي هاشم في كتابه هذه المسألة، فقال: من قال لنا: أيصح وقوع ما يقدر الله تعالى [عليه] من الظلم والكذب؟ قلنا له: يصح ذلك، لأنه لو لم يصح وقوعه منه ما كان قادرًا عليه، لأن القدرة على المحال محال، فإن قال: أفيحوز وقوعه منه؟ قلنا: لا يجوز وقوعه منه لقبحه وغناه عنه وعلمه بغناه عنه، فإن قال: أخبرونا لو وقع مقدوره من الظلم والكذب كيف كان يكون حاله في نفسه؟ هل كان يدل وقوع الظلم منه على جهله أو حاجته؟

قلنا: محال ذلك، لأنا قد علمناه عللًا غنيًا، فإن قال: فلو وقع منه الظلم والكذب هل كان يجوز أن يقال إن ذلك لا يدل على حهله وحاجته؟ .

قلنا: لا يوصف بذلك، لأنا قد عرفنا دلالة الظلم على حهل فاعله أو حاجته، فإن قال: فكأنكم لا تجيبون عن سؤال من سألكم عن دلالة وقوع الظلم والكذب منه على جهل وحاجة بإثبات ولا نفى، قلنا: كذلك نقول.

فهؤلاء زعماء قدرية عصرنا قد أقروا بعجزهم وعجز أسلافهم عن الجواب في هذه المسألة، ولو وفقوا للصواب فيها لرجعوا إلى قول أصحابنا بأن الله قادر على كل مقدور، وأن كل مقدور له لو وقع منه لم يكن ظلمًا منه، ولو أحالوا الكذب عليه كما أحاله أصحابنا لتخلصوا عن الإلزام الذي توجه عليهم في هذه المسألة.

وكان الجبائي يعتذر في امتناعه عن الجواب في هذه المسألة بنعم أو لا، بأن يقول مثال هذا: إن قائلاً لو قال: أخيروي عن النبي لو فعل الكذب لكان يدلُّ على أنه ليس بنبي أو لا يدل على ذلك? وزعم أن الجواب في ذلك مستحيل، وهذا ظن منه على أصله؛ فأما على أصل أهل السنة فإن النبي كان معصومًا عن الكذب، والظلم، و لم يكن قادرًا عليهما. والمعتزلة – غير النظام والأسواري – قد وصفوا الله تعالى بالقدرة على الظلم والكذب، فنرمهم الجواب عن سؤال مَنْ سألهم عن وقوع مقدوره منهما، هل يدل على الجلهل والحاجة أم لا يدل على ذلك؟ بنعم أو لا، وأيهما أجابوا به نقضوا به أصولهم.

والحمد لله الذي أنقذنا من ضلالتهم المؤدية إلى مناقضاتهم.

الفصل الرابع

في بيان الفرق المرجئة وتفصيل مذاهبهم

والمرجئة ثلاثة أصناف:

صنف منهم قالوا بالإرجاء في الإيمان وبالقدر على مذاهب القدرية المعتزلة، كغيَّلان ، وأبي شمر، ومحمد بن شبيب المصري، وهؤلاء داخلون في مضمون الخبر الوارد في لعن القدرية، والمرجئة يستحقون اللعنة من وجهين.

وصنف منهم قالوا بالإرجاء بالإيمان وبالجبر في الأعمال على مذهب جهْم بن صَفوان، فهم إذًا من جملة الجهمية.

والصنف الثالث منهم محارجون عن الجبرية والقدرية.

[۱۰۸] ذكر اليونسية (۲) منهم:

هؤلاء أتباع يُونس بن عَوْن الذي زعم أن الإيمان في القلب واللسان، وأنه هو المعرفة بالله تعالى، والمحبةُ والخضوع له بالقلب، والإقرار باللسان أنه واحد ليس كمثله شيء، ما

⁽١) حديثٌ موضوعٌ. أخرجه ابن الجوزي (١/ ١٤٣) في ٥ العلل المتناهية ﴾.

⁽٢) والمقالات، (١/ ١٩٨١)، والملل والنحل، (١/ ١٤٠).

لم تقم حجة الرسل عليهم السلام، فإن قامت عليهم حجتهم [لزمهم] التصديق لهم، ومعرفة ما جاء من عندهم ومعرفة ما جاء من عندهم في الجملة من الإيمان، وليست معرفة تفصيل ما جاء من عندهم إيمانًا ولا من جملته. وزعم هؤلاء أن كل خصّلة من خصال الإيمان ليست بإيمان ولا بعض إيمان، وبحموعها إيمان.

[١٠٩] ذكر الغسّانية (١) منهم:

هؤلاء أتباع غَسَّان المُرْجيء الذي زعم أن الإيمان هو الإقرار أو المحبة لله تعالى وتعظيمه وترك الاستكبار عليه، وقال: إنه يزيد ولا ينقص، وفارق اليونسية بأن سمَّى كلَّ خصلة من الإيمان بعض الإيمان، وزعم غسان هذا في كتابه أن قوله في هذا الكتاب كقول أبي حنيفة فيه، وهذا غلط منه عليه، لأن أبا حنيفة قال: إن الإيمان هو المعرفة والإقرار بالله تعالى ورسله في الجملة دون التفصيل، وإنه لا يزيد ولا ينقص، ولا يتفاضل الناسُ فيه، وغسان قد قال بأنه يزيد ولا ينقص.

[11٠] ذكر التُومنيَّة (1) منهم:

هؤلاء أتباع أبي مُعاذ التُّومَني الذي زعم أن الإيمان ما عَصَم من الكفر، وهو اسم لخصال مَنْ تركها أو ترك خصلةً منها كَفَر، وبجموع تلك الخصال إيمان، ولا يقال للخصلة منها إيمان ولا بعض إيمان.

وقال: كل ما لم تجتمع الأمة على كفره بتركه من الفرائض فهو من شرع الإيمان وليس بإيمان.

وزعم أن تارك الفريضة التي ليست بإيمان يقال له: فسق، ولا يقال له فاسق على الإطلاق إذا لم يتركها حاحدًا.

وزعم أيضًا أن مَنْ لَطَم نبيًا أو قتله كَفَر، لا من أجْل لطَّمه وقتْله، لكن من أجل عداوته وبغضه له واستخفافه بحقه.

⁽١) واللله (١/ ١٤١)، والتبصير و (ص/ ٢٠).

 ⁽۲) والمقالات و (١/ ٢٠٤)، و والملل و (١/ ١١٤)، و والتبصير (ص/ ٢١).

روب بيان تفصيل مقالات فرق (امل) الأمواء وبيان فظائدهم و المساورة و ١٥٣ هـ ١٥٣ منهم: (١٩٦) ذكر الثوبانية (١) منهم:

هؤلاء أتباع أبي ثُونَهان المُرْحِئ الذي زعم أن الإيمان هو الإقرار والمعرفة بالله وبرسله وبكل ما يجب في العقل فعلُه، وما جاز في العقل أن لا يفعل فليست المعرفة به من الإيمان.

وفارقوا اليونسية والغسانية بإيجابمم في العقل شيئًا قبل ورود الشرع بوحوبه.

[١١٢] ذكر المريسيَّة (١) منهم:

هؤلاء مُرجئة بغداد من أتباع بشر المُريسي. وكان في الفقه على رأي أبي يوسف القاضي، غير أنه لما أظهر قولَه بخلق القرآن هَجره أبو يوسف وضَلَّلتُه الصفاتية في ذلك. ولما وافق الصفاتية — في القول بأن الله تعالى حالق أكساب العباد، وفي أن الاستطاعة مع الفعل — أكفرته المعتزلة في ذلك، فصار مهجور الصفاتية والمعتزلة ممًّا.

وكان يقول في الإيمان: إنه هو التصديق بالقلب واللسان جميعًا، كما قال ابن الرواندي في أن الكفر هو الجحد والإنكار، وزعما أن السحود للصنم ليس بكفر، ولكنه دلالة على الكفر.

فهؤلاء الفرق الخمس هم المرجئة الخارجة عن الجير والقَدَر، وأما المرجئة القَدرية كأبي شمر ، وابن شبيب، وغَيلان، وصالح ثَبَّة، فقد اختلفوا في الإيمان.

فقال أبو شمر: الإيمان هو المعرفة والإقرار بالله تعالى، وبما حاء من عنده مما المحتمعت عليه الأمة، كالصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، وتحريم الميتة، والدم، ولحم الخنزير، ووطع المحارم، ونحو ذلك، وما عرف بالعقل من عدل الإيمان وتوحيده ونغي التشبيه عنه، وأراد بالعقل قوله بالقدر، وأراد بالتوحيد نَفْيه عن الله صفاته الأزلية.

⁽١) والمقالات، (١/ ١٩٩)، والملل والنحل، (١/ ١٤٢)، والتبصير، (ص/ ٦١).

⁽٢) والمقالات؛ (١/ ٢٠٥)، والتبصير و (ص/ ٢١)، وتاريخ بغداد و (٧/ ٥٦ - ١٧)، والميزان ؛ (١/ ٣٢٢).

قال: كل ذلك إيمان، والشاك فيه كافر، والشاك في الشاك أيضًا كافر، ثم كذلك أبدًا. وزعم أن هذه المعرفة لا تكون إيمانًا إلا مع الإقرار.

وكان أبو شمر – مع بدعته هذه – لا يقول لمن فسق من موافقيه في القدر إنه فاسق مطلقًا ، لكنه كان يقول: إنه فاسق في كذا.

وهذه الفرقة عند أهل السنة والجماعة أكفّرُ أصناف المرجثة، لأنما جمعت بين ضلالتي القدر والإرجاء، والعدل الذي أشار إليه أبو شمر شرك على الحقيقة، لأنه أراد به إثبات خالفين كبيرين غير الله تعالى، وتوحيده الذي أشار إليه تعطيل، لأنه أراد به نفي علم الله تعالى، وقدرته، ورؤيته، وسائر صفاته الأزلية، وقوله في مخالفيه إلهم كفرة، وإن الشاك في كفره كافر، كفرهم كافر مقابلً بقول أهل السنة فيه إنه كافر، وإن الشاك في كفره كافر.

وكان غَيْلان القَدري يجمع بين القدر والإرجاء، ويزعم أن الإيمان هو المعرفة الثانية بالله تعالى، والمحبة، والخضوع، والإقرار بما جاء به الرسول ﷺ، وبما جاء من الله تعالى.

وزعم أن المعرفة الأولى اضطرار، وليس بإيمان.

وحكى زُرْقَان في مقالاته عن غيلان أن الإيمان هو الإقرار باللسان، وأن المعرفة بالله تعالى ضرورية فعل الله تعالى وليس من الإيمان.

وزعم غيلان أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، ولا يتفاضل الناسُ فيه.

وزعم محمد بن شبيب أن الإيمان هو الإقرار بالله، والمعرفة برسله، وبجميع ما حاء من عند الله تعالى مما نص عليه المسلمون: من الصلاة ، والزكاة ، والصيام، والحج، وكل ما لم يختلفوا فيه.

وقال: إن الإيمان يتبعض، ويتفاضلُ الناس فيه، والخصلة الواحدة من الإيمان قد تكون بعضَ الإيمان، وتاركُها يكفر بترك بعض الإيمان، ولا يكون مؤمنًا بإصابة كله.

وزعم الصالحي أن الإيمان هو المعرفة بالله تعالى فقط، والكفر هو الجهل به فقط،

في بيان تفطيل مقاللت فرق [أمل] اللحواء وبيان فخائصهم.
وأن قول القائل: وإن الله تعالى ثالث ثلاثة وليس بكفر، لكنه لا يَظهر إلا من كافر، ومن جَحَد الرسل لا يكون مؤمنًا، لا من أجل أن ذلك مجال، لكن الرسول قال: ومن لا يؤمن في فليس مؤمنًا بالله تعالى .

وزعم أن الصلاة ، والزكاة، والصيام، والحج، طاعاتٌ وليست بعبادة لله تعالى، وأن لا عبادة له إلا الإيمان به وهو معرفته، والإيمان عنده خصلة واحدة لا تزيد ولا تنقص، وكذلك الكفر خصلة واحدة.

فهذه أقوال المرجئة في الإيمان الذي لأجل تأخيرهم الأعمال عن الإيمان سُمُّوا مُرجئة.



الفصل الخامس

في ذكر مقالات الفرق النجارية ^(١)

هؤلاء أتباع الحسين بن محمد النجار، وقد وافقوا أصحابنا في أصولٍ، ووافقوا القدرية في أصول، وانفردوا بأصول لهم.

فالذي وافقوا فيه أصحابنا قولُهم معنا بأن الله تعالى خالق أكساب العباد، وأن الاستطاعة مع الفعل، وأنه لا يحدث في العالم إلا ما يريده الله تعالى.

ووافقونا أيضًا في أبواب الوعيد، وحواز المغفرة لأهل الذنوب، وفي أكثر أبواب التعديل والتحوير.

وأما الذي وافقوا فيه القَدَرية فَنفّي علم الله تعالى، وقدرته، وحياته، وسائر صفاته الأزلية وإحالة رؤيته بالأبصار، والقولُ بحدوث كلام الله تعالى.

وأكفرةم القدرية فيما وافقوا فيه أصحابنا، وأكفرهم أصحابنا فيما وافقوا فيه القدرية.

والذي يجمع النحارية في الإنمان قولهم بأن الإنمان هو المعرفة بالله تعالى، وبرسله، وفرائضه التي أجمع عليها للسلمون، والخضوع له، والإقرار باللسان؛ فمن حهل شيئًا من ذلك بعد قيام الحجة به عليه أو عَرفه ولم يُعرَّ به فقد كفر.

وقالوا: كل خصلة من خصال الإيمان طاعة، وليست بإيمان، ومجموعها إيمان، وليست خصلة منها عند الانفراد إيمانًا ولا طاعة.

وقالوا: إن الإيمان يزيد ولا ينقص.

وزعم النجار أن الجسم أعراض مجتمعة، وهي الأعراض التي لا ينفك الجسم عنها،

⁽١) وللقالات؛ (١/ ٣١٥)، ولللل والنحل؛ (١/ ٨٨)، والتبصير؛ (ص/ ٢١)، والفصل في لللل؛ (٣/ ٨١)، والفهرست؛ (ص/ ٢٦٨).

كاللون، والطعم، والراتحة، وسائر ما لا يخلو الجسم منه ومن ضده، فأما الذي يخلو الجسم منه ومن ضده كالعلم والجهل ونحوهما فليس شيء منها بعضًا للحسم.

وزعم أيضًا أن كلام الله تعالى عَرَضٌ إذا قُرئ، وحسم إذا كُتب، وأنه لو كتب بالدم صار ذلك الدم المقطع تقطيع حروف الكلام كلاما لله تعالى بعد أن لم يكن كلامًا حين كان دمًا مسفوحًا؛ فهذه أصول النحارية.

وافترقوا بعد هذا فيما بينهم في العبارة عن خلق القرآن، وفي حكم أقوال مخالفيهم فرقًا كثيرة كل فرقة منها تكفر سائرها، والمشهورون منها ثلاث فرق، وهي: البرغوثية، والزعفرانية، والمستدركة من الزعفرانية.

[118] ذكر البرغوثية (١) منهم:

هولاء أتباع محمد بن عيسى الملقب ببرغوث، وكان على مذهب النحار في أكثر مذاهبه، وخالفه في المخر في اكثر مذاهبه، وخالفه في تسمية المكتسب فاعلاً، فامتنع عنه، وأطلقه النحار وخالفه أيضًا في المتولدات فزعم ألها فعل لله تعالى بإيجاب الطبع، على معنى أن الله تعالى طبع الحجر طبعًا يندهب إذا وقع، وطبع الحيوان طبعًا يألم إذا ضرب. وقال النحار في المتولدات بمثل قول أصحابنا فيها: إلها من فعل الله تعالى باحتيار لا طبع من طبع الجسم الذي سموه مولّدًا.

[١١٤] ذكر الزعفرانية (١) منهم:

هؤلاء أتباع الزعفراني الذي كان بالرَّيِّ، وكان يناقض بآخر كلامه أوله، فيقول: إن كلام الله تعالى غيره، وكل ما هو غير الله تعالى مخلوق، ثم يقول مع ذلك: الكلب خير ممن يقول كلام الله مخلوق.

وذكر بعض أصحاب التواريخ أن هذا الزعفراني أراد أن يشهر نفسه في الآفاق، فاكترى رجلاً على أن يخرج إلى مكة يسبه ويلعنه في مواسم مكة؛ ليشتهر ذكره عند حجيج الآفاق. وقد بلغ حمق أتباعه بالري أن قومًا منهم لا يأكلون العناجد حرمة للزعفران، ويزعمون أنه كان يجب ذلك. وقالوا: لا يأكل مجبوبه.

الملل والنحل (١/ ٨٨)، التبصير (ص/ ٢٢).

 ⁽۲) الملل (۱/ ۸۹)، والتيصير (ص/ ۲۲).

ع في بيان تفطيل مقالات فرق (أمل) الأهواء وبيان فضائدهم _____ ٥٠ عد [١٥٠] ذكر المستدركة (١٠ منهم:

هؤلاء قوم من النحَّارية يزعمون ألهم استدركوا ما يَحَمِى على أسلافهم، لأن أسلافهم منعوا إطلاق القول بأن القرآن مخلوق، وزعمت المستدركة أنه مخلوق، ثم افترقوا فيما بينهم فرقتين.

- (١) فرقة زعمت أن النبي على قد قال: إن كلام الله مخلوق على ترتيب هذه الحروف، ولكنه اعتقد ذلك بهذه اللفظة على ترتيب حروفها، ومن لم يقل إن النبي على قال ذلك على ترتيب هذه الحروف فهو كافر.
- (۲) وقالت الفرقة الثانية منهم: إن النبي يَتَيَة لم يقل كلام الله مخلوق على ترتيب هذه
 الحروف، ولكنه اعتقد ذلك ودل عليه. ومن زعم أنه قال إن كلام الله مخلوق بمذه
 اللفظة فهر كافر.

ومن هؤلاء المستدركة قوم بالرَّيّ يزعمون أن أقوال مخالفيهم كلها كذب حتى لو قال الواحد منهم في الشمس إنها شمس لكان كاذبًا فيه.

قال عبد القاهر: ناظرت بعض هذه الطائفة بالري، فقلت له: أخبري عن قولي لك، أنت إنسان عاقل مولود من نكاح لا من سفاح، هل أكون صادقًا فيه؟

فقال: أنت كاذب في هذا القول، فقلت له: أنت صادق في هذا الجواب، فسكت خجلًا، والحمد لله على ذلك.



اللل (۱/ ۸۹)، التيصير (ص/ ۱۲).

الفصل السادس

في ذكر الجهمية، والبكرية، والضرِّ ارية وبيان مذاهبها

[١١٦] الجهمية (١):

أتباع جَهْم بن صَفُوان الذي قال بالإحبار والاضطرار إلى الأعمال، وأنكر الاستطاعات كلها، وزعم أن الجنة والنار تبيدان وتفنيان. وزعم أيضًا أن الإيمان هو المعرفة بالله تعالى فقط، وأن الكفر هو الجهل به فقط، وقال: لا فعُل ولا عمل لأحد غير الله تعالى، وإنما تنسب الأعمال إلى المخلوقين على الجاز، كما يقال: زالت الشمس، ودارت الرحى، من غير أن يكونا فاعلين أو مستطيعين لما وصفتا به. وزعم أيضًا أن علم الله تعالى حادث، وامتنع من وصف الله تعالى بأنه شيء أو حيًّ أو عالم أو مريد، وقال: لا أصفه بوصف يجوز إطلاقه على غيره كشيء، وموجود، وحي، وعالم، ومريد، وغو ذلك. ووصفه بأنه قادر، وموجد، وفاعل، وخالق، وعيي، ومميت، لأن هذه الأوصاف مختصة به وحده، وقال بحدوث كلام الله تعالى كما قالته القدرية، ولم يُسمَّ الله تعالى متكلمًا به.

وأكفره أصحابنا في جميع ضلالاته، وأكفرته القدرية في قوله بأن الله تعالى خالق أعمال العباد، فاتفق أصناف الأمة على تكفيره.

وكان جهم -- مع ضلالاته التي ذكرناها - يحمل السلاح ويقاتل السلطان، وخرج مع سريج بن الحارث على نصر بن سيار، وقتله سلم بن أحوز المازي في آخر زمان بني مروان، وأتباعه اليوم بنهاوند، وخرج إليهم في زماننا إسماعيل بن إبراهيم بن كبوس الشيرازي الديلي، فدعاهم إلى مذهب شيخنا أبي الحسن الأشعري، فأجابه قوم منهم، وصاروا مع أهل السنة يدًا واحدة، والحمد لله على ذلك.

⁽١) والقالات، (١/ ٣٣٨)، والملل والتحل، (١/ ٨٦- ٨٨)، والفصل في الملل، (٥/ ٧٣ – ٧٥).

[11۷] وأما البكرية (1):

فأتباع بكر بن أخت عبد الواحد بن زيد. وكان يوافق النظّام في دعواه أن الإنسان هو الروح دون الجسد الذي فيه الروح، ويوافق أصحابنا في إبطال القول بالتولد، وفي أن الله تعالى هو مخترع الألم عند الضرب، وأحاز وقوع الضرب من غير حدوث ألم، وكذا القطع كما أحاز ذلك أصحابنا.

وانفرد بضلالات أكفرته الأمة فيها.

منها: قوله بأن الله تعالى يُرى في القيامة في صورة يخلقها، ويكلم عباده من تلك الصورة.

ومنها: قوله في الكبائر الواقعة من أهل القبلة: إلها نفاق، وإن صاحب الكبيرة منافق وعابد للشيطان وإن كان من أهل الصلاة. وزعم أيضًا أنه – مع كونه منافقًا – مكذّب لله تعالى حاحد له، وأنه يكون في الدرّك الأسفل من النار عثلدًا فيها، وأنه مع ذلك مسلم مؤمن، ثم إنه طرد قوله في هذه البدعة فقال في على وطلحة والزبير: إن ذنوهم كانت كفرًا، وشركًا. غير ألهم كانوا مغفورًا لهم؛ لما روى في الخير وإن الله تعالى اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شتتم فقد غفوت لكم،

ومن ضلالاته أيضًا: ما عَاندَ فيه العقلاء فزعم أن الأطفال في المَهْد لا يألمون وإن قُطعوا أو حرقوا، وأجاز أن يكونوا في وقت الضرب والقطع والإجراق متلذذين مع ظهور البكاء والصياح منهم.

ومنها:أنه أبْدَع في الفقه تحريم أكل الثوم والبصل، وأوجب الوضوء من قَرْقَرة البطن، ولا اعتبار عند أهل السنة بخلاف أهل الأهواء في الفقه.

[١١٨] وأما الضرارية (٢):

فهم أتباع ضِرَار بن عمرو الذي وافق أصحابَنا في أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى

⁽١) والمقالات، (١/ ٣١٧، والتيصير، (ص/ ٢٤)، والميزان، (١/ ٣٤٥).

 ⁽۲) «القالات» (۱/ ۳۳۹)، «المثل» (۱/ ۹۰ - ۹۱).

في بيان تفصيل مقالات فرق (أمل) الأمواء وبيان فضائحهم

وأكسابٌ للعباد، وفي إبطال القول بالتولد، ووافق المعتزلة في أن الاستطاعة قبل الفعل، وزافق المعترلة بن أن الاستطاعة قبل الفعل، ووافق المتطاعة عبد الفعل، وإلها بعض المستطيع، ووافق النجار في دعواه أن الجسم أعراض بحتمعة من لون وطعم ورائحة ونحوها من الأعراض التي لا يخلو الجسم منها.

وانفرد بأشياء منكرة:

منها: قوله بأن الله تعالى يُرى في القيامة بحاسة سادسة يَرى بها المؤمنون ماهيَّة الإله، وقال: لله تعالى ماهية لا يعرفها غيره يراها المؤمنون بحاسة سادسة، وتبعه على هذا القول حفص الفرد (١).

وأنه أنكر حرف ابن مسعود، وحرف أبيٍّ بن كعب، وشهد بأن الله تعالى لم ينزلهما، فنسب هذين الإمامين من الصحابة إلى الضلالة في مصحفيهما.

ومنها: أنه شك في جميع عامة المسلمين ؛ وقال: لا أدري لعل سرائر العامة كلها شرك وكفر.

ومنها: قوله إن معنى قولنا: «إن الله تعالى عالم، حي، هو أنه ليس بحاهل ولا ميت. وكذلك قياسه في سائر أوصاف الله تعالى من غير إثبات معنى أو فائدة سوى نفي الوصف بنقيض تلك الأوصاف عنه.



⁽١) الفهرست (ص/ ٢٦٩)، الميزان (١/ ٥٦٤)، خطط القريزي (٢/ ٣٥٥)، الفصل في الملل (٥/ ٥٥- ٥٦).

الفصل السابع

في ذكر مقالات الكرَّامية ^(١) وبيان أوصافها

[١١٩] الكوامية بخواسان ثلاثة أصناف: حقائقية، وطرائقية، وإسحاقية.

وهذه الفرق الثلاث لا يكفر بعضها بعضًا وإن أكفرها سائر الفرق؛ فلهذا عددناها فرقة واحدة.

وزعيمها المعروف محمد بن كرَّام كان مطرودًا من سحستان إلى غرحستان، وكان أتباعه في وقته أوغاد شورمين، وأفشين، وورد نيسابور في زمان ولاية محمد بن طاهر بن عبد الله بن طاهر، وتبعه على بدعته من أهل سواد نيسابور شرِّدَمة من أكرَة القرى والدُّهْم.

وضلالات أتباعه اليوم متنوعة أنواعًا لا نعدها أرباعًا ولا أسباعًا، لكنا نزيد على الآلاف آلافًا، ونذكر منها المشهور، الذي هو بالقبح مذكور.

فمنها: أن ابن كرَّام دعا أتباعه إلى تجسيم معبوده، وزعم أنه حسم له حد وهاية من عته والجهة التي منها يلاقي عرشه، وهذا شبيه بقول الثنوية: إن معبودهم الذي سموه نورًا يتناهى من الجهة التي تلاقى الظلام وإن لم يتناه من خمس جهات. وقد وصف ابن كرام معبوده في بعض كتبه بأنه حوهر كما زعمت النصارى أن الله تعالى حوهر، وذلك أنه قال في عطبة كتابه المعروف بكتاب وعذاب القرى : وإن الله تعالى أحدي الذات أحدي الجوهر على الله تعالى عند العامة حوفًا من الشناعة عند الإشاعة، وإطلاقهم عليه اسم الجسم أشنع من اسم الجوهر، وامتناعهم من تسميته حوهرًا مع قوهم بأنه جسم كامتناع شيطان الطاق من الروافض من تسمية من تسمية حوهرًا مع قوهم بأنه جسم كامتناع شيطان الطاق من الروافض من تسمية

⁽١) والمقالات، (١/ ٢٥٧)، والملل والنحل، (١/ ١٠٨)، ووالتبصير، (ص/ ٢٥)، وولواتح الأنوار، (١/ ١٣٨).

الإله جسمًا مع قوله بأنه على صورة الإنسان، وليس على الخذلان في سوء الاختيار قياس.

وقد ذكر ابن كرام في كتابه أن الله تعالى مماسٌّ لعرشه، وأن العرش مكان له، وأبدل أصحابه لفظ المماسة بلفظ الملاقاة منه للعرش، وقالوا: لا يصح وحود حسم بينه وبين العرش إلا بأن يحيط العرش إلى أسفل، وهذا معنى المماسة التي امتنعوا من لفظها.

واختلف أصحابه في معنى الاستواء المذكور في قوله: ﴿ ٱلرَّحْمَـُنَّ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَكْ ۞﴾ [طه: ٥].

فمنهم: من زعم أن كل العرش مكان له، وأنه لو حلق بإزاء العرش عروشًا موازية لعرشه لصارت العروش كلها مكانًا له؛ لأنه أكبر منها كلها، وهذا القول يوجب عليهم أن يكون عرشه اليوم كبعضه في عرضه.

ومنهم: من قال: إنه لا يزيد على عرشه في جهة المماسَّة، ولا يفضل منه شيء على العرش، وهذا يقتضي أن يكون عرضه كعرض العرش.

وكان من الكرامية بنيسابور رجل يعرف بإبراهيم بن مهاجر ينصر هذا القول ويناظر عليه.

وزعم ابن كرام وأتباعه أن معبودهم محل للحوادث. وزعموا أن أقواله، وإرادته، وإدراكاته للمرئيات، وإدراكاته للمسموعات، وملاقاته للصفحة العليا من العالم، أعراض حادثة فيه، وهو محل لتلك الحوادث الحادثة فيه. وسموا قوله للشيء: «كن» خلقًا للمخلوق، وإحداثًا للمُحْدَث، وإعلامًا للذي يعدم بعد وجوده، ومنعوا من وصف الأعراض الحادثة فيه بأنما مخلوقة أو مفعولة أو مُحْدَثة.

وزعموا أيضًا أنه لا يحدث في العالم حسم ولا عرض إلا بعد حدوث أعراض كثيرة في ذات معبودهم: منها إرادته لحدوث ذلك الحادث، ومنها قوله لذلك الحادث «كن» على الوجه الذي علم حدوثه عليه، وذلك القول في نفسه حروف كثيرة كل حرف منها عَرَض حادث فيه. ومنها رؤية تحدث فيه يرى بحا ذلك الحادث، ولو لم تحدث فيه الرؤية في بيان تفطيل مقالك فرق (أمل) اللمواء وبيان فظائحم
 أبر ذلك الحادث, ومنها استماعه لذلك الحادث إن كان مسموعًا.

وزعموا أيضًا أنه لا يعدم من العالم شيء من الأعراض إلا بعد حدوث أعراض كثيرة في معبودهم: منها إرادته لعدمه، ومنها قوله لما يريد عدمه وكن معدومًا» أو وافْنَ، وهذا القول في نفسه حروف كل حرف منها عرض حادث فيه، فصارت الحوادث الحادثة في ذات الاله عندهم أضعاف أضعاف الحوادث من أحسام العالم وأعراضها.

واختلفت الكرَّامية في حواز العدم على تلك الحوادث الحادثة في ذات الإله بزعمهم؛ فأجاز بعضهم عدمها، وأحال عدمها أكثرُهم. وأجمع الفريقان منهم على أن ذات الإله لا يخلو في المستقبل عن حلول الحوادث فيه وإن كان قد خلا منها في الأزل. وهذا نظير قول أصحاب الهيولي إن الهيولي كانت في الأزل جوهرًا خاليًا من الأعراض، ثم حدثت الأعراض فيها، وهي لا تخلو منها في المستقبل.

واختلفت الكرامية في حواز العدم على أحسام العالم، فأحال ذلك أكثرهم ، وضَاهَوًا بذلك مَنْ زعم من الدهرية والفلاسفة أن الفَلَك والكواكب طبيعة حامسة لا تقبل الفساد والفناء.

وكان الناس يتعجبون من قول المعتزلة البصرية «إن الله تعالى يقدر على إفناء الأجسام كلها دفعة واحدة، ولا يقدر على إفناء بعضها مع بقاء بعض منها» وزال هذا التعجب بقول من زعم من الكرامية: إنه لا يقدر على إعدام حسم بحال.

وأعجب من هذا كله أن ابن كرَّام وصف معبوده بالثقل، وذلك أنه قال في كتاب و عذاب القبر، في تفسير قول الله ﷺ ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ ۞ ﴾ [الانفطار: ١] إلها انفطرت من ثقل الرحمن عليها.

ثم إن ابن كرَّام وأكثر أتباعه زعموا أن الله تعالى لم يزل موصوفًا بأسمائه المشتقة من أفعاله عند أهل اللغة، مع استحالة وجود الأفعال في الأزل، فزعموا أنه لم يزل خالقًا رازقًا مُنعمًا من غير وجود خَلْق ورَزْق وتَعْمة منه. وزعموا أنه لم يزل خالقًا بخالقية فيه، ورازقًا برازقية فيه، والزقة برازقية قيه، والزقة عنه، وقالوا: إن خالقيته قدرته على الحزق، ورازقيته قدرته على الرزق، والقدرة

قديمة، والحتلق والرزق حادثان فيه بقدرته، وقالوا: بالحتلق يصير المحلوق من العالم مخلوقًا، وبذلك الرُّزُق الحادث فيه يصير المرزوق مرزوقًا.

وأعجب من هذا فرُقهم بين المتكلم والقاتل، وبين الكلام والقول. وذلك ألهم قالوا: إن الله تعالى لم يزل متكلمًا قائلًا، ثم فَرَقُوا بين الاسمين في المعنى، فقالوا: إنه لم يزل متكلمًا بكلام هو قدرته على القول، و لم يزل قائلًا بقائلية لا بقول، والقائلية قدرته على القول، وقوله حروف حادثة فيه، فقول الله تعالى عندهم حادث فيه، وكلامه قديم.

قال عبد القاهر: ناظرت بعضهم في هذه المسألة، فقلت له: إذا زعمت أن الكلام هو القدرة على القول، والساكت عندك قادر على القول في حال سكوته، لزمك على هذا القول أن يكون الساكت متكلمًا، فالتزم ذلك.

ومن تدقيق الكرَّامية في هذا الباب قولهم: إنا نقول: إن الله تعالى لم يزل خالقًا رازقًا على الإطلاق، ولا نقول بالإضافة: إنه لم يزل خالقًا للمحلوقين، ورازقًا للمرزوقين، وإنما نذكر هذه الإضافة عند وحود المحلوقين والمرزوقين.

وقالوا على هذا القياس: إن الله تعالى لم يزل معبودًا، ولم يكن في الأزل معبود العابدين، وإنما صار معبود العابدين عند وحود العابدين ووجود عبادتهم له.

ثم إن ابن كرَّام ذكر في كتابه المعروف وعذاب القبر، بابًا له ترجمة عجيبة فقال: وباب في كيفوفية الله ، ﷺ ولا يدري العاقل مماذا يتعجب، أمن حسارته على إطلاق لفظ الكيفية في صفات الله تعالى، أم من قبع عبارته عن الكيفية بالكيفوفية؟. وله من جنس هذه العبارة أشكال.

منها: قوله في باب الرد على أصحاب الحديث في الإيمان: فإن قالوا بأَحْمُوقيتهم الإيمان قول وعمل قيل لهم كذا.

وكذا قد عبر عن مكان معبوده في بعض كتبه بالحيثوثية، وهذه العبارات السعيفة لائقة بمذهبه السخيف.

ثم إنه مع أصحابه تكلموا في مقدورات الله تعالى، فزعموا أنه لا يقدر إلا على

الحوادث التي تحدث في ذاته من إرادته، وأقواله، وإدراكاته، وملاقاته لما يلاقيه. فأما المخلوقات من أجسام العالم وأعراضها فليس شيء منها مقدورًا لله تعالى، ولم يكن الله تعالى قلدرًا على شيء منها مع كونما مخلوقة، وإنما خلق كل مخلوق من العالم بقوله: وكن الله المقدرته.

وهذه بدعة لم يُسبقوا إليها؛ لأن الناس قبلهم ما احتلفوا في مقدورات الله تعالى، على مذاهب أهل السنة والجماعة كل مخلوق كان مقدورًا لله تعالى قبل حدوثه وهو مُحدث جميع الحوادث بقدرته، وزعم معمر أن الأجسام كلها كانت مقدورة له قبل أن خلقها، وليست الأعراض مخلوقة له ولا مقدورة له، وقال أكثر المعتزلة: إن الأجسام والألوان والطعوم والروائح وسائر أحناس الأعراض كانت مقدورة لله تعالى، وإنما امتنعوا من وصفه بالقدرة على مقدورات غيره، وقالت الجهمية: الحوادث كلها مقدورة لله تعالى، ولا قادر ولا فاعل غيره، وما قال أحد قبل الكرامية باحتصاص قدرة الإله بحوادث تحدث في ذاته بزعمهم، تعالى الله في فولهم علواً كبيرًا!.

ثم إنهم تكلموا في باب التعديل والتحوير بعجائب.

منها: قولهم يجب أن يكون أول شيء خلقه الله تعالى حسمًا حيًا يصح منه الاعتبار، وزعموا أنه لو بدأ بخلق الجمادات لم يكن حكيمًا، وزادوا في هذه البدعة على القدرية في قولها لابد من أن يكون في الخلق من يصح منه الاعتبار وليس بواحب أن يكون أول الخلق حيًا يصح منه الاعتبار.

وقد ردوا ببدعتهم هذه الأخبار الصحيحة في أن أول شيء خلقه الله اللوح والقُلَم، ثم أجرى القلم على اللوح بما هو كائن إلى يوم القيامة.

وقالوا: لو خلق الله تعالى الخلق وكان في معلومه أنه لا يؤمن به أحد منهم لكان خلقه إياهم عبثًا، وإنما حَسُن منه خلق جميعهم لعلمه بإيمان بعضهم.

وقال أهل السنة: لو **حلق الكفرة دون المؤمنين أو حلق المؤمنين دون ال**كفرة حاز، و لم يقدح ذلك في حكمته. وزعمت الكُرَّامية أنه لا يجوز في حكمة الله اخترام الطفل الذي يعلم أنه إن أبقاه إلى زمان بلوغه آمَنَ، ولا اخترام الكافر الذي لو أبقاه إلى مدة آمَنَ، إلا أن يكون في اخترامه إياه قبل وقت إيمانه صلاح لغيره.

ويلزمهم على هذا القول أن يكون الله تعالى إنما احترم إبراهيم ابن النبي ﷺ قبل بلوغه لأنه علم أنه لو أبقاه لم يؤمن، وفي هذا قدح منهم في كل من مات من ذرارى الأنبياء طفلاً.

ومن حهالاتهم في باب النبوة والرسالة قولهم بأن النبوة والرسالة صفتان حالتان في النبي والرسول، سوى الوحي إليه، وسوى معجزاته، وسوى عصمته عن المعصية. وزعموا أن من فعل فيه تلك الصفة وجب على الله تعالى إرساله، وفرقوا بين الرسول والمرسَل، بأن الرسول من قامت به ثلك الصفة، والمرسَل هو المأمور بأداء الرسالة.

ثم إنهم خاضوا في باب عصمة الأنبياء عليهم السلام، فقالوا: كلَّ دَنبِ أسقط العدالة أو أوجب حدًا فهم معصومون منه، وغير معصومين مما دون ذلك. وقال بعُضهم: لا يجوز الحظأ عليهم في التبليغ، وأحاز ذلك بعضهم، وزعم أن النبي بَشْيَرُ أخطأ في تبليغ قوله: ﴿ وَمَنَوْهَ آلفًالِئَهَ آلاَّحْرَكَ ۞ ﴾ [النحم: ٢٠] حتى قال بعده: «تلك الغرانيق العلى، [وإنّ شفاعتها ترتجي» (١٠).

وقال أهل السنة: إن تلك الكلمة كانت من تلاوة الشيطان ألقاه في خلال تلاوة النبي يَتِهِينُه وقد قال شيخنا أبو الحسن الأشعري في بعض كتبه: إن الأنبياء بعد النبوة معصومون من الكبائر والصغائر.

وزعمت الكرَّامية أيضًا أن النبي إذا ظهرت دعوته، فمن سمعها منه أو بلغه خبره لزمه تصديقه والإقرار به من غير توقف على معرفة دليله، وقد سرقوا هذه البدعة من إباضية الحوارج الذين قالوا: إن قول النبي ﷺ وأنا نبي، فنفسه حجة لا يحتاج معها إلى برهان.

⁽١) قصة باطلة يمكن الرجوع إلى تفسير ابن كثير، وكتاب \$ نصب المنحنيق؛ للألباني فقد أحاد وأفاد.

وزعمت الكرَّامية أيضًا أن من لم تبلغه دعوة الرسل لزمه أن يعتقد موجبات العقول، وأن يعتقد أن الله تعالى أرسل رسلاً إلى خلقه.

وقد سبقهم أكثر القدرية إلى القول بوجوب اعتقاد موجبات المعقول، ولم يقل أحد قبلهم بوحوب اعتقاد وحود الرسل قبل ورود الخبر عنهم بوجودهم.

وزعمت الكرامية أيضًا أن الله تعالى لو اقتصر على رسول واحد من أول زمان التكليف إلى القيامة وأدام شريعة الرسول الأول لم يكن حكيمًا.

وقال أهل السنة: لو فعل ذلك حاز، كما قد حاز منه إدامة شريعة خاتم النبيين إلى القيامة.

ثم إن ابن كُرَّام خاض في باب الإمامة، فأجاز كون إمامين في وقت واحد، مع وقوع الجدال وتعاطي القتال، ومع الاختلاف في الأحكام، وأشار في بعض كتبه إلى أن عليًا ومعاوية كانا إمامين في وقت واحد، ووجب على أتباع كل واحد منهما طاعة صاحبه وإن كان أحدهما عادلاً والآخر باغيًا. وقال أتباعه: إن عليًا كان إمامًا على وفق السنة، وكانت طاعة كل واحد منهما واحبة على أتباعه. فيا عَحَبًا من طاعة واحبة [على] خلاف السنة،

ثم إن الكرَّامية خاضوا في باب الإيمان، فزعموا أنه إقرار فرد على الابتداء وأن تكريره لا يكون إيمانًا إلا من المرتد إذا أقر به بعد ردته. وزعموا أيضًا أنه هو الإقرار السابق في الذَّرَّ الأول في طلب النبي يَشِيُّرُ وهو قولهم: بلي. وزعموا أيضًا أن ذلك القول باق أبدًا لا يزول إلا بالردة، وزعموا أيضًا أن المقرَّ بالشهادتين مؤمن حقًا وإن اعتقد الكفر بالرُسالة. وزعموا أيضًا أن المنافقين الذين أنزل الله تعالى في تكفيرهم آيات كثيرة كانوا مؤمنين حقًا، وأن إيماهم كان كإيمان الأنبياء والملاكمة، وقالوا في أهل الأهواء من مخالفيهم ومخالفي أهل السنة: إن عذائهم في الآخرة غير مؤيد، وأهل الأهواء يرون خلود الكرامية في النار.

ثم إن ابن كرام أبدع في الفقه حماقات لم يُسبق إليها.

منها: قوله في صلاة المسافر: إنه يكفيه تكبيرتان، من غير ركوع ولا سجود ولا قيام ولا قعود ولا تشهد ولا سلام. ومنها: قوله بصحة الصلاة في ثوب كله نجس، وعلى أرض نجسة، ومع نجاسة ظاهر البدن، وإنما أوجب الطهارة عن الأحداث دون الأنجاس.

ومنها: قوله بأن غسل الميت والصلاة عليه سنتان غير مفروضتين، وإنما الواجب كفنه ودفنه.

ومنها: قوله بصحة الصلاة المفروضة والصوم المفروض والحج المفروض بلا نية، وزعم أن نية الإسلام في الابتداء كافية عن نية كل فريضة من فرائض الإسلام.

وكان في عصرنا شيخ للكرامية يعرف بإبراهيم بن مهاجر اخترع ضلالة لم يُسبق إليها، فزعم أن أسماء الله صحيحة كلها أعراض فيه، وكذلك اسم كل مسمى عَرَضٌ فيه، فزعم أن الله تعالى عرض حالً في حسم قلم، والرحمن عرض آخر، والرحيم عرض ثالث، والحالق عرض رابع، وكذلك كل اسم لله تعالى عرض غير الآخر، فالله تعالى عنده غير الرحمن، والرحمن، والحالق غير الرازق.

وزعم أيضًا أن الزاني عرض في الجسم الذي يضاف إليه الزي، والسارق عرض في الذي تضاف إليه السرقة، وليس الجسم زانيًا ولا سارقًا، فالمجلود والمقطوع عنده غير الزاني والسارق.

وزعم أيضًا أن الحركة والمتحرك عَرَضان في الجسم، وكذلك السواد والأسود عرضان في الجسم، وكذلك العلم والعالم، والقدرة والقادر، والحي والحياة، كل ذلك أعراض غير الأجسام، فالعلم عنده لا يقوم بالعالم، وإنما يقوم بمحل العالم، والحركة لا تقوم بالمتحرك، وإنما تقوم بمحل المتحرك.

قال عبد القاهر: ناظرت ابن مهاجر في بحلس ناصر الدولة أبي الحسن محمد بن إبراهيم بن سيمحور صاحب حيش السامانية في سنة سبعين وثلائمائة في هذه المسألة، وأنزمته فيها أن يكون المحدود في الزبي غير الزاني، والمقطوع في السرقة غير السارق، فالتزم ذلك. فألزمته أن يكون معبوده عرضًا، لأن المعبود عنده اسم، وأسماء الله تعالى عنده أعراض حالة في حسم قلم، فقال: المعبود عرض في الجسم القلم، وأنا أعبد الجسم دون

في بيان تفطيل مقاللة فرق [أمل] اللحواء وبيان فظائدهم عسم معمد العرض، فقلت له: أنت إذن لا تعبد الله على الله تعالى عندك عرض، وقد زعمت أنك تعبد الجسم دون العرض.

وفضائح الكرامية على الأعداد، كثيرة الأمداد، وفيما ذكرنا منها في هذا الفصل كفاية، والله أعلم.



في بيان مذاهب المُشبَّهة من أصناف شتى

اعلموا – أسعدكم الله – أن المشبِّهة صنفان: صنف شبهوا ذات الباري بذات غيره، وصنف آخرون شبهوا صفاته بصفات غيره، وكل صنف من هذين الصنفين مفترقون على أصناف شتى.

[١٣٠] والمشبهة الذين ضلوا في تشبيه ذاته بغيره أصناف مختلفة. وأول ظهور التشبيه صادر عن أصناف من الروافض الغلاة.

فهنهم: السبئية (١) الذين سموا عليًا إلهًا، وشبهوه بذات الإله. ولما أحرق قومًا منهم قالوا له: الآن علمنا أنك إله؛ لأن النار لا يعذب بما إلا الله.

ومنهم: البيانية: أتباع بَيَان بن سمعان الذي زعم أن معبوده إنسان من نور على صورة الإنسان في أعضائه، وأنه يفني كله إلا وجهه.

ومنهم: المُغيرية: أتباع المغيرة بن سعيد العجلي الذي زعم أن معبوده ذو أعضاء، وأن أعضاءه على صور حروف الهجاء.

ومنهم: المنصورية: أتباع أبي المنصور العجلي الذي شبه نفسه بربه، وزعم أنه صعد إلى السماء، وزعم أيضًا أن الله مسح يده على رأسه، وقال له: يا بني بلغ عني.

ومنهم: الخطابية الذين قالوا بإلهية الأئمة وبإلهية أبي الخطاب الأسدي.

ومنهم: الذين قالوا بإلهية عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن حعفر.

ومنهم: الحلولية الذين قالوا بحلول الله في أشخاص الأئمة وعبدوا الأئمة لأحل ذلك. ومنهم: الحلولية الحلمانية المنسوبة إلى أبي حلمان الدمشقى الذي زعم أن الإله يحل في

(١) انظر: والفصل في الملل؛ (٥/ ٣٦) لابن حزم، وشرح عقيدة السفاريني، (١/ ٨٠).

كل صورة حسنة، وكان يسجد لكل صورة حسنة.

ومنهم: المقنعية المبيضة بما وراء ثمر جَيْحُون في دعواهم أن الْمَقَنَّع كان إلهًا، وأنه مصور في كل زمان بصورة مخصوصة.

ومنهم: العدافرة الذين قالوا بإلهية ابن أبي العدافر المقتول ببغداد.

وهذه الأصناف الذين ذكرناهم في هذا الفصل كلهم خارجون عن دين الإسلام وإن انتسبوا في الظاهر إليه.

وسنذكر تفاصيل مقالة كل صنف منهم في الباب الرابع من أبواب هذا الكتاب إذا انتهينا إليه إن شاء اللهﷺ.

وبعد هذا فرق من المشبهة عدهم المتكلمون في فرق الملة لإقرارهم بلزوم أحكام القرآن، وإقراراهم بوحوب أركان شريعة الإسلام من الصلاة والزكاة والصيام والحج عليهم، وإقرارهم بتحريم المحرمات عليهم، وإن ضلوا وكفروا في بعض الأصول العقلية.

ومن هذا الصنف هشامية منتسبة إلى هشام بن الحكم الرافضي الذي شبّه معبوده بالإنسان، وزعم لأجل ذلك أنه سبعة أشبار بشير نفسه، وأنه حسم ذو حد ولهاية، وأنه طويل، عريض، عميق، وذو لون، وطعم، ورائحة، وقد روى عنه أن معبوده كسبيكة النضة، وكالؤلؤة المستديرة، وروى عنه أنه أشار إلى أن حبل أبي قُبيْس أعظم منه، وروى عنه أنه أشار إلى أن حبل أبي قُبيْس أعظم منه، وروى عنه أنه زعم أن الشعاع من معبوده متصل بما يراه، ومقالته في هذا التشبيه على التفصيل الذي ذكرناه في تفصيل أقوال الإمامية قبل هذا.

ومنهم الهشامية المنسوبة إلى هشام بن سالم الجواليقي الذي زعم أن معبوده على صورة الإنسان، وأن نصفه الأعلى بحوَّف ونصفه الأسفل مُصَّمَّت، وأن له شعرة سوداء وقلبًا ينبع منه الحكمة.

ومنهم اليونسية المنسوبة إلى يونس بن عبد الرحمن القُمِّي الذي زعم أن الله تعالى يحمله حملة عرشه، وإن كان هو أقوى منهم، كما أن الكركي تحمله رحلاه، وهو أقوى من رجليه.

ومنهم المشبهة المنسوبة إلى داود الجواربي الذي وصف معبوده بأن له جميع أعضاء الإنسان إلا الفرج واللحية.

ومنهم: الإبراهيمية المنسوبة إلى إبراهيم بن أبي يجَيى الأسلمي، وكان من جملة رواة الأخبار غير أنه ضل في التشبيه ونُسب إليه الكذب في كثير من رواياته.

وهنهم: الخابطية من القدرية، وهم منسوبون إلى أحمد بن خابط وكان من المعتزلة المنتسبة إلى النظام، ثم إنه شبه عيسى ابن مريم بربه، وزعم أنه الإله الثاني، وأنه هو الذي يحاسب الخلق في القيامة.

ومنهم الكرامية في دعواها أن الله تعالى حسم له حد ونماية وأنه محل الحوادث، وأنه مماسٌ لعرشه، وقد بينا تفصيل مقالاتم قبل هذا بما فيه الكفاية.

فهؤلاء مشبهة لله تعالى بخلقه في ذاته.

[١٢١] فأما المشبهة لصفاته بصفات المخلوقين فأصناف:

وزادت الكرامية على المعتزلة البصرية في تشبيه إرادة الله تعالى بإرادات عباده، وزعموا أن إرادته من جنس إرادتنا، وألها حادثة فيه كما تحدث إرادتنا فينا، وزعموا – لأجل ذلك – أن الله تعالى محل للحوادث، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا.

ومنهم: الذين شبهوا كلام الله ﷺ بكلام خلقه، فزعموا أن كلام الله تعالى أصوات وحروف من حنس الأصوات والحروف المنسوبة إلى العباد، وقالوا بحدوث كلامه، وأحال جمهورهم – سوى الجبائي – بقاء كلام الله تعالى ، وقال النظام منهم: ليس في نظم كلام

الله سبحانه إعجاز، كما ليس في نظم كلام العباد إعجاز، وزعم أكثر المعتزلة أن الزنج، والترك، والخزر قادرون على الإتيان بمثل نظم القرآن وبما هو أفصح منه، وإنما عدموا العلم بتأليف نظمه، وذلك العلم مما يصح أن يكون مقدورًا لهم.

وشاركت الكرامية المعتزلة في دعواها حدوث قول الله على مع فَرقها بين القول والكلام في دعواها أن قول الله سبحانه من جنس أصوات العباد وحروفهم، وأن كلامه قدرته على إحداث القول. وزادت على المعتزلة قولها بحدوث قول الله على ذاته، بناء على أصلهم في جواز كون الإله محلًا للحوادث.

ومنهم: الزُّرارية أتباع زُرارة بن أعين الرافضي في دعواها حدوث جميع صفات الله ولا علمًا، ولا عديدًا، ولا سيمًا، ولا بصمرًا، ولا استحق هذه الأوصاف حين أحدث لنفسه حياة، وقدرة ، وعلمًا، وإرادة، وسمعًا، وبصرًا، كما أن الواحد منا يصير حيًا، قادرًا، سميعًا، بصيرًا، مريدًا، عند حودث الحياة، والقدرة، والإرادة، والعلم، والسمع، والبصر فيه.

ومنهم: الذين قالوا من الروافض بأن الله تعالى لا يعلم الشيء حتى يكون، فأوجبوا حدوث علمه كما يجب حدوث علم العالم منا.

وهذا باب إن أطلناه طال، ونشر الأذيال، وقد بينا تفصيل أقوال المعنزلة، والمشبهة، وأقوال سائر أصحاب الأهواء في كتابنا المعروف بكتاب «الملل والنحل، وفيما ذكرنا منها في هذا الباب كفاية، والله أعلم.

ألباب الرابع

في بيان الفرق التي انتسبت إلى الإسلام

ولبست منه

الكلام في هذا الباب يدور على اختلاف المتكلمين فيمن يعد من أمة الإسلام وملته، وقد ذكرنا قبل هذا أن بعض الناس زعم أن اسم ملة الإسلام واقع على كل مقرَّ بنبوة عمد يَتِثِيَّ وأن كل ما جاء به حتى كائنًا قوله بعد ذلك ما كان، وهذا اختيار الكمبي في مقالاته. وزعمت الكرامية أن اسم أمة الإسلام واقع على كل من قال لا إله إلا الله عمد رسول الله، سواء أخلص في ذلك أو اعتقد خلافه.

وهذان الفريقان يلزمهما إدخال العيسوية من اليهودية، والموشكانية منهم في ملة الإسلام، لأنهم يقولون لا إله إلا الله محمد رسول الله، ويزعمون أن محمدًا كان مبعوثًا إلى العرب، وقد أقروا بأن ما حاء به حق.

وقال بعض الفقهاء من أهل الحديث: اسم أمة الإسلام واقع على كل من اعتقد وجوب الصلوات الخمس إلى الكعبة.

وهذا غير صحيح، لأن أكثر المرتدين الذين ارتدوا بإسقاط الزكاة في عهد الصحابة كانوا يرون وحوب الصلاة إلى الكعبة، وإنما ارتدوا بإسقاط وحوب الزكاة، وهم المرتدون من بني كندة وتميم.

فأما المرتدون من بني حنيفة وبني أسد فإنهم كفروا من وجهين، أحدهما: إسقاط وجوب الزكاة، والثاني: دعواهم نبوة مُسيَّلمة، وطُلَيَّحة. وأسقط بنو حنيفة وجوب صلاة الصبح، وصلاة المغرب، فازدادوا كفرًا على كفر.

والصحيح عندنا أن اسم ملة الإسلام واقع على كل من أقر بحدوث العالم، وتوحيد صانعه، وقدمه، وإنه عادل حكيم، مع نفي التشبيه والتعطيل عنه، وأقر – مع ذلك – بنبوة جميع أنبيائه، وبصحة نبوة محمد بين ورسالته إلى الكافة، وبتأبيد شريعته، وبأن كل ما حاء به حق، وبأن القرآن منبع أحكام شريعته، وبوحوب الصلوات الخمس إلى الكعبة، وبوحوب الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت على الجملة؛ فكل من أقر بذلك فهو داخل في أهل ملة الإسلام، وينظر فيه بعد ذلك: فإن لم يخلط إيمانه ببدعة شنعاء تؤدي إلى الكفر فهو الموحَّد السيّ، وإن ضم إلى ذلك بدعة شنعاء تُظر:

فإن كان على بدعة الباطنية، أو البيانية، أو المغيرية، أو المنصورية، أو الجناحية، أو السبئية، أو الحبولية، أو على دين أصحاب السبئية، أو على دين المبونية أو اليزيدية من الخوارج، أو على دين الخابطية أو الجمارية من القوارج، أو على دين الخابطية أو الجمارية من القدرية، أو كان ممن يحرم شيئًا مما نص القرآن على إباحته باسمه، أو أباح ما حرم القرآن باسمه، فليس هو من جملة أمة الإسلام.

وإن كانت بدعته من حنس بدع الرافضة الزيدية، أو الرافضة الإمامية، أو من حنس بدع أكثر الخوارج، أو من حنس بدع المعتزلة، أو من حنس بدع النحارية، أو الجهمية، أو الضرارية، أو المجسمة من الأمة كان من جملة أمة الإسلام في بعض الأحكام، وهو أن يدفن في مقابر المسلمين، ويُدفع إليه سهمه من الغنيمة إن غزا مع المسلمين، ولا يمنع من الحنيمة إن غزا مع المسلمين ومن الصلاة فيها. ويُخرج في بعض الأحكام عن حكم أمة الإسلام، وذلك أنه لا تجوز الصلاة عليه، ولا الصلاة حلقه، ولا تحل ذبيحته، ولا تحل المرأة منهم للسني، ولا يصح نكاح السنية من أحد منهم.

والفرق المنتسبة إلى الإسلام في الظاهر مع خروجها عن جملة الأمة عشرون فرقة. هذه ترجمتها:

سَبِئَيَّة، وَبَيَانِية، وحربية، ومُغيرية، ومنصورية، وجناحية، وخَطَّابية، وغُرَابية، ومفوضية، وحلولية، وأصحاب التناسخ، وخابطية، وحمارية، ومُقنَّعية، ورزَامية، ويزيدية، وميمونية، وباطنية، وحلاَّجية، وعذافرية، وأصحاب إباحة، وربما انشعبت الفرقة الواحدة من هذه الفرق أصنافًا كثيرة نذكرها على التفصيل في فصول مرتبة إن شاء الله ﷺ.

الفصل الأول

في ذكر قول السبنية و ن روجها عن ملة الإسلام

[١٢٢] السبئية:

هم أتباع عبد الله بن سَبًا الذي غلا في على ينِد وزعم أنه كان نبيًا، ثم غلا فيه حتى زعم أنه إله، ودعا إلى ذلك قومًا من غُواة الكوفة، ورُفع خبرهم إلى على عليم المأم بإحراق قوم منهم في حفرتين، حتى قال بعض الشعراء في ذلك:

لِـــَـرُم بِـــيَ الحـــوادثُ حيــث شاءتُ إذا لم تــــــــرُم بي في الحفــــــــوتينِ

ثم إنَّ عليًا بِ خاف من إحراق الباقين منهم شماتة أهل الشام، وخاف اختلاف أصحابه عليه، فغفى ابن سبأ إلى ساباط المدائن، فلما قُتل عليٍّ يَ حَم ابن سبأ أن المقتول لم يكن عليًا، وإنما كان شيطانًا تصوَّر للناس في صورة علي، وأن عليًا صعد إلى السماء كما صعد إليها عيسى ابن مرجم عليه، وقال: كما كذبت اليهود والنصارى في دعواها قتل علي، وإنما رأت دعواها قتل علي، وإنما رأت اليهود والنصارى شخصًا مصلوبًا شبهوه بعيسى، كذلك القائلون بقتل علي رأوا قتيلاً يشبه عليًا فظنوا أنه على، وعليٍّ قد صعد إلى السماء، وأنه سينزل إلى الدنيا وينتقم من أعدائه.

وزعم بعض السبئية أن عليًا في السحاب وأن الرعد صوته، والبرق سوطه، ومن سمع من هؤلاء صوت الرعد قال: عليك السلام يا أمير المؤمنين.

وقد روى عن عامر بن شراحيل الشعبي أن ابن سبأ قيل له: إن عليًا قد قتل، فقال: إن جئتمونا بدماغه في صرة لم نصدق بموته، لا يموت حتى ينزل من السماء ويملك الأرض بحذافيرها. وهذه الطائفة تزعم أن المهدي المنتظر إنما هو عليٌّ دون غيره، وفي هذه الطائفة قال إسحاق بن سُويَّد العَدَوي قصيدة برئ فيها من الخوارج، والروافض، والقدرية، منها هذه الأبيات:

> برئت من الحوارج، لست منهم ومن قصور الحيا ومن قصوم إذا ذكروا عليا ولكني أحسب بكسل قلسي رسول الله والصيايق حسبًا

من الغنزّ ال منهم وابن بَابِ يسردُون السلام على الشنجاب وأعسلمُ أنَّ ذاك مسن العسواب به أرجو غذا حسن العراب (١)

وقد ذكر الشعبي أن عبد الله بن السوداء وكان يعين السبئية على قولها، وكان ابن السوداء في الأصل يهوديًا من أهل الحيرة فأظهر الإسلام، وأراد أن يكون له عند أهل الكوفة سوق ورياسة، فذكر لهم أنه وحد في التوراة أن لكل نبي وصيًا، وأن عليًا على وصيً محمد بين ، وأنه خير الأوصياء كما أن محمدًا خير الأنبياء، فلما سمع ذلك منه شيعة على قالوا لعلى: إنه من محبيك، فرفع عليَّ قدره، وأجلسه تحت درجة منبره. ثم بلغه غلوه فيه فهم بقتله، فنهاه ابن عباس عن ذلك وقال له: إن قتلته اختلف عليك أصحابك، وأنت عازم على العود إلى قتال أهل الشام، وتحتاج إلى مداراة أصحابك، فلما خشي من قتله ومن قتل ابن سبأ الفتنة التي خافها ابن عباس نفاهما إلى المدائن فافتين بهما الرعاع بعد قتل على رب ، وقال لهم ابن السوداء: والله لينبعن لعليَّ في مسجد الكوفة عينان تفيض إحداهما عسلاً والأخرى سمنًا، ويفترف منهما شيعته.

وقال المحققون من أهل السنة: إن ابن السوداء كان على هوى دين اليهود، وأراد أن يفسد على المسلمين دينهم بتأويلاته في على وأولاده لكي يعتقدوا فيه ما اعتقدت النصارى في عيسى النَّيْكُ ، فانتسب إلى الرافضة السبتيَّة حين وحدهم أعرق أهل الأهواء في الكفر، ودلَّس ضلالته في تأويلاته.

⁽١) سبق تخريجه.

قال عبد القاهر: كيف يكون من فرق الإسلام قوم يزعمون أن عليًا كان إلهًا أو نبيًا؟ ولتن حاز إدخال هؤلاء في جملة فرق الإسلام حاز إدخال الذين ادعوا نبوة مُسَيِّلُمة الكذاب في فرق الإسلام.

قلنا للسبئية: إن كان مقتول عبد الرحمن بن مُلْحَم شيطانًا تصور للناس في صورة على فلم لعنتم ابن ملحم؟ وهلا مدحتموه؛ فإن قاتل الشيطان محمود على فعله غير مذموم به. وقلنا لهم: كيف تصح دعواكم أن الرعد صوت على والبرق سوطه وقد كان صوت الرعد مسموعًا، والبرق محسوسًا في زمن الفلاسفة قبل زمان الإسلام؟ ولهذا ذكروا الرعد والبرق في كتبهم، واختلفوا في علتهما.

ويقال لابن السوداء: ليس علي عندك وعند الذين تميل إليهم من اليهود أعظم رتبة من موسى، وهارون، ويوشع بن نون، وقد صح موت هؤلاء الثلاثة، ولم ينبع لهم في الأرض عسل ولا سمن سوى نبوع الماء العذب من الحجر الصَّلَد لموسى وقومه في النَّيه، فما الذي عصم عليًا من الموت؟ وقد مات ابنه الحسين وأصحابه بكربلاء عطشًا و لم ينبع لهم ماء فضادً عن عسل وسمن؟

الفصل الثانى

في ذكر البيانية (١) من الغلاة وبيان خروجها عن فرق الإسلام

[۱۲۳] هؤلاء أتباع بَيَان بن سمعان التميمي وهم الذين زعموا أن الإمامة صارت من محمد بن الحنفية إلى ابنه أبي هشام عبد الله بن محمد، ثم صارت من أبي هاشم إلى بيان ابن سمعان بوصيته إليه.

واختلف هؤلاء في بَيَانِ زعيمهم.

فمنهم: من زعم أنه كان نبيًا، وأنه نسخ بعض شريعة محمد عليه.

ومنهم: من زعم أنه كان إلهًا، وذكر هؤلاء أن بيانًا قال لهم: إن روح الإله تناسخت في الأنبياء والأثمة حتى صارت إلى أبي هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية. ثم انتقلت إليه منه - يعني نفسه - فادعى لنفسه الربوبية على مذاهب الحلولية، وزعم أيضًا أنه هو المذكور في القرآن في قوله: ﴿ هَنَدًا بَيَانًا لِلنَّاسِ وَهُدُى وَمَوْعِظَةٌ لِلْمَتَّقِينَ ﴾ [آل عمران: ١٣٨] وقال: أنا البيان، وأنا الهدى والموعظة.

وكان يزعم أنه يعرف الاسم الأعظم، وأنه يهزم به العساكر، وأنه يدعو به الزهرة فتحييه.

ثم إنه زعم أن الإله الأزلي رحل من نور، وأنه يفني كله غير وجهه، وتأول على زعمه قوله:﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكُ إِلَّا وَجَهَهُۥ لَهُ ٱلْحُكْمُ وَإِلَيْهِ لَتُرْجَعُونَ ﷺ لَهُ ٱلْحُكْمُ وَإِلَيْهِ لَتُرْجَعُونَ ﷺ قَانٍ ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا قَانٍ ﴿ وَنَبْقَىٰ وَجَهُ رَبِّكُ ﴾ [القصص: ٨٨] وقوله: ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا قَانٍ ۞ وَيَبْقَىٰ وَجَهُ رَبِّكُ ﴾ [الرحن: ٢٧، ٢٧].

 ⁽۱) دالمقالات، (۱۲/۱)، و دالملل والنحل، (۱۰۲/۱)، و دالتبصير، (ص/۷۲)، و دشرح عقيدة السفاريني،
 (۵۱/۱).

ورُفع محير بيان هذا إلى حالد بن عبد الله الفَسْرِيِّ في زمان ولايته في العراق فاحتال على بيان حتى ظفر به وصلبه، وقال له: إن كنت تمزم الجيوش بالاسم الذي تعرفه فاهزم به أعواني عنك.

وهذه الفرقة خارجة عن جميع فرق الإسلام، لدعواها إلهية زعيمها بيان، كما خرج عابدو الأصنام عن فرق الإسلام. ومن زعم منهم أن بيانًا كان نبيًا فهو كمن زعم أن مسيلمة كان نبيًا. وكلا الفريقين خارجان عن فرق الإسلام.

ويقال للبيانية: إذا حاز فناء بعض الإله فما المانع من فناء وجهه؟ فأما قوله: ﴿ كُلُّ ـَـَى مُ مَالِكُ إِلَّا وَجْهَةً ﴾ فمعناه راحع إلى بطلان كل عمل لم يقصد به وجه الله ﷺ وقوله: ﴿ وَوَ يَتَبْقَى ﴾ معناه: ويقى ربك؛ لأنه قال بعده: ﴿ دُو ٱلْجَلَلِ وَٱلْإِكْرَادِ ﴾ بالرفع على البدل من الوجه. ولو كان الوجه مضافًا إلى الرب لقال ذي الجلال، بخفض ذي، لأن نعت المخفوض يكون مخفوضًا، وهذا واضح في نفسه والحمد لله.



الفصل الثالث

في ذكر المغيرية ^(١) من الغلاة وبيان خروجها عن جملة فرق الإسلام

[۱۲٤] هؤلاء أتباع المغيرة بن سعيد العجلي، وكان يُظهر في بدء أمره موالاة الإمامية، ويزعم أن الإمامية بعد علي والحسن والحسين إلى سبطه محمد بن عبد الله بن الحسن ابن الحسن بن علي، وزعم أنه هو المهدي المنتظر، واستدل على ذلك بالخبر الذي ذكر أن اسم المهدي يوافق اسم ألبي يَهِيُّ ، واسم أبيه يوافق اسم أبي النبي يَهِيُّ ، وتبعته الرافضة على دعوته إياهم إلى انتظار محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي.

ثم إنه أظهر لهم - بعد رياسته عليهم - نوعًا من الكفر الصريح.

منها: دعواه النبوة، ودعواه علمه بالاسم الأعظم، وزعم أنه يحيي به الموتى، ويهزم به الجيوش.

ومنها: إفراطه في التشبيه، وذلك أنه زعم أن معبوده رجل من نور، وله أعضاء وقلب ينبع منه الحكمة.

وزهم أيضًا: أن أعضاءه على صور حروف الهجاء، وأن الألف منها مثال قدميه، والعين على صورة عينه، وشبه الهاء بالفرج.

ومنها: أنه تكلم في بدء الخلق، فزعم أن الله تعالى لما أراد أن يخلق العالم تكلم باسمه الأعظم، فطار ذلك الاسم، ووقع تاجًا على رأسه، وتأول على ذلك قوله: ﴿ سَبِيَّحٍ ٱسْمَــ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۞ ﴾ [الأعلى: ١] وزعم أن الاسم الأعلى إنما هو ذلك التاج، ثم إنه بعد

 ⁽١) والمقالات، (١/ ١٨)، ووالتبصير، (ص/ ٧٣)، والملل والنحل، (١/ ١٧٦)، وشرح عقيدة السفارين، (
 (١/ ٨)، والقصل في الملل، (٤/ ٧٦ – ٧٧).

وقوع التاج على رأسه كتب بأصبعه على كفه أعمال عباده، ثم نظر فيها فغضب من معاصيهم، فعرق، فاحتمع من عرقه بحران، أحدهما: مظلم مالح، والآخر: عذب نيّر، ثم اطلع في البَحر فأبصر ظله، فذهب ليأخذه فطار، فانتزع عيني ظله، فخلق منهما الشمس والقمر، وأفنى باقي ظله، وقال: لا ينبغي أن يكون معي إله غيري، ثم خلق الخلق من البحرين، فخلق الشيعة من البحر العذب النير فهم المؤمنون، وخلق الكفرة – وهم أعداء الشيعة – من البحر المظلم المالح.

وزعم أيضًا أن الله تعالى حلق الناس قبل أحسادهم، فكان أول ما علق فيها ظل عمد، قال: فللك قوله: ﴿ قُلُ إِن كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ قَاتَنَا أَوَّلُ ٱلْمَيْدِينَ ﴿ ﴾ [الزعرف: ٨١] قال: ثم أرسل ظل محمد إلى أظلال الناس، ثم عرض على السموات والجبال أن يمنعن عليَّ بن أبي طالب من ظالميه، فأبينَ ذلك، فعرض ذلك على الناس، فأمر عمر أبا بكر أن يتحمل نصرة علي ومنعه من أعدائه، وأن يغدر به في المدنيا، وضمن له أن يعينه على الغدر به على شرط أن يجمل له الخلافة بعده، ففعل أبو بكر ذلك، قال : فذلك تأويل قوله: ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةُ عَلَى ٱلسَّمَنُوتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالُ قَالَبِينَ أَن يَجْمِلُهُ وَاللَّهُ عَلَى الطلوم والجهول أبو بكر، وتأوَّل في عمر قول الله تعالى: ﴿ كَمَنَلِ ٱلشَّيطَانِ إِلْا قَالَ الشَيطَانِ إِلْا قَالَ الطلوم والجهول أبو بكر، وتأوَّل في عمر قول الله تعالى: ﴿ كَمَنَلِ ٱلشَّيطَانِ إِلْا قَالَ المِنْسَانُ إِنِّي عَرِيَةٌ مِنِكَ ﴾ [الحشر: ١٦] والشيطان عنده عمر.

وكان المغيرة – مع ضلالاته التي حكيناها عنه – يأمر أصحابه بانتظار محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علمي، وسمع خالد بن عبد الله القسري بخبره وضلالاته ، فطلبه.

فلما قتل المغير بقي أتباعه على انتظار محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن، فلما أظهر محمد هذا دعوته بالمدينة بعث إليه أبو جعفر المنصور بصاحب حيشه عيسى بن موسى مع حيش كثيف فقتلوا محمدًا بعد غلبته على مكة والمدينة، وكان أخوه إدريس بن عبد الله قد غلب على أرض المغرب.

فأما محمد بن عبد الله بن الحسن فقُتل بالمدينة في الحرب.

وأما إبراهيم بن عبد الله بن الحسن فإنه غرَّه يسير من الرحال وأتباعه من المعتزلة وضمنوا له النصرة على حند المنصور، فلما التقى الجمعان بَباخَمْرَى - وهي على ستة عشرة فرسخًا من الكوفة - قتل إبراهيم ، والهزمت المعتزلة عنه، ولحقه شؤمهم، وتولى قتالهم من أصحاب المنصور عيسى بن موسى ومسلم بن قنيبة.

وأما أخوه إدريس فإنه مات بأرض المغرب، وقيل: إنه سُمَّ، وذكر بعض أصحاب التواريخ أن سليمان بن حرير الزيدي سمه ثم هرب إلى العراق.

فلما قتل محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن اعتلفت المغيرية في المغيرة، فيرتت منه فرقة منهم ولعنوه؛ وقالوا: إنه كذب في دعواه أن محمد بن عبد الله بن الحسن هو المهدي الذي يملك الأرض؛ لأنه قتل و لم يملك الأرض ولا عشرها، وفرقة ثبتت على موالاة المغيرة، وقالت: إنه صدق في أن محمد بن عبد الله بن الحسن هو المهدي المنتظر، وإنه لم يُقتل، بل هو في حبل من حبال حاجر مقيم إلى أن يؤمر بالخروج، فإذا خرج عقدت له البيعة بمكة بين الركن والمقام، ويحيي له سبعة عشر رحلاً يعطي كل رجل منهم حرفًا البيعة بمكة بين الركن والمقام، ويحيي له سبعة عشر رحلاً يعطي كل رجل منهم حرفًا المني قتله حند المنصور بالمدينة إنما كان شيطانًا تمثل للناس بصورة محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن، وهؤلاء يقال لهم «المحمدية» من الرافضة؛ لانتظارهم محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن.

وكان جابر الجُنفي على هذا المذهب، وادعى وصية المفيرة بن سعيد إليه بذلك، فلما مات حابر ادعى بكر الأعور الهُحري القتَّات وصية حابر إليه، وزعم أنه لا يموت، وأكل بذلك أموال المغيرية على وجه السخرية منهم، فلما مات بكر علموا أنه كان كاذبًا في دعواه فلعنوه.

قال عبد القاهر: كيف يُعدُّ في فرق الإسلام قوم شبهوا معبودهم بحروف الهجاء، وادعوا نبوة زعيمهم؟ لو كان هؤلاء من الأمة لصح قول من يزعم أن القاتلين بنبوة

مسيلمة وطُليحة كانوا من الأمة.

ويقال للمغيرية: أنكرتم فتل محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي، وزعمتم أن المقتول كان شيطائًا تصور في صورته، فيم تنفصلون عمن يزعم أن الحسين بن علي وأصحابه لم يقتلوا بكربلاء، بل غابوا، وقتل شياطين تصوروا بصورتهم، فانتظروا حسينًا فإنه أعلى رتبة من ابن أخيه محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن، وانتظروا عليًا، ولا تصدقوا بقتله كما انتظرته السبئية؛ فإن عليًا أجل من بنيه، وهذا ما لا انفصال لهم عنه.



الفصل الرابع

في ذكر الدربية'``

وبيان خروجهم عن فرق الإسلام

[1۲0] هؤلاء أتباع عبد الله بن عمرو بن حَرْب الكندي، وكان على دين البيانية في دعواها أن روح الإله تناسخت في الأنبياء والأثمة، إلى أن انتهت إلى أبي هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية. ثم زعمت الحربية أن تلك الروح انتقلت من عبد الله بن محمد ابن الحنفية إلى عبد الله بن عمرو بن حرب، وادعت الحربية في زعيمها عبد الله بن عمرو بن حرب مثل دعوى البيانية في بيان بن سمعان، وكلتا الفرقتين كافرة برها، وليست من فرق الإسلام، كما أن سائر الحلولية خارجة عن فرق الإسلام.

00000

⁽١) انظر المقالات (١/ ٦٨)، (١/ ٩٤)، والتبصير (ص/ ٧٣)

الفصل الخامس

في ذكر المنصورية ^(١)

وبيان خروجها عن جملة فرق الإسلام

[177] هؤلاء أتباع أبي منصور العجلي الذي زعم أن الإمامة دارت في أولاد علي، حتى انتهت إلى أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي المعروف بالباقر، وادعى هذا العجلي أنه خليفة الباقر، ثم ألحد في دعواه فزعم أنه عُرج به إلى السماء، وأن الله تعالى مسح بيده على رأسه، وقال له: يا بُيُّ بلَّغْ عَنِّى، ثم أنزله إلى الأرض، وزعم أنه الكِسْف الساقط من السماء المذكور في قوله: ﴿ وَإِنْ يَرَوْاْ كِسْفَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ سَاقِطًا لِمَنْ السَّمَآءِ سَاقِطًا لِمَنْ السَّمَآءِ سَاقِطًا لِمَنْ السَّمَآءِ سَاقِطًا لَمَنْ السَّمَآءِ سَاقِطًا

وكفرت هذه الطائفة بالقيامة والجنة والنار، وتأولوا الجنة على نعيم الدنيا، والنار على محن الناس في الدنيا، واستحلوا – مع هذه الضلالة – خَنْقُ مخالفيهم.

واستمرت فتنتهم على عادتهم إلى أن وقف يوسف بن عمر الثقفي والي العراق في زمانه على عورات المنصورية، فأخذ أبا منصور العجلي وصلبه.

وهذه الفرقة أيضًا غير معدودة في فرق الإسلام؛ لكفرها بالقيامة والجنة والنار.

00000

 ⁽١) انظر وللقالات: (١/ ٧٤)، والتيصير، (ص/ ٧٣)، والملل والنحل، (١/ ١٧٨)، والفصل في الملل،
 (٢/ ٧٧).

الفصل السادس

في ذكر الجناحية (١) من الفلاة وبيان ذروجها عن فرق الإسلام

[١٢٧] هؤلاء أتباع عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب.

وكان سبب أتباعهم له أن المغيرية الذين تبرعوا من المغيرة بن سعيد - بعد قتل محمد ابن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي - خرجوا من الكوفة إلى المدينة يطلبون إمامًا، فلقيهم عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر، فدعاهم إلى نفسه، وزعم أنه هو الإمام بعد علي وأولاده من صلبه، فبايعوه على إمامته، ورجعوا إلى الكوفة، وحكوا لأتباعهم أن عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر زعم أنه رب، وأن روح الإله كانت في آدم، ثم في شيث، ثم دارت في الأنبياء والأثمة إلى أن انتهت إلى علي، ثم دارت في أولاده الثلاثة، ثم صارت إلى عبد الله بن معاوية، وزعموا أنه قال لهم: إن العلم ينبت في قلبه كما تنبت الكمأة والعشب.

وكفرت هذه الطائفة بالجنة والنار، واستحلوا الخمر والميتة والزين واللواط وسائر المحرمات، وأسقطوا وحوب العبادات، وتأولوا العبادات على أنها كنايات عمن تجب موالاتهم من أهل بيت علمي، وقالوا في المحرمات المذكورة في القرآن إنها كنايات عن قوم يجب بغضهم كأبي بكر وعمر وطلحة والزبير وعائشة.

وقد ذكر ابن قتيبة في كتاب (المعارف) أن عبد الله بن معاوية هذا ظهر بناحيتي

القالات (١/ ٦٧)، والتبصير (ص/ ٧٢).

ب م الغُرْقُ بَيْنَ الغَرْقُ ﴿ وَالْمُعَالِينَ الغَرْقُ الْعَرْقُ الْعَرْقُ ﴿ وَالْعَالِقُ الْعَرْقُ

فارس وأصفهان في حنده، فبعث أبو مسلم الخراساني إليه حيثًا كثيفًا فقتلوه، وأنكر أتباعه قتله، وزعموا أنه حي.

ويقال لهذه الطائفة: إن لم يكن لنا جنة ولا نار ولا ثواب ولا عقاب فليس على مخالفيكم خوف من قتلكم وسيى نسائكم.



الفصل السابع

في ذكر الخطابية ^(١) أتباع أبي الخط^اب الأسدى

[۱۲۸] وهم يقولون: إن الإمامة كانت في أولاد علي، إلى أن انتهت إلى جعفر الصادق، ويزعمون أن الأئمة كانوا آلهة، وكان أبو الخطاب يزعم أولاً أن الأئمة أنبياء، ثم زعم ألهم آلهة، وأن أولاد الحسن والحسين كانوا أبناء الله وأحباءه. وكان يقول: إن جعفرًا إله، فلما بلغ ذلك جعفرًا لعنه وطرده.

وكان أبو الخطاب يدعي بعد ذلك الإلهية لنفسه، وزعم أتباعه أن حعفرًا إله؛ غير أن أبا الخطاب أفضل منه وأفضل من على.

والخطابية يرون شهادة الزور لمرافقيهم على مخالفيهم، ثم إن أبا الخطاب نصب خيمة في كُنّاسة الكوفة ودعا فيها أتباعه إلى عبادة حعفر، ثم خرج أبو الخطاب على والي الكوفة في أيام المنصور، فبعث إليه المنصور بعيسى بن موسى في حيش كثيف، فأسروه فصُلب في كناسة الكوفة.

وأتباعه كانوا يقولون: ينبغي أن يكون في كل وقت إمام ناطق، وآخر ساكت، والأثمة يكونون آلهة، ويعرفون الغيب، ويقولون: إن عليًا كان في وقت النبي صامتًا، وكان النبي بيج ناطقًا، ثم صار عليٌّ بعده ناطقًا. وهكذا يقولون في الأثمة، إلى أن انتهى الأمر إلى جعفر، وكان أبو الخطاب في وقته إمامًا صامتًا، وصار بعده ناطقًا.

وأتباع أبي الخطاب افترقوا بعد صلبه خمس فرق كلهم يزعمون أن الأثمة آلهة، وألهم يعلمون الغيب وما هو كاثن قبل أن يكون. وكلهم كفار مارقون من دين الإسلام.

⁽١) المقالات (١/ ٧٥)، الملل والنحل (١/ ١٧٩)، التبصير (ص/ ٧٣)، الفصل في الملل (٥/ ٤٦).

(۱) فالفرقة الأولى منهم: المعمرية ^(۱)، وهم يقولون: إن الإمام بعد أبي الخطاب رجل اسمه معمر، وكانوا يعبدونه كما يعبدون أبا الحطاب، وكانوا يزعمون أن الدنيا لا تفنى، وأن الجنة هي التي تصيب الناس من خير ونعمة وعافية، وأن النار هي التي تصيب الناس من شر ومشقة وبلية،واستحلُّوا المحرَّمات، ودانوا بترك الفرائض، وكانوا ينكرون القيامة، ويقولون بتناسخ الأرواح.

(٢) الفرقة الثانية: البزيغية (٢)، وهم أتباع بزيغ، وكان يزعم أن حعفرًا كان إلهًا، ولم
 يكن حعفر ذلك الذي يراه الناس، بل كان يظهر للناس بتلك الصورة.

وزعموا أيضًا أن كل مؤمن يُوحَى إليه، وتأولوا على ذلك قول الله تعالى: ﴿ وَمَّا حَانَ لِنَفْسِ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِالْإِن آلَةِ ﴾ [آل عمران: ١٤٥] أي بوحي منه إليه، واستدلوا أيضًا بقوله: ﴿ وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى ٱلنَّحَوَارِيَّيْنَ ﴾ [المائدة: ١١١] وادعوا في أنفسهم ألهم هم الحواريون، وذكروا قول الله تعالى: ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ ﴾ [النحل: ٦٨] وقالوا: إذ جاز الوحى إلى النحل فالوحى إلينا أولى بالجواز.

وزعموا أيضًا أن فيهم من هو أفضل من حبريل، وميكائيل، ومحمد.

وزعموا أيضًا أنهم لا يموتون، وأن الواحد منهم إذا بلغ النهاية في دينه رُفعَ إلى الملكوت.

وزعموا ألهم يرون المرفوعين منهم غدوة وعشية.

(٣) والفرقة الثالثة منهم: العميرية (١) أتباع عمير بن بيان العجلي، قالوا بتكذيب الذين قالوا منهم إلهم لا يموتون، وقالوا: إنا نموت، ولكن لا يزال خَلَفٌ منا في الأرض أئمة أنبياء، وعبلوا جعفرًا، وسموه ربًا.

⁽١) المقالات (١/ ٧٧)، التيصير (ص/ ٧٤)، الملل والنحل (١/ ١٨٠).

 ⁽٢) المقالات (١/ ٧٧) ، الملل والنحل (١/ ١٨٠)، التبصير (ص/ ٧٤).

⁽٣) المقالات (١/ ٧٨)، الملل والنحل (١/ ١٨١).

- (٤) والفرقة الرابعة منهم: المفضلية (١) لانتسائهم إلى رجل كان يقال له مفضل الصيرفي قالوا بإلهية جعفر دون نبوته، وتبريوا من أبى الخطاب لبراءة جعفر منه.
- (٥) والفرقة الحامسة منهم: الخطّانية المطلقة (٢)، ثبتت على موالاة أبي الخطاب في دعاويه
 كلها، وأنكرت إمامة مَنْ بعده.

قال عبد القاهر: إن الباطنية والمنصورية والجناحية والخطّابية قد أكفروا أبا بكر وعمر وعشمان وأكثر الصحابة بإخراجهم عليًّا من الإمامة في عصرهم، وهم قد أخرجوا الإمامة عن أولاد علي في أعصار زعمائهم، فيقال لهم: إذا كان عليٍّ في وقته أولى بالإمامة من سائر الصحابة، فهلا كان أولاده أولى بها من زعمائهم في أعصارهم، وليس العجب من هؤلاء الناسبد، وإنما العجب من علوقية قبلوا هؤلاء مع استبدادهم دونهم بالإمامة.

000000

التبصير (ص/ ٢٤)، الملل (١/ ١٨١)، التبصير (ص/ ٢٤).

⁽٢) التبصير (د ١٠٤٠).

الفصل الثامن

في ذكر الغرَابية، والمُفُوضة، والذميّة وبيان خروجهم عن فرق الأمة

[١٢٩] القُرَابية (١):

قوم زعموا أن الله ﷺ أرسل جبريل النفيد إلى علي، فغلط في طريقه فذهب إلى محمد، لأنه كان يشبهه، وقالوا: كان أشبه به من الغراب بالذباب، والذباب بالذباب، ورعموا أن عليًا كان الرسول وأولاده بعده هم الرسل. وهذه الفرقة تقول لأتباعها العنوا صاحب الريش، يعنون جبريل ﷺ.

وكفر هذه الفرقة أكثر من كفر اليهود الذين قالوا لرسول الله بين عنه يأتيك بالوحي من الله تعالى ؟ فقال: ﴿ جَبِرِيلٍ ﴾ ، فقالوا: إنا لا نحب حبريل، لأنه ينزل بالعذاب، وقالوا: لو أتاك بالوحي ميكائيل الذي لا ينزل إلا بالرحمة لآمنا بك. فاليهود – مع كفرهم بالنبي بيني ، ومع عداوقم لجبريل الميني – لا يلعنون حبريل، وإنما يزعمون أنه مع ملاتكة العذاب دون الرحمة، والغرابية من الرافضة يلعنون حبريل ومحمدًا عليهما السلام، وقد قال الله تعالى: ﴿ مَنْ كَانَ عَدُواً لِلّهِ وَمَا يَحِيدِ وَرُسُلِمٍ وَجِبْرِيل وَمِيكُنلَ فَإِنَ لَهُ وَمَا عَلَيْهِما الله عَلَى الله عَلَى إلى إلى إلى إلى الله الله الله على المنافق الله على المنافق الله على المنافق الله كافرين في جملة فرق المسلمين.

وأما المُفوضية من الرافضة: فقوم زعموا أن الله تعالى خلق محمدًا ، ثم فوَّض إليه خلق العالم وتدبيره، فهو الذي خلق العالم دون الله تعالى، ثم فوض محمد تدبير العالم إلى علمي ابن أبي طالب، فهو المدبر الثاني.

 ⁽١) الفصل في الملل (٥/ ٤٢) لابن حزم، والتبصير (ص/ ٧٤).

وهذه الفرقة شر من المجوس الذين زعموا أن الإله خلق الشيطان، ثم إن الشيطان خلق الشرور، وشر من النصارى الذين سموا عيسى التَّنِيلاً مدبرًا ثانيًا، فمن عدَّ مفوضة الرافضة من فرق الإسلام فهو بمنزلة من عدَّ المجوس والنصارى من فرق الإسلام.

وأما الذمَّية منهم: فقوم زعموا أن عليًا هو الله، وشتموا محمدًا، وزعموا أن عليًا بعثه لينيئ عنه فادعى الأمر لنفسه.

وهذه خارجة عن فرق الإسلام لكفرها بنبوة محمد من الله تعالى.



الفصل التاسع

في ذكر الشريعية والنميرية ^(١) من الرافضة

[١٣٠] الشريعية أتباع رجل كان يعرف بالشريعي، وهو زعم أن الله تعالى حلَّ في خمسة أشخاص — وهم : النبي، وعلي، وفاطمة، والحسن، والحسين — وزعموا أن هؤلاء الخمسة آلهة، ولها أضداد خمسة، واختلفوا في أضدادها؛ فمنهم من زعم ألها محمودة لأنه لا يُعرف فضل الأشخاص التي فيها الإله إلا بأضدادها، ومنهم من زعم أن الأضداد مذمومة، وحكى عن الشريعي أنه ادعى يومًا أن الإله حلَّ فيه.

وكان بعده من أتباعه رجل يعرف بالنميري، حكى عنه أنه ادعى في نفسه أن الله تعالى حل فيه.

فهذه ثمان فرق من الروافض الغلاة خارجة عن جميع فرق الإسلام لإثباقمم إلهًا غير الله.

ومن أعجب الأشياء أن الخطابية زعمت أن جعفرًا الصادق قد أودعهم جلدًا فيه علم كل ما يحتاجون إليه من الغيب، وسموا لك الجلد: ﴿ جَفْرًا ﴾ وزعموا أنه لا يقرأ ما فيه إلا من كان منهم، وقد ذكر ذلك هارون بن سعد العجلى في شعره ، فقال:

> ألَّـــمْ تَـــرَ أَنْ الرَّافِضــــين تفـــرَقوا فطائفـــة قـــالوا: إلـــة، ومـــنهمُ ومــن عَجَــب لم أقضــه جلـــد جعفر [فـــانْ كــان يرضـــى ما يقولون جعفرٌ برئـــتُ إلى الــرحان مــن كـــلٌ رافض

وكلُهسم في جعفسر قسال مُسنكرا طوائسفُ سمَسته السنبيَّ المُطهُسرا برئستُ إلى السرحان تُمسن تجعفسرا فساين إلى ربِّسي أفسارقُ جعفسرا] بعسير بسباب الكفسر في الدين أغوراً

المقالات (١/ ٨٢)، والتبصير (ص/ ٧٥).

علمها، وإن يمضوا إلى الحسنَّ قصرًا ولسو قسيل زُلجسيُّ تحسوُّل الحَمَسرا إذا هسو للإقسبال وُجُّسه أَدْبَسرا كما قسال في عيسى الفرَّى مَنْ تَنصرًا إذا كسف المسل الحسق عن بدعة مضى ولسو قسيل إن الفسيل منسب المساقوا واخلسف مسن بَسول السبعير فإنسه فسيا قُسبة قاقسوام رَمَسوه بفسرية

الفصل العاش

في ذكر أصناف الحلولية وبيان خروجها عن فرق الإسلام

[١٣١] الحلولية في الجملة عشر فرق كلها كانت في دولة الإسلام، وغرض جميعها القصد إلى إفساد القول بتوحيد الصانع. وتفصيل فرقها في الأكثر يرجع إلى غلاة الروافض. وذلك أن السبئية والبيانية والجناحية والخطابية والنميرية منهم بأجمعها حُلولية، وظهر بعدهم المُقنَّعية بما وراء نمر حيحون، وظهر قوم بمرو يقال لهم رزامية، وقوم يقال لهم بركوكية. وظهر بعدهم قوم من الحلولية يقال لهم حلمانية، وقوم يقال لهم حلاً جية ينسبون إلى الحسين بن منصور المعروف بالحلاج، وقوم يقال لهم العذافرة ينسبون إلى ابن أبي العذافر، وتبع هؤلاء الحلولية قوم من الخرمية شاركوهم في النعتصار.

أما السبئية فإنما دخلت في جملة الحلولية لقولها بأن عليًا صار إلهًا بحلول روح الإله فيه. وكذلك البيانية زعمت أن روح الإله دارت في الأنبياء والأثمة حتى انتهت إلى علمي، ثم دارت إلى محمد بن الحنفية، ثم صارت إلى ابنه أبي هاشم، ثم حلت بعده في بيانَ بن سمعان، وادعوا بذلك إلهية بيان بن سمعان.

وكذلك الجناحية منهم حُلولية لدعواها أن روح الإله دارت في علي وأولاده، ثم صارت إلى عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر، فكفرت بدعواها حلول روح الإله في زعيمها، وكفرت مع ذلك بالقيامة والجنة والنار.

والخطابية كلها حلولية، لدعواها حلول روح الإله في جعفر الصادق، وبعده في أبي الخطاب الأسدي.

فهذه الطائفة كافرة من هذه الجهة، ومن جهة دعواها أن الحسن والحسين وأولادهما

أبناء الله وأحباؤه، ومن ادعى منهم في نفسه أنه من أبناء الله فهو أكفر من سائر الخطابية. والشريعية والنميرية منهم حلولية، لدعواها أن روح الإله حلت في خمسة أشخاص: النبي، وعلى، وفاطمة، والحسن، والحسين؛ ولدعواها أن هؤلاء الأشخاص الخمسة آلهة.

وأما الرَّزَامية (1): فقوم بِمَرْو أفرطوا في موالاة أبي مسلم صاحب دولة بني العباس، وساقوا الإمامة من أبي هاشم إليه، ثم ساقوها من محمد بن علي إلى أخيه عبد الله بن علي السفاح، ثم زعموا أن الإمامية بعد السفاح صارت إلى أبي مسلم، وأقروا — مع ذلك — بقتل أبي مسلم وموته، إلا أن فرقة منهم يقال لهم وأبو مسلمية ، أفرطوا في أبي مسلم غاية الإفراط، وزعموا أنه صار إلها بحلول روح الإله فيه، وزعموا أن أبا مسلم حير من جريل وميكائيل وسائر الملائكة. وزعموا أيضًا أن أبا مسلم حي لم يمت، وهم على انتظاره، وهؤلاء بمرو وهُرَاة يعرفون بالبركوكية، فإذا سئل هؤلاء عن الذي قتله المنصور قالوا: كان شيطانًا تصورً للناس في صورة أبي مسلم.

وأما المُقتَعِيدُ (١): فهم المُبتَّضة بما وراء مُر حيحون، وكان زعيمهم المعروف بالمقتع رحلاً أعور قصارًا بمرو، من أهل قرية يقال لها ﴿ كازه كيمن دات ﴾ وكان قد عرف شيئا من الهندسة والحيل والنبرنجات، وكان على دين الرَّزَاميَّة بمرو، ثم ادعى لنفسه الإلهية، واحتجب عن الناس ببرقع من حرير، واغترَّ به أهل جبل إبلاق وقوم من الصغد، ودامت فتنه على المسلمين مقدار أربع عشر سنة، وعاونه كفرة الأتراك الخلجية على المسلمين للغارة عليهم، وهزموا عساكر كثيرة من عساكر المسلمين في أيام المهدي بن المنصور، وكان المقتع قد أباح لأتباعه الحرَّمات وحرَّم عليهم القول بالتحريم، وأسقط عنهم الصلاة والصيام وسائر العبادات، وزعم لأتباعه أنه هو الإله، وأنه كان قد تصور مرة في صورة والصيام وسائر الي وقت آخر بصورة إبراهيم، ثم تردد في صور الأنبياء إلى محمد، ثم تصور بعده في صورة على، وانتقل بعد ذلك في صور أولاده،

 ⁽١) القالات (١/ ٩٤)، الملل (١/ ١٥٣)، والتبصير (ص/ ٧٦).

⁽٢) الملل والنحل (١/ ١٥٤)، وفيات الأعيان (٣٩٣)، البصير (ص/ ٧٦).

مُ تصوَّر بعد ذلك في صورة أبي مسلم، ثم إنه زعم أنه في زمانه الذي كان قد تصوَّر بصورة هشام بن حكيم وكان اسمه هشام بن حكيم، وقال: إنى إنما أتنقل في الصور لأن عبادي لا يطيقون رؤيتي في صورتي التي أنا عليها، ومن رآني احترق بنوري، وكان له حصن عظيم وثيق بناحية كش ونخشب يقال له سيام، وكان عرض حدار سورها أكثر من مائة آجُرَّة، ودونما خندق كبير، وكان معه أهل الصغد والأتراك الخلجية، وجهَّز المهديُّ إليهم صاحب حيشه معاذ بن مسلم في سبعين ألفًا من المقاتلة، وأتبعهم بسعيد بن عمرو الجرشي. ثم أفرد سعيدًا بالقتال وبتدبير الحرب، فقاتله سنين، واتخذ سعيد من الحديد والخشب مائين سُلَّم ليضعها على عرض خندق المقنَّم ليعبر عليها رجاله، واستدعى من مولتان الهند عشرة آلاف جلد جاموس وحشاها رملاً وكبس بما خندق المقتَّع وقاتل حند المقنع من وراء خندقه، فاستأمن منهم إليه ثلاثون ألفًا، وقتل الباقون منهم، وأحرق المقنع نفسه في تنور في حصنه قد أذاب فيه النحاس مع القَطران حتى ذاب فيه. وافتتن به أصحابه بعد ذلك لما لم يجدوا له جثة ولا رمادًا، وزعموا أنه صعد إلى السماء، وأتباعه اليوم في حبال إبلاق أكره أهلها، ولهم في كل قرية من قراهم مسحد لا يصلُّون فيه، ولكن يكترون مؤذنًا يؤذن فيه. وهم يستحلون الميتة والخنزير، وكل واحد منهم يستمتع بامرأة غيره، وإن ظفروا بمسلم لم يَرَه المؤذن الذي في مسجدهم قتلوه وأحفوه، غير ألهم مقهورون بعامة المسلمين في ناحيتهم، والحمد الله على ذلك.

وأما الحلمانية (1) من الحلولية: فهم المنسوبون إلى أبي حلمان الدمشقي، وكان أصله من فارس، ومنشؤه حلب، وأظهر بدعته بدمشق، فنسب لذلك إليها، وكان كفره من وجهين: أحدهما: أنه كان يقول بحلول الإله في الأشخاص الحسنة، وكان مع أصحابه إدراوا صورة حسنة سجدوا لها يوهمون أن الإله قد حل فيها.

والوجه الثاني من كفره: قوله بالإباحة، ودعواه أن من عرف الإله على الوصف الذي يعتقده هو زال عنه الحظر والتحريم، واستباح كل ما يستلذُه ويشتهيه.

 ⁽١) التبصير (ص/ ٧٧).

قال عبد القاهر: رأيت بعض هؤلاء الحلمانية يستدل على حواز حلول الإله في الأحساد بقول الله تعالى للملائكة في آدم: ﴿ فَإِذَا سَوَّيْتُكُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُواْ لَهُ سَنجدينَ ﴾ [الحجر: ٢٩] وكان يزعم أن الإله إنما أمر الملائكة بالسحود لآدم لأنه كان قد حل في آدم، وإنما حلَّه لأنه خلقه في أحسن تقويم، ولهذا قال: ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا آلْإِنسَانَ فِي أَحْسَن تَقْـويمِ ۞ ﴾ [النين: ٤] فقلت له: أخبرين عن الآية التي استدللت بما في أمر الله الملائكة بالسحود لآدم التَجْيَلا ، والآية الناطقة بأن الإنسان مخلوق في أحسن تقويم: هل أريد بمما جميع الناس على العموم أم أريد بمما إنسان بعينه؟ فقال: ما الذي يلزمني على كل واحد من القولين إن قلت به؟ فقلت: إن قلت إن المراد بمما كما الناس على العموم لزمك أن تسجد لكل إنسان وإن كان قبيح الصورة لدعواك أن الإله حل في جميع الناس. وإن قلت إن المراد به إنسان بعينه وهو آدم الطِّينين دون غيره فلم تسجد لغيره من أصحاب الصور الحسنة، ولم تسجد للفرس الرائع، والشجرة المثمرة، وذوات الصور الحسنة من الطيور والبهائم؟ وربما كان لهب النار في صورة رائعة، فإن استحزت السجود له فقد جمعت بين ضلالة الحلولية وضلالة عابدي النار، وإذا لم تسجد للنار ولا للماء ولا للهواء ولا للسماء مع حسن صور هذه الأشياء في بعض الأحوال فلا تسجد للأشخاص الحسنة الصور.

وقلت له أيضًا: إن الصور الحسنة في العالم كثيرة، وليس بعضها بحلول الإله فيه أولى من بعض، وإن زعمت أن الإله حالًا في جميع الصور الحسنة فهل ذلك الحلول على طريق قيام العَرَض بالجسم، أو على طريق كون الجسم في مكانه؟ ويستحيل حلول عرض واحد في عال كثيرة، ويستحيل كون شيء واحد في أمكنة كثيرة، وإذا استحال هذا استحال ما يودي إليه.

وأما الحلاّجية: فمنسوبون إلى أبي المُفيث الحسين بن منصور المعروف بالحلاّج. وكان من أرض فارس من مدينة يقال لها البيْضاء، وكان في بدء أمره مشغولاً بكلام الصوفية، وكانت عباراته حينئذ من الجنس الذي تسميه الصوفية الشَّطْح، وهو الذي يحتمل معنيين أحدهما حسن محمود، والآخر قبيح مذموم، وكان يدَّعي أنواع العلوم، على الخصوص والعموم، وافتن به قوم من أهل بغداد وقوم من أهل طَالَقَان خراسان.

وقد اختلف فيه المتكلمون والفقهاء والصوفية، فأما المتكلمون فأكثرهم على تكفيره، وعلى أنه كان على مذهب الحلولية، وقبله قوم من متكلمي السالمية بالبصرة، ونسبوه إلى حقائق معاني الصوفية. وكان القاضي أبو بكر محمد بن الطيب الأشعري رحمه الله نسبه إلى مُعاطاة الحيل والمخاريق، وذكر في كتابه الذي أبان فيه عجز المعتزلة عن تصحيح دلائل البوة على أصولهم مخاريق الحلاج ووجوه حيله.

واختلف الفقهاء أيضًا في شأن الحلاج، فتوقف فيه أبو العباس بن سُرَيْج لما استفتى في دمه، وأفتى أبو بكر محمد بن داود بجواز قتله.

واختلف فيه مشايخ الصوفية فبرئ منه عمرو بن عثمان المكي وأبو يعقوب الأقطع وجماعة منهم. وقال عمرو بن عثمان: كنت أماشيه يومًا فقرأت شيئًا من القرآن، فقال: يمكنني أن أقول مثل هذا.

وروى أن الحلاج مرَّ يومًا على الجنيد، فقال له: أنا الحق، فقال الجنيد: أنت بالحق أية خشبة تفسد. فتحقق فيه ما قال الجنيد لأنه صلب بعد ذلك. وقبله جماعة من الصوفية منهم: أبو العباس بن عطاء ببغداد، وأبو عبد الله بن خفيف بفارس، وأبو القاسم النصر آبادي بنيسابور، وفارس الدينوري بناحيته.

والذين نسبوه إلى الكفر وإلى دين الحلولية حكوا عليه أنه قال: من هذَّب نفسه في الطاعة، وصبر على اللذات والشهوات ارتقى إلى مقام المقربين، ثم لا يزال يصفو ويرتقى في درجات المصافاة حتى يصفو عن البشرية، فإذا لم يبق فيه من البشرية حظ حل فيه روح الإله الذي حلَّ في عيسى ابن مرعم، ولم يرد حينقذ شيئًا إلا كان كما أراد، وكان جميع فعله فعل الله تعالى.

وزعموا أن الحلاج ادعى لنفسه هذه الرتبة.

وذكر ألهم ظفروا بكتب له إلى أتباعه عنوالها: ﴿ مِن اللهُو [الذي] هو رب الأرباب المتصور في كل صورة، إلى عبده فلان ﴾ . فظفروا بكتب أتباعه إليه وفيها: ﴿ يا ذَاتَ الذَاتِ، ومنتهى غاية الشهوات، نشهد أنك المتصور في كل زمان بصورة، وفي زماننا هذا بصورة الحسين بن منصور، ونحن نستجيرك ونرجو رحمتك يا علام الغيوب ﴾ .

وذكروا أنه استمال ببغداد جماعة من حاشية الخليفة ومن حرمه حتى خاف الخليفة و وهو جعفر المقتدر بالله – معرَّة فنننه، فحبسه، واستغتى الفقهاء في دمه، واستروح إلى فتوى أبي بكر بن داود بإباحة دمه، فقدم إلى حامد بن العباس بضربه ألف سوط، وبقطع يديه ورحليه وصلبه بعد ذلك عند حسر بغداد، ففعل به ذلك يوم الثلاثاء لست بقين من ذي القعدة سنة تسع وثلاثمائة، ثم أنزل من جذَّعِه الذي صلب عليه بعد ثلاث وأحرق وطرح رماده في الدَّحَلة.

وزعم بعض المنسوبين إليه أنه حي لم يُقتل، وإنما قُتل من أُلقي عليه شبهه. والذين تولُّوه من الصوفية زعموا أنه كُشف له أحوال من الكرامة فأظهرها للناس، فعوقب بتسليط منكري الكرامات عليه، لتبقى حاله على التلبيس.

وزعم هؤلاء أن حقيقة التصوف حال ظاهرها تلبيس، وباطنها تقديس، واستدلوا على تقديس باطن الحلاج بما روى أنه قال عند قطع يديه ورجليه: حسب الواحد إفراد الواحد، وبأنه سئل يومًا عن ذنبه فأنشأ يقول:

ثلاثـــةُ أحـــرفُ لا عجـــم فـــيها ومعجومــــان، وانقطــــع الكــــلامُ

وأشار بذلك بي التوحيد.

أما العذافرة ('': فقوم ببغداد أتباع رحل ظهر ببغداد في أيام الراضي بن المقتدر في سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة، وكان معروفًا بابن أبي العذافر. واسمه محمد بن علمي الشَّلْمَغانِ، وادعى حلول روح الإله فيه، وسمى نفسه روح القدس، ووضع لأتباعه كتابًا

⁽۱) التبصير (ص/ ۲۹).

سماه بد الحاسة السادسة وصرح فيه برفع الشريعة، وأباح اللواط، وزعم أنه إيلاج الفاضل نوره في المفضول، وأباح أتباعه له حرمهم طمعًا في إيلاجه نوره فيهن، وظفر الراضي بالله به وبجماعة من أتباعه منهم الحسين بن القاسم بن عبيد الله بن سليمان بن وهم، وأبو عمران إبراهيم بن محمد بن أحمد بن المُنحَّم ووجد كتبهما إليه يخاطبانه فيها بالرب والمولى، ويصفانه بالقدرة على ما يشاء، وأقروا بذلك بحضرة الفقهاء، ومنهم أبو العباس أحمد بن عمر بن سريح، وأبو الفرج المالكي، وجماعة من الأئمة، فاعترفوا بذلك، وأمر المعروف منهم بالحسين بن القاسم بن عبيد الله باليراءة من ابن أبي العذافر بأن يصفعه، فقعل ذلك، وأظهر التوبة، وأفتى ابن سريح بجواز قبول توبته على مذهب الشافعي رحمه الله. وأفتى المالكيون بردَّ توبة الزندين بعد العثور عليه، فأمر الراضي بحبسه المنافعي رحمه الله. وأفتى المالكيون بردَّ توبة الزندين بعد العثور عليه، فأمر الراضي بحبسه إلى أن ينظر في أمره، وأمر بقتل ابن أبي العذافر وصاحبه ابن أبي عَوْن، فقال له ابن أبي العذافر: أمهلني ثلاثة أيام لتنزل فيها براءتي من السماء ونقمة على أعدائي، وأشار الفقهاء على الراضي بتعجيل قتلهما، فصلبهما ثم أحرقهما بعد ذلك، وطرح رمادهما في الدجلة.

الفصل الحادي عشر

بي ذكر أصحاب الإباحة من الخُرمية (١) وبيان ذروجهم عن جملة فرق الاسلام

[١٣٢] فهؤلاء صنفان:

- (١) صنف منهم كانوا قبل دولة الإسلام كالمُرْدَكية (١) الذين استباحوا المحرمات وزعموا
 أن الناس شركاء في الأموال والنساء، ودامت فتنة هؤلاء إلى أن قتلهم أنو شروان في
 زمانه.
- (٢) والصنف الثاني: الخزمدينية، ظهروا في دولة الإسلام، وهم فريقان: بَابكيَّة، ومازيَّاريَّة، وكلتاهما معروفة بالمُحمَّرة.

فالبابكية منهم: أتباع بَابَك الحُرمي الذي ظهر في حبل البدين بناحية أذربيحان، وكثر هما أتباعه، واستباحوا المحرمات، وقتلوا الكثير من المسلمين، وحهز إليه خلفاء بني العبلس حيوشًا كثيرة مع أفشين الحاجب، ومحمد بن يوسف النَّغْري، وأبي دُلَفَ العِحْلي، وأبو أَلْفَ العِحْلي، الله وأقراهم، وبقيت العساكر في وجهه مقدار عشرين سنة، إلى أن أُخذ بابك وأخوه إسحاق ابن إبراهيم وصُلبا بسُرَّ مَنْ رأى في أيام المعتصم، واهم أفشين الحاجب بِمُمالأة بابك في حربه، وقتل لأحل ذلك.

وأما المازياريَّة منهم فهم أتباع مَازيَّار الذي أظهر دين المحمَّرة بجرحان.

وللبابكية في جبلهم ليلة عيد لهم يجتمعون فيها على الخمر والزمر وتختلط فيها رجالهم ونساؤهم، فإذا اطفئت سرجهم ونيرانهم افتض فيها الرجال والنساء على تقدير مَنْ عَزَّ بَزَّ.

التبصير (ص/ ٢٩).

 ⁽٢) الملل والنحل (١/ ٢٤٩)، والفصل في الملل (١/ ٣٤، ٣٧)، التيصير (ص/ ٧٩).

والبابكية ينسبون أصل دينهم إلى أمير كان لهم في الجاهلية اسمه شروين، ويزعمون أن أفضل من أباه كان من الزنج، وأمه يعض بنات ملوك الفرس، ويزعمون أن شروين كان أفضل من محمد ومن سائر الأنبياء، وقد بنوا في حبلهم مساحد للمسلمين يؤذّن فيها المسلمون، وهم يعلمون أولادهم القرآن، لكنهم لا يصلون في السر، ولا يصومون في شهر رمضان، ولا يرون جهاد الكفرة.

وكانت فتنة مازيًّار قد عظمت في ناحيته، إلى أن أُخذ في أيام المعتصم أيضًا، وصُلب بسُرُّ مَنْ رَأَى بحذاء بابك الخرَّمي.

وأتباع مازِيَّار اليوم في حبلهم أكَرَة من يليهم من سواء حرحان، يظهرون الإسلام ويضمرون خلافه، والله المستعان على أهل الزيغ والطفيان.



الفصل الثانى عشر

في ذكر أصحاب التناسخ من أهل الأهواء وبيان خروجهم عن جملة فرق الإسلام

[١٣٣] القائلون بالتناسخ أصناف:

صنف من الفلاسفة، وصنف من السمنية (١)، وهذان الصنفان كانا قبل دولة الإسلام. وصنفان آخران ظهرا في دولة الإسلام، أحدهما: من جملة القَدَرية، والآخر: من جملة الرافضة الغالية.

فأصحاب التناسخ من السمنية قالوا بقدم العالم، وقالوا - أيضًا - بإبطال النظر والاستدلال، وزعموا أنه لا معلوم إلا من جهة الحواس الخمس، وأنكر أكثرهم المَعَاد والبعث بعد الموت، وقال فريق منهم بتناسخ الأرواح في الصور المختلفة، وأحازوا أن ينقل روح الإنسان إلى كلب، وروح الكلب إلى إنسان، وقد حكى فلوطرخس مثل هذا القول عن بعض الفلاسفة. وزعموا أن من أذنب في قالب ناله العقاب على ذلك الذنب في قالب آخر. وكذلك القول في الثواب عندهم. ومن أعجب الأشياء دعوى السمنية في التناسخ الذي لا يُعلم بالحواس، مع قولهم: إنه لا معلوم إلا من جهة الحواس.

وقد ذهبت المانويَّة أيضًا إلى التناسخ ، وذلك أن ماني قال في بعض كتبه: إن الأرواح التي تفارق الأجسام نوعان: أرواح الصديقين، وأرواح أهل الضلالة، فأرواح الصديقين إذا فارقت أجسادها سرت في عمود الصبح إلى النور الذي فوق الفلك، فبقيت في ذلك العالم على السرور الدائم، وأرواح أهل الضلال إذا فارقت الأجساد وأرادت اللحوق بالنور الأعلى رُدَّت منعكسة إلى السفل، فتتناسخ في أجسام الحيوانات إلى أن تصفو من شوائب الظلمة، ثم تلتحق بالنور العالي.

⁽١) (لوائح الأنوار) (١/ ٢٣٠) للسفاريني.

وذكر أصحاب المقالات عن سقراط وأفّلاطُن وأتباعهما من الفلاسفة أنهم قالوا بتناسخ الأرواح، على تفصيل قد حكيناه عنهم في كتاب والملل والنحل».

وقال بعض اليهود بالتناسخ، وزعم أنه وحد في كتاب دانيال أن الله تعال مَسَخَ يختنصر في سبع صور من صور البهائم والسباع، وعذَّبه فيها كلها ثم بعثه في آخرها موحدًا.

وأما أهل التناسخ في دولة الإسلام فإن البيانية والجناحية والخطابية والراوندية من الروافض الحلولية، كلها قالت بتناسخ روح الإله في الأثمة بزعمهم.

وأول من قال بمذه الضلالة السبئية من الرافضة لدعواهم أن عليًا صار إلهًا حين حل روح الإله فيه.

وزعمت البيانية منهم أن روح الإله دارت في الأنبياء، ثم في الأئمة إلى أن صارت إلى بيان بن سمعان.

وادعت الجناحية منهم مثل ذلك في عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر.

وكذلك دعوى الخطابية في أبي الخطاب، وكذلك دعوى قوم من الريوندية في أبي مسلم صاحب دولة بني العباس.

فهؤلاء يقولون بتناسخ روح الإله دون أرواح الناس، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا.

وأما أهل التناسخ من القدرية فجماعة، منهم: أحمد بن خابط ، وكان معتزليًا منتسبًا إلى النظّام، وكان على بدعته في الطُفْرة، وفي نفي الجزء الذي لا يتحزأ، وفي نفي قدرة الله تعالى على الزيادة في نعيم أهل الجنة أو في عذاب أهل النار، وزاد على النظام في ضلالته في التناسخ.

ومنهم: أحمد بن أيوب بن بانوش، وكان تلميذ أحمد بن خابط في التناسخ، لكنهما اختلفا بعد في كيفية التناسخ. ومنهم: أحمد بن محمد القحطي، وافتحر بأنه كان منهم في التناسخ والاعتزال.

ومنهم: عبد الكريم بن أبي العوجاء وكان خال مَعْنِ بن زائدة، وجمع بين أربعة أنواع من الضلالة، أحدها: أنه كان يرى في السر دين المانوية من الثنوية، والثاني: قوله بالتناسخ، والثالث: ميله إلى الرافضة في الإمامة، والرابع: قوله بالقدر في أبواب التعديل والتحوير. وكان وضع أحاديث كثيرة بأسانيد يغتر بحا كل معرفة له بالجرح والتعديل، وتلك الأحاديث التي وضعها كلها ضلالات في التشبيه والتعطيل، وفي بعضها تغيير أحكام الشريعة، وهو الذي أفسد على الرافضة صوم رمضان بالهلال، وردَّهم عن اعتبار الأهلة بحساب وضعه لهم، ونسب ذلك الحساب إلى جعفر الصادق، ورفع خير هذا الضال إلى أبي جعفر محمد بن سليمان عامل المنصور على الكوفة، فأمر بقتله، فقال: لن يقتلوني، لقد وضعت أربعة آلاف حديث أحللت بها الحرام وحرمت بها الحلال، وفطرت الرافضة في يوم من أيام صومهم، وصومتهم في يوم من أيام فطرهم.

وتفصيل [رأي] هؤلاء في التناسخ أن أحمد بن خابط زعم أن الله تعالى أبدع خلقة أصحابه سالمين عقلاء بالغين، في دار سوى الدنيا التي هم فيها اليوم، وأكمل عقولهم، وخلق فيهم معرفته والعلم به، وأسبغ عليهم نعمه.

وزعم أن الإنسان المأمور المنهيَّ المنعَمَ عليه هو الروح التي في الجسم، وأن الأجسام قوالب للأرواح.

وزعم أن الروح هي الحي القادر العالم، وأن الحيوان كله حنس واحد.

وزعم أيضًا أن جميع أنواع الحيوان محتمل للتكليف، وكان قد توجه الأمر والنهي عليهم على اختلاف صورهم ولغاقم، وقال: إن الله تعالى لما كلفهم في الدار التي خلقهم فيها شكروه على ما أنعم به عليهم، فأطاعه بعضهم في جميع ما أمرهم به، وعصاه بعضهم في جميع ما أمرهم به، فمن أطاعه في جميع ما أمره به أقره في دار النعيم التي ابتدأه فيها، ومن عصاه في جميع ما أمره به أخرجه من دار النعيم إلى دار العذاب الدائم وهي النار، ومن أطاعه في بعض ما أمره به وعصاه في بعض ما أمره به أخرجه إلى الدنيا، وألبسه

بعض هذه الأحسام التي هي القوالب الكثيفة، وابتلاه بالبأساء والضراء، والشدة والرخاء، واللذات والآلام، في صور مختلفة من صور الناس والطيور والبهائم والسباع والحشرات وغيرها، على مقادير ذنويهم ومعاصيهم في الدار الأولى التي خلقهم فيها، فمن كانت معاصيه في تلك الدار أقل وطاعاته أكثر كانت صورته في الدنيا أحسن، ومن كانت طاعاته في تلك الدار أقل ومعاصيه أكثر صار قالبه في الدنيا أقبح.

ثم زعم أن الروح لا يزال في هذه الدنيا يتكرر في قوالب وصور مختلفة ما دامت طاعته مشُوبة بذنوبه، وعلى قدر طاعاته وذنوبه يكون منازل قوالبه في الإنسانية والبهسمية، ثم لا يزال من الله تعالى رسولً إلى كل نوع من الحيوان، وتكليف للحيوان أبدًا إلى أن يتمحَّض عمل الحيوان طاعات فيرد إلى دار النعيم الدائم وهي الدار التي خلق فيها، أو يتمحض عمله معاص فينقل إلى النار الدائم عذائها.

فهذا قول ابن خابط في تناسخ الأرواح.

وقال أحمد بن أيوب بن بانوش: إن الله تعالى خلق الخلق كله دفعة واحدة، وحكى عنه بعض أصحابه أن الله تعالى خلق أولاً الأجزاء المقدرة التي كل واحد منها جزء لا يتجزأ، وزعم أن تلك الأجزاء كانت أحياء عاقلة، وأن الله تعالى كان قد سوَّى بينهم في يتجزأ، ورعم أذا لم يستحق واحد منهم تفضيلاً على غيره، ولا كان من أحد منهم جناية يؤخر لأجلها عن غيره، قال: ثم إنه خيرهم بين أن يمتحنهم بعد إسباغ النعمة عليهم بالطاعات ليستحقوا بما الثواب عليها، لأن منزلة الاستحقاق أشرف من منزلة التفضيل، وبين أن يتركهم في تلك الدار تفضلاً عليهم بها، فاختار بعضهم المحنة، وأباها بعضهم، فمن أباها تركه في الدار الأولى على حاله فيها، ومن اختار الامتحان امتحنه في الدنيا، ولما امتحن الذين اختاروا الامتحان عصاء بعضهم وأطاعه بعضهم، فمن عصاء حطه إلى رتبة هي دون المنزلة التي خلقوا فيها، ومن أطاعه رفعه إلى رتبة أعلى من المنزلة التي خلقوا فيها، ومن أطاعه رفعه إلى رتبة أعلى من المنزلة التي خلقوا فيها، ومن أطاعه رفعه إلى رتبة أعلى من المنزلة التي خلقوا فيها، ومن أطاعه رفعه إلى رتبة أعلى من المنزلة التي خلقوا فيها، ومن أطاعه رفعه إلى رتبة أعلى من المنزلة التي خلقوا فيها، ومن أطاعه رفعه إلى رتبة أعلى من المنزلة التي خلقوا فيها، فان صار قوم منهم أناسًا، وآخرون صاروا بمائم أو سباعًا بذنوهم، ومن صار منهم إلى البهيمية ارتفع عنه التكليف – وكان يخالف ابن سباعًا بذنوهم، ومن صار منهم إلى البهيمية ارتفع عنه التكليف – وكان يخالف ابن

خابط في تكليف البهائم - ثم قال في البهائم: إنما لا تزال تتردد في الصور القبيحة وتلقى المكاره من الذبح والتسخير إلى أن تستوفى ما تستحق من العقاب بذنوها، ثم تعاد إلى الحالة الأولى، ثم يخيرهم الله تعالى تخييرًا ثانيًا في الامتحان، فإن اختاروه أعاد تكليفهم على الحال التي وصفناها وإن امتنعوا منه تُركوا على حالهم غير مكلفين، وزعم أن من المكلفين ممن يعمل الطاعات حتى يستحق أن يكون نبيًا أو ملكًا فيفعل الله تعالى ذلك به.

وزعم القحطي منهم أن الله تعالى لم يعرض عليهم في أول أمرهم التكليف بل هم سألوه الرفع عن درحاقم والتفاضل بينهم، فأخيرهم بأفم لا يتصفون بذلك إلا بعد التكليف والامتحان، وأفم إن كُلُفوا فعصوا استحقوا العقاب، فأبوا الامتحان، قال: فذلك قوله:

﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةُ عَلَى ٱلسَّنَوْتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْرَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمْلَهَا ٱلإنسَنَوْ أَنْ عَمُولًا
﴿ إِنَّا عَرَضْنَا آلْإِمْانَةُ عَلَى ٱلسَّنَوْتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْرَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمْلَهَا آلْإِنسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا
﴿ إِنَّا عَرَضْنَا آلْإِنسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴿ وَالْحَزابِ: ٧٧].

وزعم أبو مسلم الخراساني أن الله تعالى خلق الأرواح وكلَّفها، فمنها من علم أنه يطيعه، ومنها من علم أنه يعصيه، وأن العصاة إنما عصوه ابتداء فعوقبوا بالنسخ والمسخ في الأحساد المختلفة على مقادير ذنوبهم.

فهذا تفصيل قول أصحاب التناسخ، وقد نقضنا عللهم في كتاب (الملل والنحل) مما فيه الكفاية.

الفصل الثالث عش

في بيان ضلالات الخابطية من القدرية وبيان خروجهم عن جملة فرق الإسلام

هؤلاء أتباع أحمد بن خابط القَدَري وكان من أصحاب النظام في الاعتزال، وقد ذكرنا قوله في التناسخ قبل هذا، ونذكر في هذا الفصل ضلالاته في توحيد الصانع.

قال عبد القاهر: قد شارك هذان الكافران الثنوية والمجوس في دعوى خالقَيْن، وقولهما شر من قولهم؛ لأن الثنوية والمجوس أضافوا اختراع جميع الخيرات إلى الله تعالى، وإنما

⁽١) متفق عليه.

⁽٢) حديث مكذوب: حرحته مفصلاً في كتاب والعقل، لابن أبي الدنيا.

أضافوا فعل الشرور إلى الظلمة وإلى الشيطان، وأضاف ابن حابط وفضل الحدّثي فعل الحيرات كلها إلى عيسى ابن مرع، وأضافا إليه محاسبة الحلق في الآخرة، والعجب في قولهما إن عيسى خلق حده آدم النفيين، فيا عجبا من فرع يخلق أصله، ومَنْ عد هذين الضالين من فرق الإسلام.



الفصل الرابع عشر

في ذكر الحمارية ^(١) من القدرية وبيان خروجهم عن جملة فرق الإسلام

هؤلاء قوم من معتزلة عسكر مكرم، اختاروا من بدع أصناف القدرية ضلالات مخصوصة.

فأخذوا من ابن خابط قوله بتناسخ الأرواح في الأحساد والقوالب.

وأخذوا من عبَّاد بن سليمان الضَّمْري قوله بأن الذين مسخهم الله قردةً وسحنازير كانوا قبل المسخ ناسًا، وكانوا معتقدين للكفر بعد المسخ.

وأخذوا من جَعْد بن درهم الذي ضحَّى به خالد بن عبد الله القَسْري قوله بأن النظر الذي يوجب المعرفة تكون تلك المعرفة فعلاً لا فاعل لها.

ثم زعموا بعد ذلك أن الخمر ليست من فعل الله تعالى، وإنما هي من فعل الخمَّار، لأن الله تعالى لا يفعل ما يكون سبب المعصية.

وزعموا أن الإنسان قد يخلق أنواعًا من الحيوانات، كاللحم إذا دفنه الإنسان أو يضعه في الشمس فيدود، زعموا أن تلك الديدان من خلق الإنسان، وكذلك العقارب التي تظهر من النبن تحت الآحُر زعموا ألها من اختراع من جمع بين الآجر والنبن.

وهؤلاء شر من المجوس الذي أضافوا اختراع الحيات والحشرات والسموم إلى الشيطان، ومن عدَّهم من فرق الأمة كمن عدَّ الجوس من فرق الأمة.

⁽١) خطط المقريزي (٢/ ٣٤٧).

الفصل الخامس عشر

في ذكر اليزيدية من النوارج

وبيان خروجهم عن جملة فرق الإسلام

هؤلاء أتباع يزيد بن أبي أنيسة الخارجي وكان من البصرة، ثم انتقل إلى جُور من أرض فارس، وكان على رأي الإباضية من الخوارج، ثم إنه خرج عن قول جميع الأمة؛ لدعواه أن الله تُظَلِّل بعث رسولاً من العجم، ويُنزل عليه كتابًا من السماء، وينسخ بشرعه شريعة محمد يهيز، وزعم أن أتباع ذلك النبي المنتظر هم الصابئون المذكورون في القرآن، فأما المسمون بالصابئة من أهل واسط وحرَّان فما هم الصابئون المذكورون في القرآن، وكان – مع هذه الضلالة – يتولَّى من شهد لمحمد بينيز بالنبوة من أهل الكتاب وإن لم يدخل في دينه، وسماهم بذلك مؤمنين، وعلى هذا القول يجب أن يكون العيسوية والموشكانية من اليهود مؤمنين، لأغم أقرُّوا بنبوة محمد بينيز ولم يدخلوا في دينه.

وليس بجائز أن يُعدُّ في فرق الإسلام من يعدُّ اليهود من المسلمين، وكيف يعد من فرق الإسلام من يقول بنسخ شريعة الإسلام ؟!



الفصل السادس عشر

في ذكر الميمونية (١) من الخوارج وبيان خروجهم عن ملة الإسلام

هؤلاء اتباع رحل من الخوارج الفَحَاردة كان اسمه ميمونًا ، وكان على مذهب العجاردة من الخوراج، ثم إنه خالف العجاردة في الإرادة والقدر والاستطاعة، وقال في هذه الأبواب الثلاثة بقول القدرية المعتزلة عن الحق. وزعم – مع ذلك ب أن أطفال المشركين في الجنة.

ولو بقى ميمون هذا على هذه البدع التي حكيناها عنه ولم يزد عليها ضلالة سواها لنسبناه إلى الخوارج؛ لقوله بتكفير لنسبناه إلى الخوارج؛ لقوله بتكفير أصحاب الذنوب، وإلى القدرية لقوله في باب الإرادة والقدر والاستطاعة بأقوال القدرية فيها.

ولكنه زاد على القدرية، وعلى الخوارج بضلالة اشتقها من دين الجوس، وذلك أنه أباح نكاح بنات الأولاد من الأجداد، وبنات أولاد الإعوة والأخوات، وقال: إنما ذكر الله تعالى في تحريم النساء بالنسب الأمهات، والبنات ، والأخوات، والعمَّات، والخالات، وبنات الأخوات. ولم يذكر بنات البنات، ولا بنات البنين، ولا بنات أولاد الإخوة، ولا بنات أولاد الأخوات. فإن طرد قياسه في أمهات الأمهات وأمهات الآباء والأجداد انمحض في المجوسية، إن لم يُحز نكاح الجدات وقلس الجدات على الأمهات لزمه قياس بنات الأولاد على بنات الصلب. وإن لم يطرد قياسة في هذا الباب نقض اعتلاله.

⁽١) المقالات (١/ ١٦٤)، الملل (١/ ١٢٩)، التبصير (ص/ ٨٣)، شرح عقيدة السفاريني (١/ ٨٠).

٨٢٨ الفَرْقُ بَيْنَ الفِرْق

وحكى الكرابيسيُّ عن الميمونية من الخوارج ألهم أنكروا أن تكون سورة يوسف من القرآن، ومنكر بعض القرآن كمنكر كله.

ومن استحلَّ بعض ذوات المحارم في حكم المجوس، ولا يكون المجوسي معدودًا في فرق الإسلام.



الفصل السابع عشر

في ذكر الباطنية ^(١)

وبيان خروجهم عن جميع فرق الإسلام

اعلموا - أسعدكم الله - أن ضرر الباطنية على فرق المسلمين أعظم من ضرر اليهود والتصارى والجوس عليهم، بل أعظم من مضرة الدهرية وسائر أصناف الكفرة عليهم، بل أعظم من مضرر الدجال الذي يظهر في آخر الزمان؛ لأن الذين ضلوا عن الدين بدعوة الباطنية من وقت ظهور دعوهم إلى يومنا أكثر من الذين يضلون بالدجال في وقت ظهوره؛ لأن فتنة الدجال لا تزيد مدها على أربعين يومًا، وفضائح الباطنية أكثر من عدد الرمل والقَطْر.

وقد حكى أصحاب المقالات أن الذين أسسوا دعوة الباطنية جماعة: منهم وميمون ابن ديّصان و المعروف بالقدّاح وكان مولى لجعفر بن محمد الصادق، وكان من الأهواز، ومنهم: محمد بن الحسين الملقب بدندان، اجتمعوا كلهم مع ميمون بن ديصان في سحن والي العراق، فأسسوا في ذلك السحن مذاهب الباطنية، ثم ظهرت دعوهم بعد خلاصهم من السحن من جهة المعروف بدندان، وابتدأ بالدعوة في ناحية توز، فدخل في دينه جماعة من أكراد الجبل مع أهل الجبل المعروف بالبدين، ثم رحل ميمون بن ديصان إلى ناحية المفرب وانتسب في تلك الناحية إلى عقيل بن أبي طالب، وزعم أنه من نسله، فلما دخل في دعوته قوم من غلاة الرفض والحلولية منهم ادعى أنه من ولد محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق، فقبل الأغبياء ذلك منه على جهل منهم بأن عمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق، فقبل الأغبياء ذلك منه على جهل منهم بأن عمد بن إسماعيل بن جعفر مات و لم يُعقبُ عند علماء الأنساب.

ثم ظهر في دعوته إلى دين الباطنية رحل يقال له حَمْدان قرْمِط ، لقب بذلك لقَرْمَطة

⁽١) سبق الكلام عليهم في الإسماعيلية.

في خطه أو في خَطُوه، وكان في ابتداء أمره أكَّارًا من أكَرَة سواد الكوفة، وإليه تنسب القرامطة.

ثم ظهر بعده في الدعوة إلى البدعة أبو سعيد الجنَّابي وكان من مستحيبة حمدان، وتغلب على ناحية البحرين، ودخل في دعوته بنو سنير.

ثم لما تمادت الأيام بمم ظهر المعروف منهم بسعيد بن الحسين بن أحمد بن عبد الله بن ميمون بن ديُصان القدّاح، فغير اسم نفسه ونسبه، وقال لأتباعه: أنا عبيد الله بن الحسين ابن محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق، ثم ظهرت فتنته بالمغرب وأولاده اليوم مستولون على أعمال مصر.

وظهر منهم المعروف بابن زكرويه بن مهرويه الدنداني، وكان من تلامذة حمدان قرُمِط، وظهر مأمون أخو حمدان قرمط بأرض فارس، وقرامطة فارس يقال لهم والمأمونية، لاَجل ذلك.

ودخل أرض الديّلُم رحل من الباطنية يعرف بأبي حاتم، فاستحاب له جماعة من الديلم منهم أسفار بن شرويه.

وظهر بنيسابور داعية لهم يعرف بالشعراني، فقتل كما في ولاية أبي بكر بن ححاج عليها، وكان الشعراني قد دعا الحسين بن علي المروزي، وقام بدعوته بعده محمد بن أحمد النسفي داعية أهل ما وراء النهر، وأبو يعقوب السحزي المعروف ببندانه، وصنف النسفي لهم كتاب وأساس الدعوة ، وكتاب و تأويل الشرائع ، وكتاب و كتاب و تأويل الشرائع ، وكتاب و كتاب في الأسرائ ، وقتل النسفي والمعروف ببندانه على ضلالتهما.

وذكر أصحاب التواريخ أن دعوة الباطنية ظهرت أولاً في زمان المأمون ، وانتشرت في زمان المأمون ، وانتشرت في زمان المعتصم، وكان أو زمان المعتصم، وكان المختصم، وكان الحرمي مستعصبًا بناحية البدين، وكان أهل حبله خرمية على طريقة المزدقية، فصارت الحرمية مع الباطنية ينًا واحدة، واحتمع مع بابك من أهل البدين

وممن انضم إليهم من الدليم مقدار ثلاثمائة ألف رجل، وأخرج الخليفة لقتالهم الأفشين فظنه ناصحًا للمسلمين، وكان في سره مع بابك، وتوانى في القتال معه، ودلَّه على عورات عساكر المسلمين، وقتل الكثير منهم، ثم لحقت الأمداد بالأفشين، ولحق به محمد بن يوسف الثغْري، وأبو دُّلَف القاسم بن عيسى العجُّلي، ولحق به بعد ذلك قواد عبد الله بن طاهى، واشتدت شوكة البابكية والقرامطة على عسكر المسلمين، حتى بنوا الأنفسهم البلدة المعروفة ببرزند حوفًا من بلاد البابكية، ودامت الحرب بين الفريقين سنين كثيرة، إلى أن أظفر الله المسلمين بالبابكية، فأسر بابك وصُلب بسُرٌ مَنْ رأى سنة ثلاث وعشرين وماثتين، ثم أُخذ أخوه إسحاق، وصُّلب ببغداد مع مازيَّار صاحب المحمرة بطبرستان وجرجان، ولما قتل بابك ظهر للخليفة غدر الأفشين، وخيانته للمسلمين في حروبه مع بابك، فأمر بقتله وصلبه، فصلب لذلك.

وذكر أصحاب التواريخ أن الذين وضعوا أساس دين الباطنية كانوا من أولاد الجوس، وكانوا ماثلين إلى دين أسلافهم، ولم يجسروا على إظهاره خوفًا من سيوف المسلمين، فوضع الأغمار منهم أسسًا مَنْ قبلها منهم صار في الباطن إلى تفضيل أديان الجوس، وتأولوا آيات القرآن وسنن النبي بيه على موافقة أسسهم. وبيان ذلك أن الثنوية زعمت أن النور والظلمة صانعان قديمان، والنور منهما فاعل الخيرات والمنافع، والظلام فاعل الشرور والمضارٌّ، وأن الأحسام ممتزجة من النور والظلمة، وكل واحد منهما مشتمل على أربع طبائع – وهي: الحرارة، والبرودة، والرطوبة، واليبوسة – والأصلان الأولان مع الطبائع الأربع مُدبِّرات هذا العالم، وشاركهم المحوس في اعتقاد صانعين، غير أنهم زعموا أن أحد الصانعين قديم وهو الإله الفاعل للخيرات والآخر شيطان مُحدَث فاعل للشرور، وذكر زعماء الباطنية في كتبهم أن الإله خلق النفس؛ فالإله هو الأول، والنفس هو الثاني، وهما مدبرًا هذا العالم، وسموهما الأول والثاني، وربما سموهما العقل والنفس، ثم قالوا: إنمما يُدبَّران هذا العالم بتدبير الكواكب السبعة والطبائع الأول، وقولهم: ﴿ إِنَّ الأُولُ والثَّانِي يديران العالم، هو بعينه قول المحوس بإضافة الحوادث لصانعين أحدهما قديم والآخر محدث، إلا أن الباطنية عيرت عن الصانعين بالأول والثاني، وعبر الجوس عنهما بيزدان

و لم يمكنهم إظهار عبادة النيران، فاحتالوا بأن قالوا للمسلمين: ينبغي أن تجمَّر المساحد كلها، وأن تكون في كل حال، المساحد كلها، وأن تكون في كل حال، وكانت البرامكة قد زينوا للرشيد أن يتخذ في حوف الكعبة بجمرة يتبخر عليها العود أبدًا، فعلم الرشيد أغم أرادوا من ذلك عبادة النار في الكعبة، وأن تصير الكعبة بيت نار، فكان ذلك أحد أسباب قبض الرشيد على البرامكة.

ثم إن الباطنية لما تأولت أصول الدين على الشرك احتالت أيضًا لتأويل أحكام الشريعة على وجوه تؤدي إلى رفع الشريعة أو إلى مثل أحكام المجوس، والذي يدل على أن هذا مرادهم بتأويل الشريعة ألهم قد أباحوا الأتباعهم نكاح البنات والأخوات، وأباحوا شرب الخمر وجميع اللذات.

ويؤكد ذلك أن الغلام الذي ظهر منهم بالبحرين والأحساء بعد سليمان بن الحسن القرمطي سنَّ لأتباعه اللواط، وأوجب قتل الغلام الذي يمتنع على من يريد الفجور به، وأمر بقطع يد من أطفأ نارًا بيده، وبقطع لسان من أطفأها بنفخه، وهذا الغلام هو المعروف بابن أبي زكريا الطامي، وكان ظهوره في سنة تسع عشرة وثلاثمائة، وطالت فننته إلى أن سلط الله تعالى عليه من ذبحه على فراشه.

ويؤكد ما قلناه من ميل الباطنية إلى دين المجوس أنا لا نجد على ظهر الأرض بحوسيًا إلا وهو مُوادِّ لهم، منتظر لظهورهم على الديار، يظنون أن المُلك يعود إليهم بذلك. وربما استدل أغمارهم على ذلك بما يرويه المجوس عن زرادشت أنه قال لكشتاسف: إن المُلك يزول عن الفرس إلى الروم واليونانية، ثم يعود إلى الفرس، ثم يزول عن الفرس إلى العرب، ثم يعود إلى الفرس، وساعده حاماسب المنجم على ذلك، وزعم أن الملك يعود إلى العجم لتمام ألف وخمسمائة سنة من وقت ظهور زرادشت.

وكان في الباطينة رجل يعرف بأبي عبد الله العردي يدَّعى علم النحوم، ويتعصب للمجوس، وصنَّف كتابًا وذكر فيه أن القرن الثامن عشر من مولد محمد ﷺ يوافق الألف العاشر، وهو نوبة المشترى والقوس، وقال: عند ذلك يخرج إنسان يعيد الدولة المجوسية، ويستولى على الأرض كلها، وزعم أنه يملك مدة سبع قرانات، وقالوا: قد تحقق حكم زرادشت وحاماسب في زوال ملك العجم إلى الروم واليونانية في أيام الإسكندر، ثم عاد إلى العجم بعد ثلاثمائة سنة، ثم زال بعد ذلك ملك العجم إلى العرب، وسيعود إلى العجم لتمام المدة التي ذكرها حاماسب، وقد وافق الوقت الذي ذكروه أيام المكتفى والمقتدر، وأخلف موعودهم، وما رجع الملك فيه إلى المجوس. وكان القرامطة قبل هذا الميقات يتواعدون فيما بينهم ظهور المنتظر في القران السابع في المثلثة النارية.

وخرج منهم سليمان بن الحسن من الأحساء على هذه الدعوى، وتعرض للحجيج. وأسرف في القتل منهم، ثم دخل مكة وقتل من كان في الطواف وأغار على أستار الكعبة، وطرح القتلى في بئر زمزم، وكسر عساكر كثيرة من عساكر المسلمين، والهزم في بعض حروبه إلى هَجَر، فكتب للمسلمين قصيدة يقول فيها:

أغسرً كمُ مسنى رجوعسى إلى هَجَسرُ وعمًا قلسيلِ سسوف يأتسيكمُ الخسبَرُ إذا طلسع المسريّع في أرض بسابل وقارنسه السنجمان فساخَذَر الحسنَرُ السبتُ أنسا المذكور في الكُنْبِ كلها ألسستُ أنسا المسبعوثُ في سُورة الزُّمرُ ساملكُ أهسلُ الأرض شرقًا ومقربًا إلى قَسيْروان السروم والستُّرك والحَسزَرُ

وأراد بالنجمين زُحَل والمشترى، وقد وجد هذا القرآن في سني ظهوره، و لم يملك من الأرض شيئًا غير بلدته التي خرج منها، وطمع في أن يملك سبع قرانات وما ملك سبع سنين، بل قتل بحبت، رمته امرأة من سطحها بِلَبِنَة على رأسه فدمغته، وقتيل النساء أخسُ قتيل وأهون فقيد.

وفي آخر سنة ألف ومائتين وأربعين للإسكندر تمَّ من تاريخ زرادشت ألفٌ وخمسمائة سنة، وما عاد فيها ملك الأرض إلى المجوس، بل اتسع بعدها نطاق الإسلام في الأرض، وفتح الله تعالى على المسلمين بعدها بلاد بلاساغون، وأرض التبت، وأكثر نواحي الصين، ثم فتح لهم بعدها جميع أرض الهند من لمفات إلى قنوج، وصارت أرض الهند إلى سيتر سيقا بحرها من رقعة الإسلام في أيام يمين الدولة أمين الملة محمود بن سبكتكين رحمه الله، وفي هذا رغم أنوف الباطنية والمجوس الجاماسبية الذين حكموا بعود الملك إليهم، فذاقوا وبال أمرهم، وكان عاقبة أمانيهم بورًا بحمد الله ومنّه.

ثم إن الباطنية خرج منهم عُبيد الله بن الحسين بناحية القيروان وخدع قومًا من كتامة وقومًا من المصامدة، وشردمة من أغتام بربر بحيل ونيرنجات أظهرها لهم كرؤية الخيالات بالليل من خلف الرداء والإزار، وظن الأغمار ألها معجزة له فتبعوه لأجلها على بدعته، فاستولى بهم على بلاد المغرب، ثم خرج المعروف منهم بأبي سعيد الحسن بن بَهْرام على أهل الأحساء والقطيف والبحرين فأتى بأتباعه على أعدائه، وسبي نساءهم وذراريهم، أهل الأحساء والمساحد، ثم استولى على هَحَر، وقتل رحالها، واستعبد ذراريهم، ونساءهم، ثم ظهر المعروف منهم بالصناديقي باليمن وقتل الكثير من أهلها حتى قتل الأطفال والنساء، وانضم إليه المعروف منهم بابن الفضل في أتباعه، ثم إن الله تعالى سلط عليهما وعلى أتباعه، ثم إن الله تعالى سلط عليهما وعلى أتباعهما الأكلة والطاعون فماتوا بهما.

ثم خرج بالشام حفيد لميمون بن دينصان يقال له أبو القاسم بن مهرويه وقال من تبعهما: هذا وقت ملكنا، وكان ذلك سنة تسع وثمانين وماتنين، فقصدهم سبك صاحب المعتضد، فقتلوا سبكًا في الحرب، ودخلوا مدينة الرصافة، وأحرقوا مسجدها الجامع، وقصدوا بعد ذلك دمشق فاستقبلهم الحمامي غلام ابن طيلون وهزمهم إلى الرقة، فخرج إليهم محمد بن سليمان كاتب المكتفي في جند من أجناد المكتفي فهزمهم وقتل منهم الألوف، فالهزم الحسن بن زكريا بن مهرويه إلى الرملة، فقبض عليه والي الرملة، فبعث به ويجماعة من أتباعه إلى المكتفى، فقتلهم ببغداد في الشارع بأشد عذاب.

ثم انقطعت بقتلهم شوكة القرامطة إلى سنة عشر وثلاثمائة.

وظهر بعدها فتنة سليمان بن الحسن في سنة إحدى عشرة وثلاثمائة، فإنه كبس البصرة وقتل أميرها سبكًا المفلحي، ونقل أموال البصرة إلى البحرين.

وفي سنة اثنتي عشرة وثلاثماتة وقع الحجيج في نَهْب لعشر بقين من المحرم، وقُتل أكثر

الحميج، وسيى الحرم والذراري، ثم دخل الكوفة في سنة ثلاث عشرة وثلاثمائة فقتل الناس وانتهب الأموال.

وفي سنة خمس عشرة وثلاثمائة حارب ابن أبي الساج، وأسره، وهزم أصحابه.

و في سنة سبع عشرة وثلاثمائة دخل مكة وقتل من وجده في الطواف، وقيل: إنه قتل هَا ثَلاثة آلاف، وأخرج منها سبعمائة بكر، واقتلع الحجر، وحمله إلى البحرين، ثم رُدٌّ منها إلى الكوفة، ورُد بعد ذلك من الكوفة إلى مكة على يد أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن يحيى المزكى النيسابوري في سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة.

وقصد سليمان بن الحسن بغداد في سنة ثماني عشرة وثلاثمائة، فلما ورد هيت رَمَتْه امرأة من سطحها بلبنة فقتلته، وانقطعت بعد ذلك شوكة القرامطة، وصاروا بعد قتل سليمان بن الحسن متصدين للحجيج من الكوفة والبصرة إلى مكة حُفاة ليضمن لهم مال إلى أن غلبهم الأصفر العقيلي على بعض ديارهم.

وكانت ولاية مصر وأعمالها للإخشيدية، وانضم بعضهم إلى ابن عُبيد الله الباطني الذي كان قد استولى على قيروان، ودخلوا مصر في سنة ثلاث وستين وثلاثمائة، وابتنوا بما مدينة سموها القاهرة يسكنها أهل بدعته، وأهل مصر ثابتون على السنة إلى يومنا، وإن أطاعوا صاحب القاهرة في أداء خراجهم إليه.

وكان أبو شُجاع فَنَاخُسْرُو بن بُويَّه قد تأهب لقصد مصر وانتزاعها من أيدي الباطنية، وكتب على أعلامه بالسواد: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد خاتم النبيين والطائع لله أمير المؤمنين، ادخلوا مصر إن شاء الله آمنين، وقال قصيدة أولما:

> أمَسِنا تسرى الأقسدارَ لي طُوائعسا ويشهد الأنهام لي بهانني لنص_رة الإسالام والداعي إلى

قواضييًا لي بالعيان كالخيير ذاك الـــــذي يُــــرجى وذاك المنــــتظَرُ خليفة الله الإمسام المستخر فلما خرج إلى مضاربه للخروج إلى مصر غَافَصه وفاجاه الأجل فمضى لسبيله، فلما قضى فتَاتَجُسرو تَحَيّه طمع زعيم مصر في ملوك نواحي المشرق، فكاتبهم يدعوهم إلى البيعة له، فأحاب قابوس بن وشحكير عن كتابه بقوله: إني لا أذكرك إلا على المستراح، وأحابه ناصر اللولة أبو الحسن محمد بن إبراهيم بن سيمحور بأن كتب على ظهر كتابه إليه: ﴿ قُلّ يَتَأَيّّهَا ٱلْحَكْفِرُونِ ﴾ [الكافرون: ١٠ ٢] إلى آخبله ما تتقبدُون ﴿ وَ الكافرون: ١٠ ٢] إلى المورة، وأحابه نوح بن منصور والي خراسان بقتل دعاته إلى بدعته، ودخل في دعوته بعض ولاة الجرحانية من أرض خوارزم، فكان دخوله في دينه شؤمًا عليه في ذهاب ملكه، وقتل أصحابه، ثم استولى يمين اللولة وأمين الملة محمود بن سُبُكْتكين على أرضهم، وقتل مَنْ كان بما من دعاة الباطنية، وكان أبو على بن سيمحور قد وافقهم في السر فذاق وبال أمره في ذلك، وقبض عليه والي خراسان نوح بن منصور، وبعث به إلى سُبكتكين، فقتل بناحية غَرْنَة.

وكان أبو القاسم الحسن بن علي الملقب بدانشمند داعية أبي علي بن سيمجور إلى مذهب الباطنية، وظفر به بكتوزون صاحب جيش السامانية بنيسابور فقتله، ودفى في مكان لا يعرف.

وكان أميرك الطوسي والي ناحية الناروذية قد دخل في دعوة الباطنية، فأُسر وحُمل إلى غزنة وقتل بما في الليلة التي قتل فيها أبو علي بن سيمحور.

وكان أهل مولتان من أهل الهند داخلين في دعوة الباطنية، فقصدهم محمود رحمه الله في عسكره، وقتل منهم الألوف، وقطع أيدي ألف منهم، وباد بذلك نصراء الباطنية من تلك الناحية، ومن هذا بان شؤم الباطنية على منتحليها، فليعتبر بذلك المعتبرون.

وقد اختلف المتكلمون في بيان أغراض الباطنية في دعوتما إلى بدعتها.

فذهب أكثرهم إلى أن غرض الباطنية الدعوة إلى دين المجوس بالتأويلات التي يتأولون عليها القرآن والسنة، واستدلوا على ذلك بأن زعيمهم الأول ميمون بن ديصان كان بحوسيًّا من سيى الأهواز، ودعا ابنه عبد الله بن ميمون الناس إلى دين أبيه، واستدلوا أيضًا بأن داعيهم المعروف بالبزدوي قال في كتابه المعروف بـــ والمحصول»: إن النُبدع الأول أبدع النفس، ثم إن الأول والثاني مُديران للعالم بتدبير الكواكب السبعة والطبائع الأربع، وهذا في التحقيق معنى قول المجوس: إن يَزْدَان خلق أهرمن، وإنه مع أهرمن مُدبِّران للعالم، غير أن يزدان فاعل الخيرات، وأهرمن فاعل الشرور.

ومنهم من نسب الباطنية إلى الصابئين الذين هم بحرًان، واستدل على ذلك بأن حَمُّدان قِرْمِط داعية الباطنية بعد ميمون بن ديصان كان من الصابئة الحرانية، واستدل أيضًا بأن صابئة حران يكتمون أدياتُم ولا يظهرونها إلا لمن كان منهم، والباطنية أيضًا لا يظهرون دينهم إلا لمن كان منهم بعد إحُلافهم إياه على أن لا يذكر أسرارهم لغيرهم.

قال عبد القاهر: الذي يصح عندي من دين الباطنية أنهم دُهْرية زنادقة، يقولون بقدم العالم، وينكرون الرسل والشرائع كلها، لميلها إلى استباحة كل ما يميل إليه الطبع.

والدليل على ألهم كما ذكرناه ما قرأته في كتابهم المترجم: والسياسة والبلاغ الأكيد، والناموس الأعظم» وهي رسالة عبيد الله بن الحسين القيرواني إلى سليمان بن الحسن بن سعيد الجنّابي ، أوصاه فيها بأن قال له: ادع الناس بأن تتقرب إليهم بما بميلون إليه، وأوهم كل واحد منهم بأنك منهم، فمن آنست منه رشدًا فاكشف له الغطاء، وإذا ظفرت بالفلسفي فاحتفظ به، فعلى الفلاسفة مُعوّلنا، وإنا وإياهم مُجمعون على ردَّ نواميس الأنبياء، وعلى القول بقدم العالم، لولا ما يخالفنا فيه بعضهم من أن للعالم مُدبرًا لا نعرفه.

وذكر في هذا الكتاب إبطال القول بالمعاد والعقاب، وذكر فيها أن الجنة نعيم الدنيا، وأن العذاب إنما هو اشتغال أصحاب الشرائع بالصلاة والصيام والحج والجهاد.

وقال أيضًا في هذه الرسالة: إن أهل الشرائع يعبدون إلهًا لا يعرفونه ولا يحصلون منه إلا على اسم بلا حسم.

وقال فيها أيضًا: أكْرِم الدهرية فإلهم منا ونحن منهم، وفي هذا تحقيق نسبة الباطنية إلى الدهرية، والذي يؤكد هذا أن المجوس يدّعون نبوة زرادشت ونزول الوحى عليه من الله تعالى، وأن الصابين يدعون نبوة هرمس، وواليس، وذروثيوس وأفلاطن وجماعة من الفلاسفة، وسائر أصحاب الشرائع كل صنف منهم مُقرُّون بنزول الوحي من السماء على الذين أقروا بنبوهم، ويقولون: إن ذلك الوحي شامل للأمر والنهي والخبر عن عاقبة بعد الموت، وعن ثواب وعقاب، وحنة ونار، يكون فيها الجزاء عن الأعمال السالفة، والباطنية يرفضون المعجزات، وينكرون نزول الملائكة من السماء بالوحي والأمر والنهي، بل ينكرون أن يكون في السماء ملك، وإنما يتأولون الملائكة على دعاقمم إلى بدعتهم،

ويزعمون أن الأنبياء قوم أحبوا الزعامة فساسوا العامة بالنواميس والحيل طلبًا للزعامة بدعوة النبوة والإمامة، وكل واحد منهم صاحب دور مسبع إذا انقضى دور سبعة تبعهم في دور آخر، وإذا ذكروا النبي والوحي قالوا: إن النبي هو الناطق، والوحي أساسه الفاتق، وإلى الفاتق تأويل نطق الناطق على ما تراه يميل إليه هواه، فمن صار إلى تأويله الباطن فهو من الملائكة البررة، ومن عمل بالظاهر فهو من الشياطين الكفرة.

ثم تأولوا لكل ركن من أركان الشريعة تأويلاً يورث تضليلاً، فزعموا أن معنى الصلاة موالاة إمامهم، والحج زيارته وإدمان خدمته، والمراد بالصوم الإمساك عن إفشاء سر الإمام دون الإمساك عن الطعام، والزبى عندهم إفشاء سرهم بغير عهد وميثاق.

وزعموا أن من عرف معنى العبادة سقط عنه فرضها، وتأولوا في ذلك قوله: ﴿ وَأَعْبُدُ رَبُّكَ حَتَّىٰ يَأْتَمِكَ ٱلْمِتَقِينَ عَلَى معرفة التأويل. التأويل.

وقد قال القيرواني في رسالته إلى سليمان بن الحسن: إني أوصيك بتشكيك الناس في القرآن والتوراة والزبور والإنجيل، وبدعوتهم إلى إبطال الشرائع، وإلى إبطال المعاد والنشور من القبور، وإبطال الملاتكة في السماء، وإبطال الجن في الأرض، وأوصيك بأن تدعوهم إلى القول بأنه قد كان قبل آدم بشر كثير، فإن ذلك عون لك على القول بقدم العالم.

وفي هذا تحقيق دعوانا على الباطنية أنهم دُهْرية يقولون بقدم العالم، ويجحدون

الصانع، ويدل على دعوانا عليهم القول بإبطال الشرائع أن القيرواني قال أيضًا في رسالته إلى سليمان بن الحسن: وينبغي أن تحيط علمًا بمخاريق الأنبياء ومناقضاتهم في أقوالهم، كعيسى ابن مريم قال لليهود: لا أرفع شريعة موسى، ثم رفعها بتحريم الأحد بدلاً من السبت، وأباح العمل في السبت، وأبدل قبلة موسى بخلاف جهتها، ولهذا قتلته اليهود لما اختلفت كلمته.

ثم قال له: ولا تكن كصاحب الأمة المنكوسة حين سألوه عن الروح فقال:
﴿ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرٍ رَبِتَى ﴾ [الإسراء: ٨٥] لما لم يعلم ولم يحضره جواب المسألة، ولا تكن
كموسى في دعواه التي لم يكن له عليها برهان سوى المخرقة بحسن الحيلة والشعبذة، ولما
لم يجد المحقق في زمانه عنده برهانًا قال: ﴿ لَمِن اتَشْخَذْتُ إِلَنَهًا غَيْرِى ﴾ [الشعراء: ٢٩]
وقال لقومه: ﴿ أَنَا رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾ [النازعات: ٢٤] لأنه كان صاحب الزمان في وقته.

ثم قال في آخر رسالته: وما العجب من شيء كالعجب من رجل يدعي العقل ثم يكون له أخت أو بنت حسناء وليست له زوجة في حسنها فيحرِّمها على نفسه ويُنكحها من أحني، ولو عقل الجاهل لعلم أنه أحق بأخته وبنته من الأجني، وما وجه ذلك إلا أن صاحبهم حرَّم عليهم الطيبات، وخوَّفهم بغائب لا يعقل، وهو الإله الذي يزعمونه، وأخيرهم بكون ما لا يرونه أبدًا من البعث من القبور والحساب والجنة والنار، حتى استعبدهم بذلك عاجلاً، وجعلهم له في حياته ولذريته بعد وفاته خَولاً (1) واستباح بذلك أموالهم بقوله: ﴿ لاَ أَسْتَلُكُمْ عَلَيْهٍ أَجْرًا إلاَ الشّعجل منهم بذل أرواحه وأموالهم على انتظار موعود لا يكون، وهل الجنة إلا هذه الدنيا ونعيمها؟ وهل النار وعذاكما إلا م على انتظار موعود لا يكون، وهل الجنة إلا هذه الدنيا ونعيمها؟ وهل النار وعذاكما إلا م فيه أصحاب الشرائع من التعب والنصب في الصلاة والصيام والجهاد والحج؟.

ثم قال لسليمان بن الحسن في هذه الرسالة: وأنت وإخوانك هم الوارثون الذين يرثون الفردوس، وفي هذه الدنيا ورثتم نعيمها ولذاتما المحرمة على الجاهلين المتمسكين

⁽١) هم الخدم والأتباع كما في حديث أبي ذر الغفاري.

بشرائع أصحاب النواميس، فهنيئًا لكم ما نلتم من الراحة عن أمرهم.

وفي هذا الذي ذكرناه دلالة على أن غرض الباطنية القول بمذاهب الدهرية واستباحة المحرمات وترك العبادات.

ثم إن الباطنية لحم في اصطياد الأغتام ودعوتهم إلى بدعتهم حيل على مراتب سموها: التفرس، والتأنيس، والتشكيك، والتعليق، والربط، والتدليس، والتأسيس، والمواثيق بالأبمان والعهود، وآخرها الخلع والسلخ.

فأما التقوس فإلهم قالوا: من شرط الداعي إلى بدعتهم أن يكون قويًا على التلبيس، وعارفًا بوجوه تأويل الظواهر ليردها إلى الباطن، ويكون مع ذلك مميزًا بين من يطمع فيه وفي إغرائه وبين من لا مطمع فيه، ولهذا قالوا في وصاياهم للدعاة إلى بدعتهم: لا تتكلموا في بيت فيه سراج، يعنون بالسراج من يعرف علم الكلام ووجوه النظر والمقايس، وقالوا أيضًا لدعاتهم: لا تطرحوا بذركم في أرض سبخة، وأرادوا بذلك منع دعاتهم من إظهار بدعتهم عند من لا تؤثر البذر في الأرض السبخة شيئًا، وسموا تقلوب أتباعهم الأغتام أرضًا زاكية لألها تقبل بدعتهم، وهذا المثل بالعكس أولى، وذلك أن القلوب الزاكية في القابلة للدين القويم، والصراط المستقيم، وهي التي لا تصدأ بشبه أهل الضلال، كالذهب الإبريز الذي لا يصدأ في الماء، ولا يبلى في التراب، ولا ينقص في النار، والأرض السبخة كفلوب الباطنية وسائر الزنادةة الذين لا يزجرهم عقل، ولا يردعهم شرع، فهم أرجاس أنجاس أموات غير أحياء ﴿ إِن هُمْ إِلّا كَالْأَنْعَامُ بَلْ هُمْ أَضَلُ سَبِيلًا ﴾ شرع، فهم أرجاس أنجاس أموات غير أحياء ﴿ إِن هُمْ إِلّا كَالْأَنْعَامُ بَلْ هُمْ أَضَلُ سَبِيلًا ﴾ المنان علمهم الحظ في الرزق من قسم رزق الخنازير في مراعيها، وأباح طعمة العنب في براربها ﴿ لا يُسْتَلُ هُمّا يُسْتَلُونَ فَلَا الله الله الله الإلانياء: ٢٢].

وقالوا أيضًا: من شرط الداعي إلى مذهبهم أن يكون عارفًا بالوجوه التي تُدعى بما الأصناف، فليست دعوة الأصناف من وجه واحد، بل لكل صنف من الناس وجه يُدعى منه إلى مذهب الباطن. فمن رآه الداعي مائلاً إلى العبادات حمله على الزهد والعبادة، ثم سأله عن معايي العبادات وعلل الفرائض، وشككه فيها.

ومَنْ رآه ذا مجون وخلاعة قال له: العبادة بَلَه وحَمَاقة، وإنما الفطنة في نيل اللذات، وتمثل له بقول الشاعر:

مَــنْ راقــبَ الــناسَ مــات همّــا وفــــاز بـــاللذةِ الجســـورُ

ومن رآه شاكًا في دينه أو في المعاد والثواب والعقاب صرح له بنفي ذلك، وحمله على استباحة المحرمات، واستروح معه إلى قول الشاعر الماجن:

أترك ليذة الصهاء صرفًا لما وعساده من لحم وعَمْر حسياةً ثم مَسون ثم مَثْسرٌ حديث حُسرافة با أمَّ عَمْسرو

ومن رآه من غلاة الرافضة — كالسبئية ، والبيانية، والمغيرية، والمنصورية، والخطابية — لم يحتج معه إلى تأويل الآيات والأخبار، لاتحم يتأولونها معهم على وفق ضلالتهم.

ومن رآه من الرافضة زيديًا أو إماميًا ماثلاً إلى الطعن في أخيار الصحابة دخل علبه من جهة شتم الصحابة، وزيَّن له يُغض بني تَيْم لأن أبا بكر منهم، وبغض بني عَديِّ لأن عمر بن الخطاب كان منهم، وحثَّه على بغُض بني أمية لأنه كان منهم عثمان ومعاوية، وربما استروح الباطني في عصرنا هذا إلى قول إسماعيل بن عبَّاد:

قال عبد القاهر: قد أجبنا هذا القائل بقولنا فيه:

[اتطمع انت في جنات عَدن في المستعدد وانست عسدو تسيم أو عسدي] وهم تسركوك افضع من غسو وهم تسركوك افضع من ذعبي وفي نسار الجحميم غسدًا متصلى إذا عَسساذاك صسديّق السنبيّ

ومن رآه الداعي مائلاً إلى أبي بكر وعمر مدحهما عنده، وقال: لهما حظ في تأويل الشريعة، ولهذا استصحب النبي أبا بكر إلى الغار، ثم إلى المدينة، وأفضى إليه في الغار تأويل شريعته. فإذا سأله المُوالي لأبي بكر وعمر عن التأويل المذكور لأبي بكر وعمر أخذ عليه العهود والمواثيق في كتمان ما يظهره له، ثم ذكر له على التدريج بعض التأويلات فإن قبلها منه أظهر الباقي، وإن لم يقبل منه التأويل الأول ربطه في الباقي وكتمه عنه، وشك الغرم من أجل ذلك في أركان الشريعة.

والذين يروج عليهم مذهب الباطنية أصناف:

أحدها: العامة الذين قلَّت بصائرهم بأصول العلم والنظر، كالنبط والأكراد وأولاد المحوس.

والصنف الثاني: الشعوبية الذين يرون تفضيل العجم على العرب، ويتمنون عود الملك إلى العجم.

والصنف الثالث: أغتام بني ربيعة، من أجل غيظهم على مُضَر لخروج النبي منهم، وهذا قال عبد الله بن حازم السلمي في خطبته بخراسان: إن ربيعة لم تزل غضابًا على الله منذ بعث نبيه من مضر، ومن أجل حسد ربيعة لمضر بايعت بنو حنيفة مسيلمة الكذاب طمعًا في أن يكون في بني ربيعة نبي كما كان في بني مضر نبي، فإذا استأنس الأعجمي الغر أو الربعي الحاسد المبغض يقول الباطني له: قومك أحق بالملك من مضر، فيسأله عن السبب في عود الملك إلى قومه، فإذا سأله عن ذلك قال له: إن الشريعة المضرية لها نماية، وقد دنا انقضاؤها ، وبعد انقضائها يعود الملك إليكم، ثم ذكر له تأويل إنكار شريعة الإسلام على التدريج، فإذا قبل ذلك منه صار ملحدًا صريحًا، واستغل العبادات، واستطل المعبادات، فهذا بيان درجة التفرس منهم.

ودرجة التأنيس قريبة من درجة التفرس عندهم، وهي: تزيين ما عليه الإنسان من مذهبه في عينه، ثم سؤاله بعد ذلك عن تأويل ما هو عليه، وتشكيكه إياه في أصول دينه، فإذا سأله المدعور عن ذلك قال: علم ذلك عند الإمام، ووصل بذلك منه إلى درحة التشكيك، حتى صار المدعو إلى اعتقاد أن المراد بالظواهر والسنن غير مقتضاها في اللغة، وهان عليه بذلك ارتكاب المحظورات وترك العبادات.

والربط عندهم: تعليق نفس المدعو بطلب تأويل أركان الشريعة، فإما أن يقبل منهم تأويلها على وجه يؤول إلى رفعها، وإما أن يبقى على الشك والحيرة فيها.

ودرجة التدليس منهم قولهم للغرّ الجاهل بأصول النظر والاستدلال: إن الظواهر عذاب، وباطنها فيه الرحمة، وذكر له قوله في القرآن: ﴿ فَصُرِبَ بَيّنَهُم بِسُورِ لَمُهُ بَابُ بَاطِئْهُ فِيهِ وَالْمُوسَاءَ وَظَانِهِرُهُ مِن قِبَلِهِ آلقَدَابُ ﴾ [الحديد: 17] . فإذا سألهم الغرُّ عن تأويل باطن البب قالوا: حرت سنة الله تعالى في أخذ العهد والميثاق على رسله، ولذلك قال: ﴿ وَإِذَ اللّهِ عَلَيْ مَن مَيْنَهُمُ مِينَافَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُوحٍ وَإِنْرَهِيم وَمُوسَىٰ وَعِيسَى آبْنِ مَرْمَمٌ وَأَخَذْتنا مِنَ آلنَّيِيتِن مِيثَنقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُوحٍ وَإِنْرَهِيم وَمُوسَىٰ وَعِيسَى آبْنِ مَرْمَمٌ وَأَخَذْتنا مِن آلنَيْقِينَ مِيثَنقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُوحٍ وَإِنْرَهِيم وَمُوسَىٰ وَعِيسَى آبْنِ مَرْمَمٌ وَأَخَذْتنا مَن آلَيْطِهُ وَالْمَرَاءِ وَلا تَنقَطُواْ آلْأَيْمَن بَعَد تُوعِل الفواهر ما يؤدي إلى رفعها بزعمهم، فإن قبل الأحمق ذلك منهم وذكروا له من تأويل الظواهر ما يؤدي إلى رفعها بزعمهم، فإن قبل الأحمق ذلك منهم الباطنية الزنادقة كتَمها عليهم لأنه حلف لهم على كتمان ما أظهروه له من أسرارهم، وإذا الباطنية الزنادقة كتَمها عليهم لأنه حلف لهم على كتمان ما أظهروه له من أسرارهم، وإذا قبلها منهم فقد حلفوه وسلخوه عن دين الإسلام، وقالوا له حينذ: إن الظاهر كالقشر والباطن كاللّب ، واللب عير من القشر.

قال عبد القاهر: حكى لي بعضُ من كان دخل في دعوة الباطنية ثم وفّقه الله تعالى لرشده وهذاه إلى حلّ أيماهم ألهم لما وُقوا منه بأيمانه قالوا له: إن المسلمين بالأنبياء كنوح وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد وكل من ادعى النبوة كانوا أصحاب نواميس ومخاريق أحبُّوا الزعامة على العامة، فخدعوهم بنيرنجات، واستعبدوهم بشرائعهم.

قال هذا الحاكي لي: ثم ناقض الذي كشف لي هذا السر بأن قال له: ينبغي أن تعلم

أَنْ رَبُّكَ فَآخَلُعٌ بَعَلِيْكٌ إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوى ﴿ وَهِ ١٢] قال: فقلت : سَخِنَتْ اَنَّا رَبُّكَ فَآخَلُعٌ بَعَلَيْكٌ إِنَّا وَالَّهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِل

فهذا بيان وجه حيلهم على أتباعهم، وأما أيماهم فإن داعيهم يقول للحالف: جعلت على نفسك عهد الله وميثاقه وذمته وذمة رسله وما أخذ الله تعالى على النبيين من عهد وميثاق أنك تستر ما تسمعه مني، وما تعلمه من أمري، ومن أمر الإمام الذي هو صاحب زمانك، وأمر أشياعه وأتباعه في هذا البلد وفي سائر البلدان، وأمر المطيعين له من الذكور والإناث، فلا تظهر من ذلك قليلاً ولا كثيرًا، ولا تظهر شيئًا يدل عليه من كتابة أو إشارة إلا ما أذن لك فيه الإمام صاحب الزمان، أو أذن لك في إظهاره المأذون له في دعوته، فتعمل في ذلك حينة. بمقدار ما يؤذن لك فيه. وقد حعلت على نفسك الوفاء بذلك، وألزمته نفسك في حالتي الرضا والغضب والرغبة والرهبة. قال: نعم، فإذا قال «نعم» قال له: وجعلت على نفسك أن تمنعني وجميع من أسمِّيه لك ما تمنع منه نفسك بعهد الله وميثاقه عليك وذمته وذمة رسله، وتنصحهم نصحًا ظاهرًا وباطنًا، وألا تخون الإمام وأولياءه وأهل دعوته في أنفسهم ولا في أموالهم، وأنك لا تتأول في هذه الأيمان تأويلًا، ولا تعتقد ما يحلها، وأنك إن فعلت شيئًا من ذلك فأنت بريء من الله ورسله وملائكته ومن جميع ما أنزل الله تعالى من كتبه، وأنك إن خالفت في شيء مما ذكرناه لك فلله عليك أن تحج إلى بيته مائة حجة ماشيًا نَذْرًا واحبًا، وكل ما تملكه في الوقت الذي أنت فيه صدقة على الفقراء والمساكين، وكل مملوك يكون في ملكك يوم تخالف فيه أو بعده يكون حرًا، وكل امرأة لك الآن أو يوم مخالفتك أو تتزوجها بعد ذلك تكون طالقًا منك ثلاث طلقات، والله تعالى الشاهد على نيتك وعقد ضميرك فيما حلفت به، فإذا قال ﴿

نعم قال له: كفى بالله شهيدًا بيننا وبينك، فإذا حلف الغرُّ بهذه الأبمان ظن أنه لا يمكن حلها، ولم يعلم الغر أنه ليس لأبماغم عندهم مقدار ولا حرمة، وأغم لا يرون فيها ولا في حلها إلمًا ولا كفارة ولا عارًا ولا عقابًا في الآخرة. وكيف يكون لليمين بالله وبكتبه ورسله عندهم حرمة؟ وهم لا يقرون بإله قديم، بل لا يقرون بحدوث العالم، ولا يثبتون كتابًا مُنزلاً من السماء، ولا رسولاً ينزل عليه الوحي من السماء، وكيف يكون لأبمان المسلمين عندهم حرمة؟ ومن دينهم أن الله الرحمن الرحيم إنما هو زعيمهم الذي يدعون إليه، ومن مال منهم إلى دين الجوس زعم أن الإله نور بإزائه شيطان قد غلبه ونازعه في ملك، وكيف يكون لنذر الحج والعمرة عندهم مقدار وهم لا يرون للكعبة مقدارًا ويسخرون بمن يحج ويعتمر؟ وكيف يكون للطلاق عندهم حرمة وهم يستحلون كل ويسخرون بمن يجج ويعتمر؟ وكيف يكون للطلاق عندهم حرمة وهم يستحلون كل امرأة من غير عقد؟ فهذا بيان حكم الأبمان عندهم.

فأما حكم الأبمان عند المسلمين فإنا نقول: كل يمين يحلف بها الحالف ابتداء بطوع نفسه فهو على نيته، وكل يمين يحلف بها عند قاض أو سلطان يحلَّفه ينظر فيها: فإن كان يمينًا في دعوى لمدع شيئًا على الحالف المنكر، وكان المدعي ظالمًا للمدعي عليه فيمين الحالف على نيته، وإن كان المدعي محقًا والمنكر ظالمًا للمدعي فيمين المنكر على نية القاضى أو السلطان الذي أحلفه، ويكون الحالف حائبًا في يمينه.

وإذا صحت هذه المقدمة فالباحث عن دين الباطنية إذا قصد إظهار بدعتهم للناس، أو أو النقض عليهم، فهو معذور في يمينه وتكون يمينه على نيته، فإذا استثنى بقلبه مشيئة الله تمال فيها لم تنعقد عليه أيمانه، ولم يحنث فيها بإظهاره أسرار الباطنية للناس، ولم تطلق نساؤه، ولا تعتق مماليكه، ولا تلزمه صدقة بذلك وليس زعيم الباطنية عند المسلمين إمامًا، ومَنْ أظهر سره لم يظهر سر إمام، وإنما أظهر سر كافر زنديق، وقد جاء في الحديث المأتور: «اذكروا الفاسق بما فيه يجفره الناس». فهذا بيان حياتهم على الأغمار بالأيمان.

فأما احتيالهم على الأغمار بالتشكيك فمن جهة أقم يسألونهم عن مسائل من أحكام الشريعة يوهمونهم فيها خلاف معانيها الظاهرة، وربما سألوهم عن مسائل في المحسوسات يوهمون أن فيها علومًا لا يحيط بما إلا زعيمهم، فمن مسائلهم قول الداعي منهم للغر: لِمَ صار للإنسان أذنان ولسان واحد؟ ولِمَ صار للرجل ذكر واحد وخصيتان؟ ولم صارت الأعصاب متصلة بالدماغ، والأوردة متصلة بالكبد، والشرايين متصلة بالقلب؟ ولم صار الإنسان مخصوصًا بنبات الشعر على جَفْنيه الأعلى والأسفل؟ وسائر الحيوان ينبت الشعر على حفنه الأعلى دون الأسفل، ولم صار ثدي الإنسان على صدره، وثدي البهائم على بطولها؟ ولماذا لم يكن للفرس غدد، ولا كرش، ولا كعب؟ وما الفرق بين الحيوان الذي يبيض والذي يلد ولا يبيض؟ ومماذا يميز بين السمكة النهرية والسمكة البحرية؟ ونحو هذا كثير يوهمون أن العلم بذلك عند زعيمهم.

ومن مسائلهم في القرآن سؤالهم عن معاني حروف الهجاء في أوائل السور كقوله:

دالم، و دحم، و دهس، و ديس، و دهه، و دكهيمهم، وربما قالوا: ما معنى كل حرف من حروف الهجاء ولم صارت حروف الهجاء تسعة وعشرين حرفًا؟ ولم أعجم بعضها بالنقط وخلا بعضها من النقط؟ ولم جاز وصل بعضها بما بعدها بحرف؟ وربما قالوا للغر: ما معنى قوله: ﴿ وَخَمِلُ عَرْشُ رَبِّكَ فَوَقَهُمْ يَوْمَهُ وَمُ يَوْمَهُ ﴿ فَمُنْيِدُ فَمُنْيَدُ ﴾ [الحاقة: ١٧] ؟ ولم جعل الله تعالى أبواب الجنة ثمانية وأبواب النار سبعة؟ وما معنى قوله: ﴿ عَلَيْهَا تِسْمَةَ عَشَرَ ﴿ ﴾ [المنز: ٣٠] وما فائدة هذا العدد؟ وربما سألوا عن آيات أوهموا فيها الناقض، وزعموا أنه لا يعرف تأويلها إلا زعيمهم، كقوله: ﴿ فَيَوْمِيدٍ لاَ يُسْمَلُ عَن فَيْهِمِ إِنْسُ وَلا جَانَةٌ ﴿ وَالرَبُكُ لَنَسْمَلُنَهُمُ وَله في موضع آخر: ﴿ فَوَرَبِكَ لَنَسْمَلَنَهُمُ الله عَلَيْهِ الله عَله في موضع آخر: ﴿ فَوَرَبِكَ لَنَسْمَلَنَهُمُ الله عَلمَ الله المحر: ٩٠].

ومنها: مسائلهم في أحكام الفقه، كقولهم: لِمَ صارت صلاة الصبح ركعتين، والظهر أربعًا، والمغرب ثلاثًا؟ و لم صار في كل ركعة ركوع واحد وسجدتان؟ و لم كان الوضوء على أربعة والتيمم على عضوين؟ و لم وجب الغسل من المني وهو عند أكثر المسلمين طاهر، و لم يجب الغسل من البول مع تجاسته عند الجميع؟ و لم أعادت الحائض ما تركت من الصلاة؟ و لم كانت العقوبة في السرقة بقطع اليد وفي

الزبى بالجلد؟ وهادَّ قُطع الفرج الذي به زبى في الزبى كما قطعت اليد التي بما سرق في السرقة؟ فإذا سمع الغرَّ منهم هذه الأسئلة ورجع إليهم في تأويلها قالوا له: علمها عند إمامنا وعند المأذون له في كشف أسرارنا، فإذا تقرر عند الغر أن إمامهم أو ما دونه هو العالم بتأويله اعتقد أن المراد بظواهر القرآن والسنة غير ظاهرها، فأخرجوه بمذه الحيلة عن العمل بأحكام الشريعة، فإذا اعتاد ترك العبادة واستحل المجرمات كشفوا له القناع، وقالوا له: لو كان لنا إله قديم غيِّ عن كل شيء لم يكن له فائدة في ركوع العباد وسجودهم، ولا في طوافهم حول بيت من حجر، ولا في سعى بين جبلين، فإذا قبل منهم ذلك فقد انسلخ عن توحيد ربه، وصار حاحدًا له زنديقًا.

قال عبد القاهر: والكلام عليهم في مسائلهم التي يسألون عنها عند قصدهم إلى تشكيك الأغمار في أصول الدين من وجهين:

أحدهما: أن يقال لهم: إنكم لا تخلون من أحد أمرين: إما أن تقروا بحدوث العالم وتثبتوا له صانعًا قديمًا عالمًا حكيمًا يكون له تكليف عباده ما شاء كيف شاء، وإما أن تنكروا ذلك وتقولوا بقدم العالم ونفي الصانع، فإن اعتقدتم قدم العالم ونفي الصانع فلا معنى لقولكم: لم فرض الله كذا، ولم حرم كذا، ولم خلق كذا، ولم جعل كذا على مقدار كذا؟ إذا لم تقروا بإله فرض شيئًا أو حرَّمه أو خلق شيئًا أو قدَّره، ويصير الكلام بيننا وبين الدهرية في حدوث العالم. وإن أقررتم بحدوث العالم وتوحيد صانعه وأجزتم له تكليف عباده ما شاء من الأعمال كان جواز ذلك حوابًا لكم عن قولكم: لم فرض، ولم حرم كذا، لإقراركم بجواز ذلكم منه إن أقررتم به وبجواز تكليفه. وكذلك سؤالهم عن حاصية المحسوسات يبطل إن أقروا بصانع أحداثها، وإن أنكروا الصانع فلا معنى لقولهم: لم خلق الله ذلك؟ مع إنكارهم أن يكون لذلك صانع قديم.

والوجه الثاني: من الكلام عليهم فيما سألوا عنه من عجائب خلق الحيوان أن يقال لهم: كيف يكون زعماء الباطنية مخصوصين بمعرفة علل ذلك، وقد ذكرته الأطباء والفلاسفة في كتبهم، وصنف أرسطاطاليس في طبائع الحيوان كتابًا؟ وما ذكرت الفلاسفة من هذا النوع شيئًا إلا مسروقًا من حكماء العرب الذين كانوا قبل زمان الفلاسفة، من العرب القحطانية، والجُرْهُمية، والطَّسْمية، وسائر الأصناف الحميرية. وقد ذكر العرب في أشعارها وأمثالها جميع طبائع الحيوان، ولم يكن في زمالها باطني ولا زعيم للباطنية، وإنما أحذ أرسطاطاليس الفرق بين ما يلد وما يبيض من قول العرب في أمثالها: كل شَرْقًاء ولود، وكل صَكَّاء بيُوض. ولهذا كان الحقاش من الطير ولودًا ولا بيوضًا، لأن لها أذنًا شرقاء، وكل ذات أذن صكاء بيوض كالحية والضب والطيور البائضة.

وذكر أبو عُبيدة مَعْمَر بن المثنى وعبد الملك بن قُرَيْب الأصمعي أن العرب قالت بتحريبها في الجاهلية: إن كل حيوان لعينيه أهداب على الجفن الأعلى دون الأسفل إلا الإنسان فإن أهدابه على الجفن الأعلى والأسفل. وقالوا: كل حيوان ألقى في الماء يسبح فيه إلا الإنسان، والقرد، والفرس الأعسر، فإنه يغرق فيه، إلا أن يتعلم الإنسان السباحة.

وقالوا في الإنسان: إنه إذا قُطع رأسه وألقى في الماء انتصب قائمًا في وسط الماء. وقالوا: كل طائر كفه في رحليه، وكف الإنسان والقرد في اليد، وكل ذي أربع ركبته في يده، وركبتا الإنسان في رحليه. وقالوا: ليس للفرس غدد ولا كرش ولا طحال ولا كعب، وليس للبعير مرارة، وليس للظليم مخ، وكذلك طير الماء وحيتان البحر ليس لها ألسن ولا أدمغة، وقد يكون حوت النهر ذا لسان ودماغ. وقالوا: إن السموك كلها لا رئة لها كذلك ولا تتنفس.

وقالت العرب من تجاربها: إن الضأن تضع في السنة مرة وتفرد ولا تُتُخِم، والماعز تضع في السنة مرتين، وتضع الواحدة، والانتين، والثلاثة، والعدد والنماء والبركة في الضأن أكثر منها في الماعز. وقالوا أيضًا: إذا رعت الضأن نبنًا نبت، ولا ينبت ما يأكله الماعز؛ لأن الضأن تقرضه بأسنالها والماعز تقلعه من أصله. وقالوا: إن الماعز إذا حملت أنزلت اللبن في أول الحمل إلى الضرع، والضأن لا تنزل اللبن إلا عند الولادة. وقالوا: إن أصوات الذكور من كل حنس أجهر من أصوات الإناث إلا المُعزَى فإن أصوات إنائها أحهر من أصوات ذكورها.

ومن أمثال العرب في الحيوان قولهم: كل ثور أفطس ، وكل بعير أعْلَم، وكل ذي

ناب أفرج. وقالوا بالتجربة: إن الأسد لا يأكل شيئًا حامضًا، ولا يدنو من النار، ولا يدنو من النار، ولا يدنو من الخامل. وقالوا: إن حمل الكلب ستون يومًا، فإن وضعت حملها لأقل من ذلك لم تكد أولادها تعيش. وقالوا: إن إناث الكلاب يَحضُن لسبعة أشهر، ثم إن الكلبة تحيض في كل سبعة أيام، وعلامة حيضها ورم أثفارها، وقالوا في الكلب: إنه لا يلقى من أسنانه شيئًا إلا الثامن، وقالوا في الذلب: إنه ينام بإحدى عينيه ويحترس بالأخرى، ولذلك قال فيه حُميْد

يسنامُ بساخدى مُقلتسيه، ويستقي باخسرى المسنايا فَهْسو يَقظسانُ نسائمُ

والأرنب تنام مفتوحة العينين. قالوا: ليس في الحيوان ما لسانه مقلوب إلا الفيل، وليس في ذوات الأربع ما ثديه على صدره إلا الفيل. وقالوا: إن الفيل تضع لسبع سنين، والحمار لسنة، والبقرة في ذلك كالمرأة. وقالوا في قضيب الأرنب والتعلب: إنه عظم. وقالوا: كل ذي رجلين إذا انكسرت إحداهما قام على الأحرى وعرج إلا الظليم فإنه إذا انكسرت إحداهما قام على الأحرى وعرج إلا الظليم فإنه إذا انكسرت إحدى رجليه جَدَم في مكانه، ولهذا قال الشاعر في نفسه وأحيه:

فــــانِّي وايَّــــاه كــــرِجْلَيْ نَعَامـــة عـــلى مـــا بنا من ذي غيِّي أو لَذي فَقْرِ

يريد أنه لا غنى لأحدهما عن صاحبه، وقالوا في النعامة: إنها تبيض من ثلاثين بيضة إلى أربعين، لكنها تخرج ثلاثين منها تحضن عليها كخيط ممدود على الاستواء، وربما تركت بيضها وحضنت بيض غيرها، ولهذا قال ابن هَرْمَة:

وقالوا في الفرخ والفروج: إنها يُخلقان من البياض، والصُّفرة غذاؤهما. وقالوا في القطّن إلها لا تضع إلا فردًا، وفي العُقاب: إنها تضع ثلاث بيضات فتحرج بيضتين وتطرح واحدة فيخرجها الطير المعروف بكاسي العظام. ولهذا قبل في المثل: أبرُّ من كاسي العظام. وقالوا في الضب: إنها تضع سبعين بيضة، ولكنها تأكل ما خرج من الحُسُولة عن البيض

إلا الحسل (1) الذي يعدو ويهرب منها، ولهذا قالوا في المثل: أعقُّ من ضَبَّ، والضب لا يرد الماء، ولهذا قالوا في الشب: إنه ذو ذكرين، وللأنثى من الضّباب فرحان من قبل. وقالوا في الحية: لها لسانان، ولسالها أسود على احتلاف ألوان قشرها، والحيات كلها تكره ربيح السّنّاب والبنفسج، وتعحب بريح التفاح، والبطيخ، والحزر، والخرد واللبن، والخمر. وقالوا في الضفادع: إلها لا تصبح إلا وفي أفواهها الماء، ولا تصبح في دحلة بحال، وإن صاحت في الفرات وسائر الألهار، وقال الشاعر في الفشّدَع:

يُدحِ لُ فِي الأثــــداقِ مِسا يُستَقَّفُهُ حَسَى يَستِقٌ والتقَسينُ يُلْفِستُهُ

يعني أن نقيقها يدل عليها الحية فتصيدها فتأكلها. وقالوا: إن الضفادع لا عظام لها. وقالوا في الجُعَلِ: إنه إذا دُفن في الوَرْد سكن كالميت، فإذا أُعيد إلى الرَّوْث تحرك.

فهذا وما جرى بجراه من خواص الحيوانات وغيرها قد عرفته العرب في حاهليتها بالتجارب، من غير رجوع منها إلى زعماء الباطنية، بل عرفوها قبل وجود الباطنية في الدنيا بأحقاب كثيرة، وفي هذا بيان كذب الباطنية، في دعواها أن زعماءها مخصوصون بمعرفة أسرار الأشياء وخواصها، وقد بينا خروجهم عن جميع فرق الإسلام بما فيه الكفاية، والحمد لله على ذلك.



⁽١) ولد الضب.

الباب الخامس

في بيان أوصاف الفرقة الناجية وتحقيق النجاة لها، وبيان محاسنها

* هذا الباب بشتمل على فصول هذه ترجمتها:

- (١) فصل: في بيان أصناف فرق السنة والجماعة.
- (٢) فصل: في بيان تحقيق النحاة لأهل السنة والجماعة.
- (٣) فصل: في بيان الأصول التي احتمع عليها أهل السنة والجماعة.
 - (٤) فصل: في بيان قول أهل السنة في السلف الصالح من الأمة.
 - (٥) فصل: في بيان عصمة أهل السنة عن تكفير بعضهم بعضًا.
- (٦) فصل: في بيان فضائل أهل السنة، وأنواع علومهم، وذكر أثمتهم.
- (٧) فصل: في بيان آثار أهل السنة في الدين والدنيا، وذكر مفاخرهم فيهما.

فهذه فصول هذا الباب، وسنذكر في كل منها مقتضاه بعون الله وتوفيقه.

الفصل الأول

في بيان أصناف أهل السنة والجماعة

اعلموا - أسعدكم الله - أن أهل السنة والجماعة ثمانية أصناف من الناس:

[1] صنف منهم أحاطوا علمًا بأبواب التوحيد والنبوة ، وأحكام الوعد والوعيد، والثواب والعقاب، وشروط الاجتهاد، والإمامة، والزعامة، وسلكوا في هذا النوع من العلم طرق الصفاتية من المتكلمين الذين تبرعوا من التشبيه والتعطيل، ومن بدع الرافضة والخوارج والجَهْميَّة والنجَّارية، وسائر أهل الأهواء الضالة.

[٧] والصنف الثاني منهم: أثمة الفقه من فريقي الرأي والحديث، من الذين اعتقدوا في أصول الدين مذاهب الصفاتية في الله وفي صفاته الأزلية، وتبرءوا من القدر والاعتزال، وأثبتوا رؤية الله تعالى بالأبصار من غير تشبيه ولا تعطيل، وأثبتوا الحشر من القبور، مع إثبات السؤال في القبر، ومع إثبات الحوض والمصراط والشفاعة وغفران الذنوب التي دون الشرك.

وقالوا بدوام نعيم الجنة على أهلها، ودوام عذاب النار على الكفرة.

وقالوا بإمامة أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وأحسنوا الثناء على السلف الصالح من الأمة، ورأوا وجوب الجمعة خلف الأتمة الذين تبريوا من أهل الأهواء الضالة، ورأوا وجوب استنباط أحكام الشريعة من القرآن والسنة ومن إجماع الصحابة، ورأوا حواز المسح على الخفين، ووقوع الطلاق الثلاث، ورأوا تحريم المتعمنة.

ويدخل في هذه الجماعة أصحاب مالك، والشافعي، والأوازعي، والثوري، وأبي حنيفة، وابن أبي ليلي، وأصحاب أبي ثور، وأصحاب أحمد بن حنبل، وأهل الظاهر، وسائر الفقهاء الذين اعتقدوا في الأبواب العقلية أصول الصفاتية، ولم يخلطوا فقهه بشيء من بدع أهل الأهواء الضالة.

- [٣] والصنف الثالث منهم: هم الذين أحاطوا علمًا بطرق الأخبار والسنن المأثورة عن النبي ﷺ، وميزوا بين الصحيح والسقيم منها، وعرفوا أسباب الجرح والتعديل، ولم يخلطوا علمهم بذلك بشيء من بدع أهل الأهواء الضالة.
- [3] والصنف الرابع منهم: قوم أحاطوا علمًا بأكثر أبواب الأدب والنحو والتصريف وحروا على سمّت أئمة اللغة كالخليل، وأبي عمرو بن العلاء، وسيبويه، والفرَّاء، والأخفش، والأصمعي، والمازي، وأبي عُبيد، وسائر أئمة النحو من الكوفيين والبصريين، الذين لم يخلطوا علمهم بذلك بشيء من بدع القدرية أو الرافضة أو الخوارج، ومن مال منهم إلى شيء من الأهواء الضالة لم يكن من أهل السنة، ولا كان قوله حجة في اللغة والنحو.
- [٥] والصنف الخامس منهم: هم الذين أحاطوا علمًا بوجوه قراءات القرآن، وبوجوه تفسير آيات القرآن، وتأويلها على وفق مذاهب أهل السنة، دون تأويلات أهل الأهواء الضالة.
- [7] والصنف السادس منهم: الزهاد الصوفية الذين أبصروا فأقصروا، واختبروا فاعتبروا، ورضوا بالمقدور، وقنعوا بالميسور، وعلموا أن السمع والبصر والمفؤاد كل أولئك مسئول عن الخير والشر، ومحاسب على مثاقبل الذر، فأعدوا خير الإعداد، ليوم المعاد، وحرى كلامهم في طريقي العبارة والإشارة على سمت أهل الحديث، دون من يشتري لهو الحديث، لا يعملون الخير رياء، ولا يتركونه حياء، دينهم التوحيد، ونَفي التشبيه، ومذهبهم التفويض إلى الله تعالى، والتوكل عليه، والتسليم الأمره، والقناعة بما رزقوا، والإعراض عن الاعتراض عليه: ﴿ ذَالِكَ فَضْلُ آللَهُ بُوْتِيهِ مَن يَشَآءً وَاللَّهُ دُو الْفَضْلِ

[٧] والصنف السابع منهم: قوم مرابطون في ثغور المسلمين في وجوه الكفرة، يجاهدون أعداء المسلمين، ويحمون حمى المسلمين، ويذبُون عن حريمهم وديارهم، ويُظهرون في ثغورهم مذاهب أهل السنة والجماعة، وهم الذين أنزل الله تعالى فيهم قوله: ﴿ وَآلَدِينَّ جَنَهَدُواْ فِينَا لَنَهْدِينَّهُمْ سُبُلَناً وَإِنَّ الله لَمْعَ آلْمُحْسِينَ ﴿ ﴾ [العنكبوت: ٦٩] زادهم الله توفيقًا بفضله ومنَّه.

[A] والصنف الثامن منهم: عامة البلدان التي غلب فيها شعار أهل السنة دون عامة
 البقاع التي ظهر فيها شعار أهل الأهواء الضالة.

وإنما أردنا بهذا الصنف من العامة الذين اعتقدوا تصويب علماء السنة والجماعة في أبواب العدل والتوحيد، والوعد والوعيد، ورجعوا إليهم في معالم دينهم، وقلدوهم في فروع الحلال والحرام، ولم يعتقدوا شيئًا من بدع أهل الأهواء الضالة، وهؤلاء الذين سمتهم الصوفية «حشو الجنة».

فهؤلاء أصناف أهل السنة والجماعة وبمحموعهم، أصحاب الدين القوم والصراط المستقيم. ثبتهم الله تعالى بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة ، إنه بالإحابة حدير، وعليها قدير.

الفصل الثانى

في بيان تحقيق النجاة لأهل السنة والجماعة

قد ذكرنا في الباب الأول من هذا الكتاب أن النبي ﷺ لما ذكر افتراق أمته بعده ثلاثًا وسبعين فرقة، وأخبر أن فرقة واحدة منها ناجية، سُتل عن الفرقة الناجية وعن صفتها، فأشار إلى الذين هم على ما عليه هو وأصحابه، ولسنا نجد اليوم من فرق الأمة من هم على موافقة الصحابة رأت غير أهل السنة والجماعة من فقهاء الأمة ومتكلميهم الصفاتية، دون الرافضة، والقدرية، والخوارج، والجهمية، والنجَّارية، والمشبِّهة، والغلاة، والحُلولية.

أما القدرية فكيف يكونون موافقين للصحابة وقد طعن زعيمهم النظام في أكثر الصحابة، وأسقط عدالة ابن مسعود، ونسبه إلى الضلال من أجل روايته عن النبي عَيْدٌ : وإن السعيد مَنْ سَعد في بطن أمه، والشقيِّ مَنْ شقى في بطن أمه»، وروايته انشاق القمر، وما ذاك منه إلا إنكاره معجزات النبي ﷺ، وطعن في فتاوى عمر ره على من أحل أنه حد في الخمر ثمانين، ونفي نصر بن الحجاج إلى البصرة حين خاف فتنة نساء المدينة به، وما هذه منه إلا لقلة غيرته على الحرم، وطعن في فتاوي على الله عنه الله أن أمهات الأولاد، ثم قوله: ﴿ رأيت أَمِّن يُبَعِّنَ ﴾ وقال: مَهِمْ هو حتى يحكم برأيه؟ وثُلُبَ عثمان ﴿ لقوله في الحرقاء بقَسْم المال بين الجد والأم والأخت ثلاثًا بالسوية، ونسب أبا هريرة إلى الكذب من أجل أن الكثير من رواياته على خلاف مذاهب القدرية، وطعن في فتاوى كل من أفتى من الصحابة بالاجتهاد، وقال: إن ذلك منهم إنما لأحل أمرين: إما لجهلهم بأن ذلك لا يحل لهم، وإما لألهم أرادوا أن يكونوا زعماء وأرباب مذاهب تنسب إليهم، فنسب أخيار الصحابة إلى الجهل أو النفاق، والجاهل بأحكام الدين عنده كافر، والمتعمد الخلاف بلا حجة عنده منافق كافر، أو فاسق فاجر، وكلاهما من أهل النار على الخلود؛ فأوجب بزعمه على أعلام الصحابة الخلود في النار التي هو بها أولى، ثم إنه أبطل إجماع الصحابة، ولم يره حجة، وأجاز اجتماع الأمة على الضلالة. فكيف يكون على سَمْت الصحابة مقتديًا بهم من يرى مخالفة جميعهم واحبًا إذا كان رأيه علاف رأيهم؟.

وكان زعيمهم واصل بن عَطَاء الغزَّال يشك في عدالة على وابنيه، وابن عباس، وطلحة، والزبير، وعائشة، وكل من شهد حرب الجمل من الفريقين، ولذلك قال: لو شهد عندي على وطلحة على باقة بقُّل لم أحكم بشهادتمما، لعلمي بأن أحدهما فاسق ولا أعرفه بعينه ، فحائز على أصله أن يكون عليٌّ وأتباعه فاسقين مخلدين في النار، وحائز أن يكون الفريق الآنحر الذين كانوا أصحاب الجمل في النار خالدين، فشك في عدالة على، وطلحة، والزبير، مع شهادة النبي بَيْجَةِ لهؤلاء الثلاثة بالجنة، ومع دخولهم في بيعة الرضوان، وفي جملة الذين قال الله تعالى نهِم: ﴿ لَقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبْهَايِعُونَكَ تَحْتُ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِ تُلُوبِهِمْ فَأَنزَلُ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَفَنِهُمْ فَتْحُا قَرِيبًا 💣 🖣 [الفتح: ١٨]. وكان عمرو بن عُبيد يقول بقول واصل في فريقي الجمل، وزاد عليه القول بالقطع على فسق كل فرقة من الفرقتين، وذلك أن واصلاً إنما قطع بفسق أحد الفريقين، ولم يحكم بشهادة رحلين أحدهما من أصحاب على والآخر من أصحاب الجمل، وقبل شهادة رجلين من أصحاب على، وشهادة رجلين من أصحاب الجمل، وقال عمرو بن عبيد: لا أقبل شهادة الجماعة منهم، سواء كانوا من أحد الفريقين أو كان بعضهم من حزب على وبعضهم من حزب الجمل، فاعتقد فسق الفريقين جميعًا.

وواحب على أصله أن يكون علي وابناه، وابن عباس، وعمَّار، وأبو أبوب الأنصاري، وخزيمة بن ثابت الأنصاري الذي حعل رسول الله ﷺ شهادته بمنزلة شهادة رحلين عدلين وسائر أصحاب على — مع طلحة، والزبير، وعائشة وسائر

♦ في بيان أوصاف الفرقة الناجية وتحقيق النجاة لها، وبيان محاسط

أصحاب الجمل -- فاسقين مخلدين في النار، وفيهم من الصحابة ألوف، وقد كان مع علي خمسة وعشرون بدريًا، وأكثر أصحاب أحد، وستمائة من الأنصار، وجماعة من المهاجرين الأولين.

وقد كان أبو الهذيل، والجاحظ، وأكثر القدرية في هذا الباب على رأي واصل ابن عطاء فيه.

فكيف يكون مقتديًا بالصحابة من يُفسِّق أكثرهم ويراهم من أهل النار؟ ومن لا يرى شهادهم موردً شهادهم خرج لا يرى شهادهم موردً شهادهم، وردً شهادهم، كدأب عن سمتهم ومتابعتهم، وإنما يقتدي بهم من يعمل برواياهم، ويقبل شهادهم، كدأب أهل السنة والجماعة في ذلك.

وأما الخوارج فقد أكفروا عليًّا وابنيه، وابن عباس، وأبا أيوب الأنصاري وأكفروا أيضًا عثمان، وعائشة، وطلحة، والزبير، وأكفروا كلَّ من لم يفارق عليًّا ومعاوية بعد التحكيم، وأكفروا كل ذي ذنب من الأمة، ولا يكون على سمت الصحابة من يقول بتكفير أكثرهم.

وأما الغلاة من الروافض كالسبئيَّة، والبَيَانية، والمغيرية، والمنصورية، والمنصورية، والمنصورية، والجناحية، والخطابية، وسائر الحلولية؛ فقد بينا حروجهم عن فرق الإسلام وبيئًا ألهم في عداد عبدة الأصنام، أو في عداد الحلولية من النصارى، وليس لعبدة الأصنام ولا لمنصارى وسائر الكفرة بالصحابة أسُّوة ولا قُدُّوة.

وأما الزيدية منهم فالجارودية منهم يكفرون أبا بكر، وعمر، وعثمان، وأكثر الصحابة ولا يقتدي بمم من يكفّر أكثرهم.

والسليمانية، والبُنْرية من الزيدية يكفرون عثمان أو يتوقفون فيه، ويفسقون ناصريه، ويكفرون أكثر أصحاب الجمل.

وأما الإمامية منهم فقد زعم أكثرهم أن الصحابة ارتدَّت بعد النبي بيلية سوى

عليٌّ وابنيه ومقدار ثلاثة عشر منهم.

وزعمت الكاملية منهم أن عليًّا أيضًا ارتد وكفر بتركه قتالهم، فكيف يكون على سمت الصحابة من يقول بتكفيرهم؟.

ثم نقول: كيف يكون الرافضة، والخوارج، والقدرية، والجهمية، والنجارية، والبحرية، والنجارية، موافقين للصحابة؟ وهم بأجمعهم لا يقبلون شيئًا مما روى عن الصحابة في أحكام الشريعة؛ لامتناعهم من قبول روايات الحديث، والسير، والمغازي، من أحل تكفيرهم لأصحاب الحديث الذين هم نَقَلَةُ الأعبار والآثار، ورواة التواريخ والسير، ومن أجل تكفيرهم فقهاء الأمة الذين ضبطوا أثار الصحابة وقاسوا فروعهم على فتاوى الصحابة.

و لم يكن بحمد الله ومنّه في الخوارج، ولا في الروافض، ولا في الجهمية، ولا في القدرية، ولا في المحسمة، ولا في سائر أهل الأهواء الضالة إمام في الفقه، ولا إمام في رواية الحديث، ولا إمام في اللفة والنحو، ولا موثوق به في نقل المغازي والسير والتواريخ، ولا إمام في الوعظ والتذكير، ولا إمام في التأويل والتفسير، وإنما كان أئمة هذه العلوم، على الخصوص والعموم، من أهل السنة والجماعة، وأهل الأهواء الضالة إذا ردوا الروايات الواردة عن الصحابة في أحكامهم وسيرهم لم يصح اقتداؤهم بهم من لم يشاهدوهم ولم يقبلوا رواية أهل الرواية عنهم.

وبان من هذا أن المقتدين بالصحابة من يعمل بما قد صح بالرواية الصحيحة في أحكامهم وسيرهم، وذلك سنة أهل السنة دون ذوي البدعة، وصح بصحة ما ذكرناه تحقيق نجاهم لحكم النبي يتفيق بنحاة المقتدين بأصحابه، والحمد الله على ذلك.

افصل الثالث

في بيان الأصول التي اجتمع عليها أهل السنة

قد اتفق جمهور أهل السنة والجماعة على أصول من أركان الدين، كل ركن منها يجب على كل عاقل بالغ معرفة حقيقته، ولكل ركن منها شُعب، وفي شُعبها مسائل انفق أهل السنة فيها على قول واحد، وضللوا مَنْ عالفهم فيها.

[1] وأول الأركان التي رأوها من أصول الدين إثبات الحقائق والعلوم، على الخصوص والعموم.

[٢] الركن الثاني: هو العلم بحدوث العالم في أقسامه، من أعراضه وأحسامه.

[٣] والركن الثالث: في معرفة صانع العالم وصفات ذاته.

[٤] والركن الرابع: في معرفة صفاته الأزلية.

[٥] والركن الخامس: في معرفة أسمائه وأوصافه.

[7] والركن السادس: في معرفة عدله وحكمته.

[٧] والركن السابع: في معرفة رسله وأنبيائه.

[٨] والركن الثامن: في معرفة معجزات الأنبياء، وكرامات الأولياء.

[٩] والركن التاسع: في معرفة ما أجمعت الأمة عليه، من أركان شريعة الإسلام.

[10] والركن العاشر: في معرفة أحكام الأمر والنهي، والتكليف.

[١١] والركن الحادي عشر: [في معرفة فناء العباد وأحكامهم في المعاد].

[١٣] والركن الثاني عشر: الخلافة والإمامة، وشروط الزعامة.

- [١٣] والركن الثالث عشر: في أحكام الإيمان والإسلام في الجملة.
- [18] والركن الرابع عشر: في معرفة أحكام الأولياء، ومراتب الأئمة الأتقياء.
- [١٥] والركن الخامس عشر: في معرفة أحكام الأعداء من الكفرة، وأهل الأهواء.

فهذه أصول اتفق أهل السنة على قواعدها، وضللوا من خالفهم فيها، وفي كل ركن منها مسائل أصول ومسائل فروع، وهم بممعون على أصولها وربما اختلفوا في بعض فروعها اختلافًا لا يوجب تضليلاً ولا تفسيقًا.

00000

[1] فأما الركن الأول: - وهو إثبات الحقائق والعلوم - فقد أجمعوا على إثبات العلوم معاني قائمة بالعلماء، وقالوا بتضليل نفاة العلم وسائر الأعراض، وبتضليل السوفسطائية الذين ينفون العلم وينفون حقائق الأشياء كلها، وعدوهم معاندين لما قد علموه بالضرورة، وكذلك السوفسطائية الذين شكوا في وحود الحقائق، وكذلك الذين قالوا منهم بأن حقائق الأشياء تابعة للاعتقاد، وصححوا جميع الاعتقادات مع تضادها وتنافيها، وهذه الفرق الثلاث كلها كفرة معاندة لموجبات العقول الضرورية.

وقال أهل السنة: إن علوم الناس، وعلوم سائر الحيوانات، ثلاثة أنواع: علم بديهي، وعلم حسي، وعلم استدلالي، وقالوا: من حجد العلوم البديهية، أو العلوم الجسية الواقعة من جهة الحواس الخمس فهو معاند، ومن أنكر العلوم النظرية الواقعة عن النظر والاستدلال تُظر فيه: فإن كان من السمنية المنكرة للنظر في العلوم العقلية فهو كافر ملحد، وحكمه حكم الدهرية لقوله معهم بقدم العالم وإنكار الصانع، مع زيادته عليهم القول بإبطال الأدبان كلها، وإن كان عمن يقول بالنظر في العقليات وينكر القياس في فروع الأحكام الشرعية كأهل الظاهر لم يكفر بإنكار القياس الشرعي.

🥷 في بيان أوصاف الفرقة الناجية وتحقيق النجاة لها، وبيان محاسما 🗨 🗝 ٣٠٢٠ 🛥

وقالوا: بأن الحواس التي تدرك بما المحسوسات خمس، وهي : حاسة البصر لإدراك المرئيات، وحاسة السمع لإدراك المسموعات، وحاسة الذوق لإدراك الطعوم، وحاسة الشم لإدراك الروائح، وحاسة اللمس لإدراك الحرارة، والمرودة، والرطوبة، واليبوسة، واللين، والخشونة بها.

وقالوا: إن الادراكات الواقعة من جهة هذه الحواس معان قائمة بالآلات التي تسمى حواس. وضللوا أبا هاشم الجبائي في قوله: إن الإدراك ليس بمعنى ولا عرض، ولا شيء سوى المدرك.

وقالوا: إن الخبر المتواتر طريق العلم الضروري بصحة ما تواتر عنه الخبر، إذا كان المخبر عنه مما يشاهد ويدرك بالحس والضرورة كالعلم بصحة وجود ما تواتر الخبر فيه من البلدان التي لم يدخلها السامع مع المخبر عنها، وكعلمنا بوجود الأنبياء والملوك الذين كانوا قبلنا؛ فأما صحة دعاوى الأنبياء في النبوة فمعلوم لنا بالحجج النظرية.

وأكفروا من أنكر من السمنية وقوع العلم من حهة التواتر.

وقالوا: إن الأخبار التي يلزمنا العمل بما ثلاثة أنواع: تواتر، وآحاد، ومتوسط بينهما مستفيض.

فالخير المتواتر الذي يستحيل التواطؤ على وضعه يوحب العلم الضروري بصحة مخيره، ولهذا النوع من الأخبار علمنا البلدان التي لم ندخلها، وبها عرفنا الملوك والأنبياء والقرون الذين من قبلنا، وبه يعرف الإنسان والديه اللذين هو منسوب إليهما.

وأما أخبار الآحاد فمنى صح إسنادها وكانت متوفحا غير مستحيلة في العقل كانت موجبةً للعمل بما، دون العلم، وكانت بمنزلة شهادة العدول عند الحاكم في أنه يلزم الحكم بما في الظاهر، وإن لم يعلم صدقهم في الشهادة. وبهذا النوع من الخبر أثبت الفقهاء أكثر فروع الأحكام الشرعية في العبادات والمعاملات وسائر أبواب الحلال والحرام، وضللوا من أسقط وحوب العمل بأخبار الآحاد في الجملة، من الرافضة والخوارج وسائر أهل الأهواء.

وأما الخبر المستفيض المتوسط بين التواتر والآحاد فإنه يشارك التواتر في إيجابه للعلم والعمل، ويفارقه من حيث إن العلم الواقع عنه يكون علمًا مكتسبًا نظريًا، والعلم الواقع عن التواتر يكون ضروريًا غير مكتسب.

وهذا النوع من الخبر على أقسام:

منها: أخبار الأنبياء في أنفسهم، وكذلك خبر من أخبر النبي عن صدقه يكون العلم بصدقه مكتسبًا.

منها: الخبر المنتشر من بعض الناس، إذا أخبر به بحضرة قوم لا يصح منهم النواطؤ على الكذب، وادعى عليهم وقوع ما أخبر عنه بحضرتهم، فإذا لم ينكر عليه أحد منهم علمنا صدقه فيه.

وهذا النوع من الأخبار علمنا معجزة نبينا بَثِينً في انشقاق القمر، وتسبيح الحصى في يده، وحنين الجذع إليه لما فارقه، وإشباعه الخلق الكثير من الطعام اليسير، ونحو ذلك من معجزاته، غير القرآن المعجز نظمه، فإن ثبوت القرآن وظهوره عليه وعجز العرب والعجم عن المعارضة بمثله معلوم بالتواتر الموجب للعلم الضروري.

ومنها: أخبار مستفيضة بين أئمة الحديث والفقه، وهم مجمعون على صحتها كالأخبار في الشفاعة، والحساب، والحوض، والصراط، والميزان، وعذاب القبر ، وسؤال الملكين في القبر.

وكذلك الأخبار المستفيضة في كثير من أحكام الفقه كنُصُب الزكاة، وحد الخمر في الجملة؛ والأخبار في المسح على الخفين، وفي الرجم، وما أشبه ذلك مما أجمع الفقهاء على قبول الأخبار فيها وعلى العمل بمضمونها.

وضللوا من خالف فيها من أهل الأهواء، كتضليل الخوارج في إنكارها الرحم، وتضليل من أنكر من النحدات حد الحمر، وتضليل من أنكر المسح على الحفين، وتكفير من أنكر الرؤية، والحوض، والشفاعة، وعذاب القبر.

وكذلك ضللوا الخوارج الذين قطعوا يد السارق في القليل والكثير من الحرز وغير الحرز؛ لردهم الأحبار الصحاح في اعتبار النصاب والحرز في القطع.

وكما ضللوا من رد الخبر المستفيض ضللوا, من ثبت على حكم خبر اتفق الفقهاء من فريقي الرأي والحديث على نسخه، كتضليل الرافضة في المتعة التي قد نسخت إباحتها.

واتفق أهل السنة على أن الله تعالى كلف العباد معرفته، وأمرهم بها، وأنه أمرهم بمعرفة رسوله وكتابه، والعمل بما يدل عليه الكتاب والسنة، وأكفروا من زعم من القدرية والرافضة أن الله تعالى ما كلف أحدًا معرفته، كما ذهب إليه ممامة والجاحظ وطائفة من الرافضة.

واتفقوا على أن كل علم كسيي نظري يجوز أن يجعلنا الله تعالى مضطرين إلى العلم بمعلومه، وأكفروا من زعم من المعتزلة أن المعرفة بالله ﷺ في الأخرة مكتسبة من غير اضطرار إلى معرفته.

واتفقوا على أن أصول أحكام الشريعة: القرآن، والسنة، وإنجاع السلف، وأكفروا من زعم من الرافضة أن لا حجة اليوم في القرآن والسنة، لدعواه أن الصحابة غيروا بعض القرآن وحرفوا بعضه، وأكفروا الخوارج الذين ردوا جميع السنن التي رواها نقلة الأحبار لقولهم بتكفير ناقلها، وأكفروا النظام في إنكاره حجة الإجماع، وحجة النواتر، وقوله بجواز اجتماع الأمة على الضلالة، وحواز تواطو أهل التواتر على وضع الكذب.

فهذا بيان ما اتفق عليه أهل السنة من مسائل الركن الأول.

[٢] وأما الوكن الناين: — وهو الكلام في حدوث العالم – فقد أجمعوا على أن العالم كل شيء هو غير الله ﷺ، وعلى أن كل ما هو غير الله تعالى وغير صفاته الأزلية غلوق مصنوع، وعلى أن صانعه ليس بمخلوق ولا مصنوع، ولا هو من جنس العالم ولا من جنس شيء من أجزاء العالم. وأجمعوا على أن أجزاء العالم قسمان: جواهر، وأعراض، على خلاف قول نفاة الأعراض في نفيها الأعراض. وأجمعوا على أن كل جوهر جزء لا يتجزأ، وأكفروا النظام والفلاسفة الذين قالوا بانقسام كل جزء إلى أجزاء بلا لهاية؛ لأن هذا يقتضي ألا تكون أجزاؤها محصورة عند الله تعالى، وفي هذا رد قوله: ﴿ وَأَحْصَىٰ كُلُّ شَيْءٍ عَدَدًا ﴾ [الجن: ٢٨] وقالوا بإثبات الملائكة والجن والشياطين في أجناس حيوانات العالم. وأكفروا من أنكرهم من الفلاسفة والباطنية، وقالوا بتحانس الجواهر والأحسام. وقالوا: إن اختلافها في الصور والألوان والطعوم والروائح إغا هو لاختلاف الأعراض القائمة بها.

وضللوا من قال باختلاف الأحسام لاختلاف الطبائع، وضللوا أيضًا من قال من الفلاسفة بخمس طبائع، وزعم أن للفلك طبيعة خامسة لا تقبل الكون والفساد كما ذهب إليه أرسطاطاليس.

وضللوا من قال من الثنوية إن الأحسام نوعان: نور، وظلمة، وإن الخير من النور، والشر من الظلمة، وإن فاعل الخير والصدق لا يفعل الشر والكذب، وفاعل الشر والكذب لا يفعل الخير والصدق.

وسألناهم عن رحل قال: أنا شر وظلمة، مَنِ القائل لهذا القول؟ فإن قالوا «هو نور» فقد كذب، وإن قالوا: «هو الظلمة» فقد صدق، وفي هذا بطلان قولهم إن النور لا يكذب والظلام لا يصدق، وهذا إلزام على أصولهم، فأما نحن فإنا لا نثبت النور والظلمة فاعلين قديمين، بل نقول: إلهما مخلوقان لا فعل لهما.

واتفق أهل السنة على اختلاف أجناس الأعراض، وأكفروا النظام في قوله: إن الأعراض كلها جنس واحد، وإلها كلها حركات، لأن هذا يوجب عليه أن يكون الإعراض كلها جنس الكفر، والعلم من جنس الجهل، والقول من جنس السكوت، وأن يكون فعل النبي بي من جنس فعل الشيطان الرجيم، وينبغي له على هذا الأصل ألا يفضب على من لعنه وشتمه لأن قول القاتل ولعن الله النظام، عنده من جنس قوله ورحمه الله.

واتفقوا على حدوث الأعراض في الأحسام، وأكفروا من زعم من الدهرية ألها كامنة في الأحسام، وإنما يظهر بعضها عند كمون ضده في محله.

واتفقوا على أن كل عرض حادث في محل، وأن العرض لا يقوم بنفسه، وأكفروا من قال من المعتزلة البصرية بحدوث إرادة الله سبحانه لا في محل، ومحدوث فناء الأحسام لا في محل، وأكفروا أبا الهُذَيْل في قوله: إن قول الله ﷺ للشيء (كن) عَرَضٌ حادث لا في محل.

واتفقوا على أن الأحسام لا تخلو ولم تخل قط من الأعراض المتعاقبة عليها، وأكفروا من قال من أصحاب الهَيُولي: إن الهيولي كانت في الأزل حالية من الأعراض، ثم حدث فيها الأعراض حتى صارت على صورة العالم، وهذا القول غاية في الاستحالة؛ لأن حلول العرض في الجوهر يغير صفته ولا يزيد في عدده، فلو كان هَيُولي العالم جوهرًا واحدًا لم يصر حواهر كثيرة بحلول الأعراض فيها.

وأجمعوا على وقوف الأرض وسكولها (1)، وأن حركتها إنما تكون بعارض يعرض لها من زلزلة ونحوها، خلاف قول من زعم من الدهرية أن الأرض أموى أبدًا، ولو كانت كذلك لوجب ألا يلحق الحجر الذي نلقيه من أيدينا الأرض أبدًا، لأن الخفيف لا يلحق ما هو أثقل منه في انحداره.

⁽١) العلم أثبت دوران الأرض، وليس في القرآن الكريم، ولا السنة المطهرة ما يتعارض مع ذلك.

وأجمعوا على أن الأرض متناهية الأطراف من الجهات كلها، وكذلك السماء متناهية الأقطار من الجهات الست، خلاف قول من زعم من الدهرية أنه لا نحاية للأرض من أسفل ولا من اليمين واليسار ولا من خلف ولا من أمام، وإنما غايتها من الجهة التي تلاقى الهواء من فوقها. وزعموا أن السماء أيضًا متناهية من تحتها، ولا نحاية لها من خمس جهات سوى جهة السفل، وبطلان قولهم ظاهر من جهة عود الشمس إلى مشرقها كل يوم، وقطعها جرم السماء وما فوق الأرض في يوم وليلة. ولا يصح قطع ما لانحاية لها من المسافة في الأمكنة في زمان متناه.

وأجمعوا على أن السموات سبع طباق، خلاف قول من زعم من الفلاسفة والمنجمين أفحا تسع، وأجمعوا أفحا ليست بكرية تدور حول الأرض، خلاف من زعم أفحا كُرُاتٌ بعضها في حوف بعض، وأن الأرض في وسطها كمركز الكرة في حوفها. ومن قال بمذا لم يثبت فوق السموات عرشًا، ولا ملائكة، ولا شيئًا مما نثبته موجودًا فوق السموات.

وأجمعوا أيضًا على حواز الفناء على العالم كله من طريق القدرة والإمكان، وإنما قالوا بتأبيد الجنة، وتأبيد حهنم وعذاكما من طريق الشرع، وأحازوا أيضًا فناء بعض الأجسام دون بعض، وأكفروا أبا الهذيل بقوله بانقطاع نعيم الجنة وعذاب النار، وأكفروا من قال من الجهمية بفناء الجنة والنار، وأكفروا الجبائي وابنه أبا هاشم في قولهما: إن الله لا يقدر على إفناء بعض الأحسام مع إبقاء بعضها، وإنما يقدر على إفناء جميعها بفناء يخلقه لا في على.

00000

[٣] وقالوا في الركن الثالث: - وهو الكلام في صانع العالم وصفاته الذاتية التي استحقها لذاته - إن الحوادث كلها لابد لها من مُحدث صانع، وأكفروا ثُمامة وأتباعة من القدرية في قولهم: إن الأفعال المتولّدة لا فاعل لها.

وقالوا: إن صانع العالم خالق الأحسام والأعراض، وأكفروا معمرًا وأتباعه من القدرية في قولهم: إن الله تعالى لم يخلق شيئًا من الأعراض، وإنما خلق الأحسام، وإن الأحسام هي الحالقة للأعراض في أنفسها.

وقالوا: إن الحوادث قبل حدوثها لم تكن أشياء ولا أعيانًا، ولا جواهر ولا أعراضًا، على خلاف قول القدرية في دعواها أن المعدومات في حال عدمها أشياء، وقد زعم البصريون منهم أن الجواهر والأعراض كانت قبل حدوثها جواهر وأعراضًا، وقول هؤلاء يؤدي إلى القول بقدم العالم، والقول الذي يؤدي إلى الكفر في نفسه.

وقالوا: إن صانع العالم قديم لم يزل موجودًا، على خلاف قول الجوس في قولم بصانعين: أحدهما شيطان محدّث، وخلاف قول الغلاة من الروافض الذين قالوا في عليِّ: إنه جوهر مخلوق محدث، لكنه صار إلمًا صانعًا بحلول روح الإله فيه، تعالى الله عن قولهم علوًا كبيرًا.

وقالوا بنفي النهاية والحد عن صانع العالم، على خلاف قول هشام بن الحكم الرافضي في دعواه أن معبوده سبعة أشبار بشبر نفسه، وخلاف قول من زعم من الكرامية أنه ذو نماية من الجهة التي يلاقي منها العرش، ولا نماية له من خمس جهات سواها.

وأجمعوا على إحالة وصفه بالصورة والأعضاء، على خلاف قول من زعم من غلاة الروافض ومن أتباع داود الجواربي أنه على صورة الإنسان، وقد زعم هشام ابن سالم الجواليقي وأتباعه من الرافضة أن معبودهم على صورة الإنسان، وعلى رأسه وفرة سوداء، وهو نور أسود، وأن نصفه الأعلى بحوَّف ونصفه الأسفل مُصْمَت، وخلاف قول المغيرية من الرافضة في دعواهم أن أعضاء معبودهم على صورة حروف الهجاء، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا.

وأجمعوا على أنه لا يحويه مكان، ولا يجري عليه زمان، على خلاف قول من زعم من الهشامية والكرامية أنه مماسٌ لعرشه. وقد قال أمير المؤمنين علي ﷺ: إن الله تعالى خلق العرش إظهارًا لقدرته لا مكانًا لذاته. وقال أيضًا: قد كان ولا مكان، وهو الآن على ما كان.

وأجمعوا على نفي الآفات والغموم والآلام واللذات عنه، وعلى نفي الحركة والسكون عنه، على خلاف قول الهاشمية من الرافضة في قولها بجواز الحركة عليه، وفي دعواهم أن مكانه حَدَثَ من حركته، وخلاف قول من أجاز عليه التعب والراحة والغم والسرور والملالة كما حكى عن أبي شعيب الناسك ، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا.

وأجمعوا على أن الله تعالى غني عن حلقه، لا يجتلب بخلقه إلى نفسه نفمًا، ولا يدفع بمم عن نفسه ضررًا، وهذا خلاف قول المجوس في دعواهم أن الله إنما خلق الملائكة ليدفع بمم عن نفسه أذى الشيطان وأذى أعوانه.

وأجمعوا على أن صانع العالم واحد، على خلاف قول الثنوية بصانعين قديمين، أحدهما نور، والآخر ظلمة. وخلاف قول الجوس بصانعين، أحدهما: إله قديم اسمه عندهم يزدان، والآخر شيطان رجيم اسمه أهرمن. وخلاف قول المفوضة من غُلاة الروافض في أن الله تعالى فوص تدبير العالم إلى عليًّ؛ فهو الخالق الثاني، وخلاف قول الخابطية من القدرية أتباع أحمد بن حابط في قولهم: إن الله تعلى فوص تدبير العالم إلى عيسى ابن مرم، وإنه هو الخالق الثاني، وقد استقصينا وجوه دلائل المحدين على توحيد الصانع في كتاب «الملل والنحل».

00000

[٤] وقالوا في الركن الرابع: - وهو الكلام في الصفات القائمة بالله ﷺ - إن علم الله تعالى وقدرته وحياته وإرادته وسمعه وبصره وكلامه صفات له أزلية ونعوت له أبدية.

■ في بيان أوصاف الغرقة الناجية وتحقيق النجاة لحا، وبيان محاسما == ٢٧١ =

وقد نفت المعتزلة عنه جميع الصفات الأزلية، وقالوا: ليس له قدرة، ولا علم، ولا حياة، ولا رؤية، ولا إدراك للمسموعات، وأثبتوا له كلامًا محدّثًا، ونفي البغداديون عنه الإرادة، وأثبت البصريون منهم له إرادة حادثة لا في محل.

وقلنا لهم: في نفي الصفة نفي الموصوف، كما أن في نفي الفعل نفي الفاعل، وفي نفي الكلام نفي المتكلم.

وأجمع أهل السنة على أن قدرة الله تعالى على المقدورات كلها قدرة واحدة يقدر كما على جميع المقدورات على طريق الاختراع دون الاكتساب، خلاف قول الكرامية في دعواها أن الله تعالى إنما يقدر بقدرته على الحوادث التي تحدث في ذاته، فأما الحوداث الموجودة في العالم فإنما خلقها الله تعالى بأقواله لا بقدرته، وخلاف قول البصريين من القدرية في دعواها أن الله سبحانه لا يقدر على مقدورات عباده، ولا على مقدورات سائر الحيوانات.

وأجمع أهل السنة على أن مقدورات الله تعالى لا تفنى، خلاف قول أبي الهذيل وأتباعه من القدرية في دعواه أن قدرة الله تعالى تنتهي إلى حال تفنى بمقدوراته فيها، ولا يقدر بعدها على شيء، ولا يملك حينئذ لأحد على ضر ولا نفع، وزعم أن أهل الجنة وأهل النار في تلك الحال يبقون جمودًا في سكون دائم، تعالى الله عن قولهم علوًا كبيرًا.

وقد زعم الأسواري وأتباعه من المعتزلة أن الله تعالى إنما يقدر على أد يفعل ما قد علم أنه يفعله، فأما ما علم أنه لا يفعله أو أخير عن نفسه بأنه لا يفعله فإنه لا يقدر على فعله، تعالى الله عن قوله علوًا كبيرًا.

وأجمع أهل السنة على أن علم الله تعالى واحد يعلم به جميع المعلومات على تفاصيلها، من غير حس ولا بديهة ولا استدلال عليه.

وزعم معمر وأتباعه من القدرية أن الله تعالى لا يقال: إنه عالم بنفسه، ومن

العجائب عالم بغيره، ولا يكون عالمًا ينفسه.

وزعم قوم من الرافضة أن الله تعالى لا يعلم الشيء قبل كونه.

وزعم زُرارة بن أعين وأتباعه من الرافضة أن علم الله تعالى وقدرته وحياته وسائر صفاته حوادث، وأنه لم يكن حيًا ولا قادرًا ولا عالمًا حتى خلق لنفسه حياة وقدرة وعلمًا وإرادة وسمعًا وبصرًا.

وأجمعوا على أن سمعه وبصره عيطان بجميع المسموعات والمرتبات، وأن الله تعالى لم يزل رائبًا لنفسه، وسامعًا لكلام نفسه. وهذا خلاف قول القدرية البغدادية في دعواهم أن الله تعالى ليس براء ولا سامع على الحقيقة، وإنما يقال: يرى ويسمع، على معنى أنه يعلم المرئى والمسموع، وخلاف قول المعتزلة في دعواها أن الله تعالى يرى غيره ولا يرى نفسه، وخلاف قول الجنبًائي في فَرِّقه بين السميع والسامع، وبين البصير والمبصر، حتى قال: إنه كان في الأزل سميعًا بصيرًا، و لم يكن في الأزل سامعًا ولا مبصرًا، وهذا الفرق يمكن عكسه عليه فلا يجد من لزوم عكسه انفصالاً.

وأجمع أهل السنة على الله تعالى يكون مرئيًا للمؤمنين في الآخرة، وقالوا بجواز رؤيته في كل حال ولكل حي من طريق العقل، ووحوب رؤيته للمؤمنين خاصة في الآخرة من طريق الحبر. وهذا خلاف قول من أحال رؤيته من القدرية والجهمية. وخلاف قول من زعم أنه يرى في الآخرة بحاسة سادسة، كما ذهب إليه ضرار بن عمرو. وخلاف قول من زعم أن الكفرة أيضًا يرونه، كما قال ابن سالم البصري. وقد استقصينا مسائل الرؤية في كتاب مفرد.

وأجمع أهل السنة على أن إرادة الله تعالى مشيئته واختياره، وعلى أن إرادته للشيء كراهة لعدمه، كما قالوا: إن أمره بالشيء لهي عن تركه، وقالوا أيضًا: إن إرادته نافذة في جميع مراداته على حسب علمه بما، فما علم كونه [أراد كونه] في الوقت الذي علم أنه يكون فيه، وما علم أنه لا يكون أراد ألا يكون، وقالوا: إنه

لا يحدث في العالم شيء إلا بإرادته، ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، وزعمت القدرية البصرية أن الله تعالى قد شاء ما لم يكن، وقد كان ما لم يشأ. وهذا القول يؤدي إلى أن يكون مقهورًا مكرهًا على حدوث ما كره حدوثه، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا.

وأجمع أهل السنة على أن حياة الإله سبحانه بلا روح ولا اغتذاء، وأن الأرواح كلها مخلوقة، على خلاف قول النصارى في دعواها قدم أبٍ وابن وروح.

وأجمعوا على أن الحياة شرط في العلم والقدرة والإرداة والرؤية والسمع، وأن مَنْ ليس بحيًّ لا يصح أن يكون عالمًا قادرًا مريدًا سامعًا مبصرًا، وهذا خلاف قول الصالحي وأتباعه من القدرية في دعواهم وجود العلم والقدرة والرؤية والإرادة في الميت.

وأجمعوا على أن كلام الله على صفة له أزلية، وأنه غير مخلوق ولا مُحَدَّث ولا حادث، على خلاف قول القدرية في دعواهم أن الله خلق كلامه في حسم من الأجسام، وخلاف قول الكرامية في دعواهم أن أقواله حادثة في ذاته، وخلاف قول أي الهذيل: إن قوله للشيء وكن لا في محل وسائر كلامه محدث في أحسام.

وقلنا: لا يجوز حدوث كلامه فيه لأنه ليس بمحل للحوادث، ولا في غيره لأنه يوحب أن يكون غيره به متكلمًا آمرًا ناهيًا، ولا في غير محل، لأن الصفة لا تقوم بنفسها، فبطل حدوث كلامه، وصح أنه صفة له أزلية.

[٥] وقالوا في المركن الخامس: - وهو الكلام في أسماء الله تعالى وأوصافه – إن مُأخذُ أسماء الله تعالى التوقيف عليها : إما بالقرآن ، وإما بالسنة الصحيحة.

وإما بإجماع الأمة عليه، ولا يجوز إطلاق اسم عليه من طريق القياس. وهذا

خلاف قول المعتزلة البصرية في إجازتما إطلاق الأسماء عليه بالقياس، وقد أفرط الجبائي في هذا الباب حتى سمى الله مطيعًا لعبده إذا أعطاه مراده، وسماه مُحبلاً للنساء إذا علق فيهن الحبل، وضللته الأمة في هذه الجسارة التي تورثه الحسارة.

فقال أهل السنة: قد جاءت السنة الصحيحة بأن أله تعالى تسعة وتسعين اسمًا، وأن من أحصاها دخل الجنة، ولم يرد بإحصائها ذكر عددها والعبارة عنها، فإن الكافر قد يذكرها حاكيًا لها ولا يكون من أهل الجنة، وإنما أراد بإحصائها العلم بها واعتقاد معانيها، من قولهم وفلان ذو حصاة وإحصاء، إذا كان ذا علم وعقل.

وقالوا: إن أسماء الله تعالى على ثلاثة أقسام:

(١)قسم منها يدل على ذاته كالواحد، والغني ، والأول، والآخر، والجليل،
 والجميل، وسائر ما استحقه من الأوصاف لنفسه.

(٢) وقسم منها يفيد صفاته الأزلية القائمة بذاته، كالحي، والفادر، والعالم،
 والمريد، والسميم، والبصير، وسائر الأوصاف المشتقة من صفاته القائمة بذاته.

وهذا القسم من أسمائه مع القسم الذي قبله لم يزل الله تعالى بمما موصوفًا، وكلاهما من أوصافه الأزلية.

(٣) وقسم منها مشتق من أفعاله ، كالخالق، والرازق، والعادل، ونحو ذلك.

وكل اسه اشتق من فعله لم يكن موصوفًا به قبل وجود أفعاله.

وقد يكون من أسمائه ما يحتمل معنيين: أحدهما: صفة أزلية، والآخر: فعل له، كالحكيم: إن أحذناه من الحكمة التي هي العلم كان من أسمائه الأزلية، وإن أخذناه من إحكام أفعاله وإنقافا كان مشتقًا من فعله ولم يكن من أوصافه الأزلية.

[7]وقالوا في الركن السادس : - وهو الكلام في عدّل الإله سبحانه وحكمته -إن الله سبحانه خالق الأجسام والأعراض خيرها وشرها، وإنه خالق أكساب العباد، ولا خالق غير الله.

وهذا خلاف قول من زعم من القدرية أن الله تعالى لم يخلق شيئًا من أكساب العباد. وخلاف قول الجهمية: إن العباد غير مكتسبين ولا قادرين على أكسابهم، فمن زعم أن العباد حالقون لأكسابهم فهو قدري مشرك بربه لدعواه أن العباد يخلقون مثل خلق الله من الأعراض التي هي الحركات والسكون في العلوم والإرادات والأقوال والأصوات، وقد قال الله على في ذم أصحاب هذا القول: ﴿ أَمْ جَعَلُوا لِلّهِ شُرَكَا مَ خَلَقُوا كَخَلَقِهِ فَتَشْبَهُ ٱلْخَلْقُ عَلَيْهِم ۚ قُلُ الله خَلِقُ كُو شَمْ عَلَيْهِم الله استطاعة له كُلِّ شَيْءٍ وَهُو آلُو حِدُ ٱلقَهَدُ ﴾ [الرعد: ١٦]، ومن زعم أن العبد لا استطاعة له على الكسب وليس هو بفاعل ولا مكتسب فهو جَبْرِي، والعدل خارج عن الجبر والقدر، ومن قال: وإن العبد مكتسب لعمله والله سبحانه خالق لكسبه الهو سي عَدْلي منزه عن الجبر والقدر.

وأجمع أهل السنة على إبطال قول أصحاب التولد في دعواهم أن الإنسان قد يفعل في نفسه شيئًا يتولد منه فعل في غيره. وهذا خلاف قول أكثر القدرية بأن الإنسان قد يفعل في غيره أفعالاً تتولد عن أسباب يفعلها في نفسه. وخلاف قول من زعم من القدرية أن المتولدات أفعال لا فاعل لها، كما ذهب إليه ثمامة.

وأجمعوا على أن الإنسان يصح منه اكتساب الحركة والسكون والإرادة والقول والقول والقول والقول والإرادة يقتل والقول والقول والقول والقول والإدراكات، على خلاف قول بشر ابن المعتمر وأتباعه من المعتزلة في دعواهم أن الإنسان قد يفعل الألوان والطعوم والروائح على سبيل التولد، وزعموا أيضًا أنه يصح منه فعل الرؤية في العين، وفعل إدراك المسموع في محل السمع، وأفحش من هذا قول معمر القدري بأن الله تعالى

لم يخلق شيئًا من الأعراض، وأن الأعراض كلها من أفعال الأحسام، وكفاه بمذه الضلالة حزيًّا.

وقال أهل السنة: إن الهداية من الله تعالى على وحهين:

أحدهما: من حهة إبانة الحق، والدعاء إليه، ونصب الأدلة عليه، وعلى هذا الوجه يصح إضافة الهداية إلى الرسل وإلى كل داع إلى دين الله ﷺ لألهم يُرشدون أهل التكليف إلى الله تعالى، وهذا تأويل قول الله ﷺ في رسوله ﷺ: ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهَدِّينَ إِلَىٰ صِرَاطٍ شُسْتَقِيمٍ ﴾ [الشورى: ٥٦] أي تدعو إليه.

والوجه الثاني: من حهة أن هداية الله سبحانه لعباده حلق الاهتداء في قلوبهم، كما ذكره في قوله: ﴿ فَمَن يُرِدِ اللهُ أَن يَهْدِينَهُ يَشْرَحْ صَدَّرَهُ لِلإِسْلَنَدِ وَمَن يُرِدَ أَن يُضِلَّهُ يَحْمَلُ صَدَّرَهُ صَكِيِّكًا حَرَجًا ﴾ [الأنعام: ١٢٥] وهذا النوع من الهداية لا يقدر عليه إلا الله تعالى.

والهداية الأولى من الله تعالى شاملة لجميع المكلفين، والهداية الثانية من خاصة المهتدين، وفي تحقيق ذلك نزل قول الله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ يَدْعُواً إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَـٰمِـ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُشتقيمٍ ۞ ﴾ [بونس: ٢٥].

والإضلال من الله تعالى عند أهل السنة على معنى خلق الضلال في قلوب أهل الضلال، كقوله: ﴿ وَمَن يُمُرِدٌ أَن يُتُضِلَّهُ كَجَعَسَلٌ صَدَّرَهُ مُسَيِّقًا حَرَجًا ﴾ [الأنعام: ١٢٥] .

وقالوا: من أضله الله فَبِعدُله، ومن هداه فبفضله، وهذا خلاف قول القدرية في دعواها أن الهداية من الله تعالى على معنى الإرشاد والدعاء إلى الحق وليس إليه من هداية القلوب شيء، وزعموا أن الإضلال منه على وجهين:

أحدهما: التسمية بأن يسمى الضُلاًّل ضُلالاً. والثباني: على معنى جزاء أهل

الضلال على ضلالتهم. ولو صح ما قالوا لوجب أن يقال: إنه أضلَّ الكافرين لأنه سماهم ضالين، ولوجب أن يقال: إن إبليس أضل الأنبياء المؤمنين لأنه سماهم ضالين، ولزمهم ان يكون مَنْ أقام الحدود على الزناة والسارقين والمرتدين مضلاً لهم، لأنه قد جازاهم على ضلالتهم، وهذا فاسد، فما يؤدى إليه مثله.

وقال أهل السنة في الآجال: إن كل من مات حتف أنفه أو قتل فإنما مات بأحله الذي حمله الله أحلاً لعمره، والله تعالى قادر على إبقائه والزيادة في عمره، لكنه متى لم يبقه إلى مدة لم تكن المدة التي لم يبقه إليها أحلاً له. وهذا كما أن المرأة التي لم يبتوجها قبل موته لم تكن امرأة له وإن كان الله سبحانه قادرًا على أن يزوجها قبل موته وهذا خلاف قول من زعم من القدرية أن المقتول مقطوع عليه أجله، وخلاف قول من زعم منهم أن المقتول ليس بميت، وحجد فائدة قول الله تعالى: ﴿ كُلُّ نَـ فَسِ ذَآبِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾ [الأنبياء: ٣٥] وهذا بدعة ذهب إليها الكهي، وكفي بما عزيًا.

وقال أهل السنة في الأرزاق بما هي عليه الآن وإن كل من أكل شيئًا أو شربه فإنما تناول رزقه، حلالاً أو حرامًا، على خلاف قول من زعم من القدرية أن الإنسان قد يأكل رزق غيره.

وقالوا في ابتداء التكليف: إن الله تعالى لو لم يكلف عباده شيئًا كان عدلاً منه، وهذا خلاف قول من زعم من القدرية أنه لو لم يكلفهم لم يكن حكيمًا.

وقالوا: لو زاد في تكليف العباد على ما كلفهم أو نقص بعض ما كلفهم كان جائزًا، على خلاف قول من أبي ذلك من القدرية.

وكذلك لو لم يخلق الخلق لم يلزمه بذلك حروج عن الحكمة، وكان السابق حينئذ في علمه أنه لا يخلق.

وقالوا: لو علق الله تعالى الجمادات دون الأحياء حاز ذلك منه، على خلاف

قول من قال من القدرية، إنه لو لم يخلق الأحياء لم يكن حكيمًا.

وقالوا: لو حلق الله تعالى عباده كلهم في الجنة لكان ذلك فضلاً منه، على خلاف قول من زعم من القدرية أنه لو فعل ذلك لم يكن حكيمًا، وهذا حَجْر منهم على الله سبحانه، ونحن لا نرى الحجر عليه، بل نقول: له الأمر والنهي، وله القضاء يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد.

99999

[٧] وقالوا في الركن السابع: - المفروض في النبوة والرسالة - إثبات الرسل من الله تعالى إلى خلقه، على خلاف قول البراهمة المنكرين لهم مع قولهم بتوحيد الصانع.

وقالوا في الفرق بين الرسول والنبي: إن كل من نزل عليه الوحي من الله تعالى على لسان مَلَك من الملائكة وكان مؤيَّدًا بنوع من الكرامات الناقضة للعادات فهو نبي، ومن حصلت له هذه الصفة وخص أيضًا بشرع جديد أو بنسخ بعض أحكام شريعة كانت قبله فهو رسول.

وقالوا: إن الأنبياء كثير، والرسل منهم ثلاثمانة وثلاثة عشر، وأول الرسل أبو جميع البشر وهو آدم الطبيخ، وآخرهم محمد بيخ على خلاف قول المجوس في دعواهم أبو جميع البشر «كيومرت» الملقب «بكلشاه»، وخلاف قولهم: إن آخر الرسل وزرادشت»، وخلاف قول من زعم من الخرمية أن الرسل تُتْرَى لا آخر لهم.

وقالوا بنبوة موسى في زمانه، خلاف قول منكريه من البراهمة، والمانوية الذين أنكروه مع إقرار المانوية بعيسى الطَيْلا

وقالوا بنبوة عيسى التَطِيلُ، على خلاف قول منكريه من اليهود والبراهمة.

🥃 في بيان أوصاف الفرقة الناجية وتحقيق النجاة لجا، وبيان محاسنط 👚 🗝 🗨 😑

وأنكروا قتل عيسى، وأثبتوا رفعه إلى السماء، وقالوا: إنه ينزل إلى الأرض بعد خروج الدحال، فيقتل الدحال، ويقتل الخنزير، ويريق الخمور، ويستقبل في صلاته الكعبة، ويؤيد شريعة محمد يُثِيِّخ، ويحيي ما أحياه القرآن، ويميت ما أماته القرآن.

وقالوا بتكفير كل متنبئ، سواء كان قبل الإسلام كزرادشت ويوراسف ومايي وديصان ومرقبون ومزدك، أو بعده كمسيلمة وسَجَاح والأسود بن يزيد العَنْسي وسائر من كان بعدهم من المتنبين.

وقالوا بتكفير من ادعى للأنبياء الإلهية، أو ادعى للأثمة بنبوة أو إلهية، كالسبئية، والبيانية، والمغيرية، والمنصورية، والخطابية، ومن حرى بحراهم.

وقالوا بتفضيل الأنبياء على الملائكة، على خلاف قول الحسين بن الفَضْل مع أكثر القدرية بتفضيل الملائكة على الأنبياء.

وقالوا بتفضيل الأنبياء على الأولياء من أمم الأنبياء، على خلاف قول من زعم أن في الأولياء من هو أفضل من الأنبياء.

وقالوا بعصمة الأنبياء عن الذنوب، وتأولوا ما روى عنهم من زلاَّهُم على ألها كانت قبل النبوة، على خلاف قول من أجاز عليهم الصغائر، وخلاف قول الهشامية من الروافض الذين أجازوا عليهم الذنوب مع قولهم بعصمة الإمام من الذنوب.

[٨] وقالوا في الركن الثامن: – المضاف إلى المعجزات والكرامات – إن المعجزة أمر يظهر بخلاف العادة على يَدَيُّ مُدَّعي النبوة، مع تحدَّيه قومَه بها، ومع عجز قومه عن معارضته بمثلها، على وجه يدل على صدقه في زمان التكليف.

وقالوا: لا بد للنبي من معجزة واحدة تدل على صدقه، فإذا ظهرت عليه

مهجزة واحدة تدل على صدقه وعجزوا عن معارضته بمثلها فقد لزمتهم الحمجة، في وجوب تصديقه، ووجوب طاعته، فإن طالبوه بمعجزة سواها فالأمر إلى الله ﷺ: إن شاء أيَّده بها، وإن شاء عاقب المطالبين له بها لتركهم الإيمان بمن قد ظهرت دلالة صدقه، وهذا خلاف قول من زعم من القدرية أن النبي ﷺ لا يحتاج إلى ممجزة أكثر من استقامة شريعته كما ذهب إليه تجامة.

وقالوا: الصادق في دعوى النبوة بجوز ظهور معجزة التصديق عليه، ولا بجوز ظهور معجزة التصديق عليه، ولا بجوز ظهور معجزة التصديق على المتنبي في دعوة النبوة، ويجوز أن يُظهر عليه معجزة تدل على كذبه كنطق شجرة أو عضو من أعضائه بتكذيبه.

وقالوا: يجوز ظهور الكرامات على الأولياء، وحعلوها دلالة على الصدق في أحوالهم كما كانت معجزات الأنبياء دلالة على صدقهم في دعاويهم.

وقالوا: على صاحب المعجزة إظهارها والتحدي بها، وصاحب الكرامات لا يتحدى بها غيره، وربما كتمها، وصاحب المعجزة مأمون العاقبة، وصاحب الكرامة لا يأمن تغير عاقبته كما تغيرت عاقبة بَلْهَم بن باعوارا بعد ظهور كراماته، وأنكرت القدرية كرامات الأولياء، لأغم لم يجدوا من فرقهم ذا كرامة.

وقالوا: بإعجاز القرآن في نظْمه ، على خلاف قول من زعم من القدرية أن لا إعجاز في نظم القرآن كما ذهب إليه النظام.

وقالوا: من معجزات محمد بيني انشقاق القمر، وتسبيح الحصى في يده، ونبوع الماء من بين أصابعه، وإشباعه الخلق الكثير من الطعام اليسير، ونحو ذلك كثير، وقد حالف النظام وأتباعه من القدرية ذلك.

00000

[9] وقالوا في الركن التاسع: - المضاف إلى أركان شريعة الإسلام -- إن الإسلام
 مبنى على خمسة أركان: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وإقام

الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت الحرام.

وقالوا: من أسقط وجوب ركن من هذه الأركان الخمسة أو تأولها على معنى موالاة قوم كما تأولت عليها المنصورية والجناحية من غلاة الرافضة فهو كافر.

وقالوا في الصلوات المفروضة: إلها خمس، وأكفروا من أسقط وجوب بعضها.. وكان مسيلمة الكذاب قد أسقط وجوب صلاتي الصبح والمغرب، وجعل سقوطها مهرًا لامرأته سَجًاح المتنبئة فكفر وألحد.

وقالوا: بوجوب عقد صلاة الجمعة، وأكفروا من الخوارج والروافض من قال: لا جمعة اليوم حتى يظهر إمامهم الذي ينتظرونه.

وقالوا: بوحوب زكاة الأعيان في الذهب، والورق، والإبل، والبقر، والغنم، إذا كانت هذه الأصناف الثلاثة من النَّعَم سائمةً، وأوجبوها في الحبوب المقتاتة التي يزرعها الناس ويتخذون منها قوتًا، وأوجبوها في ثمار النخيل والأعناب، فمن قال لا زكاة في هذه الأشياء التي ذكرناها كفر. ومن أثبت زكاتمًا في الجملة وكان خلافه في نُصُبها على ما اختلف فيه فقهاء الأمة لم يكفر.

وقالوا: بوجوب صوم رمضان، وحرموا الفطر فيه إلا بعذر: صغرٍ، أو حنونٍ، أو مرض، أو سفر، أو نحو ذلك من الأعذار.

وقالوا: باعتبار شهر الصيام من رؤية هلال رمضان، أو بكمال شعبان ثلاثين يومًا، ولم يفطروا في آخره إلا برؤية هلال شوال، أو بكمال أيام رمضان ثلاثين يومًا، وضللوا من صام من الروافض قبل الهلال بيوم وأفطر قبل الفطر بيوم.

وقالوا بوجوب الحج في العمر مرة واحدة على من استطاع إليه سبيلاً، وأكفروا من أسقط وجوبه من الباطنية، ولم يكفروا من أسقط وجوب العمرة؛ لاختلاف الأمة في وجوبها. وقالوا: من شرط صحة الصلوات: الطهارة، وستر العورة، ودخول الوقت، واستقبال القبلة على حسب الإمكان، ومن أسقط اعتبار هذه الشروط أو اعتبار شيء منها مع الإمكان كفر.

وقالوا: بوحوب الجهاد مع الأعداء للإسلام حتى يُسْلِموا أو يؤدُّوا الجزية، ومنهم من لا يجوز قبول الجزية منه.

وقالوا: بجواز البيع وتحريم الربا، وضللوا من أباح الربا بالجملة.

وقالوا: بأن الفروج لا تستباح إلا بنكاح صحيح أو ملك يمين، وأكفروا المبيضة والمحمرة، والخرمية، الذين أباحوا الزبى، وأكفروا أيضًا من تأوَّل المحرمات على قوم زعم أن مُولاقم حرام.

وقالوا بوجوب إقامة حد الزنن ، والسرقة، والخمر، والقذف، وأكفروا من أسقط حد الخمر والرحم من الخوارج.

وقالوا: أصول أحكام الشريعة، الكتاب والسنة، وإجماع السلف، وأكفروا من لم يَرَ إجماع الصحابة حجة، وأكفروا الخوارج في ردهم حجج الإجماع والسنن، وأكفروا من قال من الروافض لا حجة في شيء من ذلك، وإنما الحجة في قول الإمام الذي ينتظرونه، وهؤلاء اليوم حيارى في التيه، وكفاهم بذلك خزيًا.

00000

[11] وقالوا في الركن العاشر : - المضاف إلى الأمر والنهي - إن أفعال المكلفين خمسة أقسام: واحب، ومحظور، ومسنون، ومكروه، ومباح.

فالواجب: ما أمر الله تعالى به على وجه اللزوم، وتاركه مستحق للعقاب على تركه.

والمحظور: ما نحى الله عنه، وفاعله يستحق العقاب على فعله.

في بيان أوصاف الفرقة الناجية وتحقيق النجاة لما، وبيان محاسط ٢٨٣ =

والمسنون: ما يُثاب فاعله، ولا يُعاقب تاركه.

والمكروه: ما يُثاب تاركه، ولا يُعاقب فاعله.

والمباح: ما ليس في فعله ثواب ولا عقاب، ولا في تركه ثواب ولا عقاب.

وهذا كله في أفعال المكلفين، فأما أفعال البهائم والمجانين والأطفال فإنحا لا توصف بالإباحة والوحوب والحظر بحال.

وقالوا: إن كل ما وجب على المكلف من معرفة أو قول أو فعل فإنما وجب عليه بأمر الله تعالى إياه به، وكل ما حرم عليه فعله فبنهي الله تعالى إياه عنه، ولو لم يَرِد الأمر والنهي من الله تعالى على عباده لم يَجِب عليهم شيء ولم يحرم عليهم شيء.

وهذا خلاف قول من زعم من البراهمة والقدرية أن التكليف يتوجه على العاقل بخاطرين يخطران بقلبه.

أحدهما: من قبَل الله سبحانه يدعوه به إلى النظر والاستدلال.

والآخر: من قِبَلِ الشيطان يدعوه إلى العصيان، وينهاه به عن طاعة الخاطر الأول.

وهذا يوجب عليهم أن يكون ذلك الشيطان مكلفًا بخاطرين، أحدهما: من قبَلِ الله تعالى، والآخر: من قبَلِ شيطان آخر، ثم يكون القول في الشيطان الآخر كالقول في الأول، حتى يتسلسل ذلك بشياطين لا إلى لهاية، وهذا محال، وما يُؤدِّي إلى المحال محال.

[11] وقالوا في الركن الحادي عشر: - المضاف إلى فناء العباد وأحكامهم في المعاد - إن الله سبحانه قادر على إفناء جميع العالم جملة، وعلى إفناء بعض

الأحسام مع بقاء بعضها، خلاف قول من زعم من القدرية البصرية أنه يقدر على إفناء على إفناء على إفناء بعض الأحسام مع بقاء بعضها.

وقالوا: إن الله ﷺ يعيد في الآخرة الناس وسائر الحيوانات التي ماتت في الدنيا، وهذا خلاف قول من زعم أنه إنما يعيد الناس، دون الأحياء الباقين.

وقالوا: بخلق الجنة والنار، خلاف قول من زعم ألهما غير مخلوقتين.

وقالوا: بدوام نعيم الجنة على أهلها، ودوام عذاب النار على المشركين والمنافقين، خلاف قول من زعم ألهما يفنيان كما زعم جَهْم، وخلاف قول أبي الهذيل القدري بفناء مقدورات الله تعالى فيهما أوني غيرهما.

وقالوا: بأن الخلود في النار لا يكون وإلا للكفرة، على خلاف قول القدرية والخوارج بتخليد كل من دخل النار فيها.

وقالوا: بأن القدرية والخوارج يخلّدون في النار ولا يخرحون منها، وكيف يغفر الله تمالى لمن يقول: ليس لله أن يغفر ويُخرج من النار مَنْ دخلها؟

وقالوا: بإثبات السؤال في القبر، وبعذاب القبر لأهل العذاب، وقطعوا بأن المنكرين لعذاب القبر يعذبون في القبر.

وقالوا: بالحوْض، والصراط، والميزان، ومن أنكر ذلك حُرِمَ الشرب من الحوض، ودحضت قدمه من الصراط إلى نار جهنم.

وقالوا: بإثبات الشفاعة من النبي بين ومن صلحاء أمته، للمذنبين من المسلمين، ولمن كان في قلبه ذرة من الإيمان، والمنكرون للشفاعة يُحْرَمون الشفاعة. الشفاعة.

[١٢] وقالوا في الركن الثاني عشر : - المضاف إلى الخلافة والإمامة - إن الإمامة فرض واحب على الأمة لأحل إقامة الإمام: ينصب لهم القضاة والأمناء ويضبط ثفورهم، ويُغْزِي حيوشهم، ويَقْسِم الفيء بينهم، وينتصف لمظلومهم من ظالمهم.

وقالوا: إن طريق عقد الإمامة للإمام في هذه الأمة الاختيار بالاجتهاد.

وقالوا: ليس من النبي بين نص على إمامة واحد بعينه، على خلاف قول من زعم من الرافضة أنه نص على إمامة على شد نصًا مقطوعًا بصحته، ولو كان كما قالوه لنقل ذلك نقل ثلة، ولا ينفصل من ادَّعى ذلك في عليٍّ مع عدم التواتر في نقله ممن ادعى مثله في أبي بكر أو غيره مع عدم النقل فيه.

وقالوا: من شرط الإمامة النسب من قريش، وهم: بنو النضر بن كنانة بن خُريمة بن مُدْركة بن إلياس بن مُضر بن نزار بن مَعد بن عدنان، على خلاف قول من زعم من الضرارية أن الإمامة تصلح في جميع أصناف العرب وفي الموالي والعجم، وخلاف قول الخوارج بإمامة زعمائهم الذين كانوا من ربيعة وغيرهم، كنافع بن الأزرق الحنفي، ونجدة بن عامر الحنفي، وعبد الله بن وهب الراسبي، وحُرْقُوص بن زهير البحلي، وشبيب بن يزيد الشيباني، وأمثاهم ، عنادًا منهم لقول النبي ينه: « الألعة من قريش».

وقالوا: من شرط الإمام: العلم، والعدالة، والسياسة، وأوجبوا من العلم له مقدار ما يصير به من أهل الاجتهاد في الأحكام الشرعية، وأوجبوا من عدالته أن يكون عمن يجوز حكم الحاكم بشهادته — وذلك بأن يكون عدلاً في دينه، مصلحًا لماله وحاله، غير مرتكب لكبيرة ولا مصرً على صغيرة، ولا تارك للمروءة في حل أسبابه — وليس من شرطه العصمة من الذنوب كلها خلاف قول من زعم من الإمامية أن الإمام يكون معصومًا من الذنوب كلها، وقد أجازوا له في حال التَّقيَّة أن يقول: ولست بإمام، وهو إمام، وقد أباحوا له الكذبُ في هذا مع قولهم

بعصمته من الكذب.

وقالوا: إن الإمامة تنعقد بمن يعقدها لمن يصلح للإمامة، إذا كان العاقد من أهل الاجتهاد والعدالة.

وقالوا: لا تصع الإمامة إلا لواحد في جميع أرض الإسلام، إلا أن يكون بين الصقعين حاجز من بحر أو عدو لا يطاق، ولم يقدر أهل كل واحد من الصقعين على نصرة أهل الصقع الآخر، فحينتذ يجوز لأهل الصقع عقد الإمامة لواحد يصلح لها منهم.

وقالوا: بإمامة أبي بكر الصديق بعد النبي ﷺ ، خلاف قول من أثبتها لعلمي وحده من الرافضة، وخلاف قول الراوندية الذين أثبتوا إمامة العباس بعده.

وقالوا: بتفضيل أبي بكر ، وعمر، على من بعدهما، وإنما اختلفوا في التفاضل بين على وعثمان رضى الله عنهما.

وقالوا: بموالاة عثمان ، وتبرءوا ممن أكفره.

وقالوا: بإمامة عليٌّ في وقته، وقالوا بتصويب عليٌّ في حروبه بالبصرة، وبصفّين، وبنهروان.

وقالوا: بأن طلحة والزبير تابا ورجعا عن قتال علي، لكن الزبير قتله عمرو بن حُرْمُوز بوادي السباع بعد مُنصرفه من الحرب، وطلحة لما همَّ بالانصراف رماه مروان بن الحكم – وكان من أصحاب الحمل – بسهم فقتله.

وقالوا: إن عائشة رضي الله عنها قصدت الإصلاح بين الفريةين فغلبها بنو ضبَّة والأرْدُ على رأيها، وقاتلوا عليًا دون إذنها، حتى كان من الأمر ما كان.

وقالوا في صفين: إن الصواب كان مع علي ﴿ ، وإن معاوية وأصحابه بغوا عليه بتأويل أخطئوا فيه؛ ولم يكفروا بخطئهم.

وقالوا: إن عليًا أصاب في التحكيم، غير أن الحكمين أخطا في خلع على من غير سبب أوجب خلعه، وخدع أحد الحكمين الآخر.

وقالوا: بمروق أهل النهروان على الدين، لأن النبي على سماهم مارقين، لأفم أكفروا عليًا، وعثمان ، وعائشة، وابن عباس، وطلحة، والزبير، وسائر من تبع عليًا بعد التحكيم. وأكفروا كل ذي ذنب من المسلمين، ومن أكفر المسلمين وأكفر أحيار الصحابة فهو كافر دونهم.

99999

[17] وقالوا في الركن الثالث عشر: - المضاف إلى الإيمان والإسلام - إن أصل الإيمان المعرفة والتصديق بالقلب، وإنما اختلفوا في تسمية الإقرار وطاعات الأعضاء الظاهرة إيمانًا، مع اتفاقهم على وحوب جميع الطاعات المفروضة، وعلى استحباب النوافل المشروعة، خلاف قول الكرامية الذين زعموا أن الإيمان هو الإقرار الفرد، سواء كان معه إخلاص أو نفاق، وخلاف قول من زعم من القدرية والخوارج أن اسم المؤمن يزول عن مرتكي الذنوب.

وقالوا: إن اسم الإيمان لا يزول بذنب دون الكفر، ومن كان ذنبه دون الكفر فهر مؤمن وإن فسق بمعصية.

وقالوا: لا يحل قتل امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: من ردَّة، أو يزي بعد إحصان، أو قصاص بمقتول هو كفؤه، وهذا محلاف قول الخوارج في إباحة قتل كل عاص لله تعالى.

ولو كان المذنبون كلهم كفرة لكانوا مرتدين عن الإسلام، ولو كانوا كذلك لكان الواحب قتلهم دون إقامة الحدود عليهم، ولم يكن لوجوب قطع يد السارق وجلد القاذف ورجم الزاني المحصن فائدة، لأن المرتد ليس له حد إلا القتل. [1٤] وقالوا في الركن الرابع عشر: - المضاف إلى الأولياء والأثمة - إن الملائكة معصومون عن الذنوب، لقول الله تعالى فيهم: ﴿ لاَ يَنْقَصُونَ آللهُ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَـقَعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ [التحريم: ٦] .

وقال أكثرهم بفضل الأنبياء على الملائكة، خلاف قول من فضَّل الملائكة على الأنبياء ، والتزم من أحل ذلك فضل الزبانية على أولى العزم من الرسل.

وقالوا بفضل الأنبياء على الأولياء من الأمم، خلاف قول من فضل بعض الأولياء على بعض الأنبياء من الكرامية.

واختلف أهل السنة في إمامة المفضول، فأباها شيخنا أبو الحسن الأشعري، وأجازها القلانسي.

وقالوا بموالاة العشرة من أصحاب النبي ﷺ، وقطعوا بأنهم من أهل الجنة، وهم الحلفاء الأربعة ، وطلحة ، والزبير، وسعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نُمَيْل، وعبد الرحمن بن عوف، وأبو عُبيدة بن الجراح.

وقالوا بموالاة كل من شهد بدرًا مع النبي بَشَيْقُ ، وقطعوا بألهم من أهل الجنة، وكذلك القول فيمن شهد معه أحدًا، إلا رجلاً اسمه قُزْمَان فإنه قتل بأحد جماعةً من المشركين، وقتل نفسه، وكان ينسب إلى النفاق، وكذلك كل من شهد بيعة الرضوان بالحديبية من أهل الجنة.

وقالوا قد صح الخبر بأن سبعين ألفًا من هذه الأمة يدخلون الجنة بلا حساب، وإن كل واحد منهم يشفع في سبعين ألفًا، وقد دخل في هذه الجملة عُكاشة بن محصن.

وقالوا أيضًا بموالاة كل من مات على دين الإسلام، ولم يكن قبل موته على بدعة من ضلالات أهل الأهواء الضالة. [10] وقالوا في الركن الخامس عشر: - المضاف إلى أحكام أعداء الدين - إن أعداء دين الإسلام صنفان: صنف كانوا قبل ظهور دولة الإسلام، وصنف ظهروا في دولة الإسلام وتستروا بالإسلام في الظاهر، وكادوا المسلمين، وابتغوا غوائلهم.

فالذين كانوا قبل الإسلام أصناف، تختلف فيهم الأوصاف.

منهم: عبدة الأصنام والأوثان.

ومنهم: عبدة إنسان مخصوص كالذين عبدوا حَمْشيذ، والذين عبدوا نمروذ بن كنعان، والذين عبدوا فرعون، ومن حرى مجراهم.

وهنهم: الذين عبدوا كل ما استحسنوا من الصور على مذاهب الحلولية في دعواها حلول روح الإله بزعمهم في الصور الحسنة.

ومنهم: الذين عبدوا الشمس أو القمر، أو الكواكب جملة، أو بعض الكواكب خصوصًا.

ومنهم: الذين عبدوا الملائكة وسموها بنات الله، وفيهم نزل قول الله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهِ مِنْ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ لَيُسَمُّونَ ٱلْمَلَــَيْكَةَ تَسْمِيَةَ ٱلْأَنشَىٰ ﴿ ﴾ [اسحه: ٢٧].

ومنهم: من عبد شيطانًا مَرِيدًا.

ومنهم: قوم عبدوا البقر.

ومنهم: الذين عبدوا النيران.

وحكم جميع عبدة الأصنام والناس والملائكة والنجوم والنيران تحريمُ ذبائحهم، ونكاح نسائهم من المسلمين. واختلفوا في قبول الجزية منهم، فقال الشافعي: لا تقبل منهم الجزية، وإنما يجوز قبولها من أهل الكتاب أو ممن له شبهة كتاب. وقال مالك وأبو حنيفة: يجوز قبولها منهم، غير أن مالكًا استثنى القرشيَّ منهم، واستثنى أو حنيفة العربيَّ منهم.

ومن أصناف الكفرة قبل الإسلام السوفسطائية المنكرة للحقائق. ومنهم السمنية القائلون بقدم العالم مع إنكارهم للنظر والاستدلال، ودعواهم أنه لا يعلم شيء إلا من طريق الحواس الخمس. ومنهم الدهرية القائلون بقدم العالم. ومنهم القائلون بقدم هيولي العالم مع إقرارهم بحدوث الأعراض منها. ومنهم الفلاسفة الذين قالوا بقدم العالم وأنكروا الصانع، وبه قال منهم فيثاغورس، وباذينوس. ومنهم الفلاسفة الذين أقروا بصانع قديم، ولكنهم زعموا أن صنعة قديم معه، وقالوا بقدم الصانع والمصنوع، كما ذهب إليه أبيذقليس، ومنهم الفلاسفة الذين قالوا بقدم الطبائع الأربع والعناصر الأربعة التي هي الأرض والماء والنار والهواء. ومنهم الغدين قالوا بقدم هذه الأربعة وقدم الأفلاك والكواكب معها، وزعم أن للفلك طبيعة عامسة، وأغا لا تقبل الكون والفساد، لا في الجملة ولا في التفصيل.

وقد أجمع المسلمون على أن هؤلاء الأصناف الذين ذكرناهم لا يحل للمسلمين أكل ذبائحهم، ولا نكاح نسائهم، واختلفوا في قبول الجزية منهم، فمن قبلها من أهل الأوثان قبلها منهم، ومن لم يقبلها من أهل الأوثان لم يقبلها منهم، وبه قال الشافعي وأصحابه.

وقالوا في المحوس إلهم أربع فرق: زروانية، ومسخية، وحرمدينية، وهافريدية، وذبائح جميعهم حرام، وكذلك نكاح نسائهم حرام، وقد أجمع الشافعي ومالك وأبو حنيفة والأوزاعي والثوري على حواز قبول الجزية من الزروانية والمسخية منهم، وإنما اختلفوا في مقدار دياقم. فقال الشافعي: دية المجوسي خمس دية اليهودي والنصرافي، ودية اليهودي والنصرافي ثلث دية المسلم، فدية المجوسي إذًا خمس ثلث دية المسلم.

وأما المزدكية من المحوس فلا يجوز قبول الجزية منهم، لأنهم فارقوا دين المجوس الأصلية باستباحة المحرمات كلها، وبقولهم: إن الناس كلهم شركاء في الأموال، والنساء، وسائر اللذات.

وكذلك البهافريدية لا يجوز قبول الجزية منهم، وإن كانوا أحسن قولاً من المجوس الأصلية، لأن دينهم ظهر من زعيمهم وبه آفريد، في دولة الإسلام، وكل كفر ظهر بعد دولة الإسلام فلا يجوز أخذ الجزية من أهله.

واعتلف الفقهاء في الصابئين من الكفرة، فقال أكثرهم: إن حكمهم في الذبيحة والنكاح والجزية كحكم النصارى في حواز ذلك كله، ومنهم من قال: إن من قال من الصابئين بقدم الهيولي فحكمه كحكم أصحاب الهيولي كما ذكرناه قبل هذا، ومن قال منهم بحدوث العالم وكان الخلاف معه في صفات الصانع فحكمه حكم النصارى، وبه نقول.

وأجمع أصحاب الشافعي على أن البراهمة الذين ينكرون جميع الأنبياء والرسل لا تحل ذبائحهم ولا نكاح نسائهم، وإن وافقوا المسلمين في حدوث العالم وتوحيد صانعه، والخلاف في قبول الجزية منهم كالخلاف في قبولها من أهل الأوثان.

وأجمع فقهاء الإسلام على استباحة ذبائح اليهود والسامرة والنصارى، وعلى حواز نكاح نسائهم، وعلى حواز قبول الجزية منهم.

وإنما اختلفوا في مقدار الجزية، فقال الشافعي: إن بذل كل حالم منهم دينارًا واحدًا حقن دمه. وقال أبو حنيفة: على الموسر منهم ثمانية وأربعون درهمًا، وعلى المتوسط أربعة وعشرون، وعلى الفقير اثنا عشر. واختلفوا في حدودهم، فقال الشافعي: إلها كحدود المسلمين، ويرجم الزاني منهم إذا كان محصنًا. وقال أبو حنيفة: لا رجم عليهم.

واختلفوا في دياتمم، فقال الشافعي: دية الرجل منهم ثلث دية المسلم، ودية

المرأة منهم ثلث دية المسلمة. وقال مالك: دية الكتابي نصف دية المسلم. وقال أبو حنيفة: كدية المسلم سواء.

واختلفوا في جريان القصاص بينهم، فقال الشافعي: لا يقتل مؤمن بكافر بحال. وقال أبو حنيفة: يقتل المسلم بالذمي، ولا يقتل بالمستأمن.

واختلفوا أيضًا في وحوب الجزية على الشيخ الفاني منهم، فأوجبها الشافعي، و لم يوحبها أبو حنيفة إلا على من كان منهم ذا تدبير في الحروب.

واختلفوا في الثنوية — من المانوية، والدينصانية، والمرقبونية الذين قالوا بقدم النور والظلمة، وزعموا أن العالم مركب منهما، وأن الخير والنقع من النور، وأن الشر والضرر من الظلام — فزعم بعض الفقهاء أن حكمهم كالمجوس، وأباح أخذ الجزية منهم مع تحريم ذبائحهم ونسائهم، والصحيح عندنا أن حكمهم في النكاح والذبيحة والجزية كحكم عبدة الأصنام والأوثان، وقد بينا ذلك قبل هذا.

وأما الكفرة الذين ظهروا في دولة الإسلام، واستتروا بظاهر الإسلام، واغتالوا المسلمين في السر - كالغلاة من الرافضة السبئية، والبيانية ، والمغيرية، والمنصورية، والمخاحية، والخطابية، وسائر الحلولية، والباطنية، والمقنعية المبيضة بما وراء محر حيحون، والمحمرة بأذربيحان، ومحمرة طيرستان، والذين قالوا بتناسخ الأرواح من أتباع ابن أبي العوجاء، ومن قال بقول أحمد بن خابط من المعتزلة، ومن قال بقول اليزيدية من الخوارج الذين زعموا أن شريعة الإسلام تنسخ بشرع نبي من العجم، ومن قال بقول الميمونية من الخوارج الذين أباحوا نكاح بنات البنين وبنات البنات، ومن قال بمداهب العذافرة من أهل بغداد، أو قال بقول الحلاجية الغلاة في مندهب الحلولية، أو قال بقول البابكية، أو الرزامية المفرطة في أبي مسلم صاحب مذهب الحلولية، أو قال بقول الكاملية الذين أكفروا الصحابة بتركها بيعة علي، وأكفروا عليًا بتركه فتالهم - فإن حكم هذه الطوائف التي ذكرناها حكم المرتدين عن الدين، ولا نجوز تقريرهم في عن الدين، ولا تجوز تقريرهم ولا بحوز تقريرهم في

دار الإسلام بالجزية، بل يجب استنابتهم فإن تابوا وإلا وحب قتلهم واستغنام أموالهم.

واختلفوا في استرقاق نسائهم وذراريهم، فأباح ذلك أبو حنيفة وطائفة من أصحاب الشافعي، منهم أبو إسحاق المروزي صاحب ابن سريج، ومن أباح ذلك استدل بأن خالد بن الوليد لما قاتل بني حنيفة وفرغ من قتل مسيلمة الكذاب صالح بني حنيفة على الصفراء والبيضاء، وعلى ربع السبى من النساء والذرية، وأنفذهم إلى المدينة، وكان منهم حولة أم محمد بن الحنفية.

وأما أهل الأهواء -- من الجارودية، والهشامية، والنحارية، والجهمية، والإمامية الذين أكفروا عيار الصحابة، والقدرية المعتزلة عن الحق، والبكرية المنسوبة إلى بكر ابن أخت عبد الواحد، والضرارية، والمشبهة كلها، والخوارج -- فإنا نكفرهم كما يكفرون أهل السنة، ولا تجوز الصلاة عليهم عندنا، ولا الصلاة خلفهم.

واختلف أصحابنا في التوارث منهم، فقال بعضهم: نرثهم ولا يرثوننا، وبناه على قول معاذ بن حبل: وإن المسلم لا يرث من الكافر والكافر لا يرث من المسلم،

والصحيح عندنا أن أموالهم فيء، ولا توارث بينهم وبين السني، وقد روى أن شيخنا أبا عبد الله الحارث بن أسد المحاسبي لم يأخذ من ميراث أبيه شيئًا، لأن أباه كان قدريًا.

وقد أشار الشافعي إلى بطلان صلاة من صلى خلف من يقول بخلق القرآن ونفي الرؤية.

وروى هشام بن عبد الله الرازي، عن محمد بن الحسن أنه قال فيمن صلى علف من يقول بخلق القرآن: إنه يعيد الصلاة.

وروى يجيى بن أكثم أن أبا يوسف سئل عن المعتزلة، فقال: هم الزنادقة.

وأشار الشافعي في كتاب والشهادات، إلى حواز شهادة أهل الأهواء إلا الخطّابية الذين أجازوا شهادة الزور لموافقيهم على مخالفيهم.

وأشار في كتاب (القياس) إلى رجوعه عن قبول شهادة المعتزلة وسائر أهل الأهواء.

ورد مالك شهادة أهل الأهواء في رواية أشهب، وابن القاسم، والحارث بن مسكين عن مالك أنه قال في المعتزلة: زنادقة لا يستتابون، بل يقتلون.

وأما المعاملة معهم بالبيع والشراء فحكم ذلك عند أهل السنة كحكم عقود المفاوضة بين المسلمين الذين في أطراف الثغور وبين أهل الحرب، وإن كان قتلهم مباحًا، ولا يجوز أن يبيع المسلم منهم مصحفًا ولا عبدًا مسلمًا في الصحيح من مذهب الشافعي.

واختلف أصحاب الشافعي في حكم القدرية المعتزلة عن الحق، فمنهم من قال: حكمهم حكم المجوس هذه الأمة ، فعلى حكمهم حكم المجوس هذه الأمة ، فعلى هذا لا تُؤخذ الجزية منهم. ومنهم من قال: حكمهم حكم المرتدين، وعلى هذا لا تُؤخذ منهم الجزية، بل يستتابون ، فإن تابوا وإلا وجب على المسلمين قتلهم.

وقد استقصينا بيان أحكام أهل الأهواء في كتاب والملل والنحل، وذكرنا في هذا الكتاب طرَّفًا من أحكامهم عند أهل السنة، وفيه كفاية، والله أعلم.



🧫 في بيان أوصاف الفرقة الناجية وتحقيق النجاة لما، وبيان محاسما 🚤 د ٢٩٠ 🚃

الفصل الرابع

قولنا في السلف الصالح من الأمة

أجمع أهل السنة على إيمان المهاجرين والأنصار من الصحابة، هذا خلاف قول من زعم من الرافضة أن الصحابة كَفَرتْ بتركها بيعة عليِّ، وخلاف قول الكاملية في تكفير عليَّ بترك قتالهم.

وأجمع أهل السنة على أن الذين ارتدوا بعد وفاة النبي ﷺ - من كندة، وحنيفة، وفزّارة، وبني أسد، وبني بكر بن وائل – لم يكونوا من الأنصار ولا من المهاجرين، قبل فتح مكة، وإنما أطلق الشرع اسم المهاجرين على من هاجر إلى النبي يتي قبل فتح مكة، وأولئك بحمد الله ومنّه دَرَجوا على الدين القويم والصراط المستقيم.

وأجمع أهل السنة على أن من شهد مع رسول الله على بدرًا من أهل الجنة، وكذلك كل من شهد معه أحدًا غير قزمان الذي استثناه الخبر، وكذلك كل من شهد معه بيعة الرضوان بالجديبية.

وقالوا: بما ورد به الخبر بأن سبعين ألفًا من أمة الإسلام يدخلون الجنة بلا حساب منهم عُكَّاشة بن محصن، وأن كل واحد منهم يشفع في سبعين ألفًا.

وقالوا بموالاة أقوام وردت الأخبار بألهم من أهل الجنة، وأن لهم الشفاعة في جماعة من الأمة، منهم: أُوَيْس القَرَنِي، والخَبر فيهم مشهور.

وقالوا بتكفير كل من أكفر واحدًا من العشرة الذين شهد لهم النبي ﷺ بالجنة.

وقالوا بموالاة جميع أزواج رسول الله ﷺ وأكفروا من أكفرهن أو أكفر بعضهن. وقالوا عوالاة الحسن والحسين والمشهورين من أسباط رسول الله ينين كالحسن ابن الحسن، وعبد الله بن الحسن، وعلى بن الحسين زين العابدين، وعمد ابن على بن الحسين المعروف بالباقر، وهو الذين بلغه حابر بن عبد الله الأنصاري سلام رسول الله ين ين حمفر، سلام رسول الله ين أرضا، وكذلك قولهم في سائر أولاد على من صلبه، كالعباس، وعمر، ومحمد بن الحنفية، وسائر من درج على سنن آبائه الطاهرين، دون من مال منهم إلى الاعتزال أو الرفض، ودون من انتسب إليهم وأسرف في عدوانه وظلمه كالبرقعي الذي عدا على أهل البصرة ظلمًا وعدوانًا، وأكثر النسابين على أنه كان منهم.

وقالوا بموالاة أعلام التابعين للصحابة بإحسان، وهم الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿ يَقُولُونَ رَبُّنَا اللهِ يَعَل فِي فيهم: ﴿ يَقُولُونَ رَبُّنَا الْفَهِرُ لَنَا وَلِإِحْوَنِنَا اللَّذِيرَ سَبْقُونَا بِٱلْإِيمَانِ وَلا تَجْمَلُ فِي فَلُهِمَا فِلْ اللَّهِيمَ اللَّهِ اللَّهِ مَنْ وَلا تَجْمَلُ فِي قَلْ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ مَنْ وَلا تَجْمَلُ فِي اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الل

وقالوا ذلك في كل من أظهر أصول أهل السنة.

وإنما تبرءوا من أهل الملل الخارجة عن الإسلام، ومن أهل الأهواء الضالة مع انتسابها إلى الإسلام كالقدرية، والمرجئة، والرافضة، والحوارج، والجهمية، والمحسّمة. وقد تقدم بيان تفصيل هذه الجملة في الفصل الذي قبل هذا الفصل بما فيه كفاية.

00000

الفصل الخامس

في بيان عصمة الله أهل السنة عن تكفير بعضهم بعضاً

أهل السنة لا يكفر بعضهم بعضًا، وليس بينهم خلاف يوجب التبرّي والتكفير. فهم إذن أهل الجماعة القائمون بالحق، والله تعالى يحفظ الحق وأهله، فلا يقعون في تنابذ وتناقض، وليس فريق من فرق المخالفين إلا وفيهم تكفير بعضهم لبعض، وتبرى بعضهم من بعض، كالخوارج، والروافض، والقدرية، حتى احتمع سبعة منهم في مجلس واحد فافترقوا عن تكفير بعضهم بعضًا، وكانوا بمنزلة اليهود والنصارى حين كفر بعضهم بعضًا حتى قالت اليهود: ﴿ لَيْسَت ٱلنَّصَارَفُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَقَالَت ٱلنَّصَارَكُ لَيْسَتِ ٱلْيَهُودُ عَلَىٰ شَيْءٍ ﴾ [البقرة: ١١٣] وقال الله سبحانه وتعالى: ﴿ وَلَوْ حَنَانَ مِنْ عِندِ غَـَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُّواْ فِيهِ ٱخْسِلَىٰلَهُمَّا حَثِيرًا ﴾ [النساء: ٨٢]. وقد عصم الله أهل السنة من أن يقولوا في أسلاف هذه الأمة منكرًا، أو يطعنوا فيهم طعنًا، فلا يقولون في المهاجرين، والأنصار، وأعلام الدين ولا في أهل بدر، وأحد، وأهل بيعة الرضوان، إلا أحسن المقال، ولا في جميع من شهد لهم النبي ﷺ بالجنة، ولا أزواج النبي ﷺ، وأصحابه، وأولاده، وأحفاده – مثل الحسن، والحسين، والمشاهير من ذرياقهم مثل عبد الله بن الحسن، وعلى بن الحسين، ومحمد بن على، وجعفر بن محمد، وموسى بن جعفر، وعلى بن موسى الرضا عليهم السلام - ومن جرى منهم على السداد من غير تبديل ولا تغيير، ولا في الخلفاء الراشدين ، و لم يستحيزوا أن يطعنوا في واحد منهم، وكذلك في أعلام التابعين، وأتباع التابعين، الذين صافح الله تعالى عن التلوث بالبدع، وإظهار شيء من المنكرات، ولا يحكمون في عوام المسلمين إلا بظاهر إيمانهم، ولا يقولون بتكفير واحد منهم إلا أن يتبين منه ما يوجب تكفيره، ويصدقون بقول النبي بْنَايِرْ : ويدخل الجنة من أمتى سبعون ألفًا بغير حساب هم الذين لا يَسْتَرْقُون ولا يَتَطيُّرون وعلى

ربهم يتوكلون، كما أخرجه البخاري، وقد ورد أنه يشفع كل واحد منهم في عدد ربهم يتوكلون، كما أمر الله تعالى ربيعة ومضر، ويوجون على أنفسهم الدعاء لمن سلف من هذه الأمة، كما أمر الله تعالى في كتابه حيث قال: ﴿ رَبُنُنَا آغَفْيِرٌ لَنَسَا وَلِإِحْتَوْنِنَا ٱلَّذِيمِ ﴾ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَــنِ وَلا تَجْعَلْ فِي كتابه خِيدًا خِلاً لِللَّذِينَا اللَّذِيمِ ﴾ [الحشر: ١٠].



الغصل السأدس

في بيان فضائل أهل السنة وأنواع علومهم وأئمتهم

اعلم أنه لا خصلة من الخصال التي تُعَدُّ في المفاخر لأهل الإسلام: من المعارف والعلوم، وأنواع الاجتهادات، إلا ولأهل السنة والجماعة في ميدانها القدْحُ المُعلى، والسهم الأوفر، فدونك أئمة أصول الدين وعلماء الكلام من أهل السنة.

فأول متكلميهم من الصحابة على بن أبي طالب في حيث ناظر الخوارج في مسائل الوعد والوعيد، وناظر القدرية في المشيئة والاستطاعة والقدر، ثم عبد الله بن عمر رضى الله عنهما حيث تبرأ من معبد الجهني في نفيه القدر.

وأول متكلمي أهل السنة من التابعين عمر بن عبد العزيز، وله رسالة بليغة في الرد على القدرية، المردية، المرد على القدرية، أم الحسن البصري، ورسالته إلى عمر بن عبد العزيز في ذم القدرية معروفة، أم الخسن البصري، وكان أشد الناس على القدرية، ثم الزُّهْري، وهو الذي أفتى عبد الملك بن مروان بدماء القدرية.

ومن بعد هذه الطبقة حعفر بن محمد الصادق، وله كتاب الرد على القدرية، وكتاب الرد على الخوارج، ورسالة في الرد على الغلاة من الروافض.

وأول متكلميهم من الفقهاء وأرباب المذاهب: أبو حنيفة، والشافعي، فإن أبا حنيفة له كتاب في الرد على القدرية سماه كتاب والفقه الأكبر، وله رسالة أملاها في نصرة قول أهل السنة إن الاستطاعة مع الفعل، ولكنه قال: إلها تصلح للضدين، وعلى هذا قوم من أصحابنا، وللشافعي كتابان في الكلام، أحدهما: في تصحيح النبوة والرد على العراهمة، والثاني: في الرد على أهل الأهواء.

فأما المَريسيُّ من أصحاب أبي حنفية فإنما وافق المعتزلة في خلق القرآن وأكفرهم في خلق الأفعال.

ثم من بعد الشافعي تلامذته الجامعون بين علم الفقه والكلام، وكان أبو العباس بن سُرَيْج أبرع الجماعة في هذه العلوم، وله نقض كتاب الجاروف على القاتلين بتكافؤ الأدلة.

ثم من بعدهم الإمام أبو الحسن الأشعري الذي صار شَحيٌّ في حلوق القدرية.

ومن تلامذته المشهورين أبو الحسن الباهلي، وأبو عبد الله بن بحاهد، وهما اللذان أثمرا تلامذة هم إلى اليوم شموس الزمان وأقمة العصر، كأبي بكر محمد بن الطيب [المباقلاني] وأبي إسحاق إبراهيم بن محمد الإسفرايين، وابن فَوْرَك.

وقبل هذه الطبقة: أبو على الثقفي، وفي زمانه كان إمام السنة أبو العباس القلانسي الذي زادت تصانيفه في الكلام على مائة وخمسين كتابًا، وقد أدركنا منهم في عصرنا ابن مجاهد، وابن الطيب، وابن فورك، وإبراهيم بن محمد رضي الله عن الجميع، وهم القادة السادة في هذا العلم.

وأما أثمة الفقه في عهد الصحابة والتابعين ومن بعدهم فقد ملأوا العالم علمًا، وليس بينهم من لا يناصر السنة والجماعة، وهم أشهر من نار على عَلَم، ففي سرد أسمائهم طول.

وأما أئمة الحديث والإسناد فهم سائرون على هذه المَهْيَع الرشيد، لا يُوصم أحد منهم ببدعة، وفي طبقاقم كتب خاصة تفني عن ذكر أسمائهم هنا، وآثارهم الحالدة لم تزل بأيدي حملة العلم مدى الدهر، وكذلك أئمة الإرشاد والتصوف كانوا على توالي القرون على هذا المنهج السديد في المعتقد.

وكذلك جمهرة أهل النحو واللغة والأدب كانوا على معتقد أهل السنة.

فمن الكوفيين: المفضَّل الضبِّي، وابن الأعرابي، والرؤاسي، والكسائي، والفرَّاء، وأبو عُبيد قاسم بن سلاَّم ، وعلي بن المبارك اللحياني، وأبو عمرو الشيباني، وإبراهيم الحربي، وثعلب، وابن الأنباري، وابن مقسم، وأحمد بن فارس، كانوا كلهم من أهل السنة.

ومن البصريين: أبو الأسود الدؤلي، ويجيى بن معمر، وعيسى بن عمر الثقفي، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضر مي، وبعدهم أبو عمرو بن العلاء الذي قال له عمرو بن عُبيد القدري: وقد ورد من الله تعالى الوعد والوعيد، والله تعالى يصدق وعده ووعيده، فأراد بهذا الكلام أن ينصر بدعته التي ابتدعها في أن العصاة من المؤمنين خالدون خلدون في النار، فقال أبو عمرو بن العلاء: فأين أنت من قول العرب: إن انكريم إذا أوعد عَفًا، وإذا وعَد وقي، وافتخار قائلهم بالعفو عند الوعيد حيث قال:

وإنَّسَى إذا أوْعَدُلُتُسَه أو وعَدُلُتُسَه لللهُ لَمُخْلِسَفُ الْعَسَادي ومُسْنَجِزُ مَوْعِدي

فعدَّه من الكرم لا من الخلق المذموم، وكذا الخليل بن أحمد، وخلَف الأحمر، ويونس بن حبيب، وسيبويه، والأخفش، والأصمعي، وأبي زيد الأنصاري، والزجَّاج، والمازني، والمرَّد، وأبي حاتم السحستاني، وابن دُرَيْد، والأزهري، وغيرهم من أئمة الأدب، لم يكن بينهم أحد إلا وله إنكار على أهل البدعة شديد، وبعد عن بدعهم بعيد، ولم يكن في مشاهيرهم من تدنَّس بشيء من بدع الروافض والخوارج والقدرية.

وكذلك أئمة القراءة وحملة التفسير بالرواية من عهد الصحابة إلى عهد محمد ابن حرير الطبري وأقرانه ومن بعدهم، كانوا كلهم من أهل السنة، وكذلك المفسرون بالدراية إلا بعض أفراد من أهل البدعة.

وكذلك مشاهير علماء المغازي، والسير، والتواريخ، ونقد الأخبار، وحملة الرواية من أهل السنة والجماعة.

فيظهر بذلك أن جماع الفضل في العلوم في أهل السنة والجماعة، حشرنا الله سبحانه في زمرتهم.



الفصل السابع

في بيان آثار أهل السنة في الدين والدنيا وذكر مفاخرهم فيهما

ألممنا ببعض آثار أهل السنة في شنى العلوم بحيث يظهر من ذلك ألهم لا يلحقون في هذا المضمار، ومؤلفاتهم في الدين والدنيا فخر خالد مدى الدهر للأمة المحمدية.

وأما آثارهم العمرانية في بلاد الإسلام فمشهورة ماثلة أمام الباحثين، حالدة في بطون التواريخ، بحيث لا يلحقهم في ذلك لاحق، كالمساحد، والمدارس، والرِّبَاطات، والمصانع، والمستشفيات، وسائر المباني المؤسسة في بلاد السنة، وليس لسوى أهل السنة عمل يذكر في ذلك

وقد بنى الوليد بن عبد الملك المسجد النبوي، ومسجد دمشق على أبدع نظام، وكان سنيًّا.

وبني أخوه مَسْلَمة المسجد بقسطنطينية، وكان سنيًّا.

وكل ما في الحرمين وسائر الحواضر من شواهق الآثار فمن عمل أهل السنة.

وأما سعى بعض العُبَيْديين في عمارات فشيء لا يذكر أمام أعمال ملوك السنة على اختلاف الدول، على أنه لا موقع لما كانوا يبنونه مع سوء اعتقادهم، كما قال الله تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُواْ مَسَنجِدَ ٱللَّهِ شَنهِدِينَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِم إِلَّكُمْرُ ﴾ [النوبة: ١٧].

ولا يتسع المقام لسرد ما لأهل السنة من الآثار الفاخرة في الدين والدنيا.

وفي هذه الإلمامة كفاية في استذكار مآثر أهل السنة التي لا آخر لها في ناحيتي الدين والدنيا، وفله الحمد ، وله الفضل، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمين.

نم بحمد الله وحسن تيسيره تحقيق كتاب الفرق بين الفرق،
لأبي منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي،
نسأله جلت قدرته أن يتقبل عملنا أحسن القبول،
وأن يكتبه لنا في سجل الحسنات،
وإنه ولينًا وهو نعم المولى ونعم النصير



القهرس

الموضوع الصفحة
حطبة المؤلف
سرد أبواب الكتاب
الباب الأول: في بيان الحديث المأثور في افتراق الأمة
روايات الحديث
ما ورى عن الرسول وعن الصحابة من ذم بعض الفرقي
بيان مراد الرسول من ذكر الفرق المذمومة
الباب الثاني: في كيفية الحراق الأمة على ثلاث وسبعين فرقة (وهو يشتمل على فصلين) ١٧
الفصل الأول: في بيان المعنى الجامع للفرق المختلفة في اسم ملة الإسلام
على الجملة قبل التفصيل
اختلف العلماء فيما ينبغي أن يتحقق فيمن ينتسب إلى ملة الإسلام
الصحيح عند أهل السنة من هذه الآراء
الفصل الثاني: في بيان كيفية اختلاف الأمة وتحصيل فرقها
ذكر خلافات حدثت لا توجب تضليلاً ولا تفسيقًا
خلاف القدرية في القدر والاستطاعة
علاف الخوارج فيما بينها
خلاف واصل بن عطاء مع الحسن البصري في القدر،
وفي المنزلة بين المنزلتين
ظهور الروافض واختلافهم بعد علي إلى أربعة أصناف،
وافتراق كل صنف منهم إلى فرق

افتراق النحارية إلى فرق
حلاف البكرية والضرارية والجهمية
ظهور الباطنية
فرق الزيدية من الرافضة٢٦
فرق الكيسانية
الإمامية المفارقة للزيدية٢٦
غلاة الراقضة
فرق الخوارج إجمالاً
فرق المعتزلة إجمالاً
أصناف المرجثة
فرق النحارية
البكرية والضرارية
فرق الكرامية
أهل السنة والجماعة
الباب الثالث: في بيان تفصيل مقالات فرق أهل الأهواء، وبيان فضائح
كل فرقة منها على التفصيل، وهو يشتمل على ثمانية فصول
الفصل الأول: في بيان مقالات الروافض
- ذكر الحارودية، أتباع أبي الحارود زياد بن المنذر
ذكر السليمانية، أتباع سليمان بن حرير، وقد يسمون الحريرية
ذكر البترية أتباع كثير النواء الملقب بالأبتر، وأتباع الحسن بن صالح
وقد تجعل فرقتين: إحداهما الصالحية، والثانية البترية٣٢

ذكر الكيسانية أتباع المحتار بن أبي عبيد الثقفي
ذكر الإمامية من الرافضة، وهم خمس عشرة فرقة
الأولى: الكاملية، أتباع أبي كامل
الثانية: المحمدية، الذين ينتظرون محمد بن عبد الله بن الحسن
الثالثة: الباقرية، الذين ينتظرون محمد بن علي بن الحسين المعروف بالباقر ٢٦
الرابعة: الناووسية، الذين ينتظرون حعفرًا الصادق بن محمد الباقر
الخامسة: الشميطية، الذين يتولون محمد بن جعفر الصادق
السادسة: العمارية، أتباع عمار، وهم يتولون عبد الله بن جعفر الصادق،
وقد يقال لهم [الأفطحية]
السابعة: الإسماعيلية، الذين يتولون إسماعيل بن جعفر الصادق
الثامنة: الموسوية، الذين يتولون موسى بن جعفر الصادق، وينتظرونه
التاسعة: المباركية، الذين يتولون محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق
العاشرة: القطعية، ويقال لهم والاثنا عشرية؛
الحادية عشرة والثانية عشرة: الهشامية، وهم فرقتان: أتباع هشام بن الحكم،
وهشام بن سالم الجواليقي
الثالثة عشرة: الزرارية، أتباع زرارة بن أعين٢٥
الرابعة عشرة: اليونسية، أتباع يونس بن عبد الرحمن القمي
الخامسة عشرة: الشيطانية أتباع شيطان الطاق محمد بن النعمان الأحول
الفصل الثنايي: في بيان مقالات الخوارج، وهم عشرون فرقة
الأولى: المحكمة الأولى
الدا: قد الأد اقد أداء نافعه بد الأد ق

الثانية: العمروية، أتباع عمرو بن عبيد بن باب
الثالثة: الهذلية، أتباع أبي الهذيل محمد بن الهذيل العلاف
الرابعة: النظامية، أتباع إبراهيم بن سيار النظام
الحامسة: الأسوارية، أتباع علمي الأسواري
السادسة: المعمرية، أتباع معمر بن عباد السلمي
السابعة: البشرية، أتباع بشر بن المعتمر
الثامنة: الهشامية، أتباع هشام بن عمرو الفوطي
التاسعة: المردارية، أتباع عيسى بن صبيح، الملقب بالمردار
العاشرة: الجعفرية، أتباع حعفر بن حرب، وحعفر بن مبشر
الحادية عشرة: الإسكافية، أتباع محمد بن عبد الله الإسكافي
الثانية عشرة: الثمامية، أتباع ثمامة بن أشرس
الثالثة عشرة: الجاحظية، أتباع عمرو بن بحر الجاحظ
الرابعة عشرة: الشحامية، أتباع أبي يعقوب الشحام
الحنامسة عشرة: الحياطية، أتباع أبي الحسين الخياط
السادسة عشرة: الكعبية، أتباع عبد الله بن أحمد بن محمود البلخي، للعروف بالكعبي ١٣٥
السابعة عشرة: الجبائية، أتباع أبي علي محمد بن عبد الوهاب الجبائي
الثامنة عشرة: البهشمية، أتباع أبي هاشم عبد السلام بن محمد الجبائي زعيم الفرقة السابقة ١٣٧
[تنبيه: ذكر المؤلف المريسية التي عدها من جملة المعتزلة مع الفرق المرحثة، وكذلك
فعل بأتياع صالح قية، و لم يذكر في هذا الباب عند التفصيل غير ثمان عشرة فرقة].

٢١٠ الفعرس

الفصل الرابع: في بيان فرق المرحنة، وتفصيل مذاهبهم وهم على نمحين، مرحثة خارحة
عن الجير والقدر، ومرحثة قدرية
المرحثة الخارجة عن القدر خمس فرق:
الأولى: اليونسية ، أتباع يونس بن عون
الثانية: الغسانية
الثالثة: التومينة، أتباع أبي معاذ التومني
الرابعة: الثوبانية
الخامسة: المريسية، أتباع بشر المريسي
مقالة المرجئة القدرية
الفصل الحامس: في ذكر مقالات الفرق النجارية، أتباع الحسين بن محمد النجار
الفصل الحامس: في ذكر مقالات الفرق النحارية، أتباع الحسين بن محمد النحار
الفصل الحامس: في ذكر مقالات الفرق النجارية، أتباع الحسين بن محمد النجار وهم ثلاث فرق:
الفصل الحامس: في ذكر مقالات الفرق النجارية، أتباع الحسين بن محمد النجار وهم ثلاث فرق:
الفصل الحامس: في ذكر مقالات الفرق النجارية، أتباع الحسين بن محمد النجار وهم ثلاث فرق:
الفصل الحامس: في ذكر مقالات الفرق النجارية، أتباع الحسين بن محمد النجار وهم ثلاث فرق: الأولى: البرغوثية، أتباع محمد بن عيسى، الملقب بوغوث الثانية: الزعفرانية الثالثة: المستدركة.
الفصل الحامس: في ذكر مقالات الفرق النجارية، أتباع الحسين بن محمد النجار وهم ثلاث فرق: الأولى: البرغوثية، أتباع محمد بن عيسى، الملقب ببرغوث. الثانية: الزعفرانية الثالثة: المستدركة. الثالثة: المستدركة والخرية والضرارية

الفصل السابع: في ذكر مقالات الكرامية، أتباع محمد بن كرام، وبيان ضلالاتمم١٦٥
القصل الثامن: في بيان مذاهب المشبهة من أصناف شتى
المشبهة الذين ضلوا بتشبيه ذات الله تعالى بذات غيره وبيان أصنافهم
المشبهة الذين ضلوا بتشبية صفات الله تعالى بصفات غيره، وبيان أصنافهم١٧٧
الباب الرابع: في بيان الفرق التي انتسبت إلى الإسلام وليست منه
ذكر آراء المتكلمين في الذي يجب أن يتحقق فيمن ينتسب للإسلام
الفصل الأول: في ذكر قول السبئية، وبيان خروحها عن الإسلام
القصل الثاني: في ذكر البيانية أتباع بيان بن سمعان التميمي، وبيان خروحها عن الإسلام ١٨٥
الفصل الثالث: في ذكر المفيرية من الغلاة، أتباع المغيرة بن سعيد العحلي،
وبيان خروجها عن الإسلام
•
الفصل الوابع: في ذكر الحربية، أتياع عبد الله بن عمرو بن حرب،
•
الفصل الرابع: في ذكر الحربية، أتياع عبد الله بن عمرو بن حرب،
. الفصل الوابع: في ذكر الحربية، أتياع عبد الله بن عمرو بن حرب، وبيان خروجها عن الإسلام
الفصل الرابع: في ذكر الحربية، أتياع عبد الله بن عمرو بن حرب، وبيان خروجها عن الإسلام
الفصل الوابع: في ذكر الحربية، أتياع عبد الله بن عمرو بن حرب، وبيان خروجها عن الإسلام
الفصل الوابع: في ذكر الحربية، أتياع عبد الله بن عمرو بن حرب، وبيان خووجها عن الإسلام

سند ۲۱۲ مستوسست الفعرس

الفصل الثامن: في ذكر الغرابية والمفوضية والمذمية، وبيان خروجهم عن الإسلام٢٠١
الفصل التاسع: في ذكر الشريعية والنميرية من الرافضة
الفصل العاشر: في ذكر أصناف الحلولية، وبيان خروجهم عن فرق الإسلام
وهم في الجملة عشر فرق:
الأولى: السبئية
الثانية: البيانية
الثالثة: الجناحية
الرابعة: الخطابية
الخامسة: الشريعية، والنموية
السادسة: الرزامية
السابعة: المقنعية أتباع المقنع الساحر
الثامنة: الحلمانية من الحلولية
التاسعة: الحلاحية، أتباع أبي المغيث الحلاج
العاشرة: العذافرة، أتباع ابن أبي العذافر محمد بن علي الشلمغاني
الفصل الحادي عشر: في ذكر أصحاب الإباحة
الإباحيون قبل الإسلام
الإباحيون بعد ظهور الإسلام
البابكية أتباع بابك الخرمي

المازياريةا
الفصل الثاني عشر: في ذكر أصحاب التناسخ
السمنية
المانوية
القائلون بالتناسخ في الإسلام
الفصل الثالث عشو: في بيان ضلالات الخابطية من القدرية، أتباع أحمد بن خابط،
وبيان خروجهم عن فرق الإسلام
الفصل الرابع عشر: في ذكر الحمارية من القدرية، وبيان خروجهم عن فرق الأمة ٢٢٣
القصل الخامس عشر: في ذكر الزيلية من الخوارج، وبيان خروجهم عن فرق الأمة ٢٢٥
القصل السائس عشر: في ذكر اليمونية من الخوارج، وبيان خروجهم عن فرق الأمة ٢٢٧
الفصل السابع عشر: في ذكر الباطنية، وبيان خروحهم عن جميع فرق الإسلام ٢٢٩
حديث عن أغراض الباطنية في دعوتما إلى ضلالتها
رأي للمؤلف في الباطنية
بيان الذين تروج عليهم بدع الباطنية
درجات الباطنية في دعوتهم
احتيال الباطنية على الأغمار بالتشكيك
رد المؤلف على تشكيكاتمم
الماب الخامس في بيان أو صاف الله قة الناجة، وهو يشتمل على سبعة فصول:

۲۱٤ الفعرس

الفصل الأول: في بيان أصناف أهل السنة والجماعة، وهم ثمانية أصناف
الفصل الثاني: في بيان تحقيق النحاة لأهل السنة والجماعة
القصل الثالث: في بيان الأصول التي اجتمع عليها أهل السنة، وهي خمسة عشر ركتًا: ٢٦١
الأول: إثبات الحقائق والعلوم
الثاني: قولهم بحدوث ا لعالم
الثالث: قولهم في إثبات صانع العالم، وإثبات صفاته الذاتية
الرابع: قولهم في صفات الله القائمة به
الخانس: قولهم في أسماء الله تعالى وأوصافه
السادس: قولهم في عدل الله تعالى وحكمته
السابع: قولهم في النبوة والرسالة
الثامن: قولهم في المعجزات والكرامات
التاسع: قولهم في أركان شريعة الإسلام
العاشر: قولهم في الأمر والنهي وأقسام أفعال للكلفين
الحادي عشر: قولهم في فناء العباد، وأحكامهم في المعاد
الثاني عشر: قولهم في الخلافة والإمامة
الثالث عشر: قولهم في الإيمان والإسلام
الرابع عشر: قولهم في الأولياء والأثمة
نان مع د 1 و أمياز الله

		 	 	الفسسفاا
410	 	 		 Column

ل الوابع: يتضمن قول أهل السنة في سلف الأمة	القصر
لى الحجامس: في بيان عصمة الله تعالى أهل السنة من أن يكفر بعضهم بعضًا ٢٩٧	الفص
لى السادس: في بيان فضائل أهل السنة، وأنواع علومهم، وأثمتهم٢٩٩	القص
ل السابع : في بيان آثار أهل السنة، في الدين والدنيا، وذكر مفاخرهم فيهما٣٠٣	القصر
س	الفهر





امام اليفي الأخشر - سينذا الحسين 447721 - 44-2148

